العدد الثالث
ربيع 2019م
03

دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تُصْدِرُ عَنْ نِقَابَةِ المُحَاسِبِينَ وَالمُرَاجِعِينَ الليبيين

■ رئيس هيئة التحرير

● أ.صلاح الدين بشير التركي

■ مدير هيئة التحرير

● د.محيي الدين عمر النجار

■ أعضاء هيئة التحرير

● د. مصطفى البشير منيع
● د. عبدالمنعم حسن اجبارة
● د.محمد أبوالقاسم زكري

■ سكرتير هيئة التحرير

● أ. أسامة سالم الرياني

■ الهيئة الاستشارية للمجلة

● أ.د. عبدالسلام علي العربي
● أ.د.إدريس عبدالحميد الشريف
● أ.د. عبدالفتاح عمر المدفعي
● أ.د. نصر صالح محمد
● أ.د. بشير عاشور الدرويش
● أ.د. محمد عبدالله بيت المال
● أ.د. مصطفى بكار محمود
● د. جمعة محمد الفاخري
● د.ميلاد رجب اشميلة
● د. نورالدين عبدالله حمودة
● د. الحسين رمضان السريتي
● د. شعلة أبوالقاسم الأبيض
● د. محمود الزروق الشاوش
● د. إبراهيم المهدي أحمد
● د. يوسف ممدو حميدي
● أ.محمد بشير البرغثي

دراسات محاسبية
Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تُصْدِرُ عَنْ نِقَابَةِ المُحَاسِبِينَ وَالمُرَاجِعِينَ الليبيين

رقم الإيداع الدولي ISSN: 2616 - 5848
رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية

العنوان :

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين شارع الوادي خلف مدرسة حيدر الساعاتي،
طرابلس- ليبيا

هاتف : 218215845357 + محمول: 218910198330 +

فاكس: 218214441579 +

magazine@luaa.ly www.luaa.ly

المجلة العلمية للدراسات المحاسبية

نبذة عن المجلة وأهدافها :

أنشئت المجلة العلمية للدراسات المحاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم (ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

رؤية المجلـــة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحَكَّمة التي تلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

الرسالـــة

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

أهداف المجلة

تسعى المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.

2-الارتقـاء بمهنتي المحـاسبة والمراجعـة من خـــلال نشر الأبحـاث العلمية.

3-إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.

4-تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

5-تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.

6-مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.

شروط النشر في المجلة

أولا: قواعد عامة للنشر:

يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة الالتزام بالقواعد والشروط التالية:

1-تنشر المجلة الدراسات الأصيلة والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قُدِمَت للنشر في مجلة أخرى.

2-أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث يكون متوافقاً مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.

3-التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

4-تقبل الدراسات والبحوث باللغة العربية والأجنبية، على أن تتضمن النسخة العربية ملخصا لها باللغة الأجنبية، والنسخة الأجنبية ملخصا لها باللغة العربية.

5-يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.

ثانياً: الشروط الشكلية للبحوث المقدمة للنشر:

1-تحمل الصفحة الأولى اسم الباحث ثلاثياً ووظيفته ودرجته العلمية، وجهة عمله وعنوان البحث .

2- الهوامش: تعتمد المجلة طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA) في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبوفائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat,2018)، وفي حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (Aboulqasim & Belgasem,and 2018 khlat)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (khlat and et al, 2018)

3 - تكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولًا ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط.

مثال للمراجع العربية

البغدادي، محمد مرعي، (2018) مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، طرابلس، ليبيا ص 53 - 70.

مثال للمراجع الاجنبية

1. Chakroun, R and Hussainey ,K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports», Corporate Ownership and Control, Vol 11, No 4, PP.5880-.

ثالثاً: الضوابط والمواصفات الفنية للبحوث المقدمة للنشـــر:

1- أن لا يزيد عدد الصفحات عن (30) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.

2- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.

3- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج (Microsoft Word 2007)، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD).

4- أن تكون البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط (Simplified Arabic) أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط (Roman Times New).

5- يطبع البحث على ورق (A4) أبيض ناصع بالأبعاد التالية (13سم × 22 سم)، وأن تكـون أبعاد هوامش الصفحة من أعلى (2. 5 سم)، وأسفل (2. 5 سم)، ومن الجانبين (2.5 سم)، وبمسافة (1. 5 سم) بين الأسطر لكي يكون صالحاً للنشر مباشرة.

6- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:

- بنط 18 داكن للعناوين الرئيسية.
- بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
- بنط 14 للمتن.

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

فبعد أن اصدرت نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين العددين الاول والثاني من مجلة دراسات محاسبية فها هي تتشرف بإصدار العدد الثالث للمجلة وتقدم للسادة الباحثين والاكاديميين والمهنيين وطلاب الدراسات العليا عددا من البحوث العلمية المحكمة التي تتناول العديد من الموضوعات المحاسبية التي تسهم بدون شك في الارتقاء بالمعرفة المحاسبية.

ومن هنا يسرني أن اتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في تقديم الأوراق البحثية والمقيمين الذين عملوا على ابداء ملاحظاتهم على البحوث التي من شأنها الارتقاء بمستوى المجلة، وترحب هيئة التحرير بأية ملاحظات أو آراء التي تسهم في استمرار تطور البحوث وظهور المجلة بمستوى مميز.

وفي الوقت الذي تستعد فيه هيئة التحرير لإصدار العدد الثالث فإنه يسرها بأن تتقدم بالشكر والتقدير للسادة الذين ساهموا في تقييم البحوث وكذلك الهيئة الاستشارية على ما ابدوه من ملاحظات.

والسلام عليكم ورحمة الله

أ.صلاح الدين بشير التركي
رئيس هيئة تحرير المجلة

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.
- تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.
- لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة تحرير المجلة.

رسوم اقتناء المجلــة

الرقم	الجهة	القيمة
1.	أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات	10د. ليبية
2.	الطلبة الأكاديميين	5 د. ليبية
3.	للمؤسسات والشركات	15 د. ليبية
4.	خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد	20 دولارا

فهرس البحوث

تقييم جودة الأرباح عن طريق استمرارية الأرباح

دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان

11

■ أ .طاهر رجب ■ د . الحسين السريتي ■ د . إبراهيم الدنفور

مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية

33

■ أ .د شعلة أبو القاسم الأبيض ■ أ . علي محمد الواعر

دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرار- دراسة ميدانية على المستشفيات الحكومية الفلسطينية

68

■ د .عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

نحو تنظيم مهني أفضل للمراجعة في ليبيا

دراسة حول تاريخ مهنة المراجعة وقانون مزاولتها

90

■ د .عمران عامر البتي

اختبار وظائف السوق الثلاث في سوق المال الليبي

131

■ أ .د . إدريس عبدالحميد الشريف

المزيج التمويلي الأمثل وآثره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

150

■ د . رضا منصور شيته ■ أ . أبوبكر عثمان الرقيعي ■ أ . وليد رمضان سالم

أثر مباديء الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط

179

■ د . عادل محمد اللافي ■ د . بشير علي البوسيفي ■ د . عمران عطيه البكوري

معوقات تنفيذ ميزانية التنمية في ليبيا
210
■ طارق مامي ■ عبدالسلام البلعزي

واقع استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليته
دراسة حالة
233
■ د. مصطفى ساسي أبوالقاسم افتوحة ■ د . عيسى عبدالله الغنودي

التمويل بالمشاركة وأثرها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية
(دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني للسنوات 2009-2018)
265
■ د. بشير خليفة الفزاني ■ أ. سمير حسين موسى ■ أ. شرف الدين خليل البي

معوقات تحول المصارف التجارية الليبية لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية
دراسة حالة مصرف الجمهورية
293
■ د. مصطفى ساسي افتوحة ■ ا.عواطف عاشور الضاوي

فجوة الاختلافات بين التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية والمتطلبات المهنية لسوق العمل
(دراسة حالة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة بجامعة الزاوية)
327
■ د. علي محمد علي موسى

محاسبة التكاليف وبيئة الأعمال الحديثة
355
■ د. غيث المبروك الطبال

دور المراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي
389
■ د.منصور امحمد ميلود غنية

تقييم جودة الأرباح عن طريق استمرارية الأرباح

دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان

■ طاهر رجب * ■ د. الحسين السريتي** ■ د. إبراهيم الدنفور***

■ **الملخص:**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى استمرارية الأرباح المفصح عنها بالتقارير في المستقبل كدليل على جودتها، وطبقت الدراسة على عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان والبالغ عددها (40) شركة، وتم الاعتماد على البيانات الثانوية المتمثلة بالأرقام المفصح عنها بالتقارير المالية للشركات، ولتحقيق هدف الدراسة تم قياس مستوى جودة الأرباح المفصح عنه بالتقارير المالية باستخدام نموذجي الاستمرارية وهما (Richardson *et al*, 2005) المطور، ونموذج (Sloan,1996)، خلال الفترة من (2009-2014)، وتم استخدام أسلوب البيانات المختلطة (Panel Data)، بتطبيق اختبارات المفاضلة لهذه البيانات والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي Pooled Model (PM) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model FEM) ونموذج التأثيرات العشوائيةRandom Effects Model (REM)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك استمرارية بالأرباح مما يعني بأن مستوى الارباح المفصح عنها بالتقارير المالية تمتاز بقدر من الجودة.

Abstract: -

This study aimed to investigate the continuance disclosure in financial reports of earnings in the future as evidence of its quality. Forty 40 companies listed on the Amman Stock Market were surveyed. Secondary data presented in the financial reports of these companies was utilized in order to accomplish the study's goals

*عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية _ جامعة مصراتة.

**عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية _ جامعة مصراتة.

***عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية _ جامعة مصراتة.

and to measure the level of the quality of earnings disclosed in financial reports during the period from 2009 to 2104. This was measured using the persistence models which modified (Richardson et al. 2005) model, and (Sloan, 1996) model. This study applied the Panel Data approach, using the Fixed Effects Model (FEM) and the Random Effects Model (REM). Results show the continuance of earnings. This means the level of disclosed earrings in the financial reports is considered to a certain level to be high quality.

■ المقدمة:

إن كبر حجم الشركات أدى إلى ظهور الشركات المساهمة التي رافقها بروز مشاكل عديدة من أهمها انفصال الملكية عن الإدارة والتي تعرف بنظرية الوكالة (الوزير، 2007)، والتي تبحث في اقتصاديات وسلوكيات أطراف تعاقدية عديدة من أهمها الملاك والإدارة، فدور الإدارة يتمثل في أنها مفوضة من قبل الملاك لإدارة الموارد المتاحة للشركة والتفاوض نيابة عنهم مع كل الأطراف المهتمة بها، وبالطريقة التي تحقق ناتجا إيجابيا للملاك. ويتم التفويض من قبل الملاك للإدارة عن طريق إبرام عقود مختلفة تتضمن شروط تمنع أو على الأقل تحد من التصرفات الانتهازية من جانب الإدارة والتي تعنى بمصالح الملاك، أما الملاك فبوصفهم الطرف الأكثر تحملاً لمخاطر القرارات غير الرشيدة للإدارة والتي ينعكس أثرها بشكل أو بآخر على معدل العائد على الاستثمار، ومن ثم قيمة الشركة، فإن دورهم يتمثل في ملاحظة ومراقبة التزام الإدارة بالشروط التعاقدية معها وتقييم أداء الشركة الدوري للمحافظة على قيمة الشركة والأموال المستثمرة بها، ولهذا الغرض يتم استخدام العديد من الآليات لتحقيق تلك الرقابة، وقد عرفت هذه الآليات بآليات حوكمة الشركات (الفضل، راضي، 2010).

أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة مثل (world com)، (Enron)، (Tyco)، إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وكان غالباً ما ينسب سبب الفشل في مثل هذه الشركات إلى ضعف الرقابة الداخلية بها (حمدان، وآخرون، 2012)، وكنتيجة لهذه الفضائح ازداد الاهتمام بالأرباح المفصح عنها للمستخدمين، والقرارات التي تبنى على أساس معلومات الأرباح تختلف باختلاف مستخدميها، حيث ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين

ومنحهم للمكافآت، والمقرضين يعتمدون عليها لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون عليها لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات القادمة، غير أن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يؤثر عليه من عوامل قد يؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح، كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية؛ لتركيزها على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها، وقد اعتبر حمدان (2012) أن استمرارية الأرباح وانخفاض نسبة المستحقات بها في المستقبل دليل على جودتها.

ولقد تعددت الدراسات السابقة التي اهتمت بجودة الارباح والجوانب المتعلقة بها إذ توصلت دراسة Agrawal and Chadha (2005) إلى أن احتمالية تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية تنخفض بوجود مجلس إدارة ولجنة مراجعة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية وبالخبرة المالية، كما أن احتمالية تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية تزداد في الحالات التي يكون فيها المدير التنفيذي ينتمي إلى العائلة التي أسست الشركة، في المقابل بين دراسة (Altamuro and Beatty، 2006)أن بتطبيق متطلبات Federal Deposit Insurance Corporation Improvement (FDICIA) المتعلقة بالرقابة الداخلية تؤدي إلى تحسن جودة الأرباح بصفة خاصة وجودة التقارير بصفة عامة، كما أشار الشريف (2009) لوجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح، كما بين حمدان (2012) إلى أن الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تمتاز بجودة عالية في الارباح المفصح عنها، كما أن لجودة عملية المراجعة أثر على مستوى جودة الأرباح، وهذا ما أكده أحمد (2012) إذ أشار لوجود تأثير إيجابي لكل من (قيمة أتعاب المراجعة، وحجم مكتب المراجعة، والارتباط مع المكاتب العالمية للمراجعة، والتأهيل المهني للمراجع) على جودة الأرباح ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية.

من جهة اخرى توصلت دراسة (Sivaramakrishnan et al.2008) إلى أن قوة الأرباح وأساس الاستحقاق والقدرة التنبؤية كانت الأعلى للشركات التي تفوقت على نظيراتها بغض النظر عما إذا كانت مستويات الحوكمة قوية أو ضعيفة، أي بمعنى آخر لا توجد

علاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح، وهذا ما أكدته دراسة الشريف (2009) إذ توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية بين جودة الأرباح ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحوكمة فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

أما دراسة Klai and Omri (2011) فأظهرت أن آليات حوكمة الشركات المعبر عنها (الملكية الأجنبية، الملكية العائلية، ملكية أصحاب الحصص الكبيرة) تخفض من جودة التقارير المالية، أما آلية الحوكمة المتمثلة بالملكية الحكومية فترتبط بشكل إيجابي بجودة التقارير المالية. كما أشارت دراسة حمدان وآخرون (2012) إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة في جودة الأرباح، وفي ذات الوقت، لم يكن لبقية خصائص لجان المراجعة وهي: حجم لجنة المراجعة، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح. أما دراسة Shiri *et al*. (2012) توصلت إلى أن هناك علاقة مهمة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين والأرباح المتوقعة وكذلك الفصل بين رئيس المجلس والمدير العام.

من جهة أخرى أشارت دراسة Fodio *et al*. (2013) إلى أن حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة غير مرتبطة مع إدارة الأرباح بينما استقلالية لجنة المراجعة، استقلالية المراجع الخارجي لهما علاقة إيجابية بنمو الشركات. بينما أظهرت دراسة Heirany *et al*. (2013) بأن قوة حوكمة الشركات تخلق رؤية واسعة لعملية المحاسبة، ويترافق ذلك مع الأرباح المعلن عنها.

لقد أدى انهيار الكثير من الشركات إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها خاصة المستثمرين الحاليين، وفقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية (أحمد، 2011)، حيث يعتمد المساهمون والمستثمرون على الأرباح في تقييم أداء المديرين التنفيذيين، وإذا ما جزئت الأرباح إلى مكوناتها نجد أنها تحتوي على

تدفقات نقدية (Cash Flow) وعلى مستحقات (الديون) (Total Accrual)، وإذا ما نظرنا إلى المستحقات بتمعن فإننا نجد أنها تحتوي على الكثير من الاجتهادات والتقديرات من قبل المديرين والتي قد تكون اجتهادات وتقديرات غير دقيقة، وبالتالي تؤدي إلى أرباح لا تتمتع بالدقة، وإلى اتخاذ قرارات متفاوتة في جودتها لتفاوت دقة تقدير المستحقات التي تعتبر أحد مكونات الأرباح (صالح، 2010)، وسبب هذه التقديرات يرجع إلى أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن بعض المرونة في تعدد بدائل القياس المحاسبي والتقييم المحاسبي وإعداد القوائم المالية، وهذه المرونة تعطي للمديرين بعض الحرية في الاختيار بين السياسات المحاسبية، وقد تستخدم هذه المرونة في عملية إدارة الأرباح للتأثير على النتائج المالية للشركة (جريخ، 2012)، هذا وقد أشارت دراسة (Chan *et al.*، 2006) إلى أن هناك اهتماماً متزايداً بجودة الأرباح باعتبارها تفصح عن معلومات مهمة للأطراف ذات العلاقة، ومنها يمكن توضيح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **هل أرباح الشركات الصناعية العامة المدرجة ببورصة عمان تتمتع بمستوى مقبول من الجودة.**

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمتع الأرباح المفصح عنها من قبل الشركات الصناعية العامة الأردنية بمستوى مقبول من الجودة أم لا. حيث إن جودة الأرباح تمثل جانبًا هامًا في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين والجهات التشريعية ومستخدمي التقارير المالية بشكل عام.

وأهمية دراسة هذا الموضوع تكمن في ارتباطه بتقييم الوضع المالي للشركة، الأمر الذي يعتبر ذا أهمية للأطراف ذات العلاقة بالشركة والمستخدمة للبيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية خصوصا رقم الأرباح، باعتبار أن كل طرف ينظر إلى رقم الأرباح بشكل قد يكون مختلفا عن باقي الأطراف، حيث إن سمعة المدراء ترتبط بجودة الأرباح، لذلك يسعى المدراء إلى تحقيق أرباح تتسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤيه جيدة، حيث تعكس هذه الخصائص مستوى جيداً لجودة الأرباح كما أشارت لذلك دراسة (صالح، 2010)، من جهة أخرى يسعى المستثمرون إلى المشاركة في مؤسسات وشركات ناجحة مولدة للإيرادات عن طريق شراء

الأسهم للحصول على أرباح محتملة (أحمد، 2012)، وينظر المشرعون وواضعو المعايير المحاسبية إلى تمتع الأرباح بمستوى مرتفع من الجودة إذا تم الإفصاح عنها بما يتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا (صالح، 2010)، وبهذا يتضح لنا أهمية الدراسة في قياس جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية وما يعنيه ذلك من تقديم معلومات هامة للمستثمرين حول جودة هذا البند المفصح عنها، والتي تبنى عليها العديد من القرارات الاستثمارية.

2. جودة الأرباح:

ما يزال هناك عدم اتفاق حول تعريف وقياس محدد لجودة الأرباح نظراً لاختلاف وجهات نظر مستخدمي القوائم المالية فيما تحتوي الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، حيث هناك مفاهيم تختلف تبعاً لاختلاف مستخدميها وهدفهم من هذا الاستخدام؛ إذ يرى المختصون في المجالات المالية أن اشتمال الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى إحداث خلل في مقدار ما تحتويه تلك الأرباح من جودة، حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما.

ويرى كل من واضعي المعايير والمراجعين بأن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛ إلا أن الدائنين يعتبرون الأرباح ذات جودة كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية، كما ينظر إلى الأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجة عن سيطرتهم (Dechow *et al*.، 2004).

وأشار Richardson إلى أن مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية. في حين أشار (2003) Penmanإلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتمثل في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية.

ويرى(2003) Schipper and Vincent أن جودة الأرباح تمثل المدى الذي يقترب فيه

الدخل المفصح عنه من مفهوم هيكس (Hicks) للدخل بصورة صادقة، وأن المقصود بالتمثيل الصادق هو التوافق أو التطابق ما بين المقياس أو التوصيف وبين الظاهرة المراد تمثيلها، وبنفس الاتجاه يذهب Schroeder and Vincent (2003) إلى أن جودة الأرباح هي درجة التقارب بين المفهوم المحاسبي والمفهوم الاقتصادي للدخل، بالاعتماد على مفهوم المحافظة على رأس المال كمدخل لقياس الدخل، وهذا المدخل يركز بصورة أساسية على التغير في صافي الأصول الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للشركة خلال الفترة المالية باستثناء الإضافات على رأس المال (زيادة الاستثمارات) والتوزيعات المخصصة لحملة الأسهم. أي أن الشركة لا تحقق أرباحاً ما لم تسترد التكاليف التي تكبدتها فضلاً عن المحافظة على حقوق مالكيها (المعيني، **2011**، ص98)، ويمثل الدخل (الربح) الاقتصادي الربح الحقيقي للأحداث الاقتصادية الناتج عن جهد إنتاجي فعلي، بينما أرقام الربح المحاسبي تؤثر الإدارة فيه من خلال الأحكام والتقديرات التي يصدرها مديرو الشركات، وبذلك فهي قد لا تعكس الوضع الحقيقي للشركة، كما أن المنافع الخاصة تعد حافزاً آخر لتبني وجهة نظر التقريب بين الأرباح المحاسبية للشركة وأرباحها الاقتصادية (المشهداني، والفتلاوي، 2012).

أما من جهة ارتباط جودة الأرباح بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يرى Bellovary et al.،(2005) أنها تمثل قدرة الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية (قائمة الدخل) على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة، ولأن قائمة الدخل يتم الإعلان عنها من خلال الأحداث التي حصلت فعلا فإن الكشوفات المعدة على أساس التكلفة التاريخية تقوض هذه القدرة، ولزيادة التنبؤية ينبغي على الشركات الفصل بين كل من العوائد المؤقتة (الطارئة) والعوائد الدائمة، وأكد كل من Ohlson and Feltham (1995) بأن جودة الأرباح تمثل قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات الحالية.

ومن زاوية الأهمية النسبية لمفردات قائمة الدخل فقد عرفها Chan *et al*، (2001:p1) » بأنها المدى الذي تعكسه الأرباح المفصح عنها عن أساسيات التشغيل«، كما تعرف بأنها مدى ارتباط

الأرباح بالتدفقات النقدية، فكلما زاد الارتباط دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح (أحمد،2012)، أي يمكن استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأرباح في الشركات، حيث يشير المستوى المنخفض من المستحقات إلى زيادة دقة الاجتهادات والتقديرات، وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح، أما الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات فتشير إلى تدنى مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات، وبالتالي تدني الدقة في حساب الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض جودتها، والجودة المنخفضة تؤدي إلى عوائد مستقبلية ضعيفة، حيث تدل جودة الأرباح على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح الشركة الحقيقية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية (Bellovary *et al.*، 2005)، وفي هذا السياق فرق Sloan (1996) بين الأرباح مرتفعة الجودة ومنخفضة الجودة، حيث اعتبر الأولى بأنها الأرباح التي تتضمن بصفة أساسية تدفقات نقدية من عمليات تشغيلية، أما الأرباح منخفضة الجودة اعتبرها بأنها تلك التي اعتمدت بصورة شبه كاملة على أساس الاستحقاق.

ولقد أشـار(Haq(2002 إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح، حيث إن ممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، وقد يتم اللجوء لاستخدام إدارة الأرباح لتحقيق الاستقرار في الأرباح على مدار الفترات المحاسبية بهدف خفض المخاطر المصاحبة لهذه الأرباح، عن طريق التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح المنشورة لتصبح في مستوى معين يعتبر حاليًا المستوى العادي للأرباح، وذلك محاولة من الإدارة لتقليل التباين غير العادي في الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة، وبذلك يمكن قياس جودة الأرباح عن طريق مدى خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، بالاعتماد على قياس المستحقات للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة أرباح، فإذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على أنه تم إدارتها فإن ذلك يشير إلى جودتها.

وقد تم استخدم مجموعة من الخصائص يمكن من خلالها الحكم على جودة المعلومات المحاسبية بصفة عامة وجودة الأرباح بصفة خاصة منها (Francis *et al.*، 2005):

- جودة الاستحقاق (Accrual Quality):

والتي يمكن قياسها من خلال قوة العلاقة بين المستحقات الحالية والتدفقات النقدية

التشغيلية، فكلما كانت تلك العلاقة قوية كلما كانت جودة المعلومات المحاسبية أعلى.

- عدم تمهيد الدخل (Earning Smoothness):

يعتبر نوعا من أنواع إدارة الأرباح، حيث يتم استخدام طرق وتقديرات محاسبية من أجل تغيير مستوى تقلبات صافي الدخل من فترة لأخرى.

- استمرارية الربح (Persistence):

تعبر عن درجة استمرارية الأرباح في الفترة المقبلة، حيث إن أهم محددات تلك الاستمرارية أن تكون الأرباح ناتجة من الأنشطة التشغيلية الرئيسية الشركة.

- القدرة على التنبؤ (Predictability):

تشير إلى مدى قدرة الأرباح الحالية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية.

- ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية (Value Relevance Of Accounting Information):

تعني مدى قوة ارتباط المعلومات المحاسبية مع العائد أو سعر السهم السوقي.

- الحيطة والحذر (درجة التحفظ المحاسبي Conservatism):

تقيس مدى سرعة الاعتراف بالخسائر.

- الوقتية (Timeliness):

تعني أن المعلومات يجب أن تكون متاحة في الوقت المناسب لصانع القرار قبل أن يفقد قدرته على التأثير في القرارات، حيث تتحدد الوقتية من خلال مدى سرعة الاعتراف بالأرباح والخسائر.

ومما سبق يمكن الوصول إلى أن جودة الأرباح بصفة عامة عبارة عن تلك الأرقام التي تعلنها الشركة في قوائمها المالية والتي تكون فيها العلاقة بين المستحقات الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية علاقة قوية، أكثر استمرارية في الأرباح المستقبلية، وأكثر قدرة على التنبؤ بالأرباح، وأقل إمكانية للتلاعب بالأرباح، وتكون علاقة المعلومات المحاسبية مع العائد أو سعر السهم السوقي أعلى وكذلك أسرع اعترافاً بالأرباح والخسائر.

3. مقياس جودة الأرباح:

هناك عدة مقاييس يتم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، نظراً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية واختلاف أهدافهم من استخدامها، مما ينتج عنه اختلاف وجهات نظرهم فيما يتعلق بمفهوم جودة الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف المقاييس المستخدمة للوقوف على مستوى جودة الأرباح أو تحديده، ويمكن استعراض أهم المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة وهي مقاييس الاستمرارية:

تعرف استمرارية الأرباح المحاسبية بمدى ارتباط الأرباح المحاسبية الحالية بالأرباح المستقبلية، وتتصف الأرباح الدائمة (المستمرة) بأنها أرباح عالية الجودة (أبوعلي وآخرون، 2011)، وهناك اجتهادات تناولت تفسير جودة الأرباح من خلال الاستمرارية، والتي منها دراسة (Altamuro and Beatty، 2006; Schipper and Vincent، 2003)، وقد بين نموذج (Sloan، 1996)أن جودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات، وقد طور (Richardson et al، 2005) نموذجًا لتحديد مدى استمرارية الأرباح في المستقبل، وفيما يلي بعض المقاييس التي تعمل على قياس استمرارية الأرباح (ديمومة الأرباح):

- **نموذج (Sloan، 1996):**

يقيس مدى ارتباط أرباح السنة الحالية بأرباح السنة القادمة كاختبار لديمومة الربح وذلك على النحو الآتي:

$$E_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 E_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$ ب ول

حيث إن ($E_{i,t}$) تعني صافي الربح السنوي الحالي من واقع قائمة الدخل و($E_{i,t+1}$) تعني صافي الربح السنوي المستقبلي، وفي العادة يتم قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول لأغراض الترجيح (deflation).

وبالتالي كلما اقتربت (β_1) من الواحد الصحيح كلما كانت هناك استمرارية، أي جودة أرباح عالية، حيث تعبر خاصية الاستمرارية عن الدرجة التي تستمر فيها الأرباح

في الفترة القادمة، بمعنى مدى قدرة الشركة على الاستمرارية في تحقيق الربح في المدى الطويل، ويتم قياس ذلك باستخدام خاصية الاستمرارية لتقييم جودة الأرباح من حيث أنها تعكس بصدق الأداء أثناء الفترة الحالية، وأيضاً مدى استمراريتها في الفترات المقبلة.

- **نموذج (Richardson et al.، 2005) المطور:**

طور(2005)Richardson et al نموذجًا لتحديد مدى استمرارية الأرباح في المستقبل، وفيما يلي توضيح لهذا النموذج:

$$ROA_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1\left(ROA_{i,t} - TACC_{i,t}\right) + \gamma_2 TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث

(i) $ROA_{i,t+1}$:معدل العائد على الأصول للشركة في السنة القادمة،

استمرارية التدفق النقدي،$\gamma 1$:

استمرارية المستحقات،$\gamma 2$:

$TACC_{i,t}$:المستحقات الكلية للشركة (t).في السنة الحالية(i)

فجودة الأرباح تعني أن أرباح السنة القادمة المتمثلة في العائد على الأصول للسنة القادمة($ROA_{i,t+1}$) المتغير التابع في المعادلة رقم (1) تتأثر بأرباح السنة الحالية والمتمثلة في المعامل ($\gamma 1$) (coefficient$\gamma 1$) أكثر من المستحقات الكلية (Total Accrual) والمتمثلة في المعامل ($\gamma 2$).

ومن ثم فإن الافتراض في المعادلة رقم (1) هو أن $<(0\gamma 2\text{-}\gamma 1)$، بمعنى استمرارية الأرباح في السنوات القادمة أكثر من استمرارية المستحقات حيث ($\gamma 2<\gamma$) يشار إليه بجودة الأرباح، وللتركيز على استمرارية المستحقات في جودة الأرباح يتم تعديل المعادل رقم (1) لتصبح:

$$ROA_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1\left(ROA_{i,t}\right) + \rho_2 TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1} \quad \ldots..(2)$$

ويمكن كتابتها من حيث استمرارية المعلمات كما يلي:

$$ROA_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1(ROA_{i,t}) + (\gamma_2 - \gamma_1)TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث إن (ρ1=γ1) وكذلك فإن (ρ2=(γ2-γ1) وهذا التقدير يوفر علينا التقدير المباشر لكل من (γ1-γ2) في المعادلة رقم (1) ومازال الافتراض الأول أن (ρ2< 0)، بحيث يكون أكثر سلبية في حال أقل تمثيل للمستحقات في الأرباح بمعنى وجود جودة أرباح عالية، ويمكن أن يتم استخدام المستحقات غير العادية بدلاً من المستحقات الكلية لتعطي نتائج أكثر دقة.

4. منهجية الدراسة:

تم بالجانب العملي الاعتماد على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان المنشورة بموقع البورصة، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان، والتي بلغ عددها (71) شركة، واشتملت عينة الدراسة على (40) شركة من المجتمع، وذلك حسب الشروط التالية:

- أن يكون للشركة قوائم مالية للسنوات من 2009 إلى 2014، وذلك لقياس جودة الأرباح.
- ألا تكون قد أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
- تتوفر في تقارير الشركة البيانات اللازمة للدراسة حول حوكمة الشركات خلال فترة الدراسة.

وتم من خلال هذه البيانات قياس مستوى جودة الأرباح وفق نموذج (Richardson *et al.*، 2005) المطور، والذي يعتبر من أفضل النماذج لقياس جودة الأرباح كما أشارت الدراسات السابقة، ولتدعيم نتائج هذا النموذج تم استخدام نموذج (Sloan، 1996).

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المختلطة (Panel Data) والتي تمثل بيانات مجموعة من الشركات خلال فترة زمنية معينة، واتبع بذلك أساليب التقدير الخاصة بالنماذج، وفق

طريقة المربعات الصغرى العادية، ولكن بعد المفاضلة بين نماذج (Panel Data).

تم استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 7) لتحليل البيانات التي تم تجميعها لاختبار الفرضية باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج Lagrange Multiplier test (LM) المقترح من جانب (Breusch and Pagan، 1980) والذي يستخدم للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) وكلا من نماذج التأثيرات العشوائية والثابتة (FEM) (REM)، واختبار(H) الذي قام به (Hausman، 1978) والذي يستخدم للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، ولإعطاء مزيد من الثقة حيال هذه الاختبارات سوف يتم استخدام اختبار(Wald) لتدعيم نتائج الاختبارات السابقة. بالإضافة إلى تطبيق اختبار الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وشروط تطبيق هذه الطريقة والمتمثل في فحص مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي نموذج الانحدار، باستخدام اختبار (DW) (Durbin – Watson) وكذلك اختبار ثبات تجانس التباين باستخدام اختبار (White Test)، واختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (Doornik-Hansen) (Shapiro) (Jarque-Bera)، حيث تم تطبيق هذه الاختبارات على نماذج الدراسة الرئيسية.

5. اختبار فرضية الدراسة ومناقشة النتائج:

نصت الفرضية على: تتمتع الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الأردنية بمستوى مقبول من الجودة.

تم قياس جودة الأرباح وفق نموذج (Richardson et al.، 2005) المطور والذي يقيس مدى استمرارية الأرباح في المستقبل، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$ROA_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1(ROA_{i,t}) + \rho_2 TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

وتكون الشركات المختارة كعينة تتمتع بالجودة عندما تكون قيمة ($\rho 2 < 0$) بحيث تكون أكثر سلبية في حال أقل تمثيل للمستحقات في الأرباح بمعنى وجود جودة أرباح عالية، ولقياس هذا النموذج تم إجراء الآتي:

تطبيق اختبارات المفاضلة بين نماذج البيانات المختلطة، وذلك وفق اختبار (Wald Test)، واختبار (LM) حيث ظهرت نتائج هذه الاختبارات بالجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

- **تطبيق اختبار (Wald Test):**

ويستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث ظهرت نتائج هذا الاختبار كما بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): نتائج اختبار(Wald)

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	0.829192	(31، 158)	0.7242
Chi-square	25.70495	31	0.7353

من الجدول رقم (1) تبين أن قيمة (p-value) المقابلة لـــ (chi-square) هي (0.7353) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 ٪)، مما يشير إلى أن الانحدار التجميعي سيكون أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة.

ولإعطاء مزيد من الثقة حيال نتائج هذا الاختبار تم تطبيق اختبار(LM)، حيث ظهرت النتائج كما بالجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): نتائج اختبار(LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Prob. F(2، 195)	0.0904	F-statistic	2.433366
Prob. Chi-Square(2)	0.0876	Obs*R-squared	4.869976

من الجدول رقم (2) تبين أن قيمة (p-value) المقابلة لـــ (chi-square) هي (0.0876) هي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 ٪) أي بمعنى عدم وجود معنوية في اختبار (LM)، مما يشير إلى أن الانحدار التجميعي سيكون أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وهذا ما يدعم ويعزز النتيجة المتحصل عليها من اختبار (Wald Test).

بناء على ذلك تم استخدام نموذج الانحدار التجميعي وفق طريقة المربعات الصغرى

العادية، ولكن بعد التحقق من شروط هذه الطريقة في عدم وجوة مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، باستخدام اختبار (DW) (Durbin – Watson)، واختبار ثبات تجانس التباين باستخدام اختبار (White Test)، اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام Doornik-Hansen) (Shapiro) (Jarque-Bera)

- **اختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Durbin – Watson) (DW):**

عند إجراء هذا الاختبار على بيانات الدراسة كانت نتيجة الاختبار كما هو موضح بالجدول رقم (3) بأن قيمة (D-W) = 2.37 وهي تقع في المدى الملائم (1.5 – 2.5)، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

الجدول رقم (3) اختبار (Durbin – Watson)

Mean dependent var	-0.592925	R-squared	0.294716
S.D. dependent var	11.38548	Adjusted R-squared	0.287556
Akaike info criterion	7.378386	S.E. of regression	9.610069
Schwarz criterion	7.427861	Sum squared resid	18193.63
Hannan-Quinn criter.	7.398408	Log likelihood	-734.8386
Durbin-Watson stat	2.375538	F-statistic	41.16013
		Prob(F-statistic)	0.000000

- **اختبار ثبات تجانس التباين باستخدام اختبار (White Test):**

بتطبيق هذا الاختبار على بيانات الدراسة كما هو موضح بالجدول (4) كانت نتيجة الاختبار (0.103260) المقابل لـ(Prob (F-statistic، وهي نتيجة غير معنوية وهذا يعني تجانس البواقي.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار White Test

Heteroskedasticity Test: White

Prob. F(5, 194)	0.1033	F-statistic	1.859054
Prob. Chi-Square(5)	0.1034	Obs*R-squared	9.144602

● **اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (Doornik-Hansen) (Shapiro) (Jarque-Bera):**

بتطبيق هذه الاختبارات على بيانات الدراسة كما هو موضح بالجدول (5)، كانت نتيجة هذه الاختبارات نتيجة غير معنوية وهذا يعني بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل رقم (1) أسفل الجدول يوضح منحنى الاحتمال الطبيعي، ونلاحظ فيه أن النقاط تنطبق كثيراً على الخط المائل والذي يمثل منحنى التوزيع الطبيعي. ولذلك فإن الشكل يبين أن البيانات والتي هي البواقي القياسية في هذه الحالة تتبع توزيعاً طبيعياً.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج جودة الأرباح

Test for normality	
Test for normality	p-value
Doornik-Hansen test	0.364225
Shapiro-Wilk W	0.0800328
Jarque-Bera	0.37979

الشكل رقم (1): يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج الفرضية الثانية

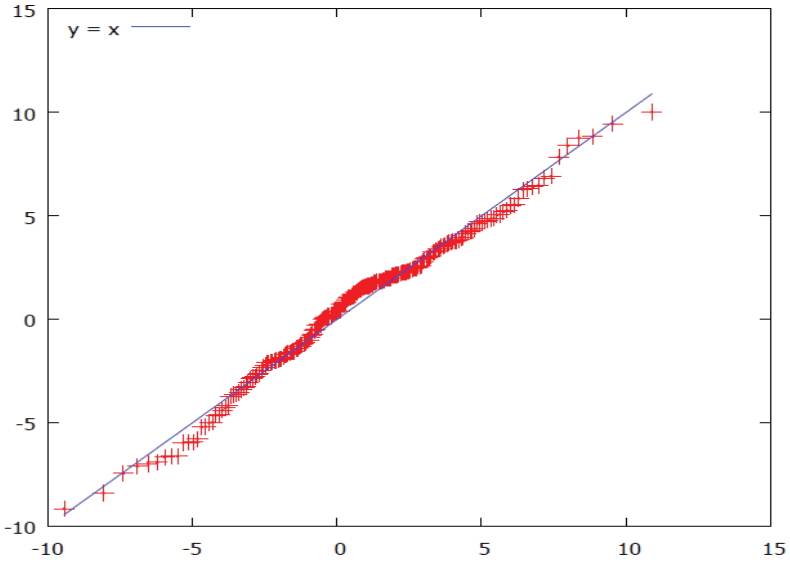

ومما سبق وبعد التأكد من الاختبارات اللازمة الآن نستطيع اختبار النموذج الرئيسية الخاص باختبار الفرضية المتمثل في نموذج (Richardson et al.، 2005) المطور والذي يقيس مدى استمرارية الأرباح في المستقبل، وذلك وفقا لمعادلة التالية:

$$ROA_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1(ROA_{i,t}) + \rho_2 TACC_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث ظهرت نتائج الاختبار كما هو موضح بالجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار النموذج الأول للدراسة (Richardson et al.، 2005)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.475479	0.690539	-0.688562	0.4919
ROA	0.626410	0.083494	7.502497	0.0000
ACC	-6.848057	5.753328	-1.190278	0.2354

Mean dependent var	- 0.592925	R-squared	0.294716
S.D. dependent var	11.38548	Adjusted R-squared	0.287556
Akaike info criterion	7.378386	S.E. of regression	9.610069
Schwarz criterion	7.427861	Sum squared resid	18193.63
Hannan-Quinn criter.	7.398408	Log likelihood	-734.8386
Durbin-Watson stat	2.375538	F-statistic	41.16013
		Prob(F-statistic)	0.000000

من الجدول رقم (6) نلاحظ بأن قيمة (ρ2=-6.8480) وهي أصغر من صفر، وبذلك يعني أن الأرباح الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان تتمتع بجودة عالية والذي يعني أن أرباح الشركات المفصح عنها يوجد بها أقل تمثيل للمستحقات.

ولإعطاء مزيد من الثقة حيال نتائج النموذج السابق (Richardson et al.، 2005) التي تم الحصول عليها، فإنه تم إجراء اختبار إضافي وهو نموذج (Sloan، 1996) المطبق

بدراسات لاحقة مثل (Clinch et al.، 2010)، حيث يعتمد على المعادلتين الآتيتين:

$$E_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 E_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

$$E_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1 (TACC_{i,t}) + \gamma_2 CFO_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث إن ($E_{i,t}$) تعني صافي الربح السنوي الحالي من واقع قائمة الدخل و($E_{i,t+1}$) تعني صافي الربح السنوي المستقبلي، وفي العادة يتم قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول لأغراض الترجيح (deflation).

وبالتالي كلما اقتربت (β_1) من الواحد الصحيح كلما كانت هناك استمرارية وبالتالي جودة أرباح عالية. حيث تعبر خاصية الاستمرارية عن الدرجة التي تستمر فيها الأرباح في الفترة المقبلة، بمعنى مدى قدرة الشركة على استمرارية الربح في المدى الطويل، وبهذا يمكن أن تكون الأرباح الحالية مؤشراً جيداً للأرباح المستقبلية.

وفي النموذج الثاني تكون قيمة (γ_2) أكبر من قيمة (γ_1) مما يشير إلى أن استمرارية عنصر الربح النقدي هو أكبر من استمرارية عنصر الاستحقاق.

وبتطبيق هذه النماذج يظهر لنا نتائجها في الجدولين رقم (7) ورقم (8).

النموذج الأول:

$$E_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 E_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

الجدول رقم (7): نتائج نموذج (Sloan، 1996) الجزء الأول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	425266.3	1201093.	0.354066	0.7237
E	0.838722	0.034092	24.60176	0.0000

Mean dependent var	6230103.	R-squared	0.753500
S.D. dependent var	33461363	Adjusted R-squared	0.752255
Akaike info criterion	36.10427	S.E. of regression	16655042

Schwarz criterion	36.13726	Sum squared resid	5.49E+16
Hannan-Quinn criter.	36.11762	Log likelihood	-3608.427
Durbin-Watson stat	2.332938	F-statistic	605.2465
		Prob(F-statistic)	0.000000

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة (β_1) تساوي (0.8388) وهي نسبة قريبة من الواحد الصحيح، وهذا يدل على أن هناك استمرارية في أرباح الشركات المختارة، وهو ما يدعم نتائج نموذج (Richardson et al 2005)المطور.

- **النموذج الثاني:**

$$E_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1 (TACC_{i,t}) + \gamma_2 CFO_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

الجدول رقم (8) نتائج اختبار نموذج (Sloan، 1996) الجزء الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-328775.9	1240743.	-0.264983	0.7913
TACC	0.352758	0.051702	6.822931	0.0000
OCF	0.732797	0.034184	21.43712	0.0000

Mean dependent var	6230103.	R-squared	0.741309
S.D. dependent var	33461363	Adjusted R-squared	0.738683
Akaike info criterion	36.16255	S.E. of regression	17105184
Schwarz criterion	36.21202	Sum squared resid	5.76E+16
Hannan-Quinn criter.	36.18257	Log likelihood	-3613.255
Durbin-Watson stat	1.364185	F-statistic	282.2631
		Prob(F-statistic)	0.000000

من الجدول (8) نلاحظ أن قيمة (γ_2) وهي (0.7327) تعتبر أكبر من قيمة (γ_1)

(0.3527)، مما يشير إلى أن استمرارية عنصر الربح النقدي هو أكبر من استمرارية عنصر الاستحقاق، وذلك ما يدعم نتائج نموذج (Richardson et al.، 2005) المطور.

مما سبق ومن خلال العرض السابق نستنتج أن الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة الأردنية تتمتع بمستوى مقبول من الجودة.

■ الخلاصة:

تم بهذه الدراسة استعراض الأدب المحاسبي الذي تناول جودة الارباح والتعريف بنماذج تقييم مستوى جودة الأرباح، نموذج (Richardson et al.، 2005) المطور ونموذج (Sloan، 1996) والتي تم استخدامها بهذه الدراسة لتقييم جودة الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات الصناعية المسجلة ببورصة عمان بالأردن. وأوضحت نتائج تحليل البيانات أن الانحدار التجميعي كان أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للمفاضلة بين نماذج البيانات المختلطة وذلك حسب نتائج اختبار (WALD) واختبار (LM)، كما تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار (DW) وأوضحت نتائج الاختبار عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام اختبار ثبات تجانس التباين باستخدام اختبار (White test) وأظهرت النتائج وجود تجانس للبواقي، كم تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (Doornik-Hansen) (Shapiro) (Jarque-Bera) وبتطبيق هذه الاختبارات تبين أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبارات السابقة تم التأكد من إمكانية استخدام النموذج الرئيسي الخاص باختبار الفرضية المتمثل في نموذج (Richardson et al.، 2005) المطور والذي يقيس مدى استمرارية الارباح المستقبلية، وأظهرت نتائج اختبار النموذج أن أرباح الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان بالأردن تتمتع بجودة عالية، الأمر الذي يعني أنها يوجد بها أقل تمثيل للمستحقات، ولمزيد من الثقة تم استخدام نموذج (Sloan، 1996) وأظهرت نتائج الاختبار أن استمرارية الربح النقدي أكبر من استمرارية عنصر الاستحقاق.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن التوصية باعتماد نموذج لقياس جودة الأرباح ببورصة عمان يكون مؤشراً للمستثمرين المتعاملين حول مدى جودة أرباح الشركات المدرجة مما يساهم في ترشيد قراراتهم.

■ قائمة المراجع

- أبوعلي، سوزي، والدبعي، مأمون، وأبونصار، محمد، (2011م) أثر جودة معايير الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا للإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد (3)، ص 433-460.
- أحمد، سامح محمد رياض، (2011) دور لجان المراجعة كإحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1.
- أحمد، سامح محمد رضا رياض، (2012) أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4.
- جريخ، طريف كاسم، (2012) تأثير العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح على أسعار الأسهم، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 4.
- حمدان، علام موسى، (2012) العلاقة المؤثرة في جودة الأرباح دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول.
- حمدان، عالم، ومشتهى، صبري، وعواد، بهاء، (2102) دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 3، ص 318- 342.
- الشريف، إقبال عدنان، وأبو عجيلة، عماد محمد (2009) العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، جامعة القدس، فلسطين.
- صالح، رضا إبراهيم، (2010) العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 2، العدد 2.
- الفضل، مؤيد محمد علي، وراضي، نوال حربي، (2010) العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة، مجله القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4.
- المشهداني، بشرى نجم، والفتلاوي، ليلى ناجي، (2012) المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات أثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد 2، العدد 93.
- المعيني، سعد سلمان عواد، (2011) قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 17، المجلد 64.
- الوزير، جهاد خليل، (2007) دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الاسواق المالية"، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني.

•Agrawal & Chadha، (2005) "Corporate governance and accounting scandals" Journal of Law and Economics، Vol 48. No 2، pp. 371–406.
•Altamuro، J. & Beatty. A (2006) Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?. Working Paper، www.ssrn.com.
•Bellovary. J. L.، Giacomino، D. E.، & Akers، M. D (2005) Earnings Quality: It's Time to Measure and Report. The CPA Journal، Vol 75، No 32.
•Breusch، T. & Pagan. A (1980). The Lagrange multiplier test and its applications to model speciation in econometrics، The Review of Economic Studies، Vol 47، No 1، pp. 239-253.
•Chan. K.، Chan Louis. K.، Jegadeesh. N & Lakonishok. J (2006) Earnings Quality and Stock Returns، Journal of Business، Vol 79، No 3، pp. 1041 1082
•Dechow. P M.، & Schrand. C. M (2004) Earnings Quality، The Research Foundation of CFA Institute.
•Eltham. G & Ohlson. J (1995) Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities، Contemporary Accounting Research، Vol 11، pp.689-731.
•Fodio. M.، Ibikunle. J & Oba. V (2013)، "Corporate Governance Mechanisms and Reported Earnings Quality in Listed Nigerian Insurance Firms"، International Journal of Finance and Accounting، Vol 2، No 5، PP. 279-286.
•Haq. A. U (2002) Creative Accounting and Off-Balance Sheet Activities .Pricewaterhouse Coopers، Retrieved January، http//www.Pwcglopal .com.
•Hausman. J. A (1978) Specification Tests in Econometrics، Econometrica، No 46، pp.1251-1271.
•Heirany. F.، Sadrabadi. A & Mehrjordi. F (2013) Investigating the Effect of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Accounting Profit، International Journal of Academic Research in Accounting، Finance and Management Sciences، Vol 3، No 3، pp. 315–328.
•Klai. N & Omri. A (2011) Corporate governance and Financial Reporting Quality": The case Tunisian Firms، international Business Research، Vol 4، NO 1 pp. 158-166.
•LaFond. R.، Olsson. P & Schipper. K (2005) The market pricing of accruals quality، Journal of Accounting and Economics، Vol 39، No 2، PP. 295-327.
•Penman. S (2003) The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble، Accounting Horizon، Supplement، pp. 77-96.
•Richardson. S، (2003) 'Earnings quality and short sellers'، Accounting Horizons، Vol 17، pp.49-61
•Schipper. K & Vincent. L (2003) Earnings quality. Accounting Horizons، No17، PP.97-123.
•Shiri. M.، Vaghfi. S.، Soltani. J & Esmaeli. M (2012) Corporate Governance and Earning Quality: Evidence from Iran، Middle-East Journal of Scientific Research Vol 11، No 6، PP. 702-708.
•Sivaramakrishnan. K & Carol Yu. S (2008) The association between corporate governance and earnings quality: Further evidence using the GOV-Score، Advances in Accounting، Vol 24، No 2، pp.191-201.
•Sloan، R. (1996) Do Stock Prices Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flows about Future Earnings?، The Accounting Review، Vol 71، No 3، PP. 289-315.

مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية

■ أ.د شعلة أبو القاسم الأبيض* ■ أ. علي محمد الواعر**

■ **ملخص الدراسة:-**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع عدد (250) استبانة، وقد تم استرجاع عدد (232) استبانة صالحة للتحليل، أي ما نسبته (92.8 ٪) من الاستبانات الموزعة، وقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية في توزيع الاستبانات، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في الجوانب النظرية، إضافة إلى المنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستبانة، كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية التحليل واختبار الفرضيات واستخدام بعض أدوات الإحصاء الوصفي

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للتجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة طرابلس بصفة عامة كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.87)، حيث أسهمت التجارة الإلكترونية في التأثير على طبيعة وشكل المجموعة المستندية بصورة تتماشى مع البرنامج الإلكتروني المطبق في تلك المصارف وتحسين مستوى الدقة والسرعة فيها، إضافة إلى ذلك سرعة الحصول على التقارير المالية الشهرية والسنوية لدى تلك المصارف وفي الوقت المحدد.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس

** وزارة الداخلية إدارة الشؤون المالية مكتب المصروفات والميزانية

Abstract: -

The objective of this study was to identify the impact of e-commerce on the components of accounting information systems in Libyan commercial banks. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was distributed to the sample of the study. The number of (250) questionnaire was distributed, and received (232) (92.8 %) of the distributed questionnaires. The random sampling method was used in the distribution of questionnaires. This study was based on the inductive method in the theoretical aspects, in addition to the analytical method in analyzing the results of the questionnaire.) In the analysis process Testing hypotheses and using some descriptive statistics tools

The study found that the impact of e-commerce on the components of accounting information systems in the Libyan commercial banks operating in Tripoli was generally high. The average response was 3.87. Electronic commerce contributed to the nature and form of the documentary group in line with the applied electronic program In addition to the speed of access to the monthly and annual financial reports of those banks on time.

■ المقدمة:

تعد التجارة الإلكترونية من أبرز الأحداث التي بدأت في الظهور على الساحة الدولية لتعبر عن العديد من الأعمال والممارسات التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتلعب دوراً رئيساً كوسيط لاستكمال تنفيذ أعمال التجارة الإلكترونية بشكلها ألمعاصر واتجهت العديد من الشركات والمصارف لإنشاء مواقع لها على شبكة الانترنت لعدة أهداف أهمها ؛ مباشرة التجارة الإلكترونية العادية أو المصرفية (سلعية أو خدمية) و التحاسب عنها الكترونياً، ومما لا شك فيه أن مباشرة هذا النشاط المستحدث يلقي آثاراً متعددة على نظام المعلومات المحاسبية لتلك ألمصارف ويمكن أن تشمل تطويراً لعمليات التشغيل بالنظام وأغلب مدخلاته ومخرجاته (توفيق، 2004 :23).

ونتيجة لتلك التطورات التكنولوجية والاقتصادية والعولمة، أصبحت أنظمة المعلومات المحاسبية تحتل مكانة واسعة ذات أهمية في كل المجالات، حيث تطورت أنظمة المعلومات بخطى سريعة وتعددت تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية، فقد استخدمت هذه

الأنظمة في المستويات التشغيلية والفنية والإدارية، فأنظمة المعلومات المحاسبية تحقق العديد من المزايا وذلك من خلال ما توفره من معلومات هامة لجميع طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبية (الداية، 2009 :2).

حيث تلعب الشبكة الدولية للمعلومات «الانترنت» دوراً رئيساً كوسيط لاستكمال تنفيذ أعمال التجارة الالكترونية بشكلها المعاصر، واتجهت العديد من الشركات والمصارف لإنشاء مواقع لها على شبكة الانترنت لعدة أهداف أهمها؛ مباشرة التجارة الالكترونية العادية أو المصرفية (سلعية أو خدمية) والتحاسب عنها الكترونياً، ومما لا شك فيه أن مباشرة هذا النشاط المستحدث يلقي آثاراً متعددة على نظام المعلومات المحاسبية لتلك المصارف، ويمكن أن تشمل تطويراً لعمليات التشغيل بالنظام وأغلب مدخلاته ومخرجاته، ويمكن أن تمتد تلك الآثار لتشمل المجالات الإنتاجية والعامل البشري والإجراءات الرقابية ضد مخاطر الأعمال التي تنفذ عبر الشبكات الالكترونية وغير ذلك مما هو غير معلومٍ في الفكر المحاسبي حاليا (توفيق، 2004 :23).

■ **مشكلة الدراسة:**

من المعروف أن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسة، مدخلات، نظام تشغيل، مخرجات، وقد تمت السيطرة على هذه المكونات الثلاثة من خلال الأدوات الرقابية المتعددة، لكن ومع ظهور التعامل بالتجارة الإلكترونية ظهرت عدة تحديات أثرت على نظم المعلومات المحاسبية ومقوماتها وذلك من خلال الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية، وغياب التوثيق المستندي لمعظم عملياتها فقد أسهما في وجود التأثيرات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية ومقوماتها عند التعامل مع هذا النوع من التجارة.

لذا تمثلت مشكلة هذه الدراسة في الحاجة إلى معرفة مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:-

- هل هناك تأثير للتجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية؟

■ **أهدف الدراسة :-**

تسعى هذه الدراسة للتعرف على الآتي:

1 - علاقة التجارة الإلكترونية بعمل نظم المعلومات المحاسبية في الشركات التي تعمل في ظلها.

2 - تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية

■ **أهمية الدراسة :-**

1- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية نظام المعلومات المحاسبية من جهة ؛ وأهمية التجارة الإلكترونية من جهة أخرى، حيث مكنت التجارة الإلكترونية مستخدميها من تحقيق عوائد كبيرة لم يكن بالإمكان تحقيقها في ظل التجارة التقليدية، وذلك من خلال التطورات التكنولوجية المتسارعة فيما يخص وسائل الاتصال واستخدامها في تسهيل القيام بالعمليات التجارية والتجارة الإلكترونية، أيضا ساهمت في وجود تحديات كبيرة تواجه نظم المعلومات المحاسبية بتلك المصارف، ونظرا لأن بيئة الأسواق الإلكترونية مفتوحة للجميع وتساهم في تحقيق منافع لا يستهان بها، أصبح من الضروري لهذه المصارف مواكبة التطور والتأقلم مع هذه البيئة الجديدة.

2 - معرفة مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، ستؤدي إلى عدد من النتائج المهمة، التي قد تساهم في أن يكون لها آثار إيجابية على القطاع المصرفي الليبي الذي يعد من القطاعات الاقتصادية المهمة في ليبيا.

■ **فرضيات الدارسة :-**

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الأتية:-

- **الفرضية الرئيسة :** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:-

- **الفرضية الفرعية الأولى** : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على المجموعة المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية الليبية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة** :- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية المدرجة الليبية.

■ **الدراسات السابقة:**

● **دراسة (صدام و سطم**، 2006)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الابعاد المحاسبية للتجارة الإلكترونية ومدى تأثيراتها على جودة المعلومات المحاسبية، ومن أجل تحقيق هدف الدارسة تم افتراض بأن التجارة الإلكترونية تسهم في رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بدعم وتعزيز بعض خصائص المعلومات المحاسبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أن درجة جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير كبير على دقة القرارات المتخذة من قبل مستخدمي هذه المعلومات، وكذلك في رفع مستوى فاعلية الملكية المعرفية لهذا المستخدم، وخفض حالة عدم التأكد، وأن التجارة الإلكترونية بوصفها أحد المتغيرات الحديثة في دنيا الأعمال فرضت تأثيرها على العمل المحاسبي وذلك من خلال توجيه الأعمال إلى مكننة العمل المحاسبي وتدريب المحاسبين للعمل على الحاسب لمواجهة هذا ألتغير وأيضا تأثيرها على مخرجات النظام المحاسبي (المعلومات المحاسبية) وذلك برفع مستوى جودة هذه المعلومات من خلال توفيرها بالشكل والزمان المحدد والكفاءة والفاعلية الكبيرة التي تخدم مستخدمي المعلومات.

● **دراسة (الداية**، 2009)، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، كذلك عملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع

الخدمات في قطاع غزة، فضلا عن ذلك معرفة معوقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن حجم الشركات من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات وحجم رأس المال له أكبر الأثر على استخدام الشركات لنظم المعلومات المحاسبية، كذلك إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات، و ملائمتها، وإمكانية الاعتماد عليها، والحصول عليها في الوقت المناسب.

● **دراسة (حمادة، 2010)**، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث طورت استبانة وزعت على مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وقد تضمنت الاستبانة الضوابط الرقابية العامة الأربعة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المتمثلة في الضوابط التنظيمية، ضوابط الرقابة على الوصول، وضوابط أمن وحماية الملفات، وضوابط تطوير وتوثيق النظام وذلك من حيث أثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ما يلي: هناك تأثير كبير للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات.

● **دراسة (ألساكني، والعواودة، 2012)**، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء نظم المعلومات المحاسبية، ولقد أجريت هذه الدراسة التطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة تأثير بين مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأداء نظم المعلومات المحاسبية، وبالتحديد مخاطر التشغيل ومخاطر عدم تحديد الصلاحيات، وقدمت هذه الدراسة العديد من التوصيات لتقليل أثر هذه ألمخاطر ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في معالجة البيانات المحاسبية أو ما يطلق عليه بنظم المعلومات المحاسبية قد واجه ظهور كثير من المخاطر

التي أصبحت تشكل عامل خطورة على استخدام هذه النظم، وأن ظهور هذه المخاطر من شأنه أن يؤثر على أداء النظم المحاسبية مما يتطلب من الشركات أن تضع الخطط والإجراءات الأمنية التي من شأنها المحافظة على أمن وسرية البيانات المحاسبية.

● **دراسة (المطارلة**، 2013)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التجارة الإلكترونية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الدواء الأردنية، من خلال دورها في تطوير معايير جودة النظم و مدخلات ومعالجة البيانات المحاسبية، وكذلك مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، فضلا عن ذلك دورها في تطوير أمن نظم المعلومات والرقابة الداخلية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:- تؤدي التجارة الإلكترونية إلى تطوير مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في شركات الدواء الأردنية من خلال سهولة إدخال البيانات المحاسبية بشكل متكامل، وكذلك عملية المعالجة وتسهيل عملية الإفصاح عن التقارير المالية وغيرها من الإجراءات.

● **دراسة (هاني**، 2014)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية في قطاع الخدمات، ومتطلبات التجارة الإلكترونية المتمثلة بالمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك، والبحث عن المعوقات التي تحد من عملية التوافق وتقديم الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات، مما قد ينعكس إيجاباً على قطاع الخدمات بشكل خاص وعلى الاقتصاد الأردني بشكل عام، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أهمها : وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، ورغم وجود توافق إلا إن عينة الدراسة أشارت إلى وجود بعض المعوقات التي تقلل من ذلك التوافق، كان من أهمها التخوف من مخاطر التجارة الإلكترونية، وحداثة العهد باستخدام هذا النوع من التجارة في الأردن.

● **ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة**

تناولت العديد من الدراسات السابقة التجارة الإلكترونية ونظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها وتأثرها بالعوامل المختلفة، فقد أجريت دراسات عديدة تناولت متغيرات هذه

الدراسة وأبعادها المختلفة، وتفاوتت في أهدافها ومتغيراتها، والفئات المستهدفة والبيئة التي أجريت فيها، وقد أظهرت أدبيات موضوع الدراسة عدم وجود دراسة تبحث بشكل مباشر عن مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية على حد علم الباحثان، إضافة إلى أن الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن البيئة الليبية (المصارف التجارية الليبية).

■ **الاطار النظري للدراسة:**

7 - **مفهوم التجارة الإلكترونية:Electronic commerce**

لفهم التجارة الإلكترونية ومعرفة جوانبها وممارساتها المختلفة، هناك العديد من التعريفات التي يحاول كل منها أن يصف ويحدد طبيعة هذه التجارة وما يتعلق بها من ممارسات، ويرجع ذلك إلى تنوع واختلاف تطبيقات التجارة الإلكترونية، وفيما يلي نماذج من هذه التعريفات:

- عرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها «مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية (عبد الوهاب، 2010 :10).
- عرفت اللجنة الأوروبية Committee European التجارة الإلكترونية "بأنها أداة الأعمال إلكترونياً، حيث تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات؛ مكتوبة كانت أم مرئية أم مسموعة، كما أنها تتضمن العديد من الأنشطة التجارية الخاصة بتبادل السلع و الخدمات، وإتمام عملية البيع والشراء والتسليم بالنسبة للمحتويات الرقمية والتحويلات الإلكترونية للأموال والفواتير الإلكترونية والمزادات التجارية، وعمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع، وهي تشمل كلا من السلع والخدمات، وكذلك الأنشطة التقليدية وغير التقليدية" (عبد الخالق، 2006 :34).
- عرفت التجارة الإلكترونية وفقا للقانون الفرنسي "بأنها مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات بعضها ببعض، وبين المشروعات والأفراد، وبين المشروعات والإدارة (أمداح، 2006 :20)

8 - **أهمية التجارة الإلكترونية:**

تنبع أهمية التجارة الإلكترونية من أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات أرباح لم يكن من الممكن تحقيقيها في ظل التجارة التقليدية، وتتمثَّل أهمية التجارة الإلكترونية في الآتي: (كتانة، 2009 :57).

1- **انخفاض التكلفة:** حيث كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جدا في السابق؛ لأن الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والصحف، أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الإنترنت وبتكلفة ضئيلة جدا.

2 - **تجاوز حدود الدولة** : حيث كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط بالسابق، وإن رغبت في الوصول إلى عملاء دوليين كانت تتكبَد تكاليف كبيرة وغير مضمونة العائد، أما الآن فتستطيع الشركة أن تضمن اطلاع الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة إضافية تذكر خاصة أن شبكة الإنترنت دخلت جميع الدول.

3. **التحرر من القيود** : في السابق كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين، والخضوع لقوانين عديدة، وتحمل تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل آخرين في الدولة الأجنبية؛ حتى تتمكن من بيع منتجاتها، أما الآن لا تحتاج الشركة لأي من تلك الإجراءات.

4 - **الوجود الواسع:** من خلال تواجد التجارة الإلكترونية في كل مكان وفي كل الأوقات، فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء، أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس، ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقت ومن أي مكان.

5 - **التداول العالمي:** حيث تمكِن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها في تخطي حدود الدول والوصول إلى أي مكان بالعالم ودون تكلفة تذكر، على العكس من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محلياً، ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.

إن ما يؤكد على أهمية التجارة الإلكترونية المزايا التى تتمتع بها وتتميز بها عن التجارة

التقليدية، حيث يمكن تلخيص هذه المزايا في جملة واحدة وهي « يمكن للتجارة الإلكترونية زيادة المبيعات وخفض التكلفة.

9 - متطلبات وشروط التجارة الإلكترونية:

لكي تصبح التجارة عبر شبكة الإنترنت متاحة في أي مجتمع فإنه لابد من توفر البيئة المناسبة لها وكذلك المتطلبات اللازمة لتحقيقها، وفي هذا القسم سوف نتناول بإيجاز هذه المتطلبات وفق التقسيمات الآتية: (العبيد ،2012 :25).

- **البنية التحتية الإلكترونية:** وتشمل البنية التحتية الداعمة للتجارة الإلكترونية وعقد التعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت، ومن أبرز مكونات هذه البنية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) وتشمل شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي وأجهزة الاتصالات من فاكس وهواتف ثابتة ومتنقلة، وكذلك الحواسب الآلية وبرامج التطبيقات والتشغيل، وخدمات الدعم الفنية، ورأس المال البشري المستخدم في الأعمال والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى توفر القطاعات المنتجة لتقنية المعلومات، فهذه المكونات توفر البيئة التحتية الإلكترونية التي تساعد على انتشار استخدام الإنترنت وتهيئ البيئة المناسبة للتجارة الإلكترونية.
- **التشريعات والأنظمة للتجارة الإلكترونية:** وتشمل التشريعات والقوانين والقواعد التي تتلاءم مع طبيعة التجارة عبر شبكة الإنترنت، وتمثل هذه التشريعات الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن استمرار التجارة الإلكترونية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة فيها، كما يتكفل هذا الإطار القانوني بإيجاد الأدوات القانونية التي تتناسب، والتعاملات الإلكترونية مثل وسائل التعاقد عبر شبكة الإنترنت، أو عبر البريد الإلكتروني، والشروط اللازمة لذلك، وفض النزاعات التجارية الإلكترونية سواء كانت في داخل المجتمع أم كانت بين أطراف في دول مختلفة وكذلك التعامل مع وسائل الإثبات للأطراف المتنازعة تجاريا عبر شبكة الإنترنت، وتشمل أيضا هذه التشريعات القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والجرائم الإلكترونية وتحديد مفهوم الضرر والإتلاف الناجم عن تلك الجرائم والتعامل مع التوقيعات الإلكترونية وما صيغة الإيجاب والقبول الكترونيا..

- **توفر الكوادر البشرية** :- ويمثل هذا الجانب أحد مقومات نجاح التجارة الإلكترونية في أي مجتمع وتشمل هذه الكوادر البشرية المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والإنترنت والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة عبر الإنترنت ومن ناحية أخرى تتطلب التجارة الإلكترونية ما يسمى بالاستعداد الإلكتروني (E-Readiness) أي المجتمع القادر والذي لديه الرغبة في استخدام وممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت. (علام، 2010 :33)

10 - علاقة التجارة الالكترونية بنظم المعلومات المحاسبية:

إن جميع الهيئات والجمعيات المحاسبية وتدقيق الحسابات المهتمة بعلم المحاسبة تولي التجارة الالكترونية اهتماماً كبيراً، وذلك من منطلق أن عملية البيع التي تتم من خلال موقع الشركة مرتبط بشكل وثيق ومباشر بنظام المعلومات المحاسبي وقد أصبح حتميا على المحاسب والمدقق الإلمام بهذا العلم الجديد ولقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغيرات كبيرة في علم التجارة العالمي وفي آلية العمليات التجارية مما جعل من الضروري أن يلم كل من المحاسب والمدقق بتلك التغيرات وأثره على مهنتهما وعلى الأعمال التي يقومون عليها وعلى ظروف البيئة القانونية المتعلقة بالمهنة (القشي، 2003 :65).

إن التجارة الالكترونية وشبكة الانترنت تستطيع أن تسهم بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك بتوفير خاصية الملائمة بشكل كبير وخصوصا بتوفير الخاصية الفرعية المتمثلة بالتوقيت المناسب أن نظام المعلومات المحاسبي وبما يزوده من معلومات هامة لأصحاب المصالح بشكل عام ومتخذي القرار بشكل خاص، يصبح عديم الجدوى في حالة عدم توفر الثقة في تلك المعلومات وبما أن نظام التجارة الإلكترونية والمرتبط بشبكة الانترنت مربوط بشكل مباشر بنظام المحاسبة وفي حالة حدوث خلل أو اختراق للنظام المحاسبي من خلال شبكة الانترنت تصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكا بمصداقيتها وبالتالي ستفقد ثقة المستخدمين (يحيى، 2003 :41).

إن علاقة التجارة الالكترونية بعمل نظم المعلومات المحاسبية سوف تتطلب من نظم المعلومات المحاسبية أن تأخذ بالمستجدات التي سوف تفرزها متطلبات العمل في ظل

التجارة الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بضرورة استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في العمل المحاسبي وكذلك إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات وما يتبعه من تأثيرات أخرى سواء على مكونات أو مقومات نظام المعلومات المحاسبي.

ومما سبق يمكن القول بأنه يجب أن تكون معلومات النظام المحاسبي ذات موثوقية عالية فإنه لا بد من تحقيق أمرين مهمين، الأول إيجاد آلية معينة لحماية النظام المحاسبي من الاختراقات عبر الانترنت والثاني إيجاد آلية معينة تؤكد على سلامة آلية التجارة الإلكترونية وموقع تصفح الشركة في شبكة الانترنت.

11 - متطلبات نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية:

إن نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل تحت ظل التجارة الإلكترونية تتطلب متطلبات جوهرية يتحتم توفرها لتحقيق الكفاءة والفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية وتتمثل بالتالي: (العبيد، 2012 ،17).

1 - تكامل المعلومات.

2 - إمكانية تحقيق تبادل الخدمات المعلومات بين مختلف نظم المعلومات في الشركات والهيئات المشاركة.

3 - إجراء هذا التبادل للخدمات والمعلومات في وقت يعد ملائماً لكافة الأطراف المشاركة.

4 - إشراك أكبر عدد ممكن من المستخدمين من مختلف أنحاء العالم حتى يتحول الأمر في النهاية إلى ما يقترب من حالة السوق الكفء .

12 - تأثير التجارة الالكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية:

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية في أي وحدة اقتصادية على مجموعة من المقومات الرئيسة التي يتم العمل المحاسبي بواسطتها وهي تشمل كلاً من «المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، دليل الحسابات مجموعة التقارير والقوائم المالية وتشكل هذه

المقومات مرتكزات أساسية لا يمكن الاستغناء عن أي منها مهما كانت طريقة تشغيل البيانات المتبعة يدوية أم إلكترونية، ونظراً لاعتماد نظام المعلومات المحاسبية على التشغيل الالكتروني للبيانات في حالة العمل في ظل التجارة الالكترونية فإن هناك تأثيراً مباشراً على مقومات النظام يمكن توضيحها كما يلي (الشريف، 2006 :61):

1 - **الأثر على المجموعة المستندية** : إن الاعتماد على التشغيل الالكتروني للبيانات يتطلب ضرورة تعديل شكل وطبيعة هذه المستندات، أو استخدام مجموعة مستندية جديدة تشتمل على البيانات الموجودة في المستندات الأصلية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني الذي يطبق في الوحدة الاقتصادية وكذلك نظام الترميز المتبع للوصول إلى البيانات التي تم حفظها بواسطة الشريط الممغنط أو الأقراص الممغنطة.

2 - **الأثر على المجموعة الدفترية** : في ظل الطريقة المحاسبية التي تتبعها الوحدات الاقتصادية تتعدد الدفاتر المحاسبية ولكن عند الاعتماد على التشغيل الالكتروني للبيانات تعد ذاكرة الحاسوب والأشرطة الممغنطة والأقراص الممغنطة بمثابة الدفاتر المحاسبية وقد ترتب على تعدد برامج المحاسبة في الأسواق إعداد دفاتر إلكترونية متعددة ومتنوعة تناسب أعمال وأحجام الوحدات الاقتصادية المختلفة مما أدى إلى سهولة التعامل مع هذه الدفاتر وسرعة فائقة جدا في العمليات المختلفة عند التسجيل أو التعديل أو الإلغاء أو الاستفسار.

3 - **الأثر على دليل الحسابات** إن الاعتماد على التشغيل الالكتروني للبيانات قد ساعد على تطوير طريقة الإعداد للدليل المحاسبي فضلاً عن المحافظة على سرية البيانات أو الحسابات المسجلة إجمالية كانت أم فرعية وكذلك دقة التصنيف للحسابات.

4- **الأثر على مجموعة التقارير والقوائم المالية** : أدى الاعتماد على التشغيل الالكتروني للبيانات إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير (اليومية الأسبوعية الشهرية الفصلية السنوية) فضلاً عن إمكانية عرضها على شاشة العرض المرئي وبالتالي سرعة تغير المعلومات التي تضمها التقارير قبل طباعتها أو تخزينها.

13- الجانب العملي للدراسة:

أ - منهج الدارسة

في الجانب النظري تم اتباع المنهج الاستقرائي لهذه الدراسة ؛ حيث تم الاعتماد لجمع البيانات الثانوية على الكتب والدوريات والمنشورات والمقالات المتخصصة والمتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك الأبحاث والدراسات السابقة وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة.

أما في الجانب العملي فقد تم اتباع المنهج التحليلي لهذه الدراسة، وذلك من خلال استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في عينة من المصارف التجارية الليبية في بلدية طرابلس، وتم استخدام (SPSS) في عملية التحليل واختبار الفرضيات.

ب - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء العامين ومدراء الفروع ورؤساء أقسام المحاسبة والمحاسبين الماليين ورؤساء أقسام المراجعة والمراجعين الداخليين ورؤساء أقسام تقنية المعلومات ورؤساء أقسام الخدمات الالكترونية في المصارف التجارية الليبية في طرابلس والبالغ عددهم (531) فرداً (Krejcie : 607)، وقد تم اعتماد عينة عشوائية احتمالية وتم حسابها من معادلة كريسي ومورجانو حسب العلاقة الرياضية التالية:

$$n=\frac{X^2\,N\,P(1-P)}{d^2\,(N-1)+X^2\,P(1-P)}=$$

$$\frac{3.841*531*0.5(1-0.5)}{0.05^2\,(531-1)+3.841*0.5(1-0.5)}\cong 223$$

حيث إن n يمثل حجم العينة، X^2 قيمة كا^2 الجدولية لمستوى المعنوية، N حجم مجتمع الدراسة الكامل، P ترمز إلى تقدير نسبة أفراد المجتمع الذين يملكون الخاصية المدروسة، d الدقة المطلوبة للنسبة.

أي أن حجم العينة المطلوب لا يقل عن (223) مفردة، ولضمان الحصول على العدد

المطلوب، حيث تم توزيع (250) استمارة وتحصلا على (232) استمارة صالحة للتحليل وكما مبين في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير صالحة	نسبة الاستمارات غير الصالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
المجموع	250	12	٪ 4.8	6	٪ 2.4	232	٪92.8

ج - أداة الدراسة

تم استخدام استمارة الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة والتي اشتملت على ثلاثة محاور رئيسية لتحديد تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية.

- **المحور الأول:**- تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي وتكون من (5) فقرات.
- **المحور الثاني:**- تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية الليبية وتكون من (5) فقرات.
- **المحور الثالث:**- تأثير التجارة الالكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية الليبية.

وقد تم استخدام الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتين للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة(محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة). وكما مبين في الجدول رقم (2).

جدول (2) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وقد تم استخدام متوسط القياس (3) وهو متوسط القيم (1، 2، 3، 4، 5) للإجابات الخمس، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة، وكان طول الفترة المستخدمة هي 0.8 وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة 4 على 5.

جدول (3) طول خلايا المقياس

المتوسط	اتجاه الإجابة
1 - 1.79	غير موافق بشدة
1.8 - 2.59	غير موافق
2.6 - 3.39	محايد
3.4 - 4.19	موافق
4.2 - 5	موافق بشدة

د - الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها ؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي(SSPS) وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05)، (Uma Sekaran, 2003 :24)، كما تم استخدام بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل الدراسة، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم استخدام الآتي:

التوزيعات التكرارية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار تي T – test

المتوسط الحسابي المرجح، معامل الارتباط

و- بيانات عامة

- **آلية تنفيذ المهام ضمن النظام المحاسبي:**

جدول (4) يوضح آلية تنفيذ المهام ضمن النظام المحاسبي

الآلية	عدد الحالات	النسبة ٪
يدوي	4	1.7
إلكتروني	55	23.7
مختلط	173	74.6
المجموع	232	100

أوضحت النتائج في الجدول (4) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة (74.6 ٪) يستخدمون آلية مختلطة في تنفيذ المهام ضمن النظام المحاسبي، و (55) مبحوثاً وما نسبته (23.7 ٪) يستخدمون نظاماً الكترونياً، و (4) مبحوثين وما نسبته (1.7 ٪) يستخدمون نظاماً يدوياً.

- **الاهتمام بالتجارة الالكترونية**

جدول (5) يوضح الاهتمام بالتجارة الالكترونية

الاهتمام	عدد الحالات	النسبة ٪
نعم	180	77.6
لا	52	22.4
المجموع	232	٪ 100

الجدول (5) يوضح أن أفراد العينة وبنسبة كبيرة بلغت (77.6 ٪) يتفقون على أن المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في ليبيا تهتم بالتجارة الإلكترونية، بينما (52) مبحوثاً وما نسبته (22.4 ٪) لا يتفقون على أن هناك اهتمام بالتجارة الالكترونية.

وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية تسهم في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة لما فيها من تنوع في المؤهلات والتخصصات العلمية وسنوات الخبرة.

14 - **صدق فقرات الاستبانة** : وتم ذلك من خلال الآتي:

أولاً: صدق المحكمين

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

أ. تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

جدول (6) معامل الارتباط بين عبارات محور تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي و إجمالي المحور

ت	العبارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على طبيعة وشكل المجموعة المستندية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني المطبق في المصرف.	0.666	**0.000
2	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة المستندية من حيث تطويرها إلكترونيا في المصرف.	0.802	**0.000
3	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة المستندية من حيث تحسين مستوى الدقة والسرعة فيها في المصرف.	0.878	**0.000
4	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة المستندية في تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية الخاصة بالمصرف.	0.839	**0.000
5	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة المستندية في توفير معلومات مالية في الوقت المناسب لمساعدة إدارة المصرف في عملية اتخاذ القرارات السليمة.	0.809	**0.000

●● القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (6) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي وإجمالي المحور كانت دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

ب - تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

جدول (7) معامل الارتباط بين عبارات محور تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي و إجمالي المحور

ت	العبارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة الدفترية من حيث سهولة التعامل مع هذه الدفاتر من حيث التعديل أو الاستفسار أو الإلغاء لدي المصرف.	0.561	**0.000
2	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية يتطلب إعداد دفاتر محاسبية إلكترونية متنوعة ومتعددة تتناسب مع طبيعة حجم وعمل المصرف.	0.627	**0.000
3	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على حجم دليل الحسابات من حيث طريقة إعداده وتطويره	0.633	**0.000
4	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على الدليل المحاسبي من حيث سرية البيانات أو الحسابات المسجلة إجمالية كانت أو فرعية في المصرف.	0.67	**0.000
5	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أثر على تبويب وتصنيف العمليات المالية لمساعدة إدارة المصرف في التخطيط والرقابة.	0.645	**0.000

●● القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (7) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور

تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي وإجمالي المحور كانت دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

ت - تأثير التجارة الالكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي.

جدول (8)معامل الارتباط بين عبارات محور تأثير التجارة الالكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي و إجمالي المحور

ت	العبارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية يودي إلى سرعة ودقة الحصول على التقارير المالية التي تساعد إدارة المصرف على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.	0.858	**0.000
2	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية يودي إلى سرعة الحصول على التقارير (اليومية، الأسبوعية، الشهرية، السنوية) الخاصة بالمصرف.	0.818	**0.000
3	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية يساهم في توفير القوائم المالية الختامية في الوقت المحدد كل نهاية فترة مالية.	0.87	**0.000
4	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية يساهم في إدخال بيانات محاسبية تتمتع بخاصية الموثوقية وتوفير معلومات محاسبية شاملة وقابلة للمقارنة.	0.853	**0.000
5	استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية يساهم في تخفيض تكلفة الحصول على التقارير المالية والمعلومات المحاسبية في الوقت المحدد وبأقل جهد لدى المصرف.	0.838	**0.000

●● القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (8) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تأثير التجارة الالكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي وإجمالي المحور كانت دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (9) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحـــــاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي	5	0.604	**0.000
2	تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي	5	0.718	**0.000
3	تأثير التجارة الالكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي	5	0.531	**0.000

كما بينت النتائج في الجدول (9) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

15. الثبات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ:

- **معامل (ألفا) للاتساق الداخلي:**

إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك

تكون منخفضة(Uma Sekaran، 2003 :311)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (232) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور "تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي" (0.858) ولمحور "تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي" (0.614) ولمحور "تأثير التجارة الالكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي" (0.899) ولمحور "تأثير التجارة الالكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي" (0.899)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.801)، وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (10) معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي	5	0.858
2	تأثير التجارة الالكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي	5	0.614
3	تأثير التجارة الالكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي	5	0.899
	إجمالي الاستبانة	15	0.803

16 الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

لتحديد اتجاه الإجابات على كل فقرة من فقرات الاستبيان يتم ذلك بمقارنة متوسط الاستجابة لكل فقرة مع البيانات في الجدول رقم (2) وفقاً للآتي:

(1 – 1.79) يكون اتجاه الإجابة لا أوافق بشدة، (1.8 – 2.59) يكون اتجاه الإجابة

لا أوافق، (2.6 – 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايد، (3.4 – 4.19) يكون اتجاه الإجابة أوافق، (4.2 – 5) يكون اتجاه الإجابة أوافق بشدة.

وللتحقق من فرضيات الدراسة، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتتحقق الفرضية (أفراد العينة غير متفقين على فقرات المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أقل من قيمة متوسط القياس (3).

أولا: تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة المستندية بالمصارف التجارية الليبية بمدينة طرابلس

جدول (11) يبين التوزيعات التكرارية لمحور "تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية"

ت	الفقـــــرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	نظام المعلومات المحاسبية في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على طبيعة وشكل المجموعة المستندية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني الطبق في المصرف.	ك	2	0	31	158	41	4.02	أوافق	0.624
		٪	0.9	0	13.4	68.1	17.7			
2	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة المستندية من حيث تحسين مستوى الدقة فيها الخاصة بالمصرف.	ك	1	0	145	142	44	3.98	أوافق	0.651
		٪	0.4	0	19.4	61.2	19.0			

ت	الفقـــــرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
3	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة المستندية في تحسين مستوى الدقة والسرعة فيها الخاصة بالمصرف.	ك	1	8	36	138	49	3.97	أوافق	0.738
		٪	0.4	3.4	15.5	59.5	21.1			
4	نظام المعلومات المحاسبية في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة المستدية في تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية الخاصة بالمصرف.	ك	1	9	55	121	46	3.87	أوافق	0.784
		٪	0.4	3.9	23.7	52.2	19.8			
5	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة المستدية من ناحية توفير معلومات مالية في الوقت المناسب لمساعدة إدارة المصرف في عملية اتخاذ القرارات.	ك	5	7	42	131	47	3.90	أوافق	0.831
		٪	2.2	3.0	18.1	56.5	20.3			

من خلال الجدول (11) **تبين** أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المصرف في ظل استخدام التجارة الإلكترونية أثر على طبيعة وشكل المجموعة المستندية بصورة تتماشى مع البرنامج المحاسبي الإلكتروني المطبق في المصرف، أيضا تحسين مستوى الدقة والسرعة فيها الخاصة، بالإضافة إلى تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية الخاصة بالمصرف، مما ساعد على توفير معلومات مالية في الوقت المناسب لمساعدة إدارة المصرف في عملية اتخاذ القرارات.

وهذا يدل على أن مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة المستندية بالمصارف التجارية كان مرتفعاً، **أي عدم تحقق الفرضية الفرعية الأولى.**

جدول رقم (12) **يبين نتائج اختبار** (One Sample T- test) **لإجمالي محور تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة المستندية في المصارف التجارية**

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى التأثير
تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة المستندية بالمصارف التجارية الليبية	3.94	0.94	0.583	24.765	0.000	معنوي	مرتفع

ثانيا: تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات بالمصارف التجارية الليبية بطرابلس.

بينت النتائج في الجدول رقم (13) اتفاق أفراد العينة المحدود(محايد) على فقرة واحدة من فقرات محور تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات بالمصارف التجارية واتفاقهم على باقي فقرات هذا المحور.

جدول (13) يبين تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات بالمصارف التجارية

ت	الفقـــــرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة الدفترية من حيث سهولة التعامل مع هذه الدفاتر من حيث التعديل أو الاستفسار أو الإلغاء لدى المصرف.	ك	2	6	35	157	32	3.91	أوافق	0.681
		٪	0.9	2.6	15.1	67.7	13.8			
2	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل استخدام التجارة الإلكترونية يتطلب إعداد دفاتر محاسبية إلكترونية متنوعة ومتعددة تتناسب مع طبيعة حجم وعمل المصرف.	ك	3	18	51	125	35	3.74	أوافق	0.855
		٪	1.3	7.8	22.0	53.9	15.1			
3	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على حجم دليل الحسابات من حيث طريقة إعداده وتطويره في المصرف.	ك	1	16	65	134	16	3.64	أوافق	0.731
		٪	0.4	6.9	28.0	57.8	6.9			

ت	الفقـــــرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
4	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على الدليل المحاسبي من حيث سرية البيانات أو الحسابات المسجلة إجمالية كانت أو فرعية في المصرف.	ك	4	38	71	108	11	3.36	محايد	0.872
		٪	1.7	16.4	30.6	46.6	4.7			
5	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على تبويب وتصنيف العمليات المالية لمساعدة إدارة المصرف في التخطيط والرقابة.	ك	1	22	69	107	33	3.64	أوافق	0.856
		٪	0.4	9.5	29.7	46.1	14.2			

من خلال الجدول (13) **تبين** أن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على المجموعة الدفترية من حيث سهولة التعامل مع هذه الدفاتر من حيث التعديل أو الاستفسار أو الإلغاء في المصرف، أيضا إعداد دفاتر محاسبية إلكترونية متنوعة ومتعددة تتناسب مع طبيعة حجم وعمل المصرف، أيضا أثر على حجم دليل الحسابات من حيث طريقة إعداده وتطويره في المصرف، بالإضافة إلى تبويب وتصنيف العمليات المالية لمساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة.

ب. الفقرات التي كان الاتفاق عليها محدوداً:

إن نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية أثر على

الدليل المحاسبي من حيث سرية البيانات، أو الحسابات المسجلة إجمالية كانت أو فرعية في المصرف، ولتحديد مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية

فإن النتائج في الجدول رقم (14) أظهرت أن متوسط الاستجابة لتأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية يساوي (3.658)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.658) ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.001)، وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات في المصارف التجارية كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى **عدم تحقق الفرضية الفرعية الثانية.**

جدول رقم (14) يبين نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات بالمصارف التجارية الليبية

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى التأثير
تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات بالمصارف التجارية الليبية	3.658	0.658	0.583	24.765	0.000	معنوي	مرتفع

● ثالثا: تأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية

بينت النتائج في الجدول رقم (15) اتفاق أفراد العينة وبشدة على فقرة واحدة من فقرات محور تأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية واتفاقهم على باقي فقرات هذا المحور.

جدول (15) يبين تأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية

ت	الفقـــــرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية يؤدي إلى سرعة الحصول على التقارير (اليومية، الأسبوعية، الشهرية، السنوية)	ك	4	6	3	105	114	4.38	أوافق بشدة	0.791
		٪	1.7	2.6	1.3	45.3	49.1			
2	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية يؤدي إلى سرعة ودقة الحصول على التقارير المالية التي تساعد إدارة المصرف على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.	ك	4	21	7	96	104	4.19	أوافق	0.983
		٪	1.7	9.1	3.0	41.4	44.8			
3	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية يسهم في توفير القوائم المالية الختامية في الوقت المحدد كل نهاية فترة مالية.	ك	4	14	40	112	62	3.92	أوافق	0.913
		٪	1.7	6.0	17.2	48.3	26.7			
4	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية يسهم في إدخال بيانات محاسبية تتمتع بخاصية الموثوقية وتوفير معلومات محاسبية شاملة وقابلة للمقارنة.	ك	6	9	31	133	53	3.94	أوافق	0.866
		٪	2.6	3.9	13.4	57.3	22.8			

ت	الفقـــــرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
5	نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية يسهم في توفير المعلومات عن حركة النقدية وأيضاً تحليلات وتفسيرات القوائم المالية بالمصرف.	ك	5	16	81	97	33	3.59	أوافق	0.893
		٪	2.2	6.9	34.9	41.8	14.2			

من خلال الجدول (15) تبين الآتي:

أ. الفقرات المتفق عليها بشدة:

نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية يؤدي إلى سرعة الحصول على التقارير (اليومية، الشهرية، السنوية).

ب. الفقرات المتفق عليها:

نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في المصرف في ظل التجارة الإلكترونية يؤدي إلى سرعة ودقة الحصول على التقارير المالية التي تساعد إدارة المصرف على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة، أيضا يساهم في توفير القوائم المالية الختامية في الوقت المحدد كل نهاية فترة مالية، ويساهم في توفير بيانات محاسبية تتمتع بخاصية الموثوقية، وتوفير معلومات محاسبية شاملة وقابلة للمقارنة، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن حركة النقدية وأيضاً تحليلات وتفسيرات القوائم المالية الخاصة بالمصرف.

ولتحديد مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية، فإن النتائج في الجدول رقم (16) أظهرت أن متوسط الاستجابة لتأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية يساوي (4) وهو

أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية في المصارف التجارية الليبية كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى **عدم تحقق الفرضية الفرعية الثالثة.**

جدول رقم (16) يبين نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور تأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية.

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى التأثير
تأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية	4	1	0.753	20.291	0.000	معنوي	مرتفع

ولتحديد مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية، فإن النتائج في الجدول رقم (17) أظهرت أن متوسط الاستجابة لتأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية يساوي (3.87) وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.87)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى **عدم تحقق الفرضية الرئيسة الأولى.**

جدول رقم (17) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى التأثير
تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية	3.87	0.87	0.532	24.899	0.000	معنوي	مرتفع

■ **نتائج توصيات الدراسة:**

1 - **النتائج:**

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على المصارف التجارية الليبية، والتي تهدف إلى التعرف على مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مقومات نظم المعلومات المحاسبية في تلك المصارف، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. بينت النتائج أن بعض المشاركين في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، ليس لديهم اهتمام بالتجارة الالكترونية، بالرغم من أنهم يحملون مؤهلات علمية في مجال المحاسبة والتجارة الإلكترونية، حيث وصل عدد غير المهتمين إلى (82) مشاركاً.
2. بينت النتائج أن مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة المستندية بالمصارف التجارية الليبية كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.94) وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث أسهمت التجارة الإلكترونية في التأثير على طبيعة

وشكل المجموعة المستندية بصورة تتماشى مع البرنامج الإلكتروني المطبق في تلك المصارف، أيضا تحسين مستوى الدقة والسرعة فيها، الأمر الذي أسهم في زيادة جودة الخدمات المصرفية.

3. أظهرت النتائج أن مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على المجموعة الدفترية ودليل الحسابات بالمصارف التجارية الليبية كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.658) وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث أسهمت التجارة الإلكترونية في تصنيف وتبويب العمليات المالية بشكل يتماشى مع البرنامج الإلكتروني لدى تلك المصارف، أيضا إعداد دفاتر محاسبية إلكترونية تتناسب مع طبيعة وحجم النشاط لدى تلك المصارف، الأمر الذي أسهم في سهولة التعامل مع هذه الدفاتر من حيث التعديل أو الاستفسار أو الإلغاء.

4. بينت النتائج أن مستوى تأثير التجارة الإلكترونية على التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (4) وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث أسهمت التجارة الإلكترونية في سرعة الحصول على التقارير المالية الشهرية والسنوية لدى تلك المصارف وفي الوقت المحدد، أيضا تحليلات وتفسيرات القوائم المالية الخاصة بتلك المصارف، الأمر الذي ساعد إدارة المصارف والأطراف الخارجية كالمستثمرين وجهات الرقابة على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.

2 - التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، توصى الدراسة بالآتي:

1. ضرورة إعطاء نظم المعلومات المحاسبية ومقومات بالمصارف التجارية الليبية مزيدا من الاهتمام في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، للاستفادة من الفرص المتاحة للمنافسة العالمية، والبحث على خدمات مصرفية حديثة ومتميزة عبر وسائل الاتصال الحديثة، والاستفادة من الخدمات الناشئة من انتشار التجارة الإلكترونية.

2. ضرورة إجراء مزيد من البحوث والدراسات حول التجارة الإلكترونية ومساهمتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ومقوماتها، لتصبح نظم معلومات محاسبية إستراتيجية موجهة، من أجل تحقيق ميزة تنافسية في ظل العولمة واشتداد حدة المنافسة العالمية.
3. إقامة الدورات التدريبية لرفع كفاءة الموظفين في مجال التجارة الإلكترونية، ووضع الخطط التدريبية التي تغطي الجوانب التي تحتاج إليها الكوادر البشرية للتعامل مع التجارة الإلكترونية.
4. وضع قوانين وتشريعات وضوابط من قبل الجهات المختصة في تنظم ومراقبة عمليات التجارة الالكترونية والعمل على مراجعتها وتعديلها دوريا لمواكبة التطور في عمليات التجارة الإلكترونية.

■ المراجع:

1. عبد الوهاب، أكرم، «**التجارة الالكترونية**»، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، سنة 2010.
2. عبد الخالق، السيد أحمد، «**التجارة الالكترونية والعولمة**»، كلية الاقتصاد والمالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، سنة 2006.
3. كتانة، مصطفى خيري، «**التجارة الالكترونية**»، دار النشيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، سنة 2009.
4. يحيى، زياد هاشم، و الحبيطي، قاسم محسن، «**نظام المعلومات المحاسبية**»، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2003.
5. توفيق، محمد شريف، «**أثر استخدام التجارة الالكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية**»، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، سنة 2004.
6. الداية، منذر يحيى، «**أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**»، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2009.
7. العبيد، هيا يعقوب، «**مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي قي الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية**»، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، سنة 2012.

8. هاني، ليث محمد بني، «**تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية في قطاع الخدمات**»، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، سنة2014.

9. علام، رشيد، «**عوائق تطوير التجارة الالكترونية في الوطن العربي**»، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة، بريطانيا، سنة 2010.

10. القشي، ظاهر شاهر يوسف، «**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الآمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**»، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، سنة 2003.

11. الشريف، حرية شعبان، « **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**»، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، سنة2006

12. الحيالي، صدام محمد محمود، حسين، سطم صالح، «**أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**»، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، سنة 2006.

13. حمادة، رشا، «**أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية**»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، سورية، سنة 2010.

14. الساكني، سعد عبد الكريم و العواودة، حنان علي، «**مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية**»، مجلة الاقتصاد والعلوم الاقتصادية، جامعة الإسراء، العدد الرابع عشر، سنة 2012.

15. البحيصي، عصام محمد، مقداد، سعيد فتحي، «**أثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تحسين الأداء المالي**»، مجلة الجامعة الإسلامية للدارسات الاقتصادية والإدارية، غزة، المجلد الحادي والعشرين، العدد الثاني، سنة 2013.

16. المطارلة، غسان الفلاح، «**دور التجارة الإلكترونية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في شركات الدواء الأردنية**»، المجلة العربية للإدارة، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال الإعمال، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة2013.

17-Uma Sekaran: **Research Methods For Business، A Skill - Building Approach**، Fourth Edition، Southern Illinois University at Carboundale، 2003، p24.

18- ()Robert V. Krejcie: **Determin Sample size for research activities**، university of Minnesota، Duluth، P607.

دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرار

دراسة ميدانية على المستشفيات الحكومية الفلسطينية

■ د.عبد الرحمن محمد سليمان رشوان *

■ **ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة المستشفيات الحكومية الفلسطينية في معرفة فوائد تحليل البيانات الضخمة، وإمكانية استخدام نظم المعلومات المحاسبية للمساعدة في تحليل البيانات الضخمة لما لها من دور فاعل في دعم اتخاذ القرار، ولاختبار فرضيات البحث، تم توزيع استبانة على مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين في المستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة والبالغ عددهم (105) مفردات.

أثبتت نتائج الدراسة أن المستشفيات الحكومية الفلسطينية تدرك أهمية تحليل البيانات الضخمة، مما أتاح لها زيادة كفاءتها، ودعم اتخاذ قراراتها بشكل كبير، وتحقيق رضا المستفيدين من المرضى والجهات المعنية على الخدمات المؤداة لهم.

توصي الدراسة بضرورة إدراك المستشفيات الحكومية الفلسطينية حقيقة التعامل مع البيانات الضخمة حتى يتم تقديم خدماتها بشكل أفضل في ظل البيانات السريعة والهائلة، ووضع استراتيجية وخطة شاملة ومفصلة لإدارة البيانات الضخمة، والعمل على تحليلها للاستفادة منها في تدعيم اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، البيانات الضخمة، دعم القرار، المستشفيات، فلسطين.

*عضو هيئة التدريس بقسم العلوم الإدارية والمالية الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين

Abstract:

The purpose of this study is to assist Palestinian government hospitals in understanding the benefits of large data analysis, the use of accounting information systems to assist in the analysis of large data for their effective role in decision support, and to test hypotheses. 105 Palestinian government hospitals in the Gaza Strip.

The results of the study showed that the Palestinian government hospitals are aware of the importance of analyzing the huge data, which enabled them to increase their efficiency, support their decision making significantly, and achieve satisfaction of patients and patients concerned with the services provided to them.

The study recommends that Palestinian government hospitals should recognize the fact that large data is handled in order to provide better services in the light of fast and complex data, and develop a comprehensive and detailed strategy and plan for managing large data and analyzing them in order to enhance decision-making.

Key words: Accounting Information Systems, Big Data, Decision Support, Hospitals, Palestine.

■ مقدمة:

تعتبر البيانات الضخمة مجموعة من البيانات المعقدة لدرجة أنه يُصبح من الصعب معالجتها باستخدام أداة واحدة فقط من أدوات إدارة قواعد البيانات أو باستخدام تطبيقات معالجة البيانات التقليدية، حيث تشمل التحديات الالتقاط، والمدة، والتخزين، والبحث، والمشاركة، والنقل، والتحليل والتصور، وتقدم البيانات الضخمة ميزة تنافسية للمؤسسات إذا أحسنت الاستفادة منها وتحليلها لأنها تقدم فهما أعمق لعملائها ومتطلباتهم ويساعد ذلك على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة بصوره أكثر فعالية بناء على المعلومات المستخرجة من قواعد بيانات العملاء، وبالتالي زيادة الكفاءة والربح وتقليل الفاقد، وباستخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة استطاعت شركة (وول مارت) تحسين نتائج البحث عن منتجاتها عبر الأنترنت بنسبة 10-15 ٪ ، بينما في تقرير لماكينزي- وهي شركة رائدة في مجال استشارات الأعمال- أن القطاع الصحي بالولايات المتحدة لو كان يستخدم تقنيات تحليل البيانات الضخمة بفاعلية وكفاءة لكان قد أنتج أكثر من

300 مليون دولار أمريكي كفائض سنوي من ميزانية الصحة ثلثيها بسبب خفض تكاليف الإنفاق بنسبة 48 ٪ ، وبحسب استطلاع رأي سابق أجرته مؤسسه جارتنر أن 64 ٪ من الشركات والمؤسسات استثمرت في تبني استخدام التقنيات الجديدة للتعاطي مع البيانات الضخمة.

وإن تنوع البيانات الضخمة ساعد المستفيدين في كثير من المؤسسات ومنها المستشفيات على اختيار البيانات المناسبة لمجالهم، وتجميع وتحليل ومعالجة وتخزين البيانات الضخمة ساعد في الحصول على معلومات دقيقة يتم على أساسها اتخاذ القرارات، كما أن التعامل مع البيانات الضخمة الهائلة في المؤسسات يتم من خلال التخلص من البيانات غير الضرورية وتحليل البيانات الضرورية وتقديمها بطريقة علمية وموثقة ومبسطة لمستخدمي هذه البيانات.

حيث تواجه المستشفيات التي تمتلك بيانات ضخمة تحدياً كبيراً، يتمثل في مدى مقدرتها على السيطرة عليها إذ إن تخزين هذه البيانات وإدارتها والانتفاع منها بالطريقة المثلى تعد مشكلة حقيقية، كما أن البيانات الضخمة في المقابل تقدم ميزة تنافسية للمستشفيات إذا أحُسنت الاستفادة منها وتحليلها لأنها تقدم فهما أعمق للمستفيدين ومتطلباتهم ويساعد ذلك على اتخاذ القرارات داخل هذه المستشفيات بصورة أكثر فعالية بناء على المعلومات المستخرجة من قواعد بيانات المستفيدين.

كما أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحليل ومعالجة البيانات الضخمة، يتيح للمستشفيات زيادة كفاءتها، وترشيد اتخاذ قراراتها بشكل كبير، وتعزيز الجوانب المالية والإدارية. ومعرفة حاجات ومتطلبات المستفيدين من المرضى والجهات المعنية، وتوفير خدمات بناءً على تلك الحاجات والمتطلبات، وبذلك تضمن تلك المستشفيات رضا المستفيدين على الخدمات المؤداة لهم.

■ مشكلة البحث:

برز دور هام لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرارات، ونظراً لزيادة كمية البيانات الضخمة التي عادة ما تكون متوفرة وليس من

السهل التعامل معها، وصعوبة نقلها وتخزينها ومعالجتها، وزيادة معدلات تدفقها بسرعة هائلة، مما يؤثر على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. فأصبح من الضروري توفير البيانات اللازمة لتلبية احتياجات مستخدمي تلك البيانات، والتي قد يلزم معالجتها والإبقاء على تخزينها لفترات طويلة لاسترجاعها وفقاً لأنواعها أو مصادر الحصول عليها أو صفات استخدامها أو بأي شكل من الأشكال التي قد تتطلب البحث في كيفية الاستخدام الفعال لتلك البيانات.

ومع وجود نظم معلومات محاسبية متطورة، أصبحت عملية تحليل البيانات الضخمة للمراكز الطبية وربط نتائجها بما هو حاصل بالواقع سهل على الأطباء معرفة البيانات الأولية للمريض، حتى وإن لم يقم المريض بزيارة المركز الصحي من قبل.

وبناءً على ما سبق تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية؟

■ أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية.

أهمية البحث: للبحث أهمية علمية وعملية:

أولا- الأهمية العلمية:

تظهر أهمية البحث في كونه يبحث في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، حيث وجد تحليل البيانات الضخمة اهتماماً كبيراً من قبل الأكاديميين والباحثين المهتمين على حد سواء، ولقد شهد الفكر المحاسبي والإداري المعاصر بعض الدراسات والكتابات القليلة التي تناولت هذا المفهوم وأهميته للمؤسسات، وسيكون هذا البحث مساهمة علمية متواضعة يستفيد منه الباحثون والمهتمون في هذا المجال بالاستفادة من خطة البحث والإطار النظري والعملي والاستنتاجات والتوصيات للبحث.

ثانيا- الأهمية العملية:

إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة وتحليلها ومعالجتها سيساعد إدارات المستشفيات في دعم اتخاذ القرارات من خلال الاستفادة من استخدام أدوات وتقنيات حديثة في معالجة وتخزين وإدارة البيانات الضخمة، للمساعدة في التعرف على مكامن الخلل والضعف، وتحسين العمليات المالية والإدارية في كافة الأقسام في المستشفيات، وتمكينها من تقديم خدمات أفضل للمستفيدين من خدماتها.

■ فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة فرضية البحث على النحو التالي:

يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية.

متغيرات البحث: انسجاماً مع أهداف وأهمية وفرضية البحث، فقد تم صياغة متغيرات البحث والذي يتم من خلاله التعرف على متغيرات البحث وعلى النحو الآتي:-

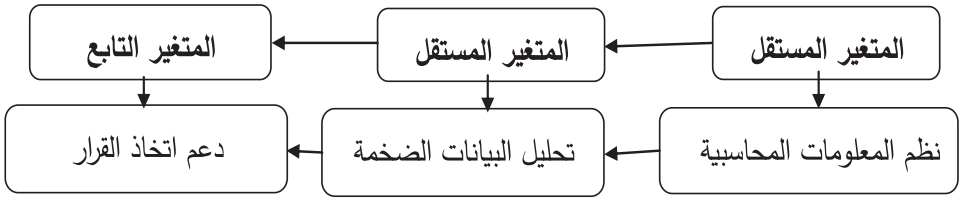

(شكل (1): متغيرات البحث)

■ الدراسات السابقة:

● هدفت **دراسة قاشي، والعوادي** (2018) بعنوان: "البيانات الضخمة وأثرها في اتخاذ القرارات" إلى ظهار قيمة البيانات الضخمة من ناحية كيفية التعامل معها، أو من ناحية وسائل التحليل في بناء النماذج التنبؤية المستخدمة في عملية اتخاذ القرار، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى زيادة اهتمام الشركات وقطاع الأعمال في تحليل البيانات الضخمة مستخدمة نتائج التحليل ونماذج التنبؤ في أغلب

القرارات المتخذة، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين قطاع المعلومات والتكنلوجيا، وقطاع الإحصاء التطبيقي، وقطاع إدارة الأعمال عند تحليل البيانات الضخمة.

● هدفت **دراسة غنية، وخديجة** (2018) بعنوان: «دور تكامل نظم المعلومات في ترشيد مراحل عملية اتخاذ القرارات- دراسة حالة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر" إلى التعرف على بيان دور تكامل نظم المعلومات في ترشيد مراحل عملية اتخاذ القرارات في البنوك العاملة في الجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة من المديرين والموظفين الموجودين في مختلف المستويات الإدارية في البنوك العاملة في الجزائر والبالغ عددهم (79) مفردة، وكشفت نتائج الدراسة أن تكامل نظم المعلومات يؤثر معنوياً في ترشيد مختلف مراحل عملية اتخاذ القرارات على مستوى البنوك في الجزائر، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة مرونة الهياكل التنظيمية للبنوك وفقاً للتطورات الإدارية في مجال العمليات البنكية، بما يكفل ترشيد عملية اتخاذ القرارات،

● هدفت دراسة (**Thorstad، Wolff and 2018**) بعنوان: «تحليل البيانات الكبيرة للعلاقة بين التفكير في المستقبل واتخاذ القرارات» إلى تحليل البيانات الضخمة وإظهار العلاقة بين التفكير المستقبلي وكيفية اتخاذ القرار، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة من أكثر من (38000) شخص من سكان الولايات المتحدة الأمريكية الذين لديهم رؤية بعيدة نسبياً في المستقبل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تحليل البيانات الضخمة أثر بشكل واضح في تغريدات وقرارات الأشخاص الذين لديهم رؤية بعيدة نسبياً في المستقبل مقارنة بالأشخاص الذين يتمتعون ببعد نظر قريب نسبياً، وأن المخاطرة تتناقص مع زيادة في النظر في المستقبل كما هو موضح في تغريدات الأشخاص، وتوصي الدراسة بضرورة تقديم دليل لآلية محتملة يمكن أن يؤثر فيها عند الرجوع إليها في المستقبل في حالة اتخاذ القرارات، كما يمكن الرجوع إلى البيانات الضخمة لتغريدات الاشخاص على مدى عدة دقائق.

● هدفت دراسة (**Janvrin and Watson، 2017**) بعنوان: « البيانات الضخمة: تطور جديد في المحاسبة" إلى أن البيانات الآن أصبحت أضخم من أي وقت مضى وأن البرامج

التحليلية للبيانات متاحة بشكل أفضل، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الهدف الأساسي للمحاسبة كان دائماً هو إنشاء وتوفير المعلومات لمتخذي القرارات الداخليين والخارجيين، وإن البيانات المجانية المتاحة ملاءمة، حيث قام المحاسبون بتوحيد وتلخيص وتسجيل هذه البيانات لتقديمها في شكل معلومات لصانعي القرار الداخليين والخارجيين.

● هدفت **دراسة العتيبي** (2018) بعنوان: «البيانات الضخمة وصناعة المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات: مكتبة الملك فهد الوطنية نموذجاً» إلى التعرف على البيانات الضخمة بمكتبة الملك فهد وطرق معالجتها، ومدى إسهامها في صناعة المعلومات، والاستفادة منها في توفير احتياجات المستفيدين، وتحليل أبرز الصعوبات والتحديات التي تحول دون الاستفادة منها، واستخدمت الدراسة منهج المسح الوصفي، حيث اعتمدت على المقابلات الشخصية والاستبانة كأدوات رئيسة لجميع المعلومات ووزعت الاستبانة على العاملين بمكتبة الملك فهد الوطنية.

وأظهرت النتائج أن مكتبة الملك فهد الوطنية تتعامل مع جميع أنواع المعلومات التي تساهم في تلبية احتياجات المستخدمين وحفظها في وسائط الكترونية تساعد في سهولة الوصول إليها، كما أوصت الدراسة ضرورة اتباع الاستراتيجيات التي من شأنها تعزيز سبل الاستفادة من البيانات الضخمة في مجال صناعة المعلومات.

وقام (AL-khatheeri، *et al.* 2018) بعنوان: " الإطار المفاهيمي للتحقق من الدور الوسيط لنظم المعلومات بين عامل البيانات الضخمة وعامل صنع القرار" بدراسة العلاقة النظرية بين جودة البيانات الضخمة وجودة إدارة المعرفة وتأثيرها على جودة اتخاذ القرار وإبراز دور الوسيط لإدارة نظم المعلومات، وتحقيقا لذلك الهدف كان لابد من اتباع منهجية الدراسة الوصفية ومراجعه الأدبيات والدراسات والأبحاث العلمية المنشورة وغير المنشورة.

وأظهرت النتائج أن أهمية البيانات بالنسبة لمجتمع المعلومات تماثل أهمية الوقود للاقتصاد الصناعي، وهو المصدر الأهم الذي يغذي المبتكرات التي يعتمد عليها الناس

بدون وجود مصدر غني ونشط للبيانات وسوق قوية للخدمات، فقد تخمد الابتكارات والانتاجية المحتملة، وتوصي الدراسة بتكثيف الأبحاث التي تركز على الاستثمار الأمثل للبيانات الضخمة كعامل مؤثر وعلاقتها مع اتخاذ القرار.

● **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول مفهوم تحليل البيانات الضخمة Big Data، وترشيد اتخاذ القرارات.

ولكن الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها الاختلاف في الأهداف، والتساؤلات البحثية، والفرضيات التي تم صياغتها لحل المشكلة، وكذلك عينة الدراسة، حيث طبقت على المستشفيات الحكومية الفلسطينية العاملة في محافظات قطاع غزة.

وقد استفاد الباحث من إطلاعه على الدراسات السابقة في إعطاء الباحث معرفةً حول موضوع الدراسة، وإثراء الإطار النظري للدراسة، وفي بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع المعلومات، والتعرف على الأساليب الإحصائية والمقاييس المستخدمة.

■ **الإطار النظري للبحث:**

تقدم البيانات الضخمة ميزة تنافسية للمنشآت إذا أُحسنت الاستفادة منها وتحليلها لأنها تقدم للمستفيدين وتلبي متطلباتهم ويساعد ذلك على اتخاذ القرارات بصورة أكثر فعالية بناءً على المعلومات المستخرجة من قواعد بيانات المستفيدين، واستخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة، تتيح زيادة الكفاءة، وترشيد اتخاذ القرارات بشكل كبير، وتعزيز وضعها التنافسي.

أولاً: أهمية تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرار:

إن نجاح المستشفيات يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة القيادة الإدارية على دعم اتخاذ القرارات المناسبة، كما أن عملية اتخاذ القرارات تبدأ بتحليل البيانات ومعالجتها، وتخزينها واستخلاص المعلومات التي بناءً عليها يتم اتخاذ القرارات، حيث تعتمد العديد من المستشفيات على سياسة تحليل البيانات الضخمة والمعقدة، والتي تحتاج إلى البرمجيات

المتخصصة في مجال إدارة البيانات والتحليلات، والتي لا يمكن معالجتها باستخدام أداة واحدة فقط أو العمل على تطبيقات معالجة بيانات تقليدية، فمن المعروف أن جمع البيانات والمعلومات يساعد على التوصيف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، لذلك كان لابد من اعتماد نظام مالي وإداري يشمل تحليل البيانات الضخمة.(الباز، 2017، 6-7، بتصرف)، حيث تقوم كثير من المستشفيات بتحليل البيانات الضخمة من أجل:

- المساعدة في دعم اتخاذ القرارات السليمة.
- تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين من المرضى والجهات المعنية.
- تطوير الخدمات الطبية اللازمة.
- اكتشاف الرؤى المستقبلية المهمة القابلة للتنفيذ.
- تحديد البيانات الأكثر أهمية للفئات التي تستهدفها من المرضى وغيرهم من ذوي المصالح المشتركة.
- تفهم احتياجات المستفيدين من المرضى بشكل أكثر، والتعرف على كيفية تحسين العمليات وخدمات المستفيدين.

ثانياً: تحليل البيانات الضخمة ودورها في تحسين الخدمات الصحية في المستشفيات الفلسطينية:

في قطاع الرعاية الصحية، لا بد من الدقة والكفاءة والسرعة لتقديم أفضل الخدمات للمرضى، بدءاً من التشخيص إلى العلاج وانتهاءً بالوصفة الطبية. من خلال تحليل سجلات المرضى ومقارنتها مع السجلات السابقة، ويمكن تحليل البيانات الضخمة يساعد في اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة وردود فعل سريعة عن حالة المريض.

فقد بات بإمكان المستشفيات والمراكز الطبية وحتى الأطباء الاستفادة من البيانات الضخمة في دراسة سلوكيات المرضى عبر تحليل ملفاتهم الطبية والزيارات التي قاموا بها للعلاج مما قد يساعدهم على تقديم خدمة طبية أفضل. بل أصبح بالإمكان اليوم لمراكز الأبحاث والمراكز الطبية تحليل البيانات القادمة من أجهزة الجوال وبرمجيات الصحة التي انتشرت مؤخرا والمساعدة بالتنبؤ بالأمراض واستنباط السلوكيات الصحية الجيدة أو السيئة في مجتمع ما وذلك بشكل آني دون الحاجة لانتظار نتائج الأبحاث العليمة.(سرحان، 2016).

كما يمكن لتحليلات البيانات الضخمة أن تقلّل من تكاليف العناية الصحية، وتحسّن الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض؛ فالإجابة عن سؤال (كيف يمكن مواجهة وباء محتمل شديد الأثر من خلال الكشف في وقت مبكر بما يكفي للتدخل في الوقت المناسب؟) ستؤدي إلى انطلاق ثورة مفيدة في العناية الصحية الإلكترونية، منها على سبيل المثال: استخدام بيانات الهاتف المحمول لتتبّع المرضى في مراكز العلاج، وتحليل البيانات لتحديد أفضل علاج لكل حالة معينة، وتحديد أنماط الأعراض الجانبية للأدوية، واختيار الطبيب والممرّض المناسبين لحالة المرض والمريض، وخفض التكاليف مع الجودة العالية في الوقت نفسه، ومساندة الابتكار والبحوث والتطوير في الأدوية والعلاج واستخدام الحوسبة الإدراكية. ومما لا شك فيه أن البيانات المتراكمة في السجلات الصحية هي مصدر غني لتحسين الصحة العامة؛ لكي تفهم المجتمعات المحلية احتياجاتها الخاصة، ومن أجل اكتشاف أوجه عدم المساواة والتفاوت في الرعاية داخل المجتمع كله (الشكل رقم (2).

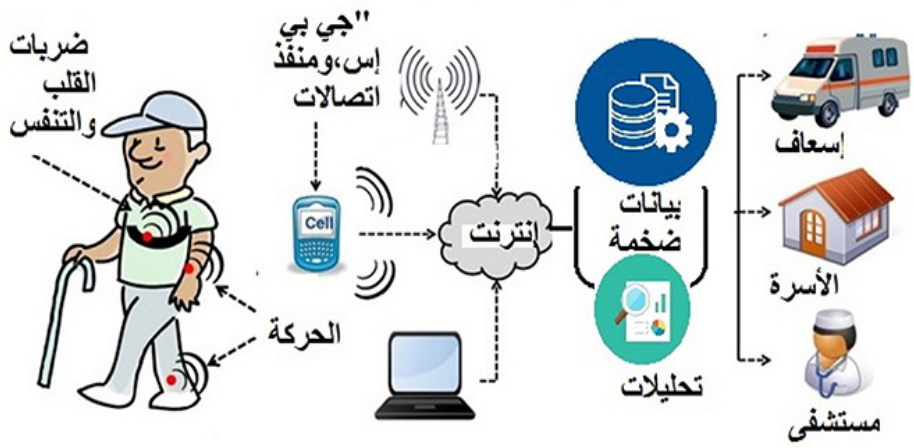

الشكل رقم (2): نظام عناية صحية باستخدام البيانات الضخمة والتحليلات

تشير التقديرات إلى أنه يمكن لصناعة الرعاية الصحية توفير مليارات الدولارات باستخدام تحليلات البيانات الضخمة للتنقيب ثم استخراج كنز من المعلومات من سجلات الصحة الإلكترونية، ومطالبات التأمين، والوصفات الطبية، والدراسات السريرية،

والتقارير الحكومية، ونتائج المختبرات. ويمكن استخدام تحليلات البيانات الضخمة في مراجعة البيانات السريرية؛ حتى تكون قرارات العلاج قائمةً على أفضل البيانات المتاحة بدلاً من تقدير الأطباء فقط. ويمكن تخفيض وقت الانتظار الطويل في المستشفيات لغرفة بمجرّد حساب التنبؤ متى يمكن أن تصبح الأسرّة فارغة، ويمكن احتواء تفشي الإنفلونزا إذا قامت السلطات الصحية بتتبع أرقام ومواقع أولئك الذين أصابهم المرض في البيانات الضخمة. وسيحصل المرضى على خدمة صحية عالية الكفاية، ومثال ذلك ما تقوم به مؤسسة كايزر الصحية في كاليفورنيا، التي تخدم تسعة ملايين عضو، ويعمل بها 17 ألف طبيب، ولها 611 فرعاً، و37 مستشفى. وفي مجال الرعاية الصحية الوقائية، لدى كايزر أكثر السجلات الصحية الإلكترونية في الولايات المتحدة الامريكية، واحتلّ تخزين البيانات لديها نحو 30 بيتا بايت، وتبلغ هذه السجلات الضعف تقريباً كلّ سنتين. وعلى الرغم من بدء إنشاء السجلات الإلكترونية منذ عقد من الزمان، إلا إنها وضعت أخيراً أدوات تحليلية لاستخراج معنى من المعلومات، وتحسين الرعاية الصحية؛ فعلى سبيل المثال: تقوم المؤسسة بعمليات البحث في الرسوم البيانية الطبية الإلكترونية لنحو 1500 فرد أو نحو ذلك من الأفراد الذين زاروا أو اتّصلوا بالمؤسسة، ويمكنها أن تنتج تقارير يومية للمرضى الذين تتطلب رعايتهم متابعة مستمرة؛ مثل: اختبارات الدم، أو التحصين. ويبحث البرنامج أيضاً عن الثغرات في الرعاية باستخدام المعرفة المستخرجة من الأدلة السريرية التي توفّر أفضل ممارسات الرعاية؛ مثل: كيفية مراقبة الدم، ومستويات السكر لمرضى السكر، وبدلاً من رؤية 20 مريضاً فقط في اليوم أصبح الأطباء قادرين على رؤية نحو 75-100 مريض. (أحمد، 2017، 8)

وهذه الأنواع من أدوات دعم الطبيب والطب، التي تستخدم جنباً إلى جنب مع السجلات الطبية الإلكترونية، هي مستقبل الرعاية الصحية، وتستخدم كايزر أيضاً تحليلات الصحة التنبؤية لتحسين الإجراءات في المستشفيات؛ لأن الرعاية تُقاس بالدقيقة، ولها إجراءات حاسمة لفعل الشيء الصحيح في الوقت الصحيح، كما تقوم بتطوير برامج لمنع إخفاق المرضى في المستشفى، والتنبؤ بطول الإقامة بالمستشفى، وخلق نظم الإنذار المبكر لتحديد

المضاعفات بعد إجراء العمليات، والحد من إعادة قبول مرضى سبقت لهم الإصابة بالحالة نفسها.

وفي الوقت نفسه، يقوم علماء الحاسب في جامعة كاليفورنيا باستخدام البيانات الضخمة لعلاج أفضل للمرضى الذين يعانون مرض باركنسون، واضطراب الجهاز العصبي التقدمي، وأنشأ الفريق خوارزمية تقوم بتحليلات منطقية للبيانات من أجهزة الاستشعار التي تتبع حركات المريض، بما في ذلك أجهزة الاستشعار الثلاثية الأبعاد، مماثلةً لتلك المستخدمة في نظام ألعاب كينكت من مايكروسوفت، والهاتف الذكي، ومتحسّسات الجسم المدمجة في أردية إلكترونية. وتقوم أجهزة الاستشعار برصد تقدّم المرض والعلاج بفاعلية في الوقت الحقيقي؛ فإذا انخفض مدى الحركة أو المرونة يتم تنبيه مقدّمي الرعاية لذلك، وقد يصفون أدوية مختلفة، أو يحاولون مع المريض عمل تمارين عضلات أخرى.(أحمد، 9،2017)

ثالثاً: دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرار:

من خلال التطور الكبير في تحليل ومعالجة وتخزين البيانات الضخمة باستخدام أنظمة الحاسوب تم تصميم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية التي توفر البيانات والمعلومات المناسبة على الصعيدين الداخلي والخارجي للإدارة في المستشفيات على كافة أقسامها وإدارتها ومستوياتها، حتى يمكن اتخاذ القرارات الفعالة والمؤقتة لكي يوفر القيام بعملية التخطيط والرقابة والتوجيه داخل هذه المستشفيات.

كما أن نظم المعلومات المحاسبية تقوم بتزويد المستشفيات بالمعلومات الضرورية اللازمة، كما يقوم هذا النظام باستقبال البيانات ونقلها وتخزينها وتحليلها ومعالجتها واسترجاعها ثم توصيلها بذاتها بعد تشغيلها إلى مستخدميها في الوقت والمكان المناسبين، ويتكون النظام من مجموعة من الأنظمة والتي تعمل معا لتوفير معلومات دقيقة وفي توقيت مناسب لاتخاذ القرارات والتي تقود إلى تنظيم أهداف المستشفيات الكلية.(مبارك، 2001)

كما تهدف المستشفيات من عملية صنع القرار إلى تحقيق أهدافها من خلال دعم

عملياتها المختلفة بالقرارات المناسبة، وكذلك تؤدي عملية صنع القرار إلى الوصول إلى اتخاذ قرار مناسب لتطوير عملها أو إلى حل المشكلات والتحديات ما تواجهها. (Qais Ahmed Al-Maamari et al., 2018)

كما أن للبيانات الضخمة دوراً في خلق قدرات للمستشفيات الحكومية، وإن معالجة وتخزين وإدارة هذا النوع والكم من البيانات الضخمة يتخذ دوراً مهماً في المستشفيات لتقديم خدماتها بالشكل المطلوب، وأن هنالك قدرات وإمكانيات هائلة مخفية في هذه البيانات الضخمة، وأن احتياجات المستشفيات لاكتساب ميزة إضافية باستخدام هذه البيانات الضخمة يتطلب منها أن تستخدم تقنيات تحليل البيانات من تحليلات تنبؤية، والتحليل الدلالي، والتنقيب عن البيانات، وذلك لتحليلها على مختلف المستويات من حيث السرعة والدقة.(El-Jamiy and et al, 2014).

حيث تعتمد العديد من المؤسسات ومنها المستشفيات على سياسة تحليل البيانات الضخمة والمعقدة والتي تحتاج إلى البرمجيات المتخصصة في مجال إدارة البيانات والتحليلات، والتي لا يمكن معالجتها باستخدام أداة واحدة فقط أو العمل على تطبيقات معالجة بيانات تقليدية، فمن المعروف أن جمع البيانات والمعلومات يساعد على التوصيف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، لذلك كان لابد من اعتماد نظام مالي وإداري يشمل تحليل البيانات الضخمة والهائلة جدا .(البار، 2017، 6-7، بتصرف)

■ الإطار العملي للبحث:

● أولاً: منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على التساؤلات البحثية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

- **المصادر الثانوية:** تتكون من الدراسات والبحوث والرسائل العلمية والمراجع المختلفة التي تحدثت وتناولت أدبيات الموضوع.

- **المصادر الأولية:** وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة.

- **ثانياً: مجتمع البحث:**

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين بالمستشفيات الحكومية والبالغ عددهم (105) مفردات المنتسبين للمستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة وعددها (13) مستشفى، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لصغر حجم المجتمع.

- **ثالثاً: أداة البحث:**

لقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث اشتملت على مجموعة من الأسئلة التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة، وقسمت الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** ويتضمن معلومات عامة عن المستجيبين مثل (المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).
- **القسم الثاني:** ويتضمن معلومات خاصة بموضوع الدراسة ويتكون من محور واحد وهو (يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية)، ويتكون من (17) فقرة.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي كما يلي:

موافق جداً = 5 وغير موافق = 1

- **رابعاً: صدق الاستبانة:**

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق «شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، حيث قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

أ- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت

من عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

ب- **الصدق البنائي**: تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على مجتمع البحث البالغ (105) مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية.	0.921	0.000

- **خامساً: ثبات الاستبانة:**

يعني ثبات الاستبانة التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص أنفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل (كرونباخ ألفا) (الثبات)	معامل الصدق
يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية.	17	795.	**0.896**

يبين الجدول رقم (3) أن معامل ألفا كرونباخ (الثبات)، ومعامل الصدق هي معاملات

ثبات مرتفعة، مما يشير إلى تمتع الاستبانة بالثبات والصدق.

- **سادساً: تحليل النتائج واختبار الفرضيات:**

أ- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف):

استخدم الباحث اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ($sig > 0.05$.) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov – smirnove)

عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية.	17	0.736	0.847

ب- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الإحصاءات الوصفية مثل النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي، ومعامل ارتباط بيرسون (Spear man Correlation Coefficient)، وألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha، وكولمجوروف – سمرنوف ((Kolmogorov-Smirnov Test.

ثامناً: اختبار فرضية البحث:

(يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية).

لاختبار فرضية البحث تم استخدام اختبارT للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته.

جدول رقم (5) دور نظم المعلومات المحاسبية تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات

ر.م	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة يقلّل من تكاليف العناية الصحية.	3.94	0.752	78.80	23.66	0.000	6
2	استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة في تحسّن الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض.	3.73	0.993	74.60	15.98	0.000	14
3	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار المتعلقة بالجوانب المالية.	4.00	0.827	80.00	22.17	0.000	4
4	يتم الاستفادة من البيانات الضخمة في دراسة سلوكيات المرضى من خلال تحليل ملفاتهم الطبية والزيارات التي قاموا بها للعلاج.	4.04	0.834	80.80	22.40	0.000	3
5	يساعد تحليل البيانات الضخمة في دعم اتخاذ القرار وتقديم الخدمات الطبية بأفضل شكل ممكن.	3.78	0.654	75.75	25.09	0.000	12
6	تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في تحليل البيانات الضخمة أداة داعمة لاتخاذ القرار.	3.74	0.823	74.80	19.43	0.000	13
7	تنوع البيانات الضخمة المتاحة يساعد المستفيدين على اختيار البيانات المناسبة لهم.	3.48	0.954	69.60	14.29	0.000	17
8	تدرك إدارة المستشفى أهمية تحليل البيانات الضخمة لمساعدتها في دعم اتخاذ القرارات المختلفة.	3.85	0.920	77.12	12.02	0.000	9

ر.م	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
9	تدرك إدارة المستشفى أهمية تبني نظم معلومات محاسبية حديثة بهدف توفير بيانات ومعلومات تُساعد في اتخاذ القرارات السليمة.	4.23	0.616	84.60	33.04	0.000	1
10	تدرك إدارة المستشفى أهمية فهم متلقي الخدمات للبيانات الضخمة لتلبية احتياجاتهم كونهم معنيين بها لانعكاس أثر نتائجها على الخدمات المؤداة لهم.	3.73	0.846	75.60	11.15	0.000	15
11	تحليل البيانات الضخمة يساعد في دعم اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة وردود فعل سريعة عن حالة المريض.	3.99	0.907	79.80	20.09	0.000	5
12	تساعد نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة وزيادة قدرة الموظفين المعنيين بإداء الخدمات بطريقة مفهومة، مما ينعكس نتائجها على رضا المستفيدين ومن بينهم المرضى.	3.79	0.655	75.80	25.09	0.000	11
13	تهتم إدارة المستشفى بنظم دعم القرار اللازمة والمعنية بتحليل البيانات الضخمة والتي تساعد مستخدمي البيانات للوصول إليها بسهولة.	3.91	0.783	78.20	15.03	0.000	8
14	يُمكن تحليل البيانات الضخمة إدارة المستشفى من تقديم مستويات أعلى من الخدمات المؤداة إلى المستفيدين ومن بينهم المرضى.	3.84	0.843	76.88	12.94	0.000	10
15	إن استخدام نظم معلومات محاسبية متطورة تُحدث تغيرات إيجابية في مجال الخدمات الطبية المقدمة التي تلبي متطلبات المستفيدين ومن بينهم المرضى.	4.15	0.677	83.00	29.06	0.000	2

ر.م	فقرات المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
16	فهم البيانات الضخمة يساعد إدارة المستشفى في دعم اتخاذ القرارات.	3.92	0.799	78.44	14.91	0.000	7
17	توفر الموثوقية في البيانات الضخمة درجة من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	3.66	0.841	73.20	18.21	0.000	16
	جميع فقرات المحور الأول معاً	3.87	0.759	77.47	19.69	0.000	-

يتضح من الجدول رقم (5) أن الفقرة رقم (9) «تدرك إدارة المستشفى أهمية تبني نظم معلومات محاسبية حديثة بهدف توفير بيانات ومعلومات تُساعد في اتخاذ القرارات السليمة» قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.23) والوزن النسبي (84.60 ٪)، وقيمة (T) تساوي (33.04)، في حين أن الفقرة رقم (7) "تنوع البيانات الضخمة المتاحة يساعد المستفيدين على اختيار البيانات المناسبة لهم" قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.48) والوزن النسبي (69.60 ٪)، وقيمة (T) تساوي (14.29).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الأولى يساوي (3.87) والوزن النسبي يساوي (77.47 ٪) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60 ٪)، وقيمة (T) تساوي (19.69)، مما يدل على أنه يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية عند مستوى دلالة 0.05.

ووفقاً للجدول رقم (5) نجد أن قيمة (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البحثية التي تنص على أنه "يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية".

وتبين نتيجة هذه الفرضية إلى أن المستشفيات الحكومية الفلسطينية تدرك أهمية تحليل البيانات الضخمة، مما تتيح لها زيادة كفاءتها، ودعم اتخاذ قراراتها بشكل كبير، وتحقيق رضا المستفيدين من المرضى والجهات المعنية على الخدمات المؤداة لهم.

وهذا يتفق مع نتائج كل من دراسة قاشي، والعوادي (2018)، ودراسة غنية، وخديجة (2018)، ودراسة (Janvrin and Watson، 2017)، كما يختلف مع نتائج كل من دراسة (AL-khatheeri، et al، 2018)، ودراسة العتيبي (2018)، ودراسة (Thorstad، Wolff and 2018)

■ **الاستنتاجات والتوصيات:**

تعد هذه الدراسة محاولة للتعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، حيث أصبحت محاولات الاستفادة من تحليلات البيانات الضخمة عاملاً هاماً في جميع المؤسسات الصحية. وكما هو ملاحظ حالياً فإن حجم البيانات الرقمية الضخمة يتضاعف بسرعات عالية ويتنوع في أشكاله ويختلف في مصادره، وبالتالي تحتاج المستشفيات الحكومية الفلسطينية إلى نظم وتقنيات حديثة مبتكرة وفعالة وبأقل تكلفة لتحليل، ومعالجة، وتخزين، وإدارة البيانات الضخمة لتكون مواكبة لاحتياجات ومتطلبات المستفيدين من تلك البيانات التي يجب توافرها لدعم عملية اتخاذ القرارات المقدمة للمرضي والجهات المعنية، ولا شك أن متخذي القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية يحتاجون بانتظام إلى توفر نتائج تحليل تلك البيانات لتكون ملائمة لهم وتناسب حاجاتهم عند اتخاذهم للقرارات.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات واستقصاء آراء مجتمع البحث نستنتج أن الحجم الهائل من البيانات الضخمة أصبح من الصعب معالجتها الآن باستخدام أداة واحدة، أو باستخدام تطبيقات معالجة البيانات التقليدية، وهنا بدأت المستشفيات الحكومية الفلسطينية بتطوير تقنيات حديثة قادرة على تحليل البيانات الضخمة بكفاءة عالية يُمكن من خلالها المساعدة في تحديد البيانات الأكثر أهمية للفئات التي تستهدفها

من المرضى وغيرهم من المستفيدين، وتحليل تلك البيانات الضخمة، مما يتيح لها تفهم احتياجاتهم بشكل أكثر، وتحقيق رضاهم على الخدمات المؤداة لهم، والتعرف على كيفية زيادة قدرة المعلومات المحاسبية في تحليل تلك البيانات، وزيادة كفاءتها، وتوجيه القرارات المستقبلية، ودعم ترشيد اتخاذ قراراتها بشكل كبير، كما أن القرارات المبنية على بيانات معالجة بشكل دقيق ومنطقي ساهمت بشكل كبير في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، والقدرة على وضع الأساس المناسب لاتخاذ القرارات الهامة.

واستناداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة النظرية والميدانية، وعلى ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بضرورة وضع خطة معالجة استراتيجية على مستوى المستشفيات الحكومية الفلسطينية لمعالجة البيانات الضخمة بسبب تزايدها بسرعة هائلة، وقيام المستشفيات بإعطاء المزيد من الاهتمام بتحليل البيانات الضخمة باستخدام نظم وتقنيات حديثة قادرة على تحليل البيانات بكفاءة عالية، لما لها دور كبير في دعم اتخاذ القرارات.

كما توصي بضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام من قبل المستشفيات الحكومية الفلسطينية بالبيانات الضخمة من أجل وضع خطة شاملة ومفصلة لتوعية العاملين بأهميتها ومجالات الاستفادة منها في الإدارات والأقسام المالية والإدارية المختلفة، وإقامة المزيد من ورش العمل والدورات التدريبية للعاملين بهذه الإدارات والأقسام وتعريفهم بالتقنيات والأدوات الحديثة المستخدمة في مجال تحليل البيانات الضخمة وكيفية معالجتها وتخزينها وإدارتها واستخدامهما في المجال المالي للتغلب على المعوقات التي تواجه متخذي القرارات في المستشفيات الحكومية الفلسطينية عند استخدام البيانات الضخمة، كما توصي الدراسة أيضاً بضرورة قيام المستشفيات الحكومية الفلسطينية بتكثيف الجهود الاكاديمية والبحثية لتوجيه الباحثين وطلبة الدراسات العليا في تخصص المحاسبة من إجراء الدراسات التطبيقية في خلال الكتابة في موضوع تحليل البيانات الضخمة وربطها بالمجال المالي.

■ المراجع:

● أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، أبو بكر سلطان، (2018)، البيانات الضخمة.. خصائصها وفرصها وقوتها، تم استرجاعها بتاريخ 2019/2/1 على الموقع الالكتروني: https://www.alfaisal-scientific.com/?p=2093.
- العتيبي، آمال بنت سعود، (2018)، البيانات الضخمة وصناعة المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات: مكتبة الملك فهد الوطنية نموذجاً، المؤتمر السنوي الرابع والعشرين لجمعية المكتبات المتخصصة- فرع الخليج العربي: "البيانات الضخمة وآفاق استثمارها: الطريق نحو التكامل المعرفي"، المنعقد في 6-8 مارس 2018، مسقط، عمان.
- الباز، عدنان مصطفى، (2017)، البيانات الضخمة ومجالات تطبيقها، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، منشورات كلية الحاسبات وتقنيات المعلومات، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.
- سرحان، عماد، (2016)، لبيانات الضخمة.....بين المنفعة والخصوصية، تم استرجاعها بتاريخ 2019/1/5 على الموقع الالكتروني: https://taelum.org//
- غنية، شيخي، وخديجة، شيخي، (2018)، دور تكامل نظم المعلومات في ترشيد مراحل عملية اتخاذ القرارات- دراسة حالة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 528-547.
- قاشي، خالد، والعوادي، ساعد، (2018)، البيانات الضخمة وأثرها في اتخاذ القرارات، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد14، العدد 2، الجزائر، 150-165.
- مبارك، صلاح الدين عبد المنعم،(2001)، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

● ثانياً: المراجع الأجنبية:

- AL-khatheeri, Yazeed, Abdulbaqi, Ali and Ahmed Hamoud Al- Shibami, (2018), Conceptual Framework for Investigating the Intermediate Role of Information Systems Between Big Data Factor and Decision-Making Factor, International Journal of Management and Human Science (IJMHS), Vol. 2, No. 2, UK, 3945-
- EL Jamiy, Fatima; Daif, Abderrahmane; Azouazi, Mohamed; Marzak, Abdelaziz, (2014). The potential and challenges of Big data - Recommendation systems next level application, International Journal of Computer Science Issues (IJCSI), Vol.11 No.5, 21.
- Janvrin, Diane J. and Watson, Marcia Weidenmier. (2017), Big Data: A new twist to accounting, Journal of Accounting Education, Vol. 38,, USA, 3–8.
- Qais Ahmed Al-Maamari, Rezian-na Muhammed Kassim, Valliappan Raju, Ali Al-Tahitah, Ali Abdulbaqi Ameen, Mohammed Abdulrab, Abdulrab, M. (2018). Factors Affecting Individual Readiness for Change: A Conceptual Framework, Vol.2, No. 1, 13–18. Retrieved from http://www.ijmhs.org/index.aspx.
- Wolff, P and Thorstad, R., (2018). A big data analysis of the relationship between future thinking and decision-making. Proceedings of the National Academy of Sciences, 115(8), UK, 1740 - 1748

نحو تنظيم مهني أفضل للمراجعة في ليبيا

دراسة حول تاريخ مهنة المراجعة وقانون مزاولتها

■ د .عمران عامر البتي*

■ **ملخص الدراسة:**

عملت الجهات المختصة بالدول المختلفة إلى تنظيم المهنة من خلال وضع شروط لمزاولتها وخلق الهيئات المنظمة لها ووضع قواعد لآداب وسلوك المهنة ومعايير الممارسة المهنية، ومع مضي الزمن وتطور المهنة تعرضت أغلب هذه التنظيمات المهنية للنقد والتعديل في ضوء الواقع المهني فيها، وعلى هذا الأساس قامت هذه الدراسة بالبحث فيما كُتِبَ حول التنظيم المهني للمراجعة في ليبيا، ودراسة الإسهامات السابقة التي قدمها السابقون والمعاصرون في هذا الموضوع، من خلال إجراء تحليل نظري بالاعتماد على المنهج التاريخي في تتبع مهنة المراجعة منذ نشأتها وتطورها التاريخي بشكل عام في ليبيا، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي عند دراسة التنظيم المهني للمراجعة في ليبيا، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها، وذلك لغرض فهم الإطار التنظيمي لمهنة المراجعة في ليبيا، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج النقدي في دراسة قانون تنظيم المهنة رقم 116 لسنة 1973 الذي يعتقد الباحث بوجود قصور فيه، حيث تبيّن من خلال هذه الدراسة أن المهنة في ليبيا تعاني العديد من أوجه القصور التي أثرت سلبا عليها ومن ثم على تحقيق أهدافها، فقد توصلت الدراسة إلى أن التنظيم المهني للمراجعة القائم في ليبيا لا يستوفي جميع الخصائص الرئيسية لعناصر التنظيم المهني، وأوصت الدراسة إلى أنه من أجل تنظيم أفضل لمهنة المراجعة في ليبيا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات الموجهة للتنظيم المهني القائم سواء في هذه الدراسة أو في الأبحاث

*عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس

والدراسات الأخرى التي تناولت المهنة بليبيا، لأن مهنة المراجعة في ليبيا ومنذ نشأتها لم تلق الاهتمام الكبير الذي عرفته المهنة على مستوى الدول الأخرى النامية منها والمتقدمة، كما لم تعرف مهنة المراجعة في ليبيا تنظيما حقيقيا يجعل لها المكانة اللائقة في المجتمع ويسمح بتحقيق أهدافها ويرتقي بها إلى مستوى المهنة وتطورها.

● **الكلمات المفتاحية:** المراجعة، القوانين، المنظمات المهنية، المعايير

Abstract:

This study aimed to focus on the reality of the professional organization of the auditing profession in Libya by studying the history of the profession and its elements. The results revealed that the profession in Libya suffering many shortcomings that have negatively affected it and has been achieved its objectives The result also conducted that the Professional organization of scrutiny based in Libya, does not meet all the key characteristics of the elements of the professional organization.

Keywords: auditing, laws, Professional organizations, standards

■ مقدمة:

تعتبر مهنة المراجعة كغيرها من المهن الحرة كمهنة الطب والهندسة والمحاماة، ولذلك فإن نجاحها يتوقف على درجة تنظيمها والتزام المزاولين لها بذلك التنظيم الذي هو في الأصل يهدف لخدمة مصالح المجتمع بالدرجة الأولى ثم مصالح أعضاء المهنة، ويشمل هذا التنظيم عناصر رئيسية من خلال وضع إطار عام لمزاولتها، وذلك بتحديد شروط لممارستها وفرض ترخيص معين للدخول للمهنة وتحديد مهام المراجع وأتعابه ومسؤولياته، وعلى المزاولين للمهنة تشكيل نقابات أو هيئات أو جمعيات للتحكم في المهنة والحفاظ على شرفها ومكانتها في المجتمع والدفاع على مصالح أعضائها.

ولا تلقى مهنة المراجعة المكانة اللائقة لها في المجتمع دون وجود معايير للممارسة المهنية لها، هذه الأخيرة تعتبر عنصرا رئيسيا وفعالا في التنظيم المهني لمهنة المراجعة، وعلى أعضاء

المهنة العمل بها واحترامها، وعلى الهيئة المشرفة على تنظيم المهنة السعي لاحترامها من طرف الأعضاء، كما أن مزاولي مهنة المراجعة وكباقي المهن الحرة الأخرى يكونوا فخورين بانتمائهم لمهنتهم، وبذلك يسعون للتحكم في أمورهم الخاصة من خلال وضع ميثاق لآداب وسلوك المهنة يشمل مبادئ أخلاقية وقواعد سلوكية تحكم تصرفاتهم المهنية.

● **مشكلة الدراسة:**

لكي تكتسب مهنة المحاسبة والمراجعة ثقة الجمهور كان لابد من وضع إطار شامل ينظم المهنة، وفي هذا المضمار سارعت الجهات المختصة بالدول المختلفة إلى تنظيم المهنة من الناحية النظرية والميدانية، من خلال وضع شروط لمزاولتها وخلق الهيئات المنظمة لها ووضع قواعد لآداب وسلوك المهنة ومعايير الممارسة المهنية، ومع مضي الزمن وتطور المهنة تعرضت أغلب هذه التنظيمات المهنية للنقد والتعديل في ضوء الواقع المهني بالدول المختلفة؛ وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول البحث في واقع التنظيم المهني لمهنة المراجعة بليبيا، من خلال عرض تاريخي لملامح نشأة وتطور المهنة في ليبيا، ودراسة عناصر التنظيم المهني فيها، والتي يعتقد الباحث بوجود خلل وقصور فيها، وذلك من خلال إجراء دراسة انتقادية لخصائص الإطار العام لممارسة مهنة المراجعة الخارجية بليبيا والهيئة المهنية المشرفة على تنظيم المهنة والمعايير المهنية المعتمدة في كل منها بالإضافة إلى قواعد وخصائص ميثاق آداب وسلوك مهنة المراجعة فيها، لبيان مدى صلاحية قانون تنظيم المهنة والتعرف على مدى توفر الإطار التنظيمي الملائم لنجاح المهنة وتطورها في البيئة محل الدراسة.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى توفر التنظيم المهني للمراجعة في ليبيا للخصائص والمتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي تمس كافة جوانب هذا البحث، ولعلّ أهمها ما يلي:

- ما هي خصائص الإطار العام لممارسة مهنة المراجعة في ليبيا؟
- ما هي الهيئة المهنية المشرفة على تنظيم مهنة المراجعة في البيئة المهنية الليبية؟
- ما هي المعايير المهنية التي يطبقها مزاولو المهنة لأداء عملية المراجعة في ليبيا؟
- ما هي قواعد آداب السلوك المهني للمراجعة في البيئة المهنية الليبية ؟
- هل قانون تنظيم المهنة رقم (1973/116 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا) لا يزال صالحا في ظل التطورات الحاصلة على المستويين المحلي والدولي للمهنة؟

■ **أهمية الدراسة:**

لاشك أن وجود تنظيم مهني قوي وفعال للمراجعة يعد من العناصر الأساسية في أي مجتمع، نظرا لما يوفره من معلومات ملائمة ودقيقة لمختلف الأطراف المستخدمة لتقارير المراجعين في اتخاذ القرارات، ولذلك تعتبر هذه الدراسة مساهمة فعالة لإرساء قواعد تنظيم قوي للمهنة في ليبيا على أسس علمية، كما يعد مساهمة علمية تسمح لمختلف المزاولين لمهنة المراجعة الخارجية في ليبيا والأكاديميين والباحثين في مجال المراجعة بالإطلاع على التنظيم المهني للمراجعة في ليبيا عن قرب.

■ **أهداف الدراسة:**

يهدف البحث إلى التعرف على التنظيم المهني السائد لمهنة المراجعة في ليبيا، من خلال إجراء دراسة لتاريخ تطور المهنة بالإضافة إلى دراسة قانون تنظيم المهنة رقم 116 لسنة 1973 لبيان عناصر التنظيم المهني لمهنة المراجعة الخارجية، وذلك لتبيان العناصر الإيجابية وأوجه القصور الموجودة في التنظيم القائم للمهنة في ليبيا بهدف وضع إطار تنظيمي أكثر ملائمة لمهنة المراجعة في ليبيا من أجل الارتقاء بمستوى الممارسة المهنية للمراجعين.

■ **منهج الدراسة:**

للإجابة على مشكلة البحث الرئيسية ومختلف التساؤلات المطروحة من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، لجأ الباحث إلى التحليل النظري معتمدا في ذلك على المنهج التاريخي

في تتبع مهنة المراجعة منذ نشأتها وتطورها التاريخي بشكل عام في ليبيا، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي عند دراسة التنظيم المهني للمراجعة في ليبيا، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها، وذلك لغرض فهم الإطار التنظيمي لمهنة المراجعة في ليبيا، كما تم الاعتماد أيضا على المنهج النقدي في دراسة قانون تنظيم المهنة رقم 116 لسنة 1973 الذي يعتقد الباحث بوجود قصور فيه.

■ الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة في هذا المجال عديدة ومتنوعة نذكر منها الآتي:

1- **دراسة محمد** (1998) أجريت هذه الدراسة في ليبيا بغية معرفة مدى توافر المتطلبات الأساسية في البيئة الليبية لإنجاح برنامج المراجعة الشاملة بما يعكس إمكانية تطوير وتطويع الواقع المهني للمراجعة في ليبيا ليتلاءم والإطار النظري المقترح، وذلك من خلال التعرف على التطورات التي تشهدها المهنة ودور المنظمات المهنية في ذلك التطور للوصول إلى وضع برنامج يعيد تنظيم الواقع المهني للمراجعة في ليبيا ليتلاءم مع الإطار النظري المقترح، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم قيام التنظيمات المهنية في ليبيا باعتبارها راعية للمهنة بإصدار وتطوير معايير للمحاسبة والمراجعة، وإصدار وتطوير القواعد المهنية ومراقبة الالتزام بها، كما أن هناك نقصا كبيرا في القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم المهنة في ليبيا خصوصا قانون النقابة رقم 116 لسنة 1973 فيما يتعلق بالتأهيل العلمي والعملي والاستقلالية والعناية المهنية ومعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير للمراجع الخارجي، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بوضع مقترح لمعايير المراجعة في ليبيا بما يكفل إعادة تنظيم الواقع المهني للمراجعة في ليبيا من خلال أخذ جميع الأبعاد العلمية والعملية التي تكفل النجاح للتصور المقترح.

2- **دراسة الدرويش، وآخرون** (2004) بحثت هذه الورقة الواقع الحالي لمهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية في ليبيا، حيث أشارت هذه الورقة

البحثية فيما يخص مهنة المراجعة إلى عدم وجود مجموعة متكاملة من المعايير وقواعد آداب السلوك المهني، إلا من خلال بعض النصوص المختلفة من مواد القانون التجاري، والقانون رقم (65) لسنة 1979 والخاص بالتجارة والشركات التجارية والإشراف عليها، والقانون رقم (31) لسنة 1970 والخاص بالإشراف والرقابة على شركات التأمين، وقانون ضرائب الدخل، والقانون رقم (116) لسنة 1973 والخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ولائحته التنفيذية والقوانين ذات العلاقة بالمهنة، وبالتالي فالمهنة في ليبيا لازالت تمارس في ظل نصوص القوانين المشار إليها والتي لم يتم وضعها في مجموعة متكاملة، بالإضافة إلى أن مزاولة المهنة لازال مفتوحا على مصراعيه أمام الجميع؛ فشرط مزاولة المهنة من الشروط الميسرة والتي لا تحتاج إلى مجهود في الحصول عليها.

3- **دراسة فرج، والحضيري** (2017) هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع آراء المراجعين الليبيين حول أحد أهم الموضوعات المتعلقة بجودة أداء مهنة المراجعة وهي قواعد آداب السلوك المهني والآليات اللازمة لمتابعة الالتزام بها، حيث كان أبرز النتائج التي تم التوصل إليها: وجود شعور قوي لدى المراجعين الليبيين بضرورة وجود دليل واضح ومحدد لقواعد آداب سلوك مهنة المراجعة في ليبيا، كذلك يرى المراجعون الليبيون أن أفضل آلية لمتابعة الالتزام بتطبيق قواعد آداب سلوك المهنة هي تأسيس هيأة من داخل المهنة وفي إطار نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين للقيام بذلك مع تبني بعض الإجراءات التي تضمن التزام المراجعين بهذه القواعد.

أولا- ملامح نشأة وتطور المهنة في ليبيا:

لو تتبعنا تاريخ نشأة وتطور مهنة المراجعة في ليبيا لاستطعنا أن نميز المراحل التالية:

1- **مرحلة (ما قبل الاستقلال) فترة السيطرة الأجنبية على المهنة:**

قبل قيام الدولة الليبية، تعرضت ليبيا إلى الاحتلال في القرن الماضي من جهات مختلفة متمثلة في الحكم العثماني (1551-1911)، والاستعمار الإيطالي (1911-1945)، والاستعمار الإنجليزي والفرنسي من خلال الإدارة المشتركة بينهما (1945-

1951)، وقد تميزت هذه الفترات بعدم وجود أرضية مستقرة لتبلور فكر محاسبي ليبي، وأن أغلب الممارسات في مجال المحاسبة عموماً اقتصرت على الأجانب وفقاً لقوانين وتشريعات ومبادئ مستوردة وأن العنصر الليبي كان خارج نطاق ممارسة العمل المحاسبي لعدة أسباب منها الأوضاع الاستعمارية، ومشكلة اللغة (اغلب الممارسين والمستثمرين غير ليبيين)، وضعف المستوى التعليمي للمواطنين، علاوة على أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة لا تخرج عن كونها تجارية وخدمية وزراعية وتربية مواشي في شكل أنشطة فردية صغيرة (الحصادي،2007)، بالإضافة إلى تدهور الحالة الاقتصادية للبلاد كنتيجة للضرر البالغ الذي أوقع بها أثناء الحرب العالمية الثانية.

2- مرحلة (بداية الاستقلال) فترة الخمسينات:

منذ الاستقلال عام 1951 وحتى اكتشاف النفط عام 1955 استمر الوضع الاقتصادي في ليبيا على حاله، فقد اعتبرت ليبيا من بين الدول الفقيرة في العالم وذلك من الناحيتين المادية والبشرية، وذلك وفقاً لتقارير الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي عن تلك الفترة (الحصادي،2007)، ويعزى ذلك إلى حالة الفقر وتخلف المجتمع والأمية التي كانت سائدة والنقص الحاد في الكوادر الفنية والمالية وندرة القوى العاملة المؤهلة والمدربة بسبب انعدام الموارد الاقتصادية الطبيعية والحقبة الاستعمارية الطويلة، حيث كانت الصورة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كما يصفها «Benjamine Higgins » المستشار الاقتصادي الذي عمل في ليبيا خلال الخمسينات في تقريره عن الحالة الاقتصادية لليبيا (أبوالقاسم، الوكيل، 2009)، ويقول تعليقاً على ظروف ليبيا " تجمع ليبيا ضمن حدودها عملياً كل عقبات التطور التي يمكن أن توجد في أي مكان: الجغرافية والاقتصادية والسياسية والتقنية والاجتماعية.إذا كان بالإمكان نقل ليبيا إلى مرحلة النمو المستقر، فهناك أمل لكل دولة في العالم" (أبوزيد، 2005).

هذا وقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قراراً في أوائل الخمسينات صرّح فيه بأن ليبيا بحاجة مستعجلة للمساعدات لتحسين اقتصادها، وطالب كل الوكالات المتخصصة باتخاذ الإجراءات الضرورية والسريعة حيال ذلك (Ghanem, S،1982) وقد كان العديد من تلك الوكالات الأجنبية بالإضافة إلى الشركات الدولية التي قدمت لليبيا لتقديم

المساعدة قد جاءت بشكل رئيسي من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، كما أن الليبيين لم يلعبوا أي دور في إدارة هذه الوكالات، وبالتالي فإن أنظمة المحاسبة كأداة رئيسية لإدارة هذه الوكالات كانت مدارة من قبل الأجانب ووفقا لأنظمتهم المطبقة في بلدهم الأصلي، كما تولت شركات المحاسبة الدولية البريطانية والأمريكية مراجعة حسابات تلك الوكالات بالإضافة إلى الشركات الدولية التي كانت تعمل في ليبيا(أبوزيد،2005)، كما كانت إحدى توصيات الأمم المتحدة بعد استقلال ليبيا، هو الاستمرار في تطبيق قانون الضرائب الإيطالي (El- 1981 Sharif. Y.)، والذي شرّع في ليبيا عام 1923 والذي لم يكن خاصاً بليبيا إلا أنه طبق في كل من إيطاليا وليبيا على حد سواء خلال فترة الاستعمار الإيطالي(بيت المال،1981).

كما قامت الأمم المتحدة بتقديم المساعدات الفنية لليبيا في ظل النقص الحاد للموظفين الوطنين المؤهلين، حينما أوصت بتأسيس أول مدرسة للإدارة العامة في عام 1953، وذلك من أجل ملء المواقع الكتابية والفنية في الإدارة والخدمات العامة للدولة، بالإضافة إلى قيام إدارة المساعدات الفنية بالأمم المتحدة بتزويد ليبيا بمعلمين في المحاسبة ومسك الدفاتر، وذلك بهدف تدريب موظفي الحكومة على العمل المحاسبي من خلال مناهج تدريب تتضمن مبادئ المحاسبة ومسك الدفاتر والمحاسبة الحكومية، إلى جانب اللغة الإنجليزية مع التركيز على المصطلحات المحاسبية ومبادئ المراجعة وبعض المعلومات الاقتصادية (UN. 1955،) ولما كانت كل من المهنة والممارسات المحاسبية في فترة استقلال ليبيا في مراحلها المبكرة من التطور، ونتيجة للوعي بأهمية التعليم المحاسبي، فقد تم التركيز خلال تلك الفترة على المستوى المتوسط بهدف تخريج كتبة وماسكي الدفاتر لتسيير أمور وأعمال المؤسسات وإدارات الدولة (أبوزيد،2005).

في ظل هذه الظروف صدر القانون التجاري الليبي من ضمن سلة من القوانين في مجالي القانون العام والقانون الخاص، وهو أول قانون يصدر بعد استقلال ليبيا، حيث صدر هذا القانون في 28 نوفمبر 1953 كمحاولة لتطوير التشريعات النافذة في البيئة الليبية(الحصادي،2007)، عملياً كان القانون التجاري أول قانون ليبي يناقش المواضيع التي جلبت الانتباه إلى الممارسات والطرق المحاسبية في ليبيا لأول مرة، كما كان القانون

(فيما يخص عملية المراجعة) الأول في إلزام الشركات الليبية بتقديم التقارير السنوية إلى جمعياتهم العمومية، في اجتماعاتهم السنوية، وهذا التقرير يجب أن يكون قد تم إعداده من لجنة المراقبة للشركة والتي يجب أن يكون بها على الأقل أحد الأعضاء ممن لهم خبرة محاسبية في هذا التقرير، فإن لجنة المراقبة يجب أن تعبر عن رأيها حول نتائج الشركة ودقة حساباتها والميزانية (القانون التجاري الليبي،1953).

وفي الوقت نفسه استمر اعتماد ليبيا على المساعدات الدولية حتى اكتشاف النفط في عام 1955، حيث أحدث هذا الاكتشاف تغييرات مهمة في كل مجالات الحياة في ليبيا، وأصبح الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية غير مطلوب بعدما تم إبدالها بالاعتماد على شركات النفط الأجنبية والتي كان معظمها من أمريكا وبريطانيا(Bait-El-Mal, *et.al* 1973 ,..) والتي أسرعت إلى البلاد بعد صدور قانون النفط الليبي لعام 1955 والذي استهدف تشجيع كل أنواع شركات النفط الكبيرة منها والصغيرة سواء كانت مملوكة من الحكومة أو خاصة أو مستقلة لاستكشاف وتنفيذ عمليات تطوير النفط في ليبيا (Abbas, H 1987 ,..) كما تم تأسيس ديوان للمحاسبة في عام 1955 وفقا لأحكام القانون رقم (21) والذي اعتبر الديوان منظمة مستقلة مسؤولة عن مراجعة حسابات الدولة.

على الرغم من أن قانون النفط الليبي حدد معظم السجلات المحاسبية والقوائم المالية في العديد من الحالات إلا أنه لم يمنع شركات النفط الدولية والتي كانت معظمها بريطانية وأمريكية من تطبيق ممارساتها وأنظمتها المحاسبية المتبعة في دولها، علاوة على ذلك فإن شركات المحاسبة والمراجعة البريطانية والأمريكية كانت مسؤولة عن مراجعة التقارير المحاسبية لتلك الشركات، ويعزى ذلك إلى افتقار الدولة في ذلك الوقت للعناصر المؤهلة والخبراء المتمرسين في أعمال المحاسبة والمراجعة، علاوة على غياب منظمة مهنية وطنية مسؤولة عن تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا (أبوزيد،2005)، وهذا يرجع إلى أن برامج التعليم والتدريب المحاسبي في ليبيا كانت في مراحلها الأولى من التطور، فلم يبدأ التعليم المحاسبي على المستوى الجامعي في ليبيا إلا عام 1955 بالجامعة الليبية

في بنغازي وعام 1957 في طرابلس، بهدف تخريج العناصر المؤهلة في مجالات العلوم المحاسبية والاقتصادية والإدارية، علاوة على أن هذه المؤسسة كانت الوحيدة للتعليم المحاسبي على المستوى الجامعي في ذلك الوقت (خلاط، وآخرون، 2007)، وبالتالي يمكن القول إن العديد من المحاسبين المحليين الأوائل الذين لهم مساهمات مهمة في تطور المحاسبة والمراجعة في ليبيا هم خريجو كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية.

3- مرحلة (ما قبل تنظيم المهنة) فترة الستينات:

في أوائل الستينات وفر إنتاج النفط للدولة الليبية المال الكافي لتأسيس وتطوير النشاطات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى شركات دولية كثيرة أخرى جاءت بعد اكتشاف النفط لكي تعمل في المجالات المختلفة في البلاد، وهو ما نتج عنه نمو في الاقتصاد الليبي، وأصبح المستثمرون والدائنون والمدراء بالإضافة إلى الوكالات الحكومية في ليبيا بحاجة لمعلومات أكثر ثقة واعتمادية، وفي ظل هذه التطورات أصبحت الحاجة للمحاسبين ومراجعي الحسابات ظاهرة بوضوح في ليبيا، ولمقابلة هذه الاحتياجات تم فتح العديد من المعاهد في مستوى المعاهد المتوسط والعليا والجامعات، كما قامت الحكومة بتعديل قانون ديوان المحاسبة الصادر في عام 1955م بالقانون رقم (22) لسنة 1962م، كأول منظمة حكومية مسؤولة عن مراقبة الإيرادات والمصروفات لكل الإدارات والأقسام في مؤسسات الدولة والمؤسسات التي تتلقى دعما ماليا ً من الحكومة، وكذلك الشركات التي تزيد نسبة مساهمة الحكومة في رأسمالها عن 25 ٪ ، ويشترط في أعضاء الديوان وفقاً للقانون حصولهم على شهادة جامعية إما في مجال الاقتصاد أو مجال المحاسبة، وبناء على قوانين الديوان يعتبر الديوان منظمة مستقلة ومن مسؤوليتها بعد مراجعتها لكل الحسابات الحكومية، تقديم تقارير إلى رئيس الوزراء، وفي عام 1966 تم تعديل قانون ديوان المحاسبة مع توسيع نطاق مسؤوليته، وبذلك أصبح ديوان المحاسبة هو المراجع الخارجي للوحدات الحكومية ووحدات القطاع العام والهيئات التي تحصل على إعانة من الدولة، كما أصدرت الحكومة في عام 1968 القانون الضريبي الجديد رقم 21 لسنة 1968 بدلا ً من قانون 1923 الضريبي الإيطالي، كما قامت الحكومة في ظل محدودية عدد المحاسبين المؤهلين محليا ً إلى عدم وضع أي قيود على الليبيين لمن يرغب مزاولة

مهنة محاسب عام محترف، مادام يحمل مؤهلاً محاسبياً ، وبدأ عدد من مكاتب المحاسبة العامة المحلية (مكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة) يظهر خلال تلك الفترة دون رخصة أو إجازة رسمية بمزاولة المهنة، علاوة على عدم وجود قانون ينظم مزاولتها (أبوزيد،2005)، هذا بالإضافة إلى دخول شركات محاسبة أجنبية معظمها من بريطانيا وأمريكا إلى ليبيا(أبوزيد،2005)، ويمكن القول إنه وحتى "سنوات قليلة قبل عام 1973 كانت كل شركات المحاسبة العامة في ليبيا فروعاً لشركات أجنبية مسيطر عليها بشكل كبير من المكاتب الرئيسية الأجنبية"، ولم تكن هناك أثناء تلك الفترة مهنة محاسبة عامة منظمة في ليبيا (Bait- El-Mal, et. al., 1973).

4- مرحلة (تنظيم المهنة) فترة السبعينات:

في بداية السبعينات من القرن الماضي أخذت وزارة الخزانة على عاتقها إصدار رخص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة للراغبين مع اشتراط الحصول على شهادة جامعية في مجال المحاسبة وخبرة عملية لمدة سنتين، وقد شهدت هذه الفترة تحركاً في الأنشطة الاقتصادية تأثراً بعائدات النفط، علاوة على تخرج دفعات من المؤسسات التعليمية الليبية في مجالات المحاسبة والإدارة والاقتصاد وغيرها (الحصادي، 2007)، كما كان لصدور قانون رقم 116 في 20 ديسمبر1973القاضي بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، تأثيره على تطور المهنة من خلال تأسيس أول منظمة مهنية في مجال المحاسبة والمراجعة في ليبيا تحت اسم «نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين»(El-sharif, y., 1981)، وبصدور هذا القانون أصبحت المهنة في ليبيا منظمة رسمياً(Eldarragi, Abdelsalam M., 2008).

ووفقا لهذا القانون أعطى للمحاسب والمراجع المقيد بجدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين حق اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات جميعها وحسابات الممولين الخاضعين لضرائب الدخل وله حق الحضور عن الشركات والممولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما في حكمها من جهات الإدارة (المادة 35 قانون 73/116)، كما وضع القانون في المادة 24 بعض الشروط لمن يرغب في التسجيل في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين.

كما اتسمت هذه المرحلة بتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية، وبممارسة النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص، وتحولت أغلب مكاتب المحاسبة والمراجعة إلى مكاتب وطنية، وقد تميزت المرحلة تشريعياً بصدور عدة قوانين التي عملت على تأميم الشركات والحصص الأجنبية في المصارف العاملة في ليبيا(1985) .Abdulssalam, A وتأميم شركات التأمين، وحصر مزاولة الأعمال المصرفية على الليبيين، إضافة إلى قوانين أخرى عملت على حظر ممارسة النشاط التجاري على غير الأشخاص الطبيعيين الليبيين (الشكشوكي،2003)، ومن بين هذه القوانين القانون رقم 65 لسنة 1970الخاص بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالتجار والشركات التجارية، وقانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973، والذي ألغى قانون الضرائب السابق رقم 21 لسنة 1968الذي أسهم في زيادة خلق الطلب على مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا حيث ألزم القانون الممولين (الشركات)على إمساك دفاتر منظمة وأن تكون قوائمهم المالية وحساباتهم الختامية قد تم اعتمادها من قبل ممثل قانوني الذي يمكن أن يكون **مراجعاً قانونياً**،كما ازدهرت المحاسبة الحكومية، والأجهزة الرقابية العامة للدولة في مجال المحاسبة والتي كانت مسؤولة عن مراجعة حسابات القطاع العام، في حين كانت مسؤولية مراجعة حسابات القطاع الخاص تتم عن طريق مراجعي الحسابات المهنيين غير الحكوميين المقيدين بـ(نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين) من خلال مكاتبهم الخاصة، هذا كما كان يتم الاستعانة بمكاتب المراجعة الخاصة لمراجعة حسابات القطاع العام عندما لا تملك الأجهزة الرقابية العامة للدولة القدرة على القيام بذلك العمل (Shareia, B 2010..)، بالإضافة إلى مشاركة المحاسبين والمراجعين الذين ساهموا مساهمة فعالة في تنفيذ الخطة الثلاثية الأولى (1973- 1975) من مراحل التخطيط للاقتصاد الليبي، وغيرها من المشاريع الكبيرة وعلى مستويات المهنة سواء منها التنفيذي أو الرقابي (تنتوش،1973).

5- مرحلة (جمود المهنة) فترة الثمانينات:

بنهاية عقد السبعينات تغيرت تركيبة الاقتصاد الليبي بعدما أن تم التوجه إلى النظام الاشتراكي والذي على أثره تم إلغاء وحدات القطاع الخاص السائد في ذلك الوقت

وأصبحت الدولة المتحكم الرئيسي في النشاط الاقتصادي من خلال سيطرة القطاع العام على الحياة الاقتصادية في ليبيا، بينما القطاع الخاص تقلص وأصبح صغيراً جداً وأعداد وحداته صغيرة نسبياً، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على المهنة وجعلها بعيدة عن الاهتمام بسبب قلة الحاجة إلى خدماتها، إلا من خلال الخدمات التي يقدمها جهاز الحكومة المتمثل في ديوان المحاسبة (الذي مر بمراحل ومسميات مختلفة) (أبو القاسم، الوكيل، 2009)، والذي أنيط به فحص ومراجعة حسابات القطاع العام والوحدات الحكومية، وهذا بدوره لم يقدم ما يذكر للمهنة على الصعيدين المحلي والدولي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سيطرة الحكومة على المهن تؤدي إلى انخفاض كبير في نسبة مزاولي المهنة المستقلين (Johnson. T. J.. 1971) وبالتالي فإن خضوع حسابات مشروعات القطاع العام للمراجعة عن طريق جهاز المراجعة الحكومي أدى إلى تقلص الممارسة المهنية الخاصة بشكل كبير، بالإضافة إلى سيطرة الأجهزة الرقابية العامة على إدارة أنشطة المهنة (من حيث تحديد الأعمال والأتعاب)، الأمر الذي أدى إلى إحجام الكثير من المهنيين ذوي الاختصاصات العالية وغيرهم عن مزاولة المهنة (الحصادي، 2007)، وهذا بدوره أضعف مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا وأفقدها الكيان المستقل إلى غير ذلك من الآثار التي ترتب عليها انخفاض كبير في الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في الدولة.

6- مرحلة (بوادر عودة انتعاش المهنة) فترة التسعينيات:

في بداية التسعينات تم صدور بعض القوانين كقانون رقم 9 لسنة 1992 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، والقانون رقم 1 لعام 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان والسماح بعمل المصارف الخاصة، وذلك من أجل الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد وفتح الفرصة للقطاع الخاص في المشاركة في النشاط الاقتصادي، مما ترتب على ذلك إلى نشوء شركات مساهمة ومشتركة مما فتح المجال من جديد أمام مزاولة المهنة، وقد تعزز هذا الاتجاه بصدور القانون رقم 5 لسنة 1997 القاضي بالسماح للمشروعات الأجنبية للاستثمار في ليبيا، وإن كانت عودة القطاع الخاص في فترة التسعينات قد مر بمراحل من

النمو والانكماش في بادئ الأمر، إلا إنه بدأت تظهر بوادر انتعاش المهنة نتيجة هذا الاتجاه.

7- مرحلة (التغيرات واتساع المجالات أمام ممارسة المهنة) فترة الألفية الجديدة:

شهدت هذه المرحلة تطورات اقتصادية هامة، والتي من أهمها التوجه نحو توسيع قاعدة الملكية وظهور الشركات المساهمة وإقامة الشركات المشتركة، وإنشاء سوق الأوراق المالية لأول مرة في ليبيا، وإصدار قوانين تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع القطاع الخاص، وإعادة صياغة بعض القوانين للنهوض بالنشاط الاقتصادي كقانون المصارف وقانون الضرائب وغيرها، كما تم في هذه المرحلة إصدار القانون التجاري الجديد رقم (23) لسنة 2010، حيث يتضح من استعراض نصوص هذه القوانين أهمية ودور المحاسب والمراجع القانوني عضو نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، وباختصار، أوجبت هذه القوانين أن تتم مراجعة حسابات المصارف والشركات الوطنية وفروع الشركات الأجنبية من قبل محاسب ومراجع قانوني ليبي من بين المقيدين في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين لتكون لها الحجية القانونية كما اشترطت لقبول إدارة الضرائب إقراراتها بدخولها الخاضعةِ للضريبة أن تكون معتمدةً من قبل محاسب ومراجع قانوني ليبي من بين المقيدين في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين.

وبالتالي فإن طبقاً لأحكام هذه القوانين وغيرها أسندت الكثير من المهام للمحاسبين والمراجعين الليبيين وفتحت لهم مجالات واسعة لممارسة المهنة في مختلف الشركات والمشروعات، مما سيؤدي إلى انتعاش الممارسة المهنية في ليبيا.

كما تم خلال هذه المرحلة صدور 29 معاييرا محاسبياً ليبياً من قبل النقابة العامة للمحاسبين في الفترة ما بين 2005 و2006، والذي كان بمثابة المفاجئة للعديد من الأكاديميين والمهنيين، حيث إن هذه المعايير تطرح العديد من التساؤلات، سواء من حيث المدة التي أنجزت خلالها أو من حيث إمكانية وجود تعارضات أو تناقضات مع القوانين المحلية أو من حيث القدرة المهنية على تطبيقها من الناحية النظرية والفنية أو من حيث مدى مناسبتها للبيئة في ليبيا بشكل عام، كما أنها في المقابل لم تصدر معاييرا للمراجعة!.

وتجدر الإشارة إلى أن الواقع الحالي لمهنة المراجعة يشير إلى قصور هذه المهنة من حيث عدم وجود مجموعة متكاملة من المعايير وقواعد آداب السلوك المهني، وإن كانت

بعض المعايير قد وجدت في نصوص مبعثرة ضمن بعض القوانين، كالقانون التجاري، والقانون الخاص بديوان المحاسبة، وقانون ضرائب الدخل، والقانون رقم 116 لسنة 1973 الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة ولائحته التنفيذية، وغيرها من القوانين ذات العلاقة بالمهنة (الدرويش، وآخرون، 2004)، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن وجود بعض القواعد المتناثرة في بعض تلك القوانين- وإن وجدت- فهي ذات فائدة محدودة وتتسم بالعمومية، ولا يمكن من خلالها القول بوجود معايير مراجعة ليبية كاملة ومحددة ومعتمدة تصلح لضبط الممارسة المهنية، فضلا عما يمكن أن توصف به من عدم مسايرتها أو ملاءمتها للتطورات والتغيرات الاقتصادية والمهنية محليا وعالميا.

ثانيا- عناصر التنظيم المهني للمراجعة في ليبيا:

تعتبر مهنة المراجعة من المهن العريقة في المجتمع مثلها مثل مهن الطب والمحاماة وغيرهما، حيث إن كل مهنة حرة تمارس بطريقة مستقلة من طرف الأشخاص، يجب أن تتوفر على العناصر التي تنظمها وتحكمها لكي تلقى القبول العام والاحترام من طرف المجتمع، ومهنة المراجعة لكي تلقى ذلك القبول والاحترام في المجتمع يجب أن تكون منظّمة بطريقة جيدة من خلال العناصر اللازمة لذلك، ويمكن أن ندرجها في أربعة عناصر رئيسية وهي:

1- إطار عام للممارسة المهنية؛

2- الهيئات أو الجمعيات المهنية المشرفة على تنظيم المهنة؛

3- المعايير المهنية المطبقة من قبل الممارسين للمهنة؛

4- ميثاق قواعد آداب السلوك المهني؛

أولا- الشروط العامة لممارسة مهنة المراجعة:

نظرا لكون مهنة المراجعة لها أهمية كبيرة في المجتمع من خلال تعدد الأطراف المستفيدة من خدماتها والمكانة اللائقة التي يجب أن تلقاها بين أفراد المجتمع، فإن الجمعيات المهنية المشرفة على تنظيم المهنة أو السلطات العمومية تضع شروطا يجب أن تتوفر في

كل من يرغب في ممارسة المهنة، وقد تختلف من بلد لآخر، هذه الشروط قد تأخذ عدة أشكال مثل الجنسية والسن والسلوك وتوفر الإجازات والشهادات المطلوبة، بالإضافة إلى الترخيص أو الاعتماد لممارسة المهنة من قبل الهيئات المهنية المنظمة للمهنة أو السلطات العمومية وذلك حسب النظام المعمول به في البلد، ويعتبر الترخيص بمزاولة المهنة اعترافا قانونيا بالمهنة، كما أن الحصول على الترخيص بمزاولة المهنة يترتب عليه تمتع أعضاء المهنة بالعديد من القوى والامتيازات التي تكون بمثابة حافز لهم على الاهتمام بالصالح العام للمهنة والمجتمع، ولا يمكن الحصول على الترخيص إلا بعد تحقيق الشروط العامة لمزاولة المهنة، ومهنة المراجعة في ليبيا وكباقي دول العالم لها إطار عام يقتضي توفر بعض الشروط لممارستها، منها ما هو عام ومنها ما هو خاص بالمعرفة المكتسبة من طرف المترشح لممارسة المهنة، وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا الجزء.

نصت المادة رقم (23) من القانون رقم 116 لسنة 1973 أنه لا يجوز مزاولة مهنة المحاسبة أو المراجعة إلا لمن كان مقيدا في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين ووفق الشروط المحددة في المادة (24) والمحددة في الآتي:

1- الجنسية الليبية.

2- حاصلا على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية، أو على شهادة معادلة من أية جامعة أو معهد عال معترف بهما، وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد المعادلة والجهة المختصة بإجرائها.

3- متمتعا بالأهلية الكاملة.

4- محمود السيرة حسن السمعة أهلا للاحترام الواجب للمهنة، وألا يكون قد حكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي بالعزل أو الحرمان من الاشتغال بمهنة المحاسبة والمراجعة، ما لم يكن قد مضى على صدور القرار التأديبي خمس سنوات أو مضت مدة الحرمان.

5- مستوفيا للشروط الأخرى التي تتطلبها اللائحة التنفيذية.

وحددت المادة (26) بأنه يكون للمحاسبين والمراجعين سجل عام يلحق به الجدولان الآتيان:

1- جدول المحاسبين والمراجعين والمساعدين المشتغلين ويقسم إلى:

أ- جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين.

ب- جدول مساعدي المحاسبين والمراجعين المشتغلين.

2- جدول المحاسبين والمراجعين ومساعديهم غير المشتغلين ويقسم إلى:

أ- جدول المحاسبين والمراجعين غير المشتغلين.

ب- جدول مساعدي المحاسبين والمراجعين غير المشتغلين.

كما أضافت المادة (28) بعض الشروط الأخرى للقيد في الجداول حيث نصت على: مع مراعاة حكم المادة (24) من هذا القانون يشترط لقيد اسم المحاسب والمراجع في جداول المحاسبين والمراجعين توفر أحد الشروط الآتية:

1- أن يكون طالب القيد حاصلا فضلا عن المؤهل الجامعي المنصوص عليه في المادة (24) على مؤهل علمي أعلى من إحدى الجامعات أو الهيئات أو المعاهد العليا المتخصصة في المحاسبة والمراجعة، بشرط أن لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول على المؤهل عن أربع سنوات، وتحدد اللائحة التنفيذية المؤهلات الأعلى المشار إليها.

2- أن يكون طالب القيد قد أمضى بعد حصوله على المؤهل الجامعي المنصوص عليه في المادة (24) مدة خمس سنوات مشتغلا بأعمال المحاسبة والمراجعة بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المشتغلين أو أن يكون قد أمضى هذه المدة في إحدى وظائف المحاسبة أو المراجعة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية.

وتحسب ضمن المادة المشار إليها في البند (2) من هذه المادة التي يقضيها طالب القيد في الدراسة بإحدى الجامعات أو الهيئات أو المعاهد العليا المتخصصة في أعمال المحاسبة أو المراجعة متى انتهى بحصوله على شهادة أعلى وكانت المدة اللازمة لنيلها أقل من أربع سنوات، ويتم القيد في جدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين أو غير المشتغلين بحسب الأحوال.

وقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون في المادة (3) المؤهلات العليا أو خبرة الأعمال التي يعتد بها القيد في جداول المحاسبين والمراجعين المشتغلين في الآتي:

1- شهادة الدكتوراه في المحاسبة أو المراجعة أو الضرائب أو التكاليف من إحدى الجامعات العربية أو الدولية المعترف بها.

2 - شهادة عضوية جمعية المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز.

3 - شهادة عضوية جمعية المحاسبين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية.

4 - أية شهادة معادلة للشهادات السابقة من إحدى الجامعات والهيئات أو المعاهد العليا المختصة في المحاسبة والمراجعة التي لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول على مؤهل منها عن أربع سنوات.

5- الاشتغال لمدة خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل الجامعي بمهنة المحاسبة والمراجعة بمكتب أحد المحاسبين والمراجعين المشتغلين أو أحد الأعمال الآتية:

أ- مدراء الإدارات ورؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة بوزارة الخزانة.

ب - أعمال الفحص والتدقيق والمراجعة بديوان المحاسبة.

ج - أعمال الفحص والتدقيق والمراجعة بمصلحة الضرائب.

د - مدراء ورؤساء إدارات المحاسبة والمراجعة بالمصارف والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع الخاص.

هـ - تدريس مواد المحاسبة أو المراجعة في إحدى الكليات الجامعية أو المعاهد التجارية الحكومية.

و - أية أعمال أخرى تعتبر نظيرة للوظائف السابقة يصدر بها قرار من وزير الخزانة بناء على عرض مجلس النقابة.

6 - خبرة الاشتغال لمدة ثلاث سنوات بالأعمال المشار إليها في البند السابق بالإضافة إلى إحدى المؤهلات الدراسية الآتية:

أ- شهادة عضوية جمعية التكاليف ببريطانيا أو أية شهادة معادلة لها.

ب- شهادة عضوية جمعية المحاسبين المعتمدين بريطانيا أو أي شهادة معادلة لها.

ج- شهادة عضوية جمعية الضرائب ببريطانيا أو أية شهادة معادلة لها.

وتختص لجنة معادلة الشهادات بوزارة التعليم والتربية باعتماد الشهادات المعادلة المنصوص عليها في هذه المادة.

كما أجازت المادة (37) من القانون لمساعدي المحاسب أو المراجع ممن أمضوا سنتين كاملتين في مزاولة المهنة أن يتولوا باسمهم ولحسابهم الخاص الأعمال الآتية:

1- اعتماد ميزانيات وحسابات الشركات المختلفة عدا الشركات المساهمة.

2- مراجعة واعتماد حسابات المولين الخاضعين للضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف الذين لا يزيد رأسمال الواحد منهم على عشرين ألف دينار، أو لا تزيد أرباحه السنوية على خمسة آلاف دينار وفقا لآخر ميزانية معتمدة أو لآخر ربط أقرته مصلحة الضرائب.

3- مراجعة واعتماد حسابات المولين الخاضعين للضريبة العامة على الدخل ممن لا يزيد إيراد الواحد منهم على عشرة آلاف دينار وفقا لآخر ربط أقرته مصلحة الضرائب.

ولمساعدي المراجع أن يحضروا عن هذه الشركات أو المولين أمام مصلحة الضرائب ولجان الطعن وما في حكمها من جهات الإدارة.

هذا وقد أشار القانون في المادة (68) بالنسبة للمحاسبين والمراجعين الليبيين المشتغلين الحاصلين على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (24) والذين كانوا يزاولون المهنة فعلا وقت نفاذ القانون، حيث نصت المادة على الآتي:

"المحاسبون والمراجعون الليبيون الحاصلون على بكالوريوس في التجارة أو ما يعادله وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية والذين يزاولون المهنة فعلا وقت نفاذ القانون يقيدون بجدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين متى كانوا قد أمضوا في مزاولة المهنة مدة لا تقل

عن سنتين متصلتين، فإذا كانت المدة أقل من ذلك فيقيدون بجدول مساعدي المحاسبين والمراجعين المشتغلين على أن ينقلوا إلى جدول المحاسبين والمراجعين بمجرد إتمامهم لمدة السنتين المشار إليهما".

كما نصت المادة (69) بالنسبة للمحاسبين والمراجعين الليبيين المشتغلين غير الحاصلين على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة (24) والذين كانوا يزاولون المهنة فعلا وقت نفاذ القانون، حيث نصت المادة على الآتي:

"المحاسبون والمراجعون الليبيون غير الحاصلين على المؤهل الجامعي أو المؤهل الأعلى المنصوص عليه في المادتين (24) و(28) والذين يزاولون المهنة فعلا وقت نفاذ هذا القانون على سبيل التفرغ يقيدون بجدول المحاسبين والمراجعين المشتغلين على أن تقتصر أعمالهم على الأعمال المنصوص عليها في المادة (37)، ولا يحق لهم مزاولة أعمال المحاسبة والمراجعة الأخرى إلا إذا ثبتت ممارستهم للمهنة لمدة خمس سنوات على سبيل التفرغ ويشترط اجتياز الامتحان الذي تجريه النقابة وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية".

هذا وقد اشترط القانون 1973/116:

1- شرط تأدية اليمين قبل البدء في مزاولة المهنة، ويبدو ذلك جليّا في المادة (33) التي نصت على أنه: " لا يجوز للمحاسبين والمراجعين ومساعديهم الذين يقيدون بجداول المشتغلين مزاولة العمل إلا بعد حلف اليمين أمام مجلس النقابة، ويمنح مجلس النقابة بعد حلف اليمين شهادة تفيد قيده بالجدول وحقه في مزاولة المهنة".

2- حظر القانون على المراجع الجمع بين ممارسة المهنة وبعض الأعمال حيث نصت المادة (25) على أنه: " لا يجوز الجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وبين الأعمال التالية:

أ- تولي الوزارة.

ب- الوظائف العامة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو مكافأة ما لم يؤذن له بممارستها وفقا لأحكام القانون.

ج- الاشتغال بالتجارة.

د- جميع الأعمال التي تتنافى مع طبيعة المهنة أو لا تتفق مع كرامتها".

3- تعرض القانون في حالة الاختلاف في تحديد قيمة الأتعاب بين المراجع والعميل، حيث نصت المادة (38) على الآتي:

"إذا لم يتفق كتابة على قيمة الأتعاب بين صاحب العمل وبين عضو النقابة أو كان بينهما اتفاق كتابي واختلفا في تقدير الأتعاب فلا يجوز لأيهما الالتجاء إلى القضاء قبل عرض الأمر على مجلس النقابة، وذلك دون إخلال بحقهما في اتخاذ الإجراءات التحفظية التي يراها كل منهما ضرورية للمحافظة على حقوقه.

وعلى مجلس النقابة أن يصدر قراره في موضوع النزاع خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب فإذا لم يصدر القرار خلال تلك الفترة جاز لهما الالتجاء إلى القضاء.

ولمجلس النقابة في سبيل البت في النزاع أن ينتدب عن الاقتضاء خبيرا أو أكثر للمهمة التي يحددها في شأن النزاع وعلى الطالب أن يؤدي مقدماً المقابل الذي يقدره المجلس لمصروفات الخبير وعمله بحيث لا يزيد هذا المقابل على 5 ٪ من قيمة الأتعاب المطلوبة ويأمر المجلس في قراره بإلزام من يصدر القرار ضده بأداء مقابل مصروفات وعمل الخبير ويجوز أن يلزم الطرف الآخر بجزء من هذا المقابل إذا أخفق في بعض طلباته".

ثانيا- الهيئات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة:

تعرف الهيئات أو الجمعيات المنظمة لمهنة المراجعة على أنها: «تلك الهيئات التي تقوم على خدمة مجتمع المهنة الواحد وإصدار النشرات الدورية وإقامة الندوات العلمية، وتقوم على تنمية مهارات المراجعين من خلال جلب كل جديد في المهنة، كما تعمل على تقديم العون للمهنيين وحمايتهم تجاه أي أطراف خارجية". (الجعافرة، 2008)

يرى الباحثون في مجال المهن الحرة، أنه لا يمكن الحديث عن وجود مهنة إلاّ إذا انتظم الممارسون لها في جمعيات أو تنظيمات مهنية وتوفَّر لدى أعضائها المقدرة والرغبة على التضافر والتعاون من خلال هذه الجمعيات (بن يخلف أمال، 2003).

تقوم الجمعيات المهنية في إطار تنظيم المهنة بالعديد من الوظائف نلخصها في الآتي (الذيب، لبيب، 1993):

- وضع معايير محددة لدخول المهنة من حيث المؤهلات العلمية والمهارات اللازمة، ووضع معايير للممارسة المهنية وإلزام الأعضاء باتباعها؛
- المساعدة في تأهيل الأعضاء للعمل بالكفاءة المهنية الواجبة من خلال وضع برامج لتعليم وتدريب الأعضاء وقياس أدائهم واستمرار عملية التعليم المهني بعد حصول العضو عل حق ممارسة المهنة؛
- تدعيم مجال الدراسة وذلك بإجراء الأبحاث والدراسات وعقد المؤتمرات والمحاضرات وإصدار الكتب والدوريات والمنشورات، حيث من خلال هذه الوسائل يمكن للهيئة المهنية نشر المعرفة بين أعضاء المهنة وإعلامهم بأحدث التطورات الحاصلة في المجال المهني؛
- العمل كمجموعات ضغط مباشرة في صياغة القوانين والسياسات التي تؤثر في المهنة، وتنظيم علاقاتها بمختلف الجهات والهيئات الحكومية والجمعيات المهنية في الداخل والخارج؛
- وضع دستور بالأخلاقيات المهنية ينظّم علاقة عضو المهنة بالعملاء والزملاء والمجتمع، وينظّم تأديب الخارجين على قواعد السلوك المهني السليم؛
- تعزيز المكانة المهنية للأعضاء داخل المهنة والمجتمع ككل، وذلك بمنح التأييد القانوني والمعنوي لمساعدتهم في أداء دورهم المهني وحمايتهم من المجموعات الوظيفية الأخرى التي قد تحاول الاعتداء على نطاق اختصاصهم المهني.

وتعتبر نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين الهيئة المنظمة والمشرفة على المهنة في ليبيا والتي تأسست بموجب القانون رقم 116 الصادر في 20 ديسمبر 1973 وهو أول قانون لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا.

إن المتطلع والمتمعن في تاريخ هذه النقابة كهيئة منظمة للمهنة في ليبيا يدرك تماما مدى الحاجة إلى إعادة تنظيمها، فهذه النقابة التي كانت المحاولة الأولى والأخيرة حتى الآن لتنظيم وتطوير المهنة في ليبيا، والتي توسع نشاطها في الداخل والخارج في بدايات

إنشاءها، إلا إن هذا النشاط أصبح يتناقص بعد ذلك يوما بعد يوم؛ فالنقابة تعاني الكثير من أوجه القصور.

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات السابقة التي تم من خلالها دراسة آراء بعض المحاسبين والمراجعين في ليبيا حول دور النقابة في المجالات التالية (Abouzied, M. Mabrouk, 1998):

1- تطوير أو تعديل نظام المحاسبة عمليا حتى يكون ملائما للبيئة الليبية؛

2- التغلّب على التضارب وعدم الاتساق في تطبيق الأساليب والطرق والمبادئ المحاسبية في ليبيا؛

3- تطوير معايير محاسبة ومراجعة يكون متفقا عليها داخل ليبيا؛

4- التنظيم والسيطرة على المهنة في ليبيا؛

5- مراقبة أو متابعة نظام التعليم المحاسبي،

حيث أكدت هذه الدراسة أن النقابة لعبت دورا محدودا جدا تقريبا في كل هذه المجالات، فأعضاؤها مهتمون بشكل رئيسي بإعداد التقارير المالية الخارجية ومراجعة القوائم المالية للشركات دون أي جهود تذكر لتطوير النظام المحاسبي بليبيا، وكذلك غياب دورها في وضع أو تطوير معايير محلية للمحاسبة أو للمراجعة.

هذا وقد أكد الأمين العام الأسبق للنقابة أن الأسباب التي أدت إلى تراجع دور النقابة كهيئة منظمة للمهنة في ليبيا تتمثل في (سليمان، بومطاري، 2009):

1- صدور القرار رقم (42) لسنة 1990 من أمين شؤون النقابات والاتحادات والروابط المهنية بإعادة هيكلة النقابة، بإنشاء نقابات جديدة تضم جميع موظفي الخزانة والعاملين بالمالية العامة دون النظر إلى القانون 1973/116، مما أدى إلى إرباك لمفهوم مهنة المحاسبة والمراجعة؛

2- فقد الاتصال بالجمعيات والمعاهد المهنية في العالم والتي من بينها على سبيل المثال اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، واتحاد المحاسبين بدول المغرب العربي، والاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المحاسبة الأفريقي، والجمعية الدولية لبحوث التعليم المحاسبي؛

3- اختراق لمكاتب محاسبة عالمية تحت أسماء ليبية متعاونة، وخصوصا مكتب ايرنست انديونغ (Ernest & Young) محاسبون قانونيون حيث إنهم يزاولون المهنة كفروع شركة أجنبية وهذا ما يخالف القانون 1973/116.

4- تم تصعيد بتاريخ 2003/10/15 عدد 24 نقابة عامة للمحاسبين والمراجعين في 24 مدينة، وأن القوائم المسلمة للأمانة العامة قبل التصعيد لا ينطبق عليها القانون 73/116 أو القانون1428/23 ولائحته التنفيذية وان المدينتين المؤهلتين لتطبيق هذه التشريعات هي مدينتا بنغازي وطرابلس، والقائمة تضم موظفي اللجنة الشعبية للمالية في المدن 24 ولا يحملون غير الدبلوم المتوسط وغير مؤهلين لمزاولة المهنة.

ثالثا- معايير المراجعة:

وفق التأصيل العلمي للمراجعة، فإن الهدف الرئيسي للمراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية في تمثيل المركز المالي للمؤسسة، ومن أجل تقليل درجة التفاوت في الممارسات المهنية من قبل المراجعين وتوحيد مهنة المراجعة، كان لابد من وضع معايير أو قواعد يسترشد بها المراجعون وتحافظ على مستوى عال من الأداء المهني.

إن مهنة المراجعة كغيرها من المهن تعتمد على معايير متعارف عليها تصدرها هيئات مهنية محلية ودولية وتلقى القبول العام من طرف أعضاء هذه الهيئات، هذه المعايير تنعكس في الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة المراجعة، كما أن وجود هذه المعايير يعتبر من المقومات الأساسية لنجاح وتطور مهنة المراجعة، وتشكل معايير المراجعة الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع بعمله، وأن مخالفته لها يعرضه للمسؤولية والمساءلة من قبل الهيئات المختصة، أي أنه ملزم باتباعها كلها، وإذا حدث وانحرف عنها فيجب عليه أن يبرر ذلك، ولا تخضع هذه المعايير للحكم الشخصي للمراجع وهذا عكس الإجراءات.

ونظرا لأنه لا توجد معايير للمراجعة في ليبيا وإنما مجرد نصوص قانونية وتوصيات

يلتزم بها المراجع الليبي، ولهذا سوف نحاول التطرق إلى ما أورده قانون تنظيم المهنة من أحكام ونصوص قانونية لممارسة المهنة.

1- التأهيل العلمي والعملي للمراجع:

بينت القوانين والأنظمة ذات العلاقة في كل بلد الشروط المتعلقة بالمتطلبات الأساسية الخاصة بالتأهيل العلمي والعملي اللازم توفرها حتى يمنح الشخص الترخيص بمزاولة المهنة (الدنيبات، 2009)، وقد بيّن القانون رقم 116 لسنة 1973 القاضي بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا شروط محددة، حيث نصت المادة (23) من القانون أنه لا يجوز مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا إلا لمن كان مقيدا بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين، وكذلك اشترطت المادة (24) في من يقيد اسمه في جداول المحاسبين والمراجعين أن يكون: ليبي الجنسية وحاصل على الدرجة الجامعية الأولى ومتمتعاً بالأهلية الكاملة ومحمود السيرة وحسن السمعة.

كما أضافت المادة (28) بعض الشروط الأخرى للقيد في الجداول حيث نصت على أنه يشترط لقيد اسم المحاسب والمراجع في جداول المحاسبين والمراجعين أن يكون طالب القيد قد أمضى بعد حصوله على المؤهل الجامعي المنصوص عليه في المادة (24) مدة خمس سنوات مشتغلا بأعمال المحاسبة والمراجعة بمكتب أحد المحاسبين أو المراجعين المشتغلين أو أن يكون قد أمضى هذه المدة في إحدى وظائف المحاسبة أو المراجعة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية.

حددت اللائحة التنفيذية للقانون في المادة (3) المؤهلات العليا أو خبرة الأعمال التي يعتد بها القيد في جداول المحاسبين والمراجعين المشتغلين في حصول المتقدم للقيد على شهادة الدكتوراه في المحاسبة أو المراجعة أو الضرائب أو التكاليف من إحدى الجامعات العربية أو الدولية المعترف بها- أو شهادة عضوية جمعية المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز- أو شهادة عضوية جمعية المحاسبين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية- أو أية شهادة معادلة للشهادات السابقة من إحدى الجامعات والهيئات أو المعاهد العليا المختصة في المحاسبة والمراجعة التي لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول على مؤهل

منها عن أربع سنوات- أو أنه اشتغل لمدة خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل الجامعي بمهنة المحاسبة والمراجعة بمكتب أحد المحاسبين والمراجعين المشتغلين أو مدير إدارة أو رئيس قسم المحاسبة والمراجعة بوزارة الخزانة أو بالمصارف والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع الخاص- أو في تدريس مواد المحاسبة أو المراجعة في إحدى الكليات الجامعية أو المعاهد التجارية الحكومية- أو أية أعمال أخرى تعتبر نظيرة للوظائف السابقة يصدر بها قرار من وزير الخزانة بناء على عرض مجلس النقابة.

2- استقلالية المراجع:

تعتبر استقلالية المراجع الحجر الأساسي لبناء شخصية المراجع، فهي تمثل إمكانية المراجع القيام بعمله بأمانة واستقامة وموضوعية، بحيث يكون المراجع مستقلا في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بعمل المراجعة، وأنه بدون توافر الاستقلال الحقيقي والظاهري للمراجع فلن يكون لمهنة المراجعة وجود، ومن أجل توفير البيئة العملية لتحقيق هذين النوعين من الاستقلالية ضمنت القوانين المنظمة للمهنة في مختلف البلدان نوعا من هذه الاستقلالية عن طريق تحديد كيفية تعيين المراجع وعزله وتحدد أتعابه أو في الأمور الأخرى التي تنظم علاقة المراجع بعميله.

وبتتبع نصوص القانون رقم (116) نلاحظ أهم معالم الاستقلالية في هذا القانون متمثلة فيما يلي:

1- تعرض المشرّع للاستقلال الذاتي النابع من ذات المراجع وضميره، حيث ألزمه بأداء القسم قبل أداء المهنة، والالتزام بالاستقامة والنزاهة والأمانة، ويبدو ذلك جليّاً في المادة (33) التي نصت على أنه: « لا يجوز للمحاسبين والمراجعين ومساعديهم الذين يقيدون بجداول المشتغلين مزاولة العمل إلا بعد حلف اليمين الآتية أمام المجلس:

«أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأن احترم قوانينها وتقاليدها».

ويمنح مجلس النقابة بعد حلف اليمين شهادة تفيد قيده بالجدول وحقه في مزاولة المهنة».

2- حظر القانون على المراجع الجمع بين ممارسة المهنة وبعض الأعمال حيث نصت المادة (25) على أنه: « لا يجوز الجمع بين ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وبين الأعمال التالية:

أ- تولي الوزارة.

ب- الوظائف العامة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو مكافأة ما لم يؤذن له بممارستها وفقا ً لأحكام القانون.

ج- الاشتغال بالتجارة.

د- جميع الأعمال التي تتنافى مع طبيعة المهنة أو لا تتفق مع كرامتها».

3- تعرض القانون في حالة الاختلاف في تحديد قيمة الأتعاب بين المراجع والعميل، حيث نصت المادة (38) على الآتي:

«إذا لم يتفق كتابة على قيمة الأتعاب بين صاحب العمل وبين عضو النقابة أو كان بينهما اتفاق كتابي واختلفا في تقدير الأتعاب فلا يجوز لأيهما الالتجاء إلى القضاء قبل عرض الأمر على مجلس النقابة، وذلك دون إخلال بحقهما في اتخاذ الإجراءات التحفظية التي يراها كل منهما ضرورية للمحافظة على حقوقه.

وعلى مجلس النقابة أن يصدر قراره في موضوع النزاع خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب فإذا لم يصدر القرار خلال تلك الفترة جاز لهما الالتجاء إلى القضاء.

ولمجلس النقابة في سبيل البت في النزاع أن ينتدب عن الاقتضاء خبيرا أو أكثر للمهمة التي يحددها في شأن النزاع وعلى الطالب أن يؤدي مقدما المقابل الذي يقدره المجلس لمصروفات الخبير وعمله بحيث لا يزيد هذا المقابل على 5 ٪ من قيمة الأتعاب المطلوبة ويأمر المجلس في قراره بإلزام من يصدر القرار ضده بأداء مقابل مصروفات وعمل الخبير ويجوز أن يلزم الطرف الآخر بجزء من هذا المقابل إذا أخفق في بعض طلباته».

من العرض السابق فيما يتعلق بمتطلبات الاستقلالية وفق القانون المنظم للمهنة في ليبيا نلاحظ أنه لم يحظ بالعناية اللازمة من قبل المشرّع، وعليه يمكننا أن نسجل

الملاحظات التالية:

1- الاستقلال الحقيقي: بالرغم من أن القانون تعرض لأهم أركان الاستقلال الحقيقي المتمثلة في النزاهة والاستقامة والشرف والأمانة والنابعة من ضمير المراجع نفسه، غير أنه يؤخذ عليه فيما يتعلق بالاستقلال الحقيقي عدم بيانه لضرورة تغيير المراجع وعدم الاستمرارية في مراجعة أعمال نفس العميل لفترة طويلة، وبعبارة أخرى ضرورة الدعوى إلى الموازنة بين الكفاءة التشغيلية وخطر التبعية الفكرية.

2- الاستقلال الظاهري:

أ- لم يتعرض القانون لإجراءات التعيين والعزل، وما هي الجهة المخول لها بتعيين المراجع وعزله، وربما افترض المراجع ضمنا أن الجهة المخولة بتعيين وعزل المراجع هي الجمعية العمومية، كما أن القانون ترك الباب مفتوحا للعميل والمراجع في عملية تحديد الأتعاب والتعاقد عليها- لم يضع القانون سلم للأتعاب- فلم يلزم المراجع والعميل بضرورة إثبات التعاقد بينهما في شكل كتابي، وإنما ترك لهما الخيار على الرغم من أهمية التوثيق لكليهما.

3- **بذل العناية المهنية المعقولة:**

لا توجد حدود واضحة للعناية المهنية حيث لا يمكن تحديد الحكم على معقولية العناية التي يبذلها المراجع، إلا إنه يجب عليه أن يبذل العناية المعقولة في جميع مراحل عمله من التخطيط والفحص إلى غاية إعداد التقرير، علما بأن الالتزام بالمعايير المهنية يعتبر الحد الأدنى لهذه العناية المعقولة.

أشارت المادة (49) من القانون 1973/116 إلى ضرورة أن يقوم المراجع بجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون وآداب المهنة وتقاليدها عند أدائه لعمله، حيث نصت على:

«على المحاسب أو المراجع أن يتقيد في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون وآداب المهنة وتقاليدها، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد الأساسية للسلوك المهني لأعضاء النقابة».

من الملاحظ أن القانون لم يعطى العناية المطلوبة لهذا المتطلب حيث لم يحدد المعيار الذي يحكم على بذل المراجع العناية المهنية المعقولة، كما لم يشر إلى ضرورة استعانة المراجع بالخبرات المتخصصة لتعويض أي نقص في مهارة المراجع ولا سيما في ظل المراجعة الشاملة بحيث يزيد من العناية المهنية للمراجع ويحقق الجودة المطلوبة منه.

4- العمل الميداني للمراجع:

لم يتعرض القانون المنظم للمهنة في ليبيا لمتطلبات العمل الميداني لعملية المراجعة، فترك الباب مفتوحا على مصراعيه للتقدير الشخصي للمراجع مما يشكل نقطة ضعف جوهرية مما يعد انتقاصا كبيرا في هذا القانون، الأمر الذي يحتم إعادة النظر فيه لما لهذه المتطلبات أهمية بالغة أثناء أداء عملية المراجعة.

5- تقرير المراجعة:

لم يتعرض القانون 1973/116 لمتطلبات التقرير، حيث لم يبين الأركان الأساسية للتقرير، ولا المحتويات الأساسية له مما يعد انتقاصا في القانون، ويفسح المجال أمام الاجتهاد الشخصي للمراجع.

ومما سبق، نلاحظ أن ليبيا لم تصدر معاييرا للمراجعة بالمعنى الذي جاءت به المعايير الأمريكية أو الدولية أو غيرها من المعايير، وإنما ما ورد في قانون تنظيم المهنة لا يكفي في رأينا لرفع مستوى الممارسة المهنية، لأن المعايير تعتبر بمثابة الدليل أو النموذج الأمثل بالنسبة للمراجعين وهو ما يرفع من جودة خدمات المراجعة ويقضي أو يقّلل من التفاوت في مستوى الأداء بين المراجعين، وإن عدم وجود دليل للمعايير في ليبيا جعل المهنيين يلجؤون إلى استخدام معايير دول أخرى أو المعايير الدولية لأن القوانين والتوصيات المذكورة لا تستجيب لكل متطلبات الممارسة المهنية، ومع هذا لم تقم المنظمات المهنية بتبني أية معايير ولو لفترة مرحلية أو وضع توضيحات أو دليل لهذه المعايير حتى يتم دراستها أو التدريب عليها، لمعرفة مدى مواءمتها وإمكانية تطبيقها في البيئة المهنية بليبيا.

رابعا- ميثاق آداب وسلوك المهنة:

يمكن تعريف الآداب والسلوك كفرع من فروع المعرفة يختص بالخير والشر والواجبات الأخلاقية، وتنطوي ضمنيا على اختيار الذات لمعايير الصواب والخطأ، هذه الأخيرة يحدد القانون المدني أبعادها في المجتمعات. وفي نطاق هذه الأبعاد يضع الأفراد دليل أخلاق مكتوب أو غير مكتوب يلزم أعضاء مجموعة معينة باتباع معايير تتفوق على تلك التي ينص عليها القانون المدني، ويتناول هذا الدليل سلوك التعامل مع الآخرين وسبل كبح الرغبات الأنانية للأفراد، وتمثل هذه التصرفات حجر الأساس لمفهوم «الآداب والسلوك" (وليم توماس، أمرسن هنكي، 1989).

ويفهم مما سبق، أن ميثاق آداب وسلوك المهنة يضعه المهنيون أنفسهم وعن طواعية، وبالتالي فإن الجهة المختصة بإصدار هذا الميثاق هي الهيئة المهنية المشرفة على تنظيم المهنة وبرغبة أعضائها ولا يعود الأمر للسلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية في البلد، كما أن من يقرر مخالفة معايير آداب وسلوك المهنة هي الهيئة المنظمة كذلك، ولهذا فإن الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم المهن الحرة جميعها كالطب والمحاماة والهندسة والمحاسبة والمراجعة تضع دليلا للسلوك المهني الذي يتوجب على أعضائها الالتزام به وقبوله طواعية حرصا على كرامة المهنة التي ينتمون إليها وثقة الجمهور بها.

وبالنسبة للمراجعة، فإن ثقة الجمهور هي أهم ما تصبو إليه الهيئات والجمعيات المهنية العالمية، وبذلك تلقى الاحترام والمكانة اللائقين في المجتمع. ويشمل ميثاق آداب وسلوك المهنة بصفة عامة محورين أساسيين هما: المبادئ الأخلاقية العامة؛ وقواعد السلوك المهني.

وفي واقع الأمر يخدم ميثاق أو دليل آداب وسلوك المهنة هدفين أساسيين هما (وليم توماس، أمرسن هنكي، 1989):

- وضع نمط للسلوك والتصرفات المتوقعة من أعضاء المهنة واللازمة كحد أدنى لاستمرار مزاولتهم لعملهم المهني؛
- الإفصاح للجمهور وكافة المهتمين بشؤون المهنة بمكونات ومعايير دليل الآداب والسلوك

التي تحكم تصرفات أعضاء المهنة، وبالتالي ترتفع مكانة المهنة وأعضائها ومهامها في نظر الآخرين، ومنه زيادة الثقة في تقارير ونتائج أعمال أعضاء هذه المهنة.

ويتضمن قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة رقم 1973/116 بعض قواعد آداب السلوك المهني وهي المواد (49، 50، 51، 52):

1- على المحاسب أو المراجع أن يتقيد في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون وآداب المهنة وتقاليدها، وتبين اللائحة التنفيذية القواعد الأساسية للسلوك المهني لأعضاء النقابة.

على الرغم من أن المادة السابقة أشارت إلى أن اللائحة التنفيذية تبين القواعد الأساسية للسلوك المهني للممارسين،إلا إن اللائحة التنفيذية لم تشر إلى تلك القواعد.

2- لا يجوز للمحاسب والمراجع مزاولة المهنة بوسائل الدعاية أو الترغيب أو باستخدام الوسطاء.

ونلاحظ من المادة السابقة أنه يحظر على العضو الحصول على الأعمال المهنية عن طريق الدعاية، إنما يتم الحصول عليها من خلال السمعة الجيدة، إلا إن هذا المنع قد انتهى في معظم دول العالم منذ زمن بعيد، فانتهى مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة منذ 1978 م، 1984 م على التوالي، فقد سمحت المنظمات والتشريعات المهنية للمراجع بالإعلان عن خدماته على شرط عدم الإخلال بكرامة المهنة.

وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على عدم مواكبة التشريعات المنظمة للمهنة في ليبيا للتطورات الناتجة عن المتغيرات المختلفة.

3- على المحاسب أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع والمعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إلا إذا كان ذكرها له بقصد منع ارتكاب جناية أو جنحة.

4- على المحاسب أن يلتزم في معاملة زملائه بما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليد المهنة.

5- تضمنت المادة (53) من نفس قانون العقوبات والجزاءات التأديبية المفروضة على المراجع أو المحاسب الذي يخالف أحكام هذا القانون أو يخل بواجبات المهنية حيث

نصت على أن كل محاسب أو مراجع يخالف أحكام هذا القانون أو يخل بواجباته المهنية، أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة يجازى بالعقوبات التأديبية التالية:

أ – الإنذار.

ب – المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

ج – محو الاسم نهائيا من الجدول.

ولا تجوز المحاكمة التأديبية عن فعل واحد أكثر من مرة، كما لا يجوز توقيع أكثر من عقوبة عن الفعل الواحد.

من المادة السابقة نلاحظ أن هناك عقوبات مشددة ورادعة بالنسبة للمخالفين والتي تتراوح مابين الإنذار إلى الإيقاف المؤقت أو الفصل نهائياً، إلا إنها لم توضح الأفعال التي تترتب عليها هذه الجزاءات.

لذلك لابد من العمل على تبني أو إصدار دليل لقواعد السلوك المهني يكون شاملاً وتفصيلياً ومتفقاً عليه وملزم العمل به من قبل المراجعين في المجال المهني أسوة بما هو متبع في كثير من دول العالم، من أجل تطوير الأداء والرقي بمستوى المهنة ولكي تتأكد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وعموم الناس على أن كل الأعمال التي يقوم بها مراجعو الحسابات منصفة وغير منحازة، الأمر الذي يؤدي إلى توفير الثقة في القوائم المالية، ويكون ذلك بتضافر الجهود من قبل القائمين على تنظيم المهنة، كما ينبغي وجود جهة أو سلطة تضمن التزام كافة أعضاء المهنة بهذا الدليل، لأنه لا جدوى من وجود قواعد لآداب السلوك المهني دون وجود آلية تضمن تنفيذها.

■ الاستنتاجات:

من خلال دراستنا للجانب التاريخي للمهنة في ليبيا، وعناصر التنظيم المهني للمراجعة فيها، خلصنا إلى الآتي:

(أ)- بالنسبة للإطار العام لممارسة المهنة في ليبيا:

1- ربط القانون رقم 116 لسنة 1973 بين التأهيل العلمي (الدراسي) والتأهيل العملي (الخبرة المهنية) ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء جداول تتضمن جدول المحاسبين والمراجعين ومساعديهم المشتغلين وجدول المحاسبين والمراجعين ومساعديهم غير المشتغلين، على أن يكون طالب القيد في جدول المحاسبين والمراجعين قد أمضى بعد حصوله على المؤهل الجامعي في مجال المحاسبة مدة خمس سنوات مشتغلا بأعمال المحاسبة والمراجعة في أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة.

2- حدد القانون رقم 116 المؤهل العلمي في الشهادة الجامعية الأولى (شهادة بكالوريوس في المحاسبة) كحد أدنى لمزاولة المهنة، وهذا يمثل – من وجهة نظرنا – قدرا معقولا وكافيا كخطوة أولى قبل اجتياز الامتحان المؤهل للسماح بممارسة المهنة، إلا إننا نؤكد على ضرورة إعادة النظر في المناهج والمعلومات التي يتلقاها الطالب في هذه المرحلة، بحيث تواكب التطورات العلمية الحاصلة في مجال المراجعة وتعدد مجالاتها، وكذلك ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يشهدها العصر.

3- أهمل القانون رقم 116 ركنا أساسيا من أركان التأهيل وهو ضرورة اجتياز امتحان التأهل قبل السماح بمزاولة المهنة، فقد اعتبر القانون أن شهادة البكالوريوس في المحاسبة كافية بأن تؤهل حاملها لأن يكون محاسبا ومراجعا قانونيا دون إضافة الخضوع لأي نوع من أنواع الامتحانات المهنية أو الدورات العلمية والعملية بعد التخرج.

4- أشار القانون رقم 116 إلى أن المحاسبين الذين يحملون درجة أعلى من شهادة البكالوريوس في المحاسبة معفيون من شرط الخبرة، كما خلط المشرّع بين الخبرة الوظيفية والخبرة المهنية واعتبارهما صنوان، حيث اعتبر الوظائف المناظرة معادلة لفترة التدريب العملي في مكاتب المحاسبة والمراجعة، وهذا بالطبع غير صحيح وليس في مصلحة المهنة لأن ناتج الوظيفة محدود من حيث النوعية والكمية، في حين يتيح التدريب في مكاتب المحاسبة والمراجعة فرصة التدريب على أعمال المراجعة علاوة على الأنشطة الأخرى المتعددة بالمكتب والخدمات المختلفة التي

يؤديها، فضلا على تدريبه على الالتزام بالمعايير المهنية في مجال المراجعة وقواعد آداب السلوك المهني.

5- حدد القانون رقم 116 الوظائف المناظرة لعمل المراجع، والتي كان من الأحرى أن تقاس تلك الوظائف المضافة على العمل الأصلي الذي يمثل فعلا التدريب الحقيقي على أعمال المراجعة وليس على الأعمال المناظرة الأمر الذي قد يؤدي إلى دخول فئات غير مؤهلة تأهيلا عمليا كافيا إلى مجال مزاولة المهنة والذي قد يترتب عليه الإضرار بالمهنة ويفقد الثقة بها.

6- لم يتعرض القانون رقم 116 لبرنامج التدريب المهني المستمر والذي يمثل ركنا أساسيا للتأهيل المستمر لمزاولي المهنة وربطهم بكل ما هو حديث وجديد في مجال المهنة.

7- ساوى القانون رقم 116 بين عضو هيئة التدريس بالكليات الجامعية والمدرس بالمعاهد التجارية المتوسطة والحاصل على بكالوريوس المحاسبة فقط، وهذا يمثل إجحافا في حق هيئة التدريس الجامعيين لاختلاف الإمكانات والتأهيل بينهما.

8- اشترط قانون تنظيم المهنة من ضمن شروط أخرى أن يكون مزاول المهنة ليبي الجنسية، وبالتالي لا يمكن للأجانب ممارسة المهنة داخل ليبيا الأمر الذي يعتبر عائقا أمام تحرير تجارة الخدمات وانضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

10- بالرغم من نص قانون تنظيم المهنة على عدم جواز مزاولة العمل إلا بعد حلف اليمين أمام مجلس النقابة إلا إنه في الواقع لا يتم تأدية هذا اليمين، وهذا ما تؤكده التجربة الشخصية للباحث باعتباره محاسباً ومراجعاً قانونياً.

ومما سبق نخلص إلى وجود قصور بالإطار العام لممارسة مهنة المراجعة في ليبيا، حيث أوضحت الدراسة أن الإطار العام للممارسة المهنية يحتوي على عدة نقائص يجب معالجتها وعناصر إيجابية يمكن الحفاظ عليها.

(ب)- بالنسبة للهيئات المهنية المشرفة على تنظيم المهنة في ليبيا:

لم تقم نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين كهيئة مسؤولة على المهنة بالرغم من مرور ما يزيد عن أربعة عقود منذ تأسيسها بالدور المنوط بها فالنقابة تعاني الكثير من أوجه القصور أهمها:

1- لم تقم بإصدار أو تبني معايير مهنية للمراجعة التي تتلاءم مع البيئة الليبية.

2- غياب القوانين التي تنظم مهنة المراجعة والعمل على ضمان التزام المراجعين بقواعد آداب السلوك المهني.

3- عدم إدخال تعديلات على التشريعات السائدة التي تتعلق بمهنة المراجعة بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في مجال المهنة.

4- عدم توفيرها لبرامج التعليم والتدريب المهني المستمر للمحاسبين والمراجعين ورفع مستوى كفاءاتهم لمواكبة التطورات الحاصلة في مهنتي المحاسبة والمراجعة.

5- عدم اشتراط اجتياز طالبي التراخيص امتحان مزاولة المهنة.

6- عدم الاهتمام بوضع معايير الرقابة النوعية والجودة لمكاتب المراجعة.

7- عدم اهتمام النقابة بالنشر حتى تاريخ هذا البحث حيث لا تقوم بإصدار مجلة علمية دائمة أو كتب أو دراسات أو أبحاث ومن ثم فليس لها أي دور في إثراء المعرفة المهنية أو تطوير الممارسة العملية.

وقد أدت هذه العيوب وغيرها إلى تحول النقابة بوضعها الحالي إلى مجرد تجمع غير فعال، (يقتصر نشاطها على تحصيل الاشتراكات من الأعضاء ومنح التراخيص)، وقد تسبب ضعف النقابة في إضعاف المهنة بصفة عامة حيث لم تصبح قوة فاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي.

ومما سبق نخلص إلى أن الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم مهنة المراجعة في ليبيا لا تقوم بالدور المنوط بها لتطوير مستوى المهنة وإعطائها المكانة اللائقة بها في المجتمع، حيث أوضحت الدراسة أن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين كهيئة منظمة مسؤولة على المهنة منذ ما يزيد عن أربعة عقود لم يتعد دورها منح التراخيص وتحصيل الاشتراكات، فالواقع يشير إلى أن هذه المنظمة المهنية لعبت دورا محدودا جدا في مجال الرفع من مستوى المهنة في

ليبيا، فهي لم تذهب بعيدا بما فيه الكفاية لتشريع ميثاق شرف لأخلاقيات المهنة أو لتحديد المعايير والمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة التي من المتوقع أن تتبناها المهنة في ليبيا.

(ج)- بالنسبة لمعايير المراجعة:

1- لم تصدر الهيئة المنظمة للمهنة في ليبيا أية معايير مهنية للمراجعة، وأن ما هو موجود مجرد نصوص قانونية وتوصيات أصدرتها الهيئات التنفيذية والتشريعية لا ترقى إلى مستوى المعايير.

2- في ظل غياب معايير مراجعة وطنية في ليبيا الأمر الذي أدى إلى توجه مزاولي المهنة لتطبيق معايير مراجعة مستوردة وفق التوجهات والميول الثقافية المعرفية والتعليمية والمهنية لهم لملئ هذا الفراغ المتمثل في عدم وجود معايير محلية دون أن يكون هناك اعتراضات قانونية تحول دون تطبيقها من جهة، ودون النظر إلى مدى ملاءمة تطبيقها في البيئة المحلية من جهة أخرى.

ومما سبق نخلص أنه لا تتوفر لمهنة المراجعة في ليبيا معايير مهنية معتمدة تسمح برفع مستوى الممارسة المهنية للمراجعة، فقد أوضحت الدراسة أن المهنة في ليبيا لا تتوفر على دليل للمعايير ولم تصدر معايير منذ نشأة المهنة في ليبيا، وما هو موجود في ليبيا لا يمكن أن نطلق عليه معايير فهي مجرد توصيات وبعض القواعد المتناثرة في بعض القوانين والتشريعات تتسم بالعمومية ولا ترقى إلى مستوى المعايير.

(د)- بالنسبة لميثاق آداب وسلوك المهنة:

1- لا توجد قواعد واضحة ومحددة وملزمة للسلوك المهني يجب أن يلتزم بها مزاولو المهنة في ليبيا حيث إن بعض القواعد الواردة في القانون المنظم للمهنة أو في القوانين الأخرى ذات العلاقة بالمهنة لا ترقى إلى أن تكون في مستوى ميثاق أو دليل لآداب السلوك المهني.

ومما سبق نخلص إلى عدم وجود ميثاق أو دليل لقواعد آداب السلوك المهني للمراجع في ليبيا، حيث بينت الدراسة أن بعض هذه القواعد وردت متفرقة ومتناثرة في أكثر من قانون وبعبارات عامة، لا ترقى إلى أن تكون في مستوى دساتير المهنة.

(هـ)- بالنسبة لقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا:

بعد دراسة وتحليل عناصر التنظيم المهني في ليبيا التي تم تنظيمها من خلال القانون 1973/116، تبين أن قانون تنظيم المهنة بليبيا يحتاج إلى التغيير أو التعديل بما يواكب التطورات الحاصلة في مجال المهنة، فقد كان قانون رقم 1973/116 المحاولة الأولى والأخيرة حتى الآن لتنظيم وتطوير المهنة في ليبيا، وبالنظر لهذا القانون نلاحظ أنه لم يتم تطويره أو إعادة النظر فيه منذ صدوره سنة 1973 خصوصا في ظل التغيرات البيئية الحاصلة سواء ما يتعلق بالتغيرات السياسية في ليبيا أو التغيرات الاقتصادية أو التطورات الحاصلة في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، واتساع نطاقها، وكذلك التطورات التكنولوجية والعلوم السلوكية، فالقانون على وضعه الحالي يعاني من نقص وقصور واضح لمواجهة التغيرات الحاصلة على المستويين المحلي والدولي.

خلاصة لما سبق ذكره نستنتج :أن التنظيم المهني لمهنة المراجعة في ليبيا لا يتوفر في جميع الخصائص الرئيسية لعناصر التنظيم المهني السليم والمتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة، وأن التنظيم المهني القائم يعاني العديد من أوجه القصور التي أّثرت سلبا على الارتقاء بمستوى المهنة وتطورها وبالتالي تحقيق أهدافها، وهو ما يجيب على مشكلة بحثنا الرئيسية.

■ التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، فإنه يمكننا إعطاء بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتطوير مهنة المراجعة في ليبيا والرقي بها إلى مستوى المهنة في الدول المتقدمة، وذلك على النحو التالي:

1- إدخال تعديل على قانون مزاولة المهنة 116 لسنة 1973 بشأن المهنة أو العمل على إصدار قانون جديد ينظم مزاولة المهنة يكون له تصور أشمل وأعم لتنظيم المهنة ويواكب التطورات المحلية والدولية، وذلك من خلال تشكيل لجان مختصة مهنية وأكاديمية لصياغة القانون الجديد، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الانتقادات الموجهة للقانون سواء في هذا البحث أو في أبحاث أو دراسات أخرى، أو أية ملاحظات أخرى يراها ذوي الاختصاص، وأن يتم عرض مسودة القانون

الجديد بعد إعداده للنقاش على ذوي الخبرة والاختصاص قبل رفعه إلى الجهات المختصة لاعتماده، ولعل الملاحظة التي نرى ذكرها في هذا المجال هي ضرورة أن يكون هناك مجلس متخصص لتنظيم المهنة يرأسه شخص متفرغ لهذا المنصب وليس موظفا حكوميا ذا أعباء ومهام أخرى.

2- ضرورة الرفع من مستوى الهيئة الحالية المشرفة على المهنة (نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين) أو خلق هيئة مهنية قادرة على تنظيم مهنة المراجعة تقوم بالمهام المنوطة بها للارتقاء بمستوى المهنة وتحقيق أهدافها.

3- ضرورة قيام نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين بحملات إعلامية لنشر الثقافة والوعي لدى الجمهور بطبيعة المهنة وبالدور الهام الذي تلعبه في حماية الاقتصاد الوطني وفي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك كسب احترام المجتمع للمهنة ولأعضائها وإعطائها المكانة اللائقة بها.

4- ضرورة إصدار نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين لكتب رسمية إرشادية تغطي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة ودستور آداب السلوك المهني توجه للجامعات لاعتمادها في التعليم بالنسبة للشهادات التي يسمح لحامليها الترشح لممارسة مهنة المراجعة في المستقبل، وذلك بهدف تقليص الفجوة بين التعليم الجامعي ومتطلبات التكوين الموجه للمراجعين، وهذا لا يتم إلا بعد إصدار معايير وطنية أو تبني واعتماد معايير أخرى كالمعايير الدولية كما هي أو إجراء تعديلات عليها بما يوافق البيئة الليبية.

5- ضرورة وضع ميثاق لآداب وسلوك المهنة في ليبيا في مستوى تطلعات المهنيين، حيث يجب أن يكون نابعا من المهنة ذاتها ومن رغبة أعضائها في تنظيم أنفسهم، وأن تضع نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين الضوابط الكفيلة بضمان التزام المهنيين بهذا الميثاق وتأديب الخارجين عنه، على أن يحتوي ميثاق آداب وسلوك المهنة على محورين رئيسيين وهما: محور خاص بمبادئ السلوك الأخلاقي التي يجب أن تتوفر في المراجع لممارسة المهنة، ومحور خاص بقواعد السلوك المهني التي تنظم علاقات المراجع بالهيئة المنظمة، والزبائن، والزملاء، والمتدربين، والإدارة والمجتمع،

حيث تبين واجبات المراجع وحقوقه في مختلف علاقاته.

6- يجب أن تحتوي نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين على لجان دائمة تهتم بمختلف الجوانب التي تمس المهنة.

7- تطوير برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية وملاءمته أكثر للواقع الليبي، وذلك من خلال العمل على إيجاد تعاون وتنسيق مباشر ومستمر بين المؤسسات التعليمية والهيئات المهنية بما يخدم تطوير متطلبات التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين والمراجعين ووضع برامج التعليم والتدريب المهني المستمر.

8- التركيز على التعليم والتدريب المستمر للمزاولين لمهنة المراجعة من خلال وضع الضوابط اللازمة التي تكفل التزام المهنيين بحضور الدورات التدريبية التي تنظمها نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، ويجب أن تتضمن هذه الدورات أحدث المستجدات في معايير المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات المهنة.

9- العمل على الضبط الدائم لقائمة المهنيين المقيدين بالجدول، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة الممارسة غير الشرعية للمهنة، مع ضرورة النشر لدوري للجدول بإعلانه في بداية كل سنة على مستوى مقر الهيئة المنظمة للمهنة والمجالس الفرعية والمحاكم والغرف التجارية على مستوى مدن الدولة على أن يتم هذا العمل عن طريق اللجنة الدائمة المختصة التابعة للهيئة المنظمة للمهنة.

10- يجب أن يكون للهيئة المنظمة للمهنة تمثيل واسع على مستوى العديد من المؤسسات المحلية ذات العلاقة بالمهنة، خاصة المجالس العلمية للكليات والمعاهد المتخصصة التي تمنح الشهادات التي تخول الحق في ممارسة المهنة والسوق المالية، والهيئات المهنية الإقليمية والدولية للاستفادة منها لتطوير المهنة.

11- وضع أطر تحكم الخدمات المهنية الأخرى ذات تأهيل غير محاسبي التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية خلاف المحاسبة والمراجعة، وذلك لتنظيم ممارستها وضمان حماية استقلال المراجع في الحقيقة والظاهر.

12- دراسة التوجهات الدولية الداعية إلى تنظيم المهنة وفق مدخل مشترك يجمع بين

التنظيم المهني الخاص والتنظيم العام (الحكومي).

■ **قائمة المراجع:**

أ- المراجع باللغة العربية:

1 - أبوبكر أبو القاسم، خالد الوكيل، 2009،»مهنة المحاسبة في ليبي واتفاقية تحرير تجارة الخدمات: التحديات والفرص المتاحة»، ورقة مقدمة في مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، طرابلس، 16ديسمبر، ص 13.

2- آمال بن يخلف، 2003، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ص122.

بشير الدرويش، وآخرون، 2004، «واقع إعداد وعرض المعلومات المالية في ليبيا ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية»، ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار والتمويل:تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر،ص 124 - 134.

3- سالم إسماعيل الحصادي، 2007، «اتجاهات المحاسبة المالية المعاصرة وانعكاساتها على البيئة الليبية»، ورقة مقدمة في المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، 11-13 يونيو، ص 10،9.

4- صالح خلاط، وآخرون، 2007، "تقييم مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر خريجي أقسام المحاسبة"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني، قسم المحاسبة بأكاديمية الدراسات العليا، معهد التخطيط باللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 26- 27 مارس، ص 5.

5- عبد النبي فرج، ومصطفى الحضيري، 2017، قواعد آداب وسلوك مهنة المراجعة في ليبي وآليات تطبيقها- دراسة استطلاعية لأراء المراجعين الخارجيين ،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد التاسع، ص 367،319.

6- علي عبد القادر الذنيبات، 2009، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية : نظرية وتطبيق، ط2، عمّان، شركة مطابع الأرز، ص 80.

7- عوض لبيب الذيب 1993، دراسة مقارنة للتنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية بهدف وضع نموذج ملائم للتنظيم المهنة في مصر، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة الإسكندرية، ص 16.

8- فهيمة الهادي الشكشوكي، 2003، «مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة والمستمرة»، طرابلس، معهد التخطيط للدراسات العليا، على شبكة الانترنت: www.shakshouki.blogspot.com/2008_10_01_archive.html

9- قانون رقم (116) لسنة 1973م بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا.

10- محمد أبو زيد، 2005، المحاسبة في ليبيا-جذورها حاضرها وسبل تطويرها، ط1، ليبيا،

منشورات أكاديمية الدراسات العليا،، ص217،218.

11- محمد مفلح الجعافرة، 2008، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية،الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،ص 40.

12- مراجع سليمان، فرج بومطاري،2009، مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا ومنظمة التجارة العالمية-الواقع والتحديات- ورقة مقدمة مقدمة في مؤتمر تحرير تجارة الخدمات، طرابلس، 16 ديسمبر، ص 11.

13 نصر صالح محمد، 1998، نحو إطار نظري عام للمراجعة ودوره في تطوير الواقع المهني في الجماهيرية، جامعة الجبل الغربي، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 318،333.

14- وليم توماس، أمرسن هنكي،1989، المراجعة بين النظرية والتطبيق (ترجمة: د.أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد)، لا يوجد رقم للطبعة، الرياض، دار المريخ للنشر، ص 297.

ب- المراجع باللغة الانجليزية:

1- Abouzied, M. Mabrouk, (1998):» Enterprise Accounting and Its Context of Operation. The Case of Libya», PhD dissertation, Durham University, U.K, pp 23.67.

2-Abbas, H., (1987):»Industrial Development and Migrant Labour in Libya», PhD dissertation, pp 27.29.

3- Bait- El-Mal, M. M. Smith, C. H. and Taylor, M. E., (1973): «The Development of Accounting in Libya», International Journal of Accounting Education and Resaerch, pp16.

4-Eldarragi, Abdelsalam M., (2008): "An investigation into the audit expectation gap in Libya", Doctor of Philosophy thesis, School of Accounting and Finance, Faculty of Commerce, University of Wollongong, pp156.

5- El-Sharif, Y., (1981): "The Influence of Legal Environment Upon Accounting in Libya", Dirasat in Economics and Business, Vol.8, No.2, pp39.42.

6-Johnson, T. J., (1971): Professions, in Hurd, G., (ed), Human Societies: An Introduction to Sociology, London: Rutledge and Paul, K, pp66.

7- Ghanem, S., (1982):"The Libya Economy before Independence", In Social and Economic Development of Libya, Joffe, E. G. and Mclachlan, K.S. (eds), Menas Press, pp7.

8- Shareia, B., (2010):"The Libyaan Accounting Profession: Historical Factors and Economic Consequences", 6th Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference, Apira, 1113- July 2010, pp120.135.

اختبار وظائف السوق الثلاث في سوق المال الليبي

■ د. إدريس عبدالحميد الشريف*

■ **الملخص:**

الأسواق المالية لها دور وأهمية مؤثرة تساهم في توفير السيولة والتمويل وتخصيص الموارد الاقتصادية بالطرق المثلى، فضلا عن دورها في توفير المعلومات الملائمة وتطوير أساليب الرقابة والحوكمة، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأدية سوق المال الليبي لثلاث وظائف هي:

(i) تمويل الاستثمار

(ii) توصيل البيانات والمعلومات لمختلف مستخدميها.

(iii) تطوير الحوكمة، وغطت الدراسة الفترة من تاريخ 2008.04.03م إلى 2014.06.30م، باستخدام التحليل الوصفي لبيانات التداول اليومية.

وخلصت الدراسة إلى أن سوق المال الليبي لا يؤدي أيا من الوظائف الثلاث، وأوصت الدراسة أن يقوم السوق بالتطوير في الجوانب المختلفة لأجل رفع الكفاءة وتأدية وظائف السوق بالشكل المناسب.

Abstract:

The study aimed to identify the extent to which the Libyan stock market performs three functions: (i) financing, (ii) providing data and information to its various users, and (iii) developing the corporate governance. The study covered the period from 03.04.2008 to 30.06.2014, using descriptive analysis of daily trading data. The study concluded that the Libyan stock market does not perform any of the three functions and recommended that the Libyan stock market needs to develop in various aspects in order to raise efficiency and perform the functions of the stock market appropriately.

* عضو هيئة التدريس بجامعة بنغازي

■ **مقدمة:**

تتميز الأسواق المالية بدور فريد، وقد أصبح دورها وأهميتها ملحوظا في كل الدول بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص، ويرتبط ويؤثر سوق المال من خلال دوره ووظائفه في اقتصاد أي بلد إيجابا وسلبا فكلما كان فعالا وكفؤا أنعكس ذلك على قوة ونمو الاقتصاد بالإيجاب والعكس صحيح، فالسوق المالي يوفر التمويل بالسيولة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، وحسن تخصيص الموارد وتوزيعها في الاقتصاد مما ينعكس على تطور وارتفاع معدلات الإنتاج من السلع والخدمات ويصاحب ذلك توفير فرص عمل جديدة مما يساهم في خفض معدلات البطالة وارتفاع وزيادة دخل الأفراد وبالتالي زيادة إنفاقهم، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة المختلفة والتي من أهمها الضرائب (سواء من الشركات أو الأفراد الذين تحصلوا على فرص عمل) والجمارك والرسوم المختلفة وغيرها من إيرادات الدولة مما يساهم في تمويل الميزانية العامة للدولة من جهة وتخفيض نفقاتها من جهة أخرى، وذلك لاستيعاب أعداد متزايدة من أفراد المجتمع من قبل القطاع الخاص كانت الدولة لتتحمل الإنفاق عليهم، كما يؤدي تشجيع سوق المال لممارسة الأعمال من خلال الشركات إلى منع التهرب الضريبي مقارنة بممارسة الأعمال كأفراد، ومن الملاحظ أن دور السوق المالي في نمو الاقتصاد متاح في الدول المتقدمة والنامية على رغم الاختلاف في الحجم والتطور، ويتطلب ذلك من الدول النامية تطوير في بيئة أعمالها يشمل إصلاحات اقتصادية ومالية وتشريعية، وقد نجحت العديد من الدول النامية في ذلك ومن أبرزها ماليزيا والإمارات، فنجاح سوق دبي المالي نتج عنة جذب رؤوس الأموال الخليجية والعربية التي كانت مستثمرة في الأسواق الدولية، فضلا عن جذب رؤوس أموال أجنبية كانت مستثمرة في أسواق مالية دولية.

و بالرغم من تزايد تفهم الدور الذي تلعبه أسواق المال في التطور الاقتصادي إلا إن هناك دراسات قليلة في الدول النامية ركزت على طبيعة العلاقة التفاعلية بينهما، هذه الدراسة تركز على كيفية تحقيق سوق المال الليبي لذلك من خلال تأديته لدورة في:

(i) تمويل الاستثمار

(ii) توصيل البيانات والمعلومات لمختلف مستخدميها.

(iii) تطوير حوكمة الشركات وبالتالي الأداء.

(i) تسمح الأسواق المالية بتوزيع المخاطر ومشاركتها بين مصدري وحاملي الأسهم، وبالتالي تسمح وتعطي فرص نمو الاستثمارات والاقتصاد، ولا يترتب على التمويل بالأسهم التزام بسداد أقساط ولا فائدة مقارنة بالتمويل بالاقتراض وبذلك تتوافر للمؤسسات سيولة أكبر بالإضافة إلى إعادة استثمار الأرباح، ويصبح العسر في السيولة بعيد الاحتمال (Greenwald and Stiglitz, 1998)، ويعتبر توفير سوق المال لميزة إمكانية بيع الأسهم بسرعة آنية وبأقل تكلفة بيع مشجعه على الاستثمار في المشاريع التي تحتاج تمويل نظرا لكون حملة الأسهم يستطيعون تسييل استثماراتهم آنيا وبدون تكلفة تذكر (Levine, 2002)، وأصبحت الأسواق المالية هامة في الدول النامية كمصدر للتمويل كون المؤسسات في الدول النامية لديها صعوبة في تجميع وإعادة توظيف الأرباح في تمويل المشروعات الجديدة، كما أن الحصول على التمويل من المصارف أصعب في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، ويضع ذلك على المؤسسات في الدول النامية ضغوط أكبر لتطوير وتحسين مركزها المالي حتى تتمكن من الحصول على التمويل اللازم من المصارف وحتى تصل بمركزها المالي وأداها إلى المستويات السائدة في العالم والمعايير المتعارف عليها في الأسواق العالمية.

كما أن دور الأسواق المالية في توفير التمويل والسيولة للمؤسسات والاقتصاد يعد ذا أهمية أكبر في الدول النامية لعدم توافر سوق للسندات بها أو وجودة بشكل صغير ومحدود لا يكفي الاحتياجات اللازمة للمؤسسات، وعدم توفر سندات حكومية تصدرها الحكومات والمصارف المركزية في الدول النامية بشكل عام، وبالتالي عدم وجود أسس لتسعير السندات التي تصدرها المؤسسات الخاصة.

(ii) لدى حملة الأسهم احتمالات غير محدودة لتحصيل عائدات من تغيرات أسعار الأسهم وفي نفس الوقت المخاطر من تغيرات أسعار الأسهم محدودة ومرتبطة بمعدلات المخاطرة التي يقبلونها ويحددونها لاستثماراتهم، ولذلك تكون الأسواق المالية قادرة

على تمويل المؤسسات وإعطاء فرص لنموها حتى في ظل عدم كفاية التمويل، بالإضافة إلى أن الأسواق المالية تمكن المشاريع الجديدة من الحصول على التمويل اللازم لها من خلال السوق الأولى للاكتتاب في الأسهم الجديدة، لذلك لدى الأسواق المالية القدرة على النمو سريعا حتى في ظل عدم توافر المعلومات المرتبطة بالأسواق المالية في المستويات المطلوبة مثل المعلومات المحاسبية وتقارير المراجعة والإفصاح المحاسبي وحتى لو وجد بعض القصور في النواحي التشريعية والتحكمية المتعلقة بفرض وتطبيق شروط التعاقد والتي تعيق الاستثمار في السندات ولذلك تكون العائدات محدودة فيما يتعلق بأسعار الفوائد التعاقدية (Herring and Chatusripitak, 2000). وأكثر من ذلك ومع إمكانية نمو الأسواق المالية في ظل ضعف البنية التحتية اللازمة فإن أداء سوق المال لوظائفه بشكل جيد يؤدي إلى المساعدة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتحسين الإفصاح (Levine، 2002).

كما يؤدي طلب وتشجيع سوق المال للمؤسسات المدرجة فيه على إنتاج كم كبير من المعلومات والتي يمكن جمعها ومعالجتها وتوفيرها للمستثمرين بتكلفة معقولة إلى التشجيع على الاستثمار (Stiglitz, 1985).

(iii) الأسواق المالية توفر أداة بديلة للحوكمة من خلال استخدام رقابة حملة الأسهم بالإضافة إلى رقابة السوق حيث يمكن للمستثمرين شراء أسهم الشركات ذات الإدارة غير الناجحة واستبدالها بأخرى ناجحة وبالتالي تحقيق عائدات كما حدث في الولايات المتحدة وفي المملكة المتحدة[1] (Allen and Gale, 2000)، أكثر من ذلك فإن الفضائح المحاسبية الحديثة مثل ما حدث في الولايات المتحدة في قضية شركة "Enron" و قضية شركة "WorldCom" وما حدث في إيطاليا في قضية

1- فيما يتعلق بسوق لندن المالي يخلط البعض بين مؤشر (FT30)، وما يعرف بمصطلح (فوتسي)، فالأول أسس كمؤشر لأكبر (30) شركة في سنة 1935م، من مجلة Financial News ثم اندمجت هذه المجلة مع مجلة Financial Times في سنة 1945م، وكان هذا المؤشر مناسبا لحجم السوق في تلك الفترة، وفي يناير 1984م، حل محلة مؤشر جديد أسس من خلال مشروع مشترك بين سوق لندن ومجلة Financial Times واطلق عليه اختصار (FTSE)، يمثل الحرفين الاولين المجلة والحرفين الاخرين السوق، وقسم عند تأسيسه إلى اربع فئات رئيسية اولها واهمها لأكبر مئة شركة بالسوق وهوا الوحيد الذي يطلق عليه في سوق لندن وبشكل غير رسمي "في اللغة العامية للمتعاملين بالسوق" مصطلح (فوتسي) ولا يضاف له عند نطقه عدد الشركات بل فقط كلمة فوتسي وتعني مؤشر أكبر مئة شركة بسوق لندن (FTSE 100)، أما بقية الفئات فيضاف لها عند نطقها عدد الشركات المكونة لها لتمييزها، وعلاوة على انتهاء مؤشر (FT30)، منذ سنة 1984م، فإنه لم يعرف ولا يمكن ان يعرف بفوتسي لعدم الحاجة لاختصار حرفي (FT)،، وعدم وجود الحرفين الاخيرين (SE)، للمؤشر المشترك بين السوق والمجلة.

شركة "Parmalat" وغيرها من قضايا الفساد المالي بالمؤسسات بينت أن حوكمة الشركات لا يمكن أن تؤدي دورها إذا كان مجلس الإدارة غير كامل الاستقلالية والقدرة على الرقابة على الإدارة التنفيذية الناتجة عن عدم توافر المعلومات اللازمة، كما أن انهيار القطاع المصرفي في دول شرق آسيا في السنوات (1997-1999)، جعل الحكومات الآسيوية تطور وتعتمد بشكل أكبر على رقابة الأسواق المالية (Shirai، 2004).

و يوجد عدد من المبررات تفسر أسباب اتجاه الكثير من الدول النامية إلى الاعتماد على الأسواق المالية في تمويل المؤسسات والمشاريع، فقد توسع دور الأسواق المالية في آسيا على رغم أن نظامها المالي لازال يعتمد على المصارف مؤخرا ليصل في سنة 2011م، معدل رأس مال السوق إلى إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product (GDP، (حسب تقرير صندوق النقد الدولي المنشور في 2012م)، في ماليزيا إلى (141.77 ٪)، الفلبين إلى (73.58 ٪) الصين إلى (46.44 ٪)، في الهند إلى (54.94 ٪)، في البرازيل إلى (49.62 ٪)، ويرجع الكثير من التطور والنمو في أسواق هذه الدول إلى التوقعات للأرباح المصاحبة لازدهار الأعمال فيها، بالإضافة إلى أن هذه الأسواق تعاني عادتا من قصور مهنة المحاسبة واستغلال المعلومات الداخلية في التداول "Insider trading" والتلاعب بأسعار الأسهم وعدم كفاية الإفصاح.

وعلى رغم أهمية دور الأسواق المالية في الدول النامية وبرغم معرفة الصعوبات التي تواجهها إلا إنه لا توجد إلا القليل من الدراسات التي تناولت هذه المواضيع في الأسواق المالية بالدول النامية، كما أكدت الكثير من الدراسات العلاقة الإيجابية بين تطور الأسواق المالية ونمو الاقتصاد (Atje and Javanovic، 1992; Demirguc-Kunt and Levine، 1993; King، and Levine. 1993)، كما أظهرت دراسة Devereus and Smith (1994)، ودراسة Obsteld (1994)، أن الأسواق الأكثر اندماجا في السوق العالمي تتحول فيها الاستثمارات من الأسواق الأقل عائد إلى الأكثر عائد مما ينعكس إيجابا على تطور الاقتصاد، وتناولت دراسة (Levine and Zervos 1998)، سيولة وحجم وتغيرات الأسعار لسوق المال ودرجة اندماجه في السوق العالمي وارتباط هذه المؤشرات مع معدلات نمو

الاقتصاد حاليا ومستقبليا في سبعين دولة من الدول النامية والمتقدمة، وبينت الدراسة أن كلا من سيولة سوق المال وتطور المصارف مرتبطة إيجابا بالنمو الاقتصادي، كما هدفت دراسة المولى (2011)، لقياس سيولة الأسواق المالية لعدد ثمان دول عربية (الكويت، السعودية، البحرين، مصر، عمان، بيروت، دبي، سلطنة عمان)، باستخدام ثلاثة مؤشرات متمثلة في القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي، قيمة التداول إلى إجمالي الناتج المحلي ومعدل الدوران، باستخدام الانحدار الخطي البسيط وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لتلك الدول، وغطت الدراسة السنوات (1994-2007)، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر لسيولة الأسواق على نمو الاقتصاد في الدول مجتمع الدراسة، وأن السيولة في هذه الأسواق ازدادت وتطورت خلال مدة الدراسة، وقام الورد (2005)، بتحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو الأسواق المالية باستخدام نموذجي هسيو وكرانجر في كل من سوق نيويورك وطوكيو وتايلاند ومصر والأردن والكويت للفترة (1980-2004) وتمثلت متغيرات السوق المالية في نسبة رسملة السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما المؤشر الذي يعكس النمو الاقتصادي فتمثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين هذه المتغيرات، وأن اتجاه السببية في سوقي نيويورك والكويت من النمو الاقتصادي إلى السوق المالية، في حين كان اتجاه السببية من السوق المالية إلى النمو الاقتصادي في تايلاند في حين كانت السببية ثنائية الاتجاه في كل من اليابان ومصر والأردن، وتناولت دراسة حسين (2007)، العلاقة بين سوق الأسهم والنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة للفترة (1980-2005)، باستخدام الانحدار بين أسعار الأسهم المتمثلة بمؤشر ستاندر أند بورز، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المتباطئ زمنيا يمارس تأثيراً كبيراً على أسعار الأسهم مما يوفر إمكانية اعتماد مؤشرات السوق المالية في التنبؤ بالنشاط الاقتصادي المستقبلي في الولايات المتحدة، وهدفت دراسة Shirai(2004)، إلى اختبار أداء سوق المال الصيني لثلاث وظائف، وهي توفير التمويل للمؤسسات، تطوير الحوكمة، وتوفير

المعلومات للمستثمرين، وخلصت الدراسة إلى أن سوق المال الصيني وعلى رغم نموه إلا إنه بعيد عن تلبية وظائف سوق المال الثلاث، وبينت دراسة السيحباني (2007) للعلاقة بين سوق الأسهم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للسنوات (2006-1985)، باستخدام نموذج كرانجر وجود علاقة سببية متجهة من القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدم وجود علاقة سببية متجهة من الناتج المحلي الإجمالي إلى سوق الأسهم.

2. خلفية عن سوق المال الليبي:

تعود بداية التعامل بالأوراق المالية في ليبيا إلى فترة ما قبل الاستقلال من قبل الإيطاليين واليهود المقيمين في ليبيا في تلك الفترة، كما أشارت بعض الدراسات إلى وجود تداول غير منظم للأسهم في المقهى التجاري أو من خلال الغرفة التجارية بمدينة طرابلس، منذ سنة 1960م، وتعرض القانون التجاري الليبي لسنة 1954م، إلى سوق الأوراق المالية بصورة غير مباشرة وذلك عندما تناول موضوع إصدار السندات والقيمة السوقية للأسهم، وفي سنة 2002م، صدر القانون رقم (21)، بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وقد نصت المادة العاشرة منه على: «للجهة التي تحددها أمانة اللجنة الشعبية العامة[2] أن تؤسس سوقاً للأوراق المالية وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون»، وفي السنة ذاتها صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21)، وبينت المادة (24) من اللائحة أن الشركات المساهمة تطرح أسهمها في اكتتاب عام وتحدد بقرار من أمانة اللجنة الشعبية العامة الجهات التي يسند إليها إقامة سوق الأوراق المالية، وفي سنة 2004م، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (53)، بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وفي الفصل العاشر تحت عنوان سوق الأوراق المالية تم تكليف مصرف ليبيا المركزي بنص المادة رقم (57)، بالبدء في عمليات التعامل في الأوراق المالية إلى أن يتم إنشاء سوق متكامل، وبينت المادة (58)، الخطوط العريضة للنظام

2 أمانة اللجنة الشعبية العامة هي رئاسة الوزراء في النظام السياسي الليبي في فترة ما يسمى سلطة الشعب ما بين سنة 1982م، إلى قيام ثورة 17 فبراير سنة 2011م، كذلك تسمى كل وزارة في ذلك النظام بأمانة اللجنة الشعبية العامة، ويعني ذلك وزارة مثل أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد تعني وزارة الاقتصاد.

الأساسي لسوق الأوراق المالية، ونصت المادة (59)، على: «يصدر بتنظيم سوق الأوراق المالية وتحديد اختصاصاته وبيان الجهة التي تتولى الإشراف على أعماله وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالسوق قرارا من أمانة اللجنة الشعبية العامة»، وتأسيسا على ذلك قام محافظ مصرف ليبيا المركزي بإصدار القرار رقم (9) لسنة 2004م، بفتح قسم تداول الأسهم بإدارة الحسابات والاستثمار، وسمحت المادة الثانية من قرار المحافظ بفتح مكاتب لتداول الأسهم بفروع المصارف التجارية تتبع قسم تداول الأسهم بإدارة الحسابات والاستثمار وتخضع لإشرافه ويصدر بتأسيسها قرار من محافظ مصرف ليبيا وتتولى أعمال الوساطة المالية، ثم في سنة 2005م، أسند قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (105) مهمة تأسيس سوق أوراق مالية منظم إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة وتبع ذلك في سنة 2006م، صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) بإنشاء سوق الأوراق المالية الليبي وتبعيته إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة برأسمال يبلغ عشرون مليون دينار ونص القرار على أن يكون المقر الرئيسي في مدينة طرابلس وفرع في مدينة بنغازي، وبذلك تعتبر سنة 2006م، هي بداية وجود سوق مال رسمي في ليبيا، ويبين الجدول رقم (1) الشركات المتداول أسهمها في سوق المال الليبي كما في بداية سنة 2007م، وعددها سبع شركات وإجمالي قيمتها السوقية مليار وعشرون مليون دينار ليبي ما يقارب ثمانمائة ملايين دولار.

وبحسب التقرير الربع سنوي الأول لسنة 2007م، الصادر عن سوق المال الليبي لم يكن هناك تداول خلال الربع الأول لسنة 2007م، إلا على أسهم ثلاث شركات وهي مصرف الصحاري بعدد عشر عمليات تداول ثمانية منها بنفس السعر وبقيمة إجمالية ثمان وسبعين ألفا وخمسين دينار، وإن أسعار التداول كانت عشرة دنانير، وإحدى عشر دينارا، واثنا عشر دينارا ولا يوجد كسور، وعملية تداول واحدة على سهم المتحدة للتأمين لعدد خمسة وعشرين سهما بسعر مئة دينار للسهم، وعملية تبادل واحدة على سهم مصرف طرابلس الأهلي لعدد مئة وثمان وخمسين سهما بسعر عشرة دنانير للسهم، وبالتالي بلغ إجمالي التداول بسوق المال الليبي خلال الربع الأول من سنة 2007م، قيمة

اثنان وثمانون ألفا ومائة وثلاثون دينارا، ويوضح ذلك (في الربع الأول سنة 2007م)، قلة عدد الشركات المتداول أسهمها بالسوق الليبي وصغر القيمة السوقية للسوق وشبة انعدام للتداول، كما يبين أن فارق أسعار الأسهم يعتمد على القيم الصحيحة.

جدول رقم (1) الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي (في الربع الأول سنة 2007م)

ر.م	اسم الشركة	رأس المال المكتتب بالدينار
1	الشركة الأهلية للاسمنت	600000000
2	مصرف سوق الجمعة	3000000
3	الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف	275000000
4	الشركة المتحدة للتأمين	10000000
5	مصرف الصحاري	126000000
6	مصرف طرابلس الأهلي	3000000
7	مصرف حي الأندلس الأهلي	3000000

• المصدر: التقرير الربع السنوي الأول لسنة 2007م، الصادر عن سوق المال الليبي.

وبتاريخ 13 /07/ 2008م، أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (436) تضمن نظاما أساسيا جديد السوق الأوراق المالية الليبي احتوى عدد (71) مادة ونص القرار على أن يكون المقر الرئيسي للسوق في مدينة طرابلس ويكون له فرع في مدينة بنغازي بالإضافة إلى رفع رأس مال السوق إلى (50،000،000) دينار، تكتتب فيها جميعها شركة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي[3]، ويجوز طرح جزء منها للمشاركة والاكتتاب من قبل الشركات الوطنية والأجنبية وكذلك زيادتها بناء على قرار من الجمعية العمومية للسوق وأهم نقاط هذا القرار ما يلي:

3 شركة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي هي شركة قابضة ملكيتها للدولة وتعتبر من أكبر الشركات القابضة في ليبيا وتتضمن الكثير من الشركات في مختلف المجالات.

- نقل تبعية وملكية السوق إلى شركة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- ولأول مرة في ليبيا تكون عمليات الطرح لأي أسهم بالاكتتاب العام بموافقة السوق وبناء على نشرة اكتتاب معتمدة منه.
- إلزام جميع الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم في ليبيا بقيد أسهمها بنظام الإيداع والقيد المركزي بالسوق.
- إلزام الإدراج بالسوق لكافة الشركات الوطنية العامة والأهلية والمشتركة والأجنبية العاملة في ليبيا والتي لا يقل رأس مالها عن مائتين وخمسين ألف دينار ليبي.
- إضافة مواد حول الإفصاح والشفافية.
- وضع سجل لقيد المحاسبين والمراجعين القانونيين المخولين بمراجعة الشركات المدرجة بالسوق وفقا لشروط وضوابط محددة بالخصوص.
- إعادة تنظيم شركات الوساطة بشكل مفصل وبصورة واضحة.
- تأسيس مجلس للتوفيق والتحكيم بالسوق للنزاعات التي قد تنشأ بين العاملين والوسطاء.
- مشاركة شركات الوساطة في عضوية إدارة السوق.

وكانت بداية التداول الالكتروني والنظام الالكتروني للمقاصة والإيداع والقيد المركزي ونظام صندوق ضمان التسويات في شهر ابريل سنة 2008م، بعد أن تم ربط فرعي السوق في بنغازي وطرابلس ربطاً الكترونياً[4]، وصدر القانون رقم (11) بشأن سوق المال الليبي في سنة 2010م، وتضمن تأسيس هيئة الرقابة على سوق المال ويعتبر إصدار هذا القانون تصحيحا لوضع السوق من الناحية القانونية وتأسيسا لمرحلة جديدة يساهم بها في تطوير سوق المال الليبي.

وفي تاريخ 20 /02/ 2011م، توقف التداول بسوق المال الليبي بسبب ثورة 17 فبراير، وبتاريخ 12 /12/ 2011م، وتم تعديل النظام الأساسي للسوق بموجب محضر

4 باستخدام الألياف البصرية وأيضاً بربط احتياطي باستخدام الأقمار الصناعية.

اجتماع الجمعية العمومية غير العادي الثاني والذي عقد بنفس التاريخ، ثم استؤنفت حركة التداول بالسوق بتاريخ 15 /03/ 2012م، وتم الافتتاح بنفس الأسعار التي توقف عليها السوق، وبلغ مؤشر السوق عند الافتتاح (1،437.62 نقطة) دون أي تخفيض على رغم وجود تأثير سلبي كبير نسبيا على الأسعار كنتيجة للأحداث خلال فترة التوقف، ويوجد بسوق المال الليبي جدولين للإدراج هما (أ) و(ب) ويتضمن الجدول الأول الشركات التي لا يقل رأسمالها عن مليون دينار ليبي، في حين يتضمن الجدول الثاني الشركات التي يقل رأسمالها عن مليون دينار ولا يقل عن مائتين وخمسين ألف دينار ليبي، وقد بلغ حجم التداول في السوق في شهر مارس 2012، مليون وخمسمائة ألف دينار تقريبا، في حين بلغ حجم التداول خلال شهر مارس 2013، مليون وثمانمائة ألف دينار تقريبا، على رغم زيادة أيام التداول في مارس 2013، عنها في مارس 2012، بعدد تسعة أيام، وبلغ عدد العمليات في مارس 2012، (156) وفي مارس 2013 (254) وبذلك بلغ المعدل اليومي لحجم التداول (133،180.610 دينارا) و (90،171.904 دينارا)، في مارس 2012 و 2013، على التوالي، والمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة في ذات الشهر (8117 سهما) و (7949 سهما)، على التوالي للسنتين 2012 و 2013، في حين كان مؤشر السوق (1،474.59) و (1،397.18)، في نهاية شهر مارس 2012 و 2013 على التوالي، والجدير ذكره هيمنة القطاع المصرفي على التداول ممثلة في مصرفين هما الوحدة والجمهورية بنسبة تفوق (84 ٪) في كل أيام التداول، وتشير هذه البيانات إلى وجود مشاكل يعاني منها سوق المال الليبي أهمها عدم تداول أسهم أغلب الشركات المدرجة وأيضا انكماش واضح في حجم السوق مما يعطي أهمية كبيرة لدراسته.

3. تحليل بيانات الدراسة:

تغطي فترة التحليل بيانات سوق المال الليبي من تاريخ 2008.04.03م، والتي بدأ فيها التداول الالكتروني إلى 2014.06.30م، لعدد (1277) يوم تداول تخللها عدد (26) يوما لا يوجد بها أي عمليات تداول، منها أيام متتالية تصل إلى عدد (4) أيام متصلة دون وجود أي صفقات تداول ومنها أيام منفصلة دون تداول على الإطلاق كما أنه

من بداية يوليو 2014م، أصبح التداول منعدما تقريبا، وكان ذلك سبب تحديد نهاية فترة التحليل للدراسة الحالية، وقد يكون السبب الرئيسي لعدم التداول هي الظروف التي تمر بها ليبيا بداية من مايو 2014م.

وبعد فحص بيانات الدراسة والتي تم الحصول عليها من سوق المال الليبي ونظرا لقلة عدد الشركات المدرجة والمتداول أسهمها بالسوق وصغر حجم السوق وقلة عدد الصفقات اليومية وصغر كمية وقيمة التداول اليومي تم اعتماد أسلوب الإحصاء الوصفي ودراسة جميع الشركات المتداول اسهمها بالسوق.

وعند بداية فترة التحليل في ابريل 2008م، كانت المؤسسات المدرجة والمتداول اسهمها في السوق عدد (5) مؤسسات تحديدا عدد ثلاثة مصارف وشركتي تأمين وبلغ إجمالي القيمة السوقية لكامل السوق مليار وواحد وثمانون مليون دينار، يشكل مصرف الصحاري نسبة (58 ٪) منها في حين يشكل مجموع القيمة السوقية لمصرفي الصحاري والوحدة (80 ٪) منها.

في حين بلغ عدد المؤسسات المدرجة والمتداول أسهمها في السوق عند نهاية فترة التحليل (11) مؤسسة وذلك نتيجة لإدراج مؤسسات جديدة للتداول بالسوق خلال فترة الدراسة بلغ عددها سبع مؤسسات وتم ايقاف إحداها عن التداول خلال فترة التحليل وهو تحديدا مصرف السرايا[5]، وقد بلغت القيمة السوقية لكامل السوق عند نهاية فترة التحليل في 2014.06.30م، ثلاثة مليار ومائتان وستة وأربعون مليون دينارا، ويشير ذلك مبدئيا إلى أن القيمة السوقية لكامل السوق ازدادت بالفرق بين القيمتين في بداية ونهاية فترة التحليل بما يقارب المليارين ومائتين مليون دينار، ولكن حقيقة الأمر أن سوق المال الليبي بعد الاخذ في الاعتبار الاكتتابات الجديدة والادراج الجديد خلال فترة التحليل، والتي أهمها زيادة بقيمة مليار ونصف دينار في تاريخ 2009.07.01م، ناتجة من ادراج اسهم الشركة الاهلية للاسمنت، وكذلك ادى ادراج أسهم مصرف الجمهورية في تاريخ 2009.08.09م، إلى زيادة قدرها مليار دينار، في حين أدى ادراج المصرف التجاري في تاريخ 2010.08.22م، إلى زيادة بقيمة نصف مليار دينار تقريبا، بالإضافة

5 تم ايقاف تداول اسهم مصرف السرايا في تاريخ 2013.02.04م، من قبل سوق المال الليبي بدون الافصاح عن السبب.

إلى ما ساهم به رفع رأس مال مصرف الوحدة بتاريخ 2010.11.29م، وهوا يقارب ربع مليار دينار، ناهيك عن مساهمات أقل أهمية نسبية لعمليات إدراج واكتتاب وزيادة رأس المال للمؤسسات الأخرى المتداول أسهمها بالسوق، وبجمع الزيادات المذكورة لكل من الشركة الأهلية للاسمنت ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة تكون إجمالي الإضافات إلى السوق ما يفوق ثلاثة مليار وربع، أي إن سوق المال الليبي انخفضت قيمته السوقية بمقدار مليار دينار خلال فترة التحليل، كما يلاحظ انه باستثناء زيادة رأس مال مصرف الوحدة بقيمة ربع مليار فإن السوق لم يساهم في اكتتابات جديدة تذكر لتوفير تمويل للمؤسسات القائمة أو المؤسسات الجديدة، وتمثل القيمة السوقية الاجمالية للسوق مجموع القيم السوقية لمؤسسات قائمة قبل تأسيس السوق وتم إدراج أسهمها للتداول بالسوق.

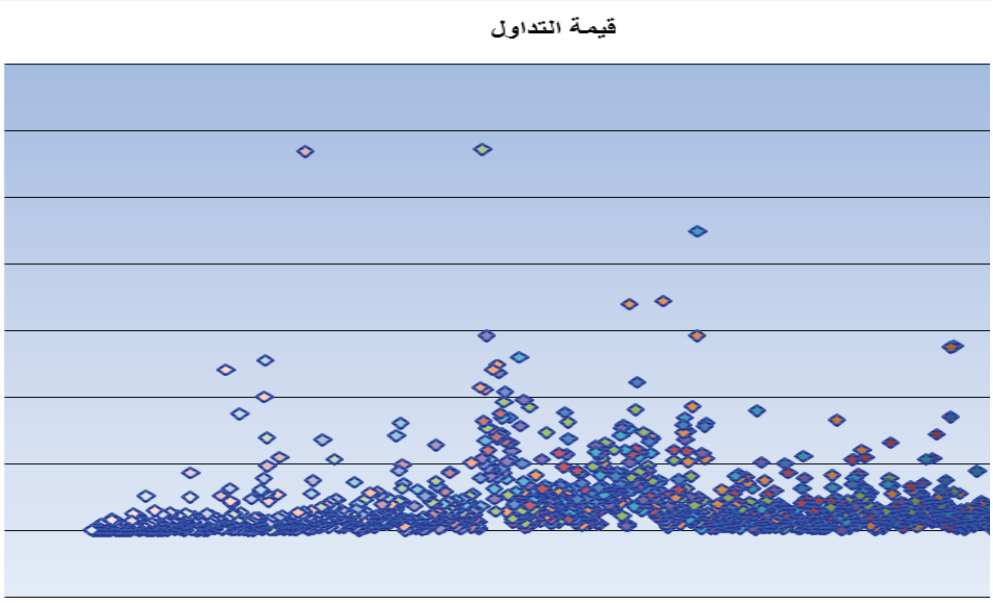

شكل رقم (1) التداول اليومي خلال فترة الدراسة

يبين هذا الشكل خريطة التداول اليومي بسوق المال الليبي خلال الفترة من 2008.04.03م إلى 2014.06.30م.

ومن خلال الشكل رقم (1) والذي يبين رسما لقيمة التداول خلال فترة الدراسة، حيث يمثل المحور الأفقي أيام التداول والمحور العمودي قيمة التداول بالدينار، يتضح ان نمط قيمة التداول اليومي الغالب تحت مئة ألف دينار، ثم أقل من نصف مليون دينار، في حين بلغ عدد التداولات اليومية ما فوق المليون إلى مليون ونصف عشرة تداولات فقط، و فوق مليون ونصف إلى مليونين عدد تداولين فقط، وفوق مليونين إلى مليونين ونصف تداول وحيد، وما فوق مليونان ونصف إلى أقل من ثلاثة ملايين عدد تداولين فقط، كما يلاحظ من نفس الشكل أنه خلال فبراير 2011م، شهد التداول تصاعد كبير وسبب ذلك الاحداث التي شهدتها ليبيا بداية من ذلك الشهر، ومن خلال التدقيق في كل من التداولات غير الاعتيادية اتضح أن أكبر تداولين أولهما خلال فبراير 2011م، بقيمة مليونين وثمانمئة وستين ألف دينار تحديدا يوم 2011.02.13م، والثانية بقيمة مليونين وثمانمئة وأربعة وأربعون دينارا في يوم 2013.04.04م، ويلاحظ تصاعد متتالي من اليوم السادس إلى السابع عشر من فبراير 2011م، ويعكس ذلك رغبة حملة الاسهم في تسييل أموالهم لمواجهة الظروف المحتملة من التوتر الأمني وخوفا من انخفاض اسعار الاسهم واحتمال افلاس الكثير من المؤسسات نتيجة للأعمال الحربية، ولكن بدل أن تنخفض أسعار أسهم الشركات المتداول أسهمها في السوق وبالتالي انخفاض اسهم السوق نفسه كنتيجة طبيعية لزيادة عرض الاسهم واتجاه حملة الاسهم إلى بيع اسهمهم بأسعار أقل لوحظ ارتفاع سعر إغلاق أسهم السوق ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الصحاري، وهذا لا يعكس الحالة الاقتصادية الحقيقية للسوق ولا للبلاد بشكل عام.

بالإضافة إلى أن قيم التداول غير الاعتيادية الاخرى (باستثناء خلال فبرير 2011م) لم يصاحبها لا موجة تداولات متقاربة تعكس وضع اقتصادي أو سياسي أو غيره من المؤثرات، كما هو معروف في الاسواق المالية بسلوك الجموع[6]، بل تحدث فجأة وخلال يوم تداول وحيد ثم يعود السوق إلى نفس نمط تداوله، وعلى سبيل المثال في 2013.04.04م،

6 ويعني سلوك الجموع قيام جموع المتداولين في السوق بشراء أو بيع الاسهم التي يحدث عليها حركة تداول كبيرة وفي نفس الاتجاه وذلك فقط تتبعا لغيرهم لتوقعهم ان من قام بذلك لديه معلومات.

والذي قارب فيه التداول الثلاثة ملايين دينار، ارتفعت خلاله اسهم ليبيا للتأمين ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الصحاري، دون وجود أية معلومات أو تغيرات في ظروف السوق والمؤسسات المعنية ولا تغييرات على مستوى البلاد، ويعكس ذلك إما وجود معلومات داخلية أو وجود تحكم في السوق من قبل بعض القوى المؤثرة، ويعد ذلك خلل جسيم في أداء السوق.

كما أن أسعار الافتتاح في 2012.03.20م، لسوق المال الليبي والمؤسسات المتداولة به بعد أكثر من سنة توقف كان هو نفسه الذي اغلق به في فبراير 2011م، بل إن البعض من المؤسسات المتداول أسهمها بالسوق ارتفعت اسهمها خلال تداول أيام بعد إعادة التداول وهي تحديدا مصرف التجارة والتنمية والمصرف المتوسط والصحاري للتأمين ويعاكس ذلك ما يجب أن تعكسه أسعار الاسهم من انخفاض ناتج عما سببته الحرب من دمار لكثير من المشاريع والعقارات وضياع لكثير من الاصول وغيرها والتي بطبيعة الحال ينعكس جزء كبير منها سلبا على المصارف كونها إما مالكة مباشرة لهذه المشاريع أو بعضها يمثل رهونات وضمانات مقابل لائتمان ممنوح من المصارف لمؤسسات مالكة لتلك الاصول وبالتالي أصبح تحصيلها متعسرا مما يؤثر بشكل مباشر وجسيم في أداء وقيمة المؤسسات وأسعار الاسهم والسيولة بالسوق بشكل عام ولكل مؤسسة بشكل خاص، في حين ينعكس على شركات التأمين في فقدان أقساط التأمين خلال وبعد الحرب من بعض عملاها وكذلك تكبدها لتعويضات لبعض عملاها.

اتضح من خلال الموقع الالكتروني لسوق المال الليبي في اول اكتوبر 2016م، أن آخر تقرير منشور لسوق المال الليبي في سنة 2009م، في حين آخر قوائم مالية منشورة للسوق نفسه لسنة 2012م، وتقرير الربع الثالث لسنة 2014م، أما المؤسسات المتداول اسهمها بالسوق فجميعها لا تتجاوز التقارير الربع سنوية عن سنة 2014م، أما آخر قوائم مالية منشورة كانت لسنة 2011م، لكل من مصرف الصحاري ومصرف التجارة والتنمية والمصرف التجاري الوطني والشركة الاهلية للاسمنت أما مصرف الوحدة لسنة 2009م، ومصرف الجمهورية لسنة 2013م، ويظهر ذلك انعدام الافصاح للسوق وللمؤسسات المتداول اسهمها به.

كما أن هيئة الرقابة على السوق على رغم صدور قانون رقم (11) لسنة 2010م، في يناير 2010م، والذي نص على تأسيس الهيئة تحت مسمى (هيئة سوق المال) إلا إنها لم تسمى من مجلس الوزراء إلا في تاريخ 2013.11.21م، وبذلك فإن سوق المال الليبي قبل تسمية الهيئة كان يعمل في بيئة جميع اطرافها لهم مصالح وبدون وجود جهة رقابية غير ذات مصلحة تراقب وتشرف على السوق وتحافظ على النزاهة والشفافية في تعاملات السوق، فضلا عن وجود خلل أساسي في القانون رقم (11) متمثلا في تبعية الهيئة لوزارة الاقتصاد بدل أن تكون تبعيتها للسلطة التشريعية كما هو متبع وفقا لأسباب واهداف تأسيس الهيئات المماثلة لأجل ضمان تأديتها لمهامها بالشكل الصحيح[7]، وبرغم تسمية الهيئة لم تمارس أيا من مهامها ولازال سوق المال يمارس اختصاصات الهيئة حتى تاريخ إتمام هذه الدراسة، وضمن المهام التي يزاولها السوق دون اختصاص وتنطوي على تعارض مصالح قيامه باعتماد المراجعين القانونيين الذين يقومون بمراجعة المؤسسات المتداول أسهمها بالسوق بما فيها مراجعة القوائم المالية للسوق نفسه.

وفيما يتعلق بلائحة الإدارة الرشيدة التي أصدرها سوق المال على رغم احتياجها للتطوير وأن تصدر عن الهيئة بدلا من السوق، ووجود تعارض في بعض نصوصها مع كل من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م، والقانون التجاري رقم (23) لسنة 2010م، وعدم تناسقها معهما كما سيأتي ذكر بعض الامثلة عنها لاحقا كما أنها لم تطبق لا من السوق نفسه ولا من المؤسسات المدرجة بالسوق.

فعلى سبيل المثال رئيس مجلس إدارة السوق وعلى رغم نص المادة رقم (30) من قانون السوق على أن يمارس مهامه على سبيل التفرغ، وعلى رغم تعارض المصالح يشغل في نفس الوقت عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المتداول أسهمها بالسوق وهي شركة

7- جاء تأسيس اول هيئة رقابة على سوق المال (Securities Exchange Commission SEC) في الولايات المتحدة الامريكية بعد الكساد الكبير الذي انهارت فيه الاسواق المالية سنة 1929م، والذي على أثره شكل الكونغرس الامريكي لجنة من الخبراء خلصت إلى أن سبب المشكلة كون جميع المتعاملين بالأسواق المالية من سوق ومؤسسات متداول اسهمها ووسطاء هم اصحاب مصالح، وأوصت بان الحل يكمن في تأسيس جهة رقابية مستقلة تتبع اعلى سلطة بالدولة تكون مهمتها ضمان العدالة والشفافية ومنع الغش والاحتيال والتلاعب من خلال صلاحيات رقابية واسعة وكذلك صلاحيات العقوبات المختلفة، وصدر اول قانون بذلك سنة 1933.

ليبيا للتأمين، كما يشغل أيضا مهام رئيس مجلس الادارة والمدير العام لشركة أخرى مدرجه بالسوق وهي شركة الاستثمار الوطني، ونصت الفقرة (ز) من المادة رقم (12) بلائحة الادارة الرشيدة الصادرة عن السوق على ألا يشغل عضوية مجلس إدارة لأكثر من خمس شركات مساهمة في آن واحد، ويعاكس هذا الغرض من وضع ضوابط للحوكمة كونه اعطى مساحة عضويات للشخص الوأحد اكثر مما يجب فضلا عن تعارضها وعدم انسجامها مع ما جاء في كل من القانون التجاري رقم (23) وقانون المصارف رقم (1)، فقد نصت المادة رقم (175) بالقانون التجاري على عدم جواز الجمع بين ثلاث عضويات مجالس إدارة لشركات مساهمة، في حين نصت المادة رقم (193) من القانون ذاته أنه لا يجوز للمدير العام أن يجمع بين عضوية مجلس ادارة لأكثر من شركتين، وان يحصل على اذن مسبق من مجلس الادارة ليكون عضوا أو رئيسا بمجلس ادارة شركة أخرى، كما نصت المادة رقم (68) بقانون المصارف على ألا يكون أي من أعضاء مجلس الادارة والمدير العام بالمصرف عضوا بمجلس ادارة مصرف محلي آخر، في حين نصت المادة رقم (70) من ذات القانون أن عضوية مجلس الادارة بالمصرف تسقط اذا عين مديرا عاما.

ويتضح مما سبق أن السوق لم يراع بلائحة الادارة الرشيدة التي اصدرها الاسس التي تخدم الحوكمة والتي جاء بعض منها في كل من القانون التجاري وقانون المصارف فضلا عن عدم شرعيتها كونها تتعارض مع القوانين المذكورة بالإضافة لسماحه بالمخالفات المذكورة اعلاه داخل السوق نفسه فضلا عن الشركات المتداول اسهمها بالسوق.

■ النتائج والخلاصة:

يتضح من تحليل بيانات سوق المال الليبي انه لا يوجد حجم تداول يومي ولا اكتتابات جديدة تسمح بتوفير التمويل للمؤسسات القائمة والاستثمارات والمشاريع الجديدة، كما انها لا توفر إمكانية البيع الآني للأسهم وتحويلها إلى سيولة، وبينت المعلومات المنشورة في موقع سوق المال الليبي قصورا كبيرا في الإفصاح وتأخر نشر القوائم المالية لسنوات عدة، كما أن السوق لم يساهم في تطوير الحوكمة والإدارة الرشيدة وعدم وجود هيئة رقابة على السوق، وممارسة السوق نفسه لدور الهيئة وبرغم إصدار السوق لائحة للإدارة

الرشيدة فإنها من ناحية خالفت في بعض موادها القوانين السارية، وقام السوق نفسه بمخالفتها في بعض النقاط، وبناء على ذلك فإن سوق المال الليبي بعيد عن تحقيق وظائفه الثلاث والمتمثلة في (i) توفير التمويل والسيولة للمؤسسات والاقتصاد (ii) توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين (iii) تطوير الحوكمة والإدارة الرشيدة، وهذا متوقع في الأسواق المالية النامية كما بينت دراسة Shirai(2004)، نفس النتيجة في سوق المال الصيني، فالأسواق النامية تتأثر طرديا بحال الاقتصاد ودرجة نموه وتطوره، بالإضافة إلى أهمية القطاع المصرفي ومهنة المحاسبة والمراجعة للسوق، فضعف البنية التحتية يؤثر في مستوى الأسواق النامية وبرغم ذلك يؤدي وجود الأسواق المالية ويساهم إيجابا في تطوير الاقتصاد والقطاع المصرفي ومهنة المحاسبة والمراجعة، وبرغم عمل السوق الليبي في ظل ضعف في البنية التحتية فضلا عن الظروف التي تمر بها البلاد ومحاولات السوق للتطوير، قد يكون تطوير لائحة الادارة الرشيدة في بعض الجوانب ضمن اولويات عمل هيئة السوق، فحوكمة الشركات لا يمكن أن تؤدي دورها إذا كان مجلس الإدارة غير كامل الاستقلالية وصعوبة الرقابة على الإدارة التنفيذية الناتجة عن نقص المعلومات، كما أن التنسيق والتكامل مع القطاع المصرفي قد يكون له دور هام في تطوير كل من التشريعات وأداء السوق والمصارف والذي ينعكس بدورة على النمو الاقتصادي، ويتوقع أن تكون مرحلة إعادة البناء القادمة في ليبيا فرصة لتحقيق الكثير من التطوير في البيئة الاقتصادية والمالية وما يصاحبها من تطوير وتزايد الطلب على وجود تشريعات وبنية تحتية ملائمة تشمل تقنيات ومهن وحرف متعددة يتوقع أن يكون سوق المال الليبي مساهما أساسيا وهاما في كل ذلك، ولعل تأسيس سوق المال الليبي واكتسابه لخبرات وتجارب وموارد بشرية ومادية والذي جاء في مرحلة تتسم بالكثير من الصعوبات الخارجة عن سيطرة السوق، يعد ميزة كون تلك المرحلة منحت السوق فرصة لتدريب كوادره ولنشر ثقافة السوق في البيئة الليبية ولفهم دقيق لمتطلبات التطوير في ليبيا، وبالتالي يستطيع سوق المال الليبي استثمار هذه الميزة في حسن إدارة المرحلة القادمة.

■ قائمة المراجع

1- الجهاني، افطيطيم سالم، (2012)، مدى توفر متطلبات الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي.

2- حسين، حيدر (2007)، إمكانية استخدام السوق المالية في التنبؤ بالدورات الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 46، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد. 34-51.

3- السيحباني، صالح (2007)، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي: علاقات الارتباط والسببية. ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض.

4- التقرير الربع السنوي الأول لسنة (2007)، صادر عن سوق المال الليبي.

5- المولى، إيمان (2011)، مؤشرات قياس سيولة سوق الأوراق المالية وأثرها في النمو الاقتصادي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،7 ، 2، 117-129.

6- الورد، إبراهيم (2006)، تحليل السببية بين النمو الاقتصادي ونمو الأسواق المالية للمدة 1980-2004. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، 12، 41، 5-27.

7- Allen، F. and Gale،D. (2000)، *Comparing financial systems*. Cambridge. MA: MIT Press.

8- Atje، R. and Javanovic، B. (1992)، *Stock markets and developments*. New York: New York University Press.

9- Demirguc-Kunt، A. and Levine، R. (1993)، Stock market development and financial intermediary growth: a research agenda، World Bank Working Paper 1159.

10- Devereux، M. and Smith، G. (1994)، International Risk Sharing and Economic Growth. *International Economic Review*، 35، 4، 535-550.

11-Greenwald، B. and Stiglitz، J. (1988)، Examining alternative macroeconomic theories. Brookings Papers on Economic Activity، 1، 207–270.

12- Herring، R. and Chatusripitak، N. (2000)، The case of the missing market: the bond market and why it matters for financial development، The Asian Development Bank Institute Working Paper 11.

13- King K.، and Levine R. (1993)، Finance and Growth ;Schumpeter Might be Right. *The Quarterly Journal of Economic*، 108، 3، 717-737.

14- Levine R. and Zervos S. (1998)، Stock Markets، Banks، and Economic Growth. *The American Economic Review*، 88، 3، 537-558.

15- Levine، R. (2002)، Bank-based or market-based financial systems: which is better? William Davidson Institute Working Paper 442.

16- Obstfeld، M. (1994)، Risk-Taking، Global Diversification، and Growth. *The American Economic Review*، 84، 5، 1310-1329.

17- Shirai، S. (2004)، Testing the Three Roles of Equity Markets in Developing Countries: The Case of China. *World Development*، 32، 9، 1467–1486.

18- Stiglitz، J. (1985)، Credit market and the control of capital. *Journal of Money. Credit and Banking*، 17، 133–152.

المزيج التمويلي الأمثل وآثره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

■ د. رضا منصور شيته* ■ أ. ابوبكر عثمان الرقيعي ** ■ أ. وليد رمضان سالم**

مُلخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم واختيار المزيج التمويلي الافضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر المزيج التمويلي (رأس مال صاحب المشروع، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات، المشاركة، الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، الائتمان التجاري، والائتمان المصرفي) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما عينة الدراسة فشملت أصحاب المشروعات ومديري المشروعات، والمديرين الماليين في المشروع، بالإضافة إلى بعض الموظفين المؤثرين في المشروع، كما أن حجم العينة تحدد بعدد (400) مفردة، طبقاً لإجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى وجود علاقة ارتباط موجب، فالعلاقة كانت موجبة في حدود (58.5 %) بين رأس مال صاحب المشروع X1 وكفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي حدود (59.3 ٪)، بين الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما العلاقة بين المشاركة X3والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فكانت في حدود (25.4 %)، كذلك العلاقة بين الاقتراض من الأقارب والأصدقاء X4والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فكانت في حدود

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس
** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس
*** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس

(32.7 %)، أما العلاقة بين الائتمان التجاري X5 والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فكانت في حدود (30.4 %)، وأخيراً العلاقة بين الائتمان المصرفي X6 والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فكانت في حدود (49.5 %). المزيج التمويلي (رأس مال صاحب المشروع الأرباح المحتجزة والاحتياطيات، المشاركة، الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، الائتمان التجاري، والائتمان المصرفي)، فقد حقق أثر معنوي ويفسربته 68.5 % من التغير الحاصل في كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة،.

● **الكلمات الدالة:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المزيج التمويلي، تنوع المصادر التمويلية.

Summary

The study aimed at assessing and selecting the best financing mix for small and medium projects through testing and analyzing the impact of the financing mix (the owner of the project, the retained earnings and reserves, participation, borrowing from friends and relatives, commercial credit, and bank credit) on small and medium enterprises, where they are a community The study is from all the vocabulary of small and medium projects. As for the study sample, it included the owners of projects, project managers, and financial managers in the project, in addition to some employees who influence the project. The sample size is determined by the number of (400) singles, according to the total number of small and medium-sized enterprises, The study reached results indicating a positive correlation, the relationship was positive within (58.5 %) between the capital of the project owner X1 and the efficiency of small and medium projects, and within the limits of (59.3 %) between retained earnings and reserves X2 and small and medium enterprises, while the relationship between participation X3 and small and medium enterprises were in the range of (25.4 %), as well as the relationship between borrowing from relatives and friends X4 and small and medium enterprises, they were in the range of (32.7 %), while the relationship between commercial credit X5 and small and medium enterprises was in the range of (30.4 %), Finally, the relationship between bank credit X6 and small and medium enterprises, was in the range (49.5 %).

■ **المقدمة**

تعتبر وظيفة التمويل، بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها والتقرير بخصوص المزيج الأفضل منها، عملية هامة جداً بالغة التعقيد في كافة المشروعات مع اختلاف احجامها وانشطتها؛ لذلك يتطلب القيام بهذه الوظيفة توفر كفاءة متميزة لدى أصاحب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما للقرارات المتعلقة بموضوع التمويل من أثر هام في كفاءة المشروعات، ولما كان نشاط المشروع لا يتناول الحاضر فقط بل يمتد إلى المستقبل؛ فإن دور تنوع مصادر التمويل لا يقتصر على حل المشاكل المالية الآنية فحسب بل يسهم في تحديد الخيارات الأساسية في حياة المشروع وآفاق تطوره في المستقبل.

عليه تعتبر القرارات التي يتخذها المدير المالي والتي تحظي بأهمية بالغة، تلك المتعلقة باختيار المزيج التمويلي الأمثل من أصعب القرارات، لأن طريقة أو أسلوب التمويل تحمل في طياتها تأثيراً على المشروع وعلى ربحيته، الأمر الذي يتطلب العمل على اختيار المزيج التمويلي الامثل، ويقصد بالمزيج التمويلي ذلك المزيج من التمويل بالملكية والاقتراض الذي يجعل من المعدل الموزون لتكلفة التمويل في أدنى حدوده الدنيا، واذا نجحت المنشأة في تحقيق ذلك فإنها تكون قد تمكنت من تعظيم ثروة الملاك وبالتالي تعظيم قيمتها في سوق الاوراق المالية. ويترتب على تحديد المنشأة للهيكل المالي الأمثل المزايا التالية (العامري،2013،ص161):

1. تقليل المعدل الموزون لتكلفة التمويل.
2. تعظيم العائد على حق الملكية.
3. تعظيم ثروة الملاك من خلال زيادة قابلية المنشأة على ايجاد فرص استثمارية.

● **أهمية المزيج التمويلي الامثل:**

يظل للمزيج التمويلي الأمثل أهميته في الدراسات خاصةً على مستوى القرارات والسياسات الهامة، التي يكون لمستوى الإدارة العليا التأثير الأكبر في اتخاذها، وتتجه معظم الدراسات عند النظر في المزيج التمويلي إلى البدء بالمقارنة بين كل من أموال الملكية، وأموال الاقتراض، وتحديد درجة التناسب بينها بما يحقق أعلى عائد ممكن لحملة الأسهم العادية، ويرتبط

هذا بدور الرفع المالي في تشجيع الإدارة إلى الاتجاه نحو أموال الغير في سبيل رفع معدل عائد حملة الأسهم العادية، وتحتاج جميع المؤسسات للأموال للمحافظة على بقائها في مجال الأعمال، ولضمان استمرار عملياتها الجارية كالإنتاج والمبيعات، ولتغطية الاحتياطات المالية لتمويل التوسع الاستثماري في عناصر الأصول المختلفة، ويتم تدبير هذه الاحتياطيات المالية من مصادر التمويل الذاتية التي يمثلها حق الملكية، ومصادر التمويل الخارجية التي يمثلها كل من الخصوم المتداولة وطويلة الأجل والتي تعبر عن إجمالي الديون التي تستحق الوفاء بها في مواعيد محددة، وكل من حق الملكية والديون يكونان المزيج التمويلي المكون لعناصر هيكل التمويل للمؤسسة؛ ولذلك فإن استعمال المزيج الأمثل من التمويل بالدَّين، والملكية وتخفيض تكلفة رأس مال المؤسسة إلى الحدود الدنيا يعظم من قيمتها السوقية، وإذا ما استطاعت المؤسسة تخفيض رأس مال مشاريعها، أو فرصها الاستثمارية المربحة، فستنمو أرباحها، وتزداد قيمتها السوقية، ولكن إذا ما قامت المؤسسة باستخدام الديون بشكل كبير في هيكلها التمويلي، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة مخاطرها التمويلية، ويرفع من تكلفة رأس مالها.

- **خصائص المزيج التمويلي الامثل:**

من ابرز الخصائص التي يمتاز بها المزيج التمويلي الأمثل بما يلي:

1. تدعيم حق الملكية كمصدر تمويل ذاتي؛ للحد من الاعتماد على القروض كمصادر تمويل خارجية ولزيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض.
2. تحقيق الأصول درجة من الموائمة والتوازن المالي بين عناصر هيكل التمويل.
3. الحد من عملية المتاجرة بحق الملكية؛ حتى لا تقع المؤسسة في دائرة العسر المالي.
4. ضرورة الربط بين القرار الاستثماري والقرار المالي؛ للحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.
5. الحد من التوسع غير الاقتصادي عند اقتناء الأصول الثابتة.
6. إنه يرتبط بكفاءة إدارة الأموال المستثمرة، في الأصول لزيادة درجة مرونة التمويل.
7. ملائمة صافي رأس المال العامل لاحتياطيات دورة الأعمال التشغيلية؛ للحد من الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل.

8. أن يتصف بالمرونة والملائمة.

وتختار المؤسسة مزيجها التمويلي في ضوء العديد من الاعتبارات، ومع تغير هذه الاعتبارات يتغير الهيكل التمويلي، غير أنه يجب أن يكون لإدارة المؤسسة دائماً تصوراً محدداً لهيكلها المالي في ضوء هذه التغيرات، فإذا كانت النسبة الفعلية للأموال المقترضة بداخل الهيكل المالي للمؤسسة أقل من النسبة المستهدفة، فإن أي توسعات خاصة بالمؤسسة تستدعي زيادة الهيكل المالي للمؤسسة، ويتم ذلك من خلال إصدار سندات أو الاقتراض حسب النسبة المستهدفة، فإن التمويل الإضافي يتم من خلال أموال الملكية (شيته، سالم، 2018، ص38-40).

وهنالك العديد من المشكلات التي تواجه المشروع أثناء اتخاذ القرارات الخاصة بتمويل أنشطة المشروع وأصوله، والتي من ابرزها تحديد ذاك المزيج التمويلي الأمثل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل إلى أدنى حد ممكن، وقياس أثر الرافعة المالية في تحديد المزيج التمويلي الأمثل، وقياس تكلفة التمويل في ظل الظروف البيئة السائدة، ووضع سياسة مالية سليمة للمنشأة. (العامري، 2013، ص160)، ولسياسة التمويل أثر كبير في تحديد المزيج التمويلي المناسب وتكلفته المعقولة، إذ إن التكلفة تتوقف على تشكيلة المزيج التمويلي، وكلما كان بالامكان تقليل تكلفة التمويل أدى ذلك إلى خلق أثر إيجابي على العائد الذي يحققه المشروع، وبالتالي تعظيم ثروة الملاك، الأمر الذي يستلزم حساب تكلفة المزيج التمويلي، والعمل على تخفيضها من خلال تحديد المزيج التمويلي الأمثل.

وليس هناك شك في أهمية المال في الحياة الأولى في تكوين واستمرار أي مشروع كان صغيراً أو متوسط أو كبير فإن جميع هذه المشروعات على اختلاف أشكالها وأنواع نشاطها تحتاج إلى مصادر تمويل متنوعة ومختلفة عند ممارستها لنشاطها، وتزداد الحاجة إليه تبعاً لنمو حجم هذا النشاط، وفيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام فالقصور في تمويلها يعتبر من المشكلات الرئيسة التي تحول دون تنميتها في جميع دول العالم، وبالأخص في الدول النامية إلاّ أنها في الدول النامية أكثر حدة واشد تأثيراً؛ نظراً لما تعانيه من ندرة رؤوس الأموال (عنبة، 2008).

عليه سيتم في هذه الدراسة التعرف على المزيج الافضل لتنوع مصادر التمويل واثرها على المشروعات الصغرة والمتوسطة.

■ **مشكلة الدراسة**

لعلّ من أهم القضايا التي تلقي اهتماما من قبل البحاث في مجال المالية هو البحث عن المزيج التمويلي الأمثل والأفضل للمشروعات؛ حيث تعتمد المشروعات الصغيرة المتوسطة على نوعين من المصادر التمويلية متمثلة في المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، وانطلاقاً من نظريات التمويلي بدءاً من نظرية Modigliani & Miller (M&M) لسنة 1958 وانتهاءً بنظرية الالتقاط التدريجي للتمويل، أو ما تعرف بنظرية التمويل السلمي (تسلسل مصادر التمويل)، ونتيجة للدور الهام الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والتنمية بشكل عام، وسوق الأوراق المالية بشكل خاص (باعتبارها صاحبة الفوائض المالية)، ومساهمتها الفاعلة في كافة القطاعات داخل الدولة، سيتم في هذه الدراسة اختيار المزيج الافضل للمصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحليل وتقييم مزيج المصادر التمويلية المتنوعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واختيار افضل مزيج متنوع لهذه المصادر.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- **هل يُؤثر تنوع المزيج التمويلي (مصادر التمويل) بشكل موجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟**

■ **هدف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واختيار المزيج التمويلي الافضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقييم تنوع المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر المزيج التمويلي (رأس مال صاحب المشروع الأرباح المحتجزة والاحتياطيات المشاركة الاقتراض من الأصدقاء والأقارب الائتمان التجاري الائتمان المصرفي) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بتشكيلة تنوع المصادر التمويلية، بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التنويع في المصادر التمويلية وبشكل يحقق الأهداف التي أُسس من اجلها المشروع.

أهمية الدراسة ،،،

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يتناول المزيج التمويلي وأثره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قناة استثمارية هامة للمستثمرين تقوم باستثمار أموالهم والمحافظة عليها وادارتها من خلال استثمارات تراعى فيها معايير السلامة والسيولة والعائد، كما أن حجم الفوائض المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يُسهم في عمليات الاستثمار والتمويل في الاقتصاد بشكل عام، وسوق الأوراق المالية بشكل خاص، فضلاً عن أن الدراسات السابقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تناولت تقييم المصادر التمويلية دون التطرق لدراسة أثر تنوع المزيج التمويلي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مما يعطي للدراسة أهمية خاصة كما أنه من خلال نتائج تحليل وتقييم تنوع المزيج التمويلي الافضل يمكن تقديم بعض الرُؤى لمتخذي قرار الحصول على مصادر التمويل مختلفة لأصحاب المشروعات بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة.

■ منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي، الميداني، والتحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي سيتم الحصول على المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والابحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة متعلقة بالموضوع، إضافة إلى التقارير والدوريات، أما على الصعيد الميداني التحليلي، فقد تمّ إجراء المسح الميداني، وتحليل البيانات المجمعة كافة من خلال الإجابة عن الاستبيان، واستخدام الطرق الاحصائية المناسبة.

■ مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما عينة الدراسة فتشمل أصحاب المشروعات ومُديري المشروعات، والمُديريين الماليين في المشروع، بالإضافة لبعض الموظفين المؤثرين في المشروع، كما أن حجم العينة المناسبة لمجتمع الدراسة تحدد بعدد (400) مفردة، طبقاً لإجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

والبالغ عددها حوالي (140000) مشروع صغير ومتوسط (الكتاب الإحصائي) وفق أخر إحصائية تم إعدادها. حيث تم توزيع 400 صحيفة استبيان على مجتمع الدراسة بأسلوب عينة عشوائية غير منتظمة حتى تكون مناسبة للبيانات التعريفية.

فرضية الدراسة ،،،

سيتم في هذه الدراسة اختبار أثر تنوع المزيج التمويلي للمصادر التمويلية (رأس مال صاحب المشروع، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات، المشاركة، الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، الائتمان التجاري، والائتمان المصرفي) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الفرضية الرئيسة التالية:

HO1: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لتنوع المزيج التمويلي (المصادر التمويلية) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

■ الدراسات السابقة

في الواقع هناك تباين واضح بين الدراسات التي تناولت موضوع المزيج التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيثُ كانت تتركز هذه الدراسات والابحاث أساساً حول محددات الديون لهذه المشروعات أو العوامل المؤثرة فيها، حيثُ أظهرت نظرية المبادلة بين المنافع والتكاليف أن زيادة في مستوى الدّين تسبب زيادة في الافلاس، ومشاكل مالية اخرى، وتكاليف الوكالة، وبالتالي تنخفض قيمة المشروع اوالمؤسسة، لذا فإن من الممكن تحديد هيكل لرأس مال أمثل من خلال التوازن بين المنافع الضريبية وتكاليف الافلاس والازمات المالية، ومن اجل تحقيق التوازن في المؤسسة يجب ان نبحث على مستوى من الدّين يكون عنده بالامكان تعويض التكاليف المالية بالمنافع الضريبية للدّين الاضافي (2011) ،Karadeniz & others فنظرية المبادلة تتوقع نسبة من الدّين مستهدفة تختلف من مؤسسة إلى اخرى، فالمؤسسات أو المشروعات الامنة التي لها أصول ملموسة ولها وفورات ضريبية لها نسب مستهدفة عالية إلى حد معين، أما المؤسسات التي تتعرض للمخاطر، وأصولها غير ملموسة يكون تمويلها الاولي من حق الملكية، أي أن هذه النظرية

تتبنى نسباً من الدّين معتدلة عقلانية، ولكن كانت الحقائق معاكسة لتوقعات هذه النظرية، فهناك الكثير من المؤسسات ذات العوائد المرتفعة تفضل الدّين القليل، ولكـن حسب توقعات نظرية المبادلة بوصفها مؤسسات لها ارباح عالية، يعني طاقتها الاقتراضية عالية، لها وفورات ضريبية كبيرة فيجـب أن تكون نسـب الدّين عالية 2007) brealy & others)، وهذا ما اكدته دراسة Gupta (2007) حيث اشارت إلى ان المؤسسة التي يتضمن هيكل أصولها نسبة مرتفعة من الأصول التابثة تميل إلى إستخدام قدر كبير من الديون طويلة الأجل في هيكلها المالي، ووفقاً لمبدأ التغطية في التمويل الذي يقضي بضرورة تمويل الأصول الثابتة من مصادر تمويل دائمة سواء أموال خاصة أو ديون طويلة الأجل فمن المتوقع أن يصحب إرتفاع نسبة الأصول الثابتة بإرتفاع نسبة المديونية (قلي، واخرون، 2012).

كما خلصت مجموعة من الدراسات الاخرى إلى نفس النتائج السابقة، مثل دراسة (Rajan & Zingales، 1995) ودراسة (Kremp & al، 1999) وكذلك دراسة (Hovakimian & others 2001) حيث وجدت هذه الدراسات أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستويات الضمانات ومستوى المديونية.

مما سبق يُلاحظ أن الدراسات السابقة أظهرت وجود علاقة عكسية بين حجم الضمانات وحجم الديون، فكلما زادت نسبة الاصول الثابتة إلى مجموع الاصول زاد إعتماد المؤسسة أو المشروع على الأموال الخاصة وقل إعتمادها على الدّين، وهو ما أيده Marsh (1982) في دراسة لاحقة حيث يرى أن تمويل المقرضين للأصول الثابتة يعرضهم لمخاطر، أكبر بسبب الإنخفاض الشديد الذي تتعرض له قيمة تلك الأصول في حالة التصفية قريشي (2005)، وتتطابق نتائج هذه الدراسة مع نظرية التمويل التسلسلي؛ فالمؤسسات التي تمتلك بدرجة أقل الاصول الضامنة تكون أكثر حساسية لظاهرة عدم التناظر في المعلومات؛ لذلك تستعمل القروض التي تمثل نمط تمويل أقل حساسية لعدم التناظر في المعلومات مقارنة بالأسهم. وأكدت دراسة (Marsh 1982) وجود علاقة عكسية بين حجم الضمانات ومستوى الديون. (شلاش، البقوم، 2008)

ولم تغفل الدراسات التي تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقيقة وجود تأثير

لحجم الضمانات على مستوى الديون، لكن إختلفت هذه الدراسات في طبيعة العلاقة، فبعض الدراسات أكدت عن وجود علاقة عكسية بين حجم الضمانات وكل من نسبة الديون قصيرة الأجل والديون الإجمالية، وعلاقة طردية مع نسبة الديون طويلة الأجل، أما دراسة قريشي (2005) فقد خلصت إلى وجود علاقة طردية مع نسبة القروض قصيرة الأجل وتوصل غربي (2014) إلى وجود علاقة إيجابية مع مستوى الديون الإجمالية.

من خلال السرد السابق لبعض النظريات ومنها نظرية تسلسل مصادر التمويل نتساءل: لماذا المؤسسة المربحة يكون اقتراضها قليل؟ لا بسبب وجود نسب دين مستهدفة ولكن بسبب عدم حاجة هذه المؤسسة إلى التمويل الخارجي، و المؤسسة ذات الارباح القليلة تستخدم الدّين لأنها لا تملك تمويلاً داخلياً كافياً للاستثمارات؛ ولان التمويل بالدّين يكون الأول عند اختيار التمويل الخارجي (Brealy & others، 2006) وبالتالي تُسلم هذه النظرية بعدم وجود نسبة محددة للمزج بين الديّن والملكية لوجود نوعين من الملكية، الداخلي والخارجي، فالأول في بداية الاختيار والثاني الاختيار النهائي، وان نسبة المديونية تعكس متراكم احتياج الشركة من التمويل الخارجي، بحيث يمكن أن تكون لها علاقة طردية أوعكسية بهيكل المالي، وذلك وفقاً لتيارين فكريين مختلفين، فحسب نظرية (Modigliani & Miller) في ظل وجود الضرائب ونظرية التوازن، فإن علاقة معدل العائد بنسبة الديون هي علاقة طردية، فالمؤسسة ذات معدل العائد تميل إلى الإقتراض أكثر بإعتبار الفوائد تحقق وفورات ضريبية، كما أنه إذا كان معدل العائد السابق للمؤسسة تؤثرعلى نسبة العائد الجيدة تملك إحتمال أكبر لتسديد قروضها، وهذا عكس ما تفترضه نظرية التمويل السلمي التي ترى أن المؤسسة تلجأ بالدرجة الأولى إلى التمويل الذاتي تمّ بعد ذلك إلى الديون، وأخيراً إلى إصدار الأسهم من أجل تمويل استثماراتها، فالمؤسسات ذات معدلات العائد الأكثر تعتمد بشكل أكبر على التمويل الذاتي، ومن تمّ فإن العلاقة بين معدل العائد ونسبة الاقتراض هي علاقة عكسية، أما الدراسات التجريبية التي تناولت أثر معدل العائد على الهيكل المالي فأكدت على وجود علاقة عكسية ما بين معدل العائد ونسبة الديون حيث إن المؤسسات التي تتميز بارتفاع عوائدها تلجأ إلى التمويل الذاتي وبالتالي الإعتماد على الديون والحصول على التمويل

من المصادر الخارجية بدرجة أقل وهذا ما أكدته دراسة كل من عبدالله والصديق (2003)، أما دراسة العايب (2012)، و قلى، دوار (2014) فلم يظهر لمؤشرالعائد أي أثرعلى الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يعتبر حجم المؤسسة محددا مهما للهيكل المالي، حيث إن هناك عدة أسباب لوجود علاقة بين الهيكل المالي وحجم المؤسسة، حيثُ نجد أن تكلفة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم تماثل المعلومات في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وخاصة المعلومات التي يحتاجها المقرضون والموردون كما اوضحته دراسة المؤمني وحسن (2011) وخلصت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين حجم المؤسسة ومستوى الديون ومن بينها دراسة سليمان شلاش واخرون (2006) على الشركات المساهمة في سوق عمان المالي، ودراسة المؤمني وحسن (2011) التي خلصت أيضاً إلى وجود علاقة موجبة، وقدم الباحثان تفسيرا لهذه النتائج على أن المؤسسات صغيرة الحجم تواجه صعوبة أكثر في الحصول على القروض من المؤسسات المالية بالنظر إلى إرتفاع تكلفة تمويلها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع درجة المخاطر المالية المرتبطة بالتمويل، وعلى غرار تلك الدراسات فقد خلصت دراسات أخرى إلى وجود علاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومستوى الديون الإجمالية، كما خلصت دراسة Zingales & Rajan (1995) إلى وجود علاقة سلبية، وفُسرت هذه النتيجة بعدم تماثل المعلومات، وأشارت إلى أن المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تتجه نحو التمويل من المصادر الداخلية أقل نسبياً من التمويل الخارجي لأنها أكثر عرضة لمخاطر الأعمال من المؤسسات الكبيرة الحجم وهذه الاخيرة التي تستفيد من وفرات الحجم التي تؤدي انخفاض التكاليف الثابتة.

والجدير بالذكر أن هناك طيفاً آخر من الدراسات السابقة لم تهمل ضرورة وجود علاقة بين قطاع النشاط للمؤسسات أو المشروعات والهيكل المالي، حيث كشفت دراسة (Shwartz & Aronson، 1977) عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتباين في الهياكل المالية للمؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، بينما كشف في ذات الوقت عن تباين في الهياكل المالية للمؤسسات التي تنتمي لقطاعات مختلفة، وهو ما أكدته دراسة لاحقة للباحثين (Ferris &

Jones، 1979) والتي أوضحت أن طبيعة القطاع تعد محددا جوهريا لهيكل الأصول، وبالتالي الهيكل المالي، إذ كشفت نتائج الدراسة عن أن نسبة الأموال الخاصة في الصناعات الثقيلة كانت أكبر من مثيلاتها في الصناعات الخفيفة، (بن ساسي، قريشي، 2006).

كما اختبرت دراسة (Rommersm، 1979) الاختلاف الموجود في متوسط نسبة الأموال الخاصة بين قطاعات النشاطات المختلفة والتي أكدت باستعمال تحليل التباين بعامل وأحد أن قطاع النشاط ليس تأثير على الهيكلة المالية للمؤسسة، كما قام (Scott & Martin، 1975) بدراسة شملت 12 قطاع نشاط مستعملين في ذلك تحليل التباين المعلمي ذي عامل واحد وتوصلا إلى ان هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية في هيكلة رأس المال وذلك حسب قطاع النشاط. (بن ساسي، قريشي، 2006). وبالتالي كشفت أغلب الدراسات الميدانية عن وجود علاقة عكسية بين معدل نمو والمديونية، نذكر منها خاصة دراسة (Rajan & Zingales،1995) حيثُ لاحظا ذلك بالنسبة للمؤسسات التي يمكنها إصدار اسهم جديده، فهي تلجأ إلى ذلك كلما كان سعر تداول أسهمها أكبر بفعل وجود معدل نمو عال.

يلاحظ ان هذه النتائج مرتبطة بالمؤسسات المدرجة بالأسواق المالية والتي يكون أمامها إمكانية الاختيار بين أنماط التمويل المختلفة.

وعلى العكس من ذلك فهناك الكثير من الدراسات الميدانية كشفت عن علاقة طردية بين معدل النمو ومستوى المديونية في المؤسسة، حيث يشير Rielly إلى ان معدل نمو المؤسسة يؤثر بشكل جوهري في تحديد قدرتها على سداد التزاماتها المستقبلية، ومن ثم يحدد نسبة المديونية في الهيكل المالي، ويرى Walker & Baughn أن زيادة نمو المؤسسة سوف يؤثر على حجم التمويل المطلوب، وهو مايؤثر بالتالي على نسبة المديونية وقد يكون لذلك مايبرره (بن ساسي، قريشي، 2006). وعادةً ما يتم قياس نمو المؤسسة من خلال النمو في المبيعات، حيث ان النمو في المبيعات قد يتيح للمؤسسة فرصة كبيرة في الحصول على القروض، نظرا لأن النمو في المبيعات قد يسهم في زيادة قدرة المؤسسة على خدمة الدين، غير ان دراسة Gupta قد عارضت تأثير نمو المؤسسة على الهيكل المالي فقد كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة بين معدل نمو المؤسسة ونسبة الاقتراض.

أما الدراسات التي كان التي تناولت محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، فقد وصلت إلى نتائج معاكسة تماماً لما سبق الاشارة إليه، فقد أشارت إلى أن المؤسسات التي لها معدلات نمو مرتفعة وغير مدرجة بالأسواق المالية هي الأكثر مديونيةً سواء الديون الإجمالية أو الديون قصيرة الأجل (بالنسبة للديون طويلة الأجل النتائج علاقة ضعيفة)، وبالتالي هناك علاقة طردية عموما بين معدل النمو ونسبة المديونية. نفس النتيجة أكدتها دراسة التي كشفت عن وجود علاقة طردية بين متغير النمو والمديونية المالية. (قريشي، 2006).

وعليه فإن تناقض هذه النتائج مع الفروض النظرية يعود في المقام الأول إلى الخصوصية التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة.

- **النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة:**

■ **صياغة نموذج الدراسة ،،،**

بالرجوع للدراسات السابقة وعدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس أثر التغير في المزيج التمويلي الأمثل (المصادر التمويلية) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجد أنها تضمنت عدداً من العوامل والمتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة، واستناداً إلى هذه الدراسات تم تكوين نموذج هذه الدراسة وذلك على غرار نظريات التمويل بدءاً من نظرية Modigliani & Millerلسنة 1958 وانتهاءً بنظرية الالتقاط التدريجي للتمويل، أو ما تعرف بنظرية التمويل السلمي (تسلسل لمصادر التمويل)، ببناء نموذج لفحص وتحديد العوامل المؤثرة على المشروعات، ونظراً لتطبيق هذه النظريات في عدة دول، فإن الدراسة ستستخدم النموذج نفسه مع إدخال بعض التعديلات عليه بشكل يتلائم مع السمات الهامة للبيئة الليبية، لذلك يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلة التالية:

$$\pi = \alpha + \sum \beta i(xi) + \varepsilon$$

$$\pi = \alpha + \beta_1(x_1) + \beta_2(x_2) + \beta_3(x_3) + \beta_4(x_4) + \beta_5(x_5) + \beta_6(x_6) + \varepsilon$$

حيثُ:

π: كفاءة المشروعات الصغيرة.

α: المقطع الثابت للنموذج.

$\beta_6, \beta_5, \beta_4, \beta_1, \beta_2, \beta_3$, : حساسية المزيج التمويلي إلى المشروعات الصغيرة.

(x_1): رأس مال صاحب المشروع

(x_2): الأرباح المحتجزة والاحتياطيات

(x_3): المشاركة

(x_4) : الاقتراض من الأقارب الأصدقاء

(x_5) : الائتمان التجاري

(x_6): الائتمان المصرفي

(ε): الخطأ العشوائي

نموذج الدراسة:

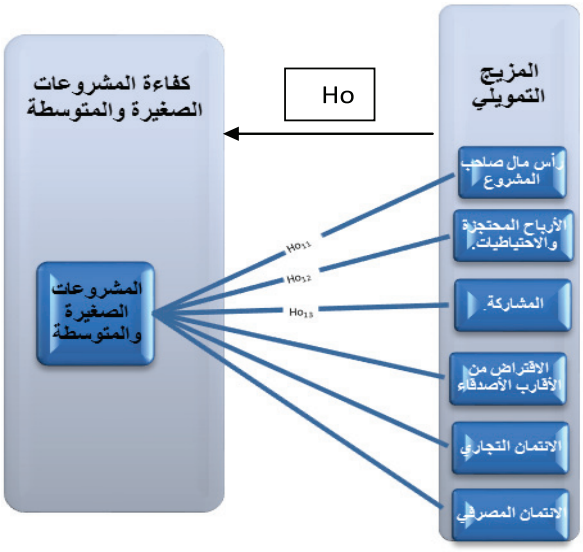

التمهيد لاختبار فرضيات الدراسة:

تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (1) نتائج معامل ارتباط بيرسون الثنائي، لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين يتحقق بهما شروط التوزيع الطبيعي (جوده، 2008، ص190).

جدول رقم (1) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6
المشروعات الصغيرة والمتوسطةY	.585**	.593**	.254**	.327**	0.304	.495**
رأس مال صاحب المشروع X_1	1	.263**	.086*	-.033	.058	.706**
الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X_2	.263**	1	.116**	.076	.455**	.270**
المشاركة X_3	.086*	.116**	1	-.013	.139**	.191**
الاقتراض من الأقارب والأصدقاء X_4	-.033	.076	-.013	1	.272**	-.097*
الائتمان التجاري X_5	.058	.455**	.139**	.272**	1	.107*
الائتمان المصرفي X_6	.706**	.270**	.191**	-.097*	.107*	1

*** مستوى معنوية 0.05، ** مستوى معنوية 0.1.**

من خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط يمكن الإقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة (والتي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال وجودها).

كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق ومن خلال تحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية

بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمزيج التمويلي، أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه موجب فالعلاقة موجبة كانت في حدود (58.5 ٪) بين رأ/س مال صاحب المشروع وكفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي حدود (59.3 ٪)، بين الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2 والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما العلاقة بين المشاركة X3 والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فكانت في حدود (25.4 ٪) كذلك العلاقة بين الاقتراض من الأقارب والأصدقاء X4 والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فكانت في حدود (32.7 ٪)، أما العلاقة بين الائتمان التجاري X5والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فكانت في حدود (30.4 ٪) وأخيراً العلاقة بين الائتمان المصرفي X6 والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فكانت في حدود (49.5 ٪)، كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن العلاقة بين متغيرات المزيج التمويلي المستقلة والمتمثلة في (رأس مال صاحب المشروع، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات، المشاركة، الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، الائتمان التجاري، الائتمان المصرفي)، كانت أقصاها في حدود (70.6 ٪) للعلاقة بين رأس مال صاحب المشروع X1 والائتمان المصرفي، X6 الأمر الذي من خلاله يمكن استبعاد وجود مشكلة الاشتراك الخطي بين متغيرات الدراسة.

اختبار معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية:

قبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة لابد من توفر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS) ومن أهمها عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد، الذي تم الكشف عن احتمال عدم وجوده من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، عليه سيتم تنفيذ اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من 5 (جوده، 2008،ص279)، ويوضح الجدول التالي رقم (2) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار.

جدول رقم (2) اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	النموذج الرئيسي
رأس مال صاحب المشروع X1	2.045
الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2	1.370
المشاركة X3	1.059
الاقتراض من الأقارب الأصدقاء X4	1.105
الائتمان التجاري X5	1.385
الائتمان المصرفي X6	2.119

يلاحظ من الجدول السابق أن جميعها أقل من 5 الأمر الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار القياسية للدراسة.

جدول رقم (3) معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية

النماذج	منطقة قبول الفرض	F_{test}	Prob	$\% R^2$
الرئيسي	أ	137.901	0.000	67.8
المزيج الأول	أ	215.810	0.000	35.2
المزيج الثاني	أ	241.859	0.000	64.5
المزيج الثالث	أ	239.044	0.000	64.5
المزيج الرابع	أ	202.294	0.000	67.3
المزيج الخامس	أ	164.996	0.000	67.8

• مستوى معنوية 0.05، • • مستوى معنوية 0.1

ولفحص واختبار معنوية معادلات الانحدار المتعدد المقدرة، واختبار كفاءة المشروعات الصغيرة لنماذج الانحدار (المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة) وقوتها التفسيرية، تم استخدام توزيع اختبار (F) عند مستوى معنوية 5 ٪ و10 ٪ ، حيث بينت النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (3)، أن معادلات الانحدار المقدرة والمستخدمة لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة) عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ ، وقوة تفسيرية في حدود 67.8 ٪ ، والنموذج الأول له معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ ، وقوة تفسيرية في حدود 35.2 ٪ وتعبر عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنها نموذجي الدراسة القياسي الرئيسي والقياسي الفرعي الأول) في التغير الحاصل في المتغير التابع، كذلك النماذج الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالي لهم معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة) عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ ، وقوة تفسيرية في حدود 64.5 ٪ و 64.5 ٪ و 67.3 ٪ و 67.8 ٪ على التوالي وهي بذلك تعبر عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنها نماذج الدراسة الثاني والقياسي الثالث والرابع والخامس) في التغير الحاصل في المتغير التابع.

اختبار وتحليل معنوية متغيرات نماذج الدراسة:

جدول رقم (4) معنوية متغيرات نموذج اختبار الفرضية الرئيسية

نموذج انحدار الفرضية الرئيسية

$$\pi = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + E$$

المتغيرات المستقلة	نموذج الفرضية الرئيسية
Constant	1.110 (10.510) ((0.000))
X_1	.2790 (9.686) ((0.000))
X_2	0.221 (13.003) ((0.000))
X_3	0.062 (5.404) ((0.000))
X_4	0.152 (10.991) ((0.000))
X_5	0.023 (1.208) ((.2280))
X_6	0.040 (2.487) ((* .0130))
Fprob	0.000
$\overline{R}^2$	% 67.8

*مستوى معنوية 0.05، **مستوى معنوية 0.1 .القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين() تشير إلى t_{ritio} والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال

من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في المزيج التمويلي لاختبار الفرضية الرئيسية الموضحة بالجدول رقم (4)، نلاحظ من نتائج تنفيذ الانحدار لمتغيرات النموذج الرئيسي وبناءً على نتيجة اختبار tلمتغيرات الدراسة، أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ باستثناء المتغير الخاص بالائتمان التجاري X5 الذي أشارت النتائج إلى عدم معنويته في تفسير كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي من خلاله يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى التي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير رأس مال صاحب المشروع X1 ومتغير الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2 ومتغير المشاركة X3 كذلك متغير الاقتراض من الأقارب الأصدقاء X4، وأخيراً متغير الائتمان المصرفي X6 على كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ ، إذ يشير معامل التحديد المعدل أن نموذج الدراسة يفسر ما نسبته (67.8 ٪) من التغير الحاصل في كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (5) معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضيات الفرعية

نماذج انحدار المصادر التمويلية الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة	$\pi = \beta_0 + \beta_2 X_2 + e1$ $\pi = \beta_0 + \beta_2 X_2 + \beta_1 X_1 + e2$ $\pi = \beta_0 + \beta_2 X_2 + \beta_1 X_1 + \beta_4 X_4 + e3$ $\pi = \beta_0 + \beta_2 X_2 + \beta_1 X_1 + \beta_4 X_4 + \beta_3 X_3 + e4$ $\pi = \beta_0 + \beta_2 X_2 + \beta_1 X_1 + \beta_4 X_4 + \beta_3 X_3 + \beta_5 X_5 + e5$				
المتغير التابع	ROA				
المتغيرات المستقلة	النموذج الأول	النموذج الثاني	الفرضية الثالثة	النموذج الرابع	النموذج الخامس
Constant	2.586 (38.312) ((0.000))	1.501 (15.067) ((0.000))	1.141 (11.976) ((0.000))	0.988 (10.364) ((0.000))	1.072 (10.628) ((0.000))
X_1		0.239 (13.510) ((0.000))	0.225 (14.234) ((0.000))	0.216 (14.161) ((0.000))	0.212 (9.824) ((0.000))

X_2	0.300 (14.690) ((0.000))	0.324 (13.193) ((0.000))	0.336 (15.372) ((0.000))	0.330 (15.633) ((0.000))	0.282 (9.824) ((0.000))
X3				0.143 (10.804) ((0.000))	0.142 (11.076) ((0.000))
X4			0.142 (10284) ((0.000))	0.65 5.778) ((0.000))	0.060 (5.307) ((0.000))
X5					0.039 (2.420) ((0.016))
X6					
R^2	٪ 35.2	٪ 64.5	٪ 64.5	٪ 67.3	٪ 67.8

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين() تشير إلى t ritio والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال *مستوى معنوية 0.05، **مستوى معنوية 0.1.

من خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في نماذج المزيج التمويلي لاختبار النموذج الأول (راس مال صاحب المشروع)، والموضحة في الجدول السابق رقم (5)، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار تشير نتائج متغير رأس مال صاحب المشروع بأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ وله تأثير موجب ضعيف على متغير كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يوضح معامل التحديد أن رأس مال صاحب المشروع يفسر حوالي 35.5 ٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة لنموذج المزيج الثاني الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2 رأس مال صاحب المشروع فتأثيرهما قوي و لهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية عند أقل من 5 ٪ . وقوة تفسيرية حوالى 64.5 ٪ كذلك بالنسبة للنموذج الثالث والمتكون من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2 رأس مال صاحب المشروع X1 والاقتراض من الأقارب الأصدقاء X4

فتأثيرهما قوي و لهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية عند أقل من 5 ٪.

وقوة تفسيرية حوالى 64.5 ٪ ، أما النموذج الرابع والمكون من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2 رأس مال صاحب المشروع X1 والاقتراض من الأقارب الأصدقاء X4 ومن المشاركة X3 فتأثيرهما قوي و لهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية عند أقل من 5 ٪ . وقوة تفسيرية حوالى 67.3 ٪ وأخيراً النموذج الخامس كذلك بالنسبة للنموذج الثالث والمتكون من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2 رأس مال صاحب المشروع X1 والاقتراض من الأقارب الأصدقاء X4 ومن المشاركة X3 و الائتمان التجاري X5 فتأثيرهما قوي و لهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية عند أقل من 5 ٪ ، وقوة تفسيرية حوالى 67.8 ٪، حيث يلاحظ أن جميع النماذج مفسرة وبقوة تفسيرة متفاوتة، وهذا يستوجب علينا تحديد أفضل المتغيرات المؤثرة تأثيراً مباشراً على كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق التحليل التالي:

تحليل المسار (Path analysis)لدراسة الأثر المباشرة وغير المباشرة للمزيج التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام البرمجية الإحصائية AMOS:

تم استخدم (في الجزء السابق) طريقة الانحدار المتعدد Multiple Regression لدراسة الأثر المباشرة فقط للمزيج التمويلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الجزء نحاول تحليل أثر تنوع **مصادر التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة** إلى أثر مباشرة وغير مباشرة وكذلك أثر كلي للنموذج المقترح، ومعرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل، فضلاً عن رسم المخطط الشبكي للنموذج وتم تطبيق أسلوب تحليل المسار Path analysis حيث يتميز أسلوب تحليل المسار بشكل أساسي على تجزئة الارتباط بين متغيرين إلى المكونات التالي:

1. التأثير المباشر للسبب على الأثر.
2. التأثير غير المباشر للسبب على الأثر من خلال مسالك عبر مسببات أخرى.

وقد تمكنا من بناء النموذج السببي المبين بالشكل (2)، والذي يبين الأثر المباشر على **المشروعات الصغيرة والمتوسطة** (Y) من قبل المتغيرات المستقلة التي المراد دراستها، وبلغ

عددها **ستة** متغيرات مستقلة، وهي كما يلي:

جدول رقم (6) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة

	المتغيرات Variables	رمز المتغير Code
المتغير المستقل (مصادر التمويل) Independent Variables	رأس مال صاحب المشروع	X1
	الأرباح المحتجزة والاحتياطيات	X2
	المشاركة	X3
	الاقتراض من الأقارب الأصدقاء	X4
	الائتمان التجاري	X5
	الائتمان المصرفي	X6
المتغير التابع Dependent Variables	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	Y

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم 6 والشكل رقم 2 تم تجزئة الارتباط بين كل من المتغيرات المستقلة (رأس مال صاحب المشروع X1، الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2، المشاركة X3، الاقتراض من الأقارب الأصدقاء X4، الائتمان التجاري X5، الائتمان المصرفي X6) والمتغير التابع (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) إلى مكوناته التأثيرات المباشرة والتأثيرات غير المباشرة والتأثيرات الكلية، أي توفيق نموذج يمثل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع. كما يتضح من خلال البيانات الواردة بالشكل رقم 2 أن قيمة التباين المفسر لهذه المتغيرات 0.68 أي أن التغير في هذه المتغيرات يُفسر ما نسبته 68.5 ٪ من التغيير المباشر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

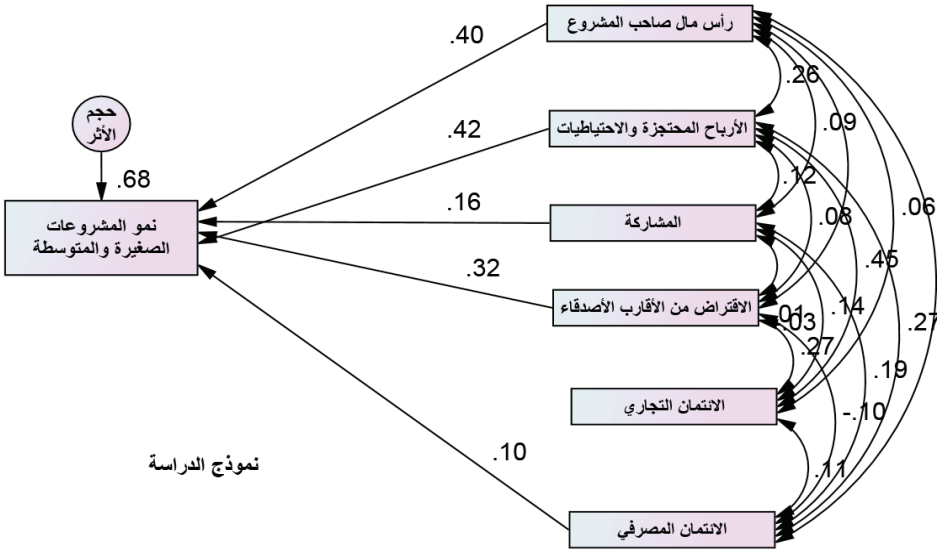

شكل (2) نموذج العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

1. **رأس مال صاحب المشروع X1**: من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم 7 أن حجم التأثير الكلي لهذا المتغير هو 0.59، فيما سجل حجم التأثير المباشر 0.40 وكذلك التأثير غير المباشر 0.19
2. **الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2**: من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم 7 أن حجم التأثير الكلي لهذا المتغير هو 0.59، فيما سجل حجم التأثير المباشر 0.42 وكذلك التأثير غير المباشر 0.17
3. **المشاركة X3**: من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم 7 أن حجم التأثير الكلي لهذا المتغير هو 0.25، فيما سجل حجم التأثير المباشر 0.16 وكذلك التأثير غير المباشر 0.09
4. **الاقتراض من الأقارب والأصدقاء X4** : من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم

7 أن حجم التأثير الكلي لهذا المتغير هو 0.33، فيما سجل حجم التأثير المباشر 0.32 وكذلك التأثير غير المباشر 0.01

5. **الائتمان التجاري X5**: من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم 7 أن حجم التأثير الكلي لهذا المتغير هو 0.30، فيما سجل حجم التأثير المباشر 0.00 وكذلك التأثير غير المباشر 0.30

6. **الائتمان المصرفي X6**: من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم 7 أن حجم التأثير الكلي لهذا المتغير هو 0.50، فيما سجل حجم التأثير المباشر 0.10 وكذلك التأثير غير المباشر 0.40

جدول رقم (7) نموذج التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

ت	المتغير	رمز المتغير	التأثير المباشر p_{i0}	التأثير غير المباشر	التأثر الكلي b_{i0}
1	رأس مال صاحب المشروع	X1	.400	0.19	0.59
2	الأرباح المحتجزة والاحتياطيات	X2	.420	0.17	0.59
3	المشاركة	X3	.160	0.09	0.25
4	الاقتراض من الأقارب الأصدقاء	X4	.320	0.01	0.33
5	الائتمان التجاري	X5	0.00	0.30	0.30
6	الائتمان المصرفي	X6	.100	0.40	0.50

■ **النتائج**

هدفت الدراسة إلى تقييم واختيار المزيج التمويلي الأمثل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقييم تنوع المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر المزيج التمويلي (رأس مال صاحب المشروع، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات، المشاركة، الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، الائتمان التجاري، والائتمان المصرفي) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج لعلّ أهمها:

1. وجود علاقة ارتباط موجبة بين رأس مال صاحب المشروع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة جاءت في حدود (58.5 ٪)، والعلاقة بين الأرباح المحتجزة والاحتياطيات والمشروعات الصغيرة في حدود (59.3 ٪) والعلاقة بين المشاركة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حدود (25.5 ٪) والعلاقة بين الاقتراض من الأصدقاء والأقارب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حدود (32.7 ٪) كذلك العلاقة بين الائتمان التجاري والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حدود (30.4 ٪) وأخيراً العلاقة بين الائتمان المصرفي وهذه المشروعات في حدود (49.5 ٪).
2. حقق المزيج التمويلي مجتمع تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية لكفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أصبح النموذج عندها يفسر ما نسبته 68.8 ٪ من كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعليه تمّ رفض الفرضية العدمية للنموذج الرئيسي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية للمزيج التمويلي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. بخصوص النماذج المقترحة للمزيج التمويلي تم التوصل إلى نتائج مفادها:

أ. يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للنماذج المقترحة على المشروعات الصغيرة.

ب. سجل متغير رأس مال صاحب المشروع X1 تأثير مباشر 0.40 وكذلك تأثير غير مباشر ضعيف 0.19 أما متغير الأرباح المحتجزة والاحتياطيات X2فقد سجل حجم التأثير المباشر 0.42 وكذلك التأثير غير المباشر ضعيف 0.17 وكذلك متغير المشاركة X3 قد سجل حجم التأثير المباشر ضعيف 0.16 وكذلك التأثير غير المباشر ضعيف جداً 0.09

أيضاً متغير الاقتراض من الأقارب والأصدقاء X4قد سجل حجم تأثير مباشر 0.32 وكذلك تأثير غير مباشر 0.01 أما متغير الائتمان التجاري X5 فقد سجل حجم التأثير المباشر 0.00 وكذلك تأثير غير مباشر 0.30 وأخيراً الائتمان المصرفي X6فقد سجل حجم تأثير مباشر ضعيف حوالي 0.10 وكذلك تأثير غير مباشر 0.40.

4. حقق المزيج التمويلي المقترح الرابع والخامس، أعلى قوة تفسيرية حيث بلغت حوالي 67.5 ٪ مقارنة بالنماذج المقترحة الأخرى.

■ التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضية الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

1. من خلال تحليل الارتباط تبين أن العلاقة بين المشاركة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت ضعيفة في حدود (25.5 ٪) وكذلك العلاقة بين الاقتراض من الأصدقاء والأقارب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً ضعيفة في حدود (32.7 ٪) كذلك العلاقة بين الائتمان التجاري والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حدود (30.4 ٪)، وبالتالي يوصي الباحثون بزيادة الاهتمام بهذا المتغيرات من حيث التركيز على إدارتها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وإعادة هيكلة وتنظيم هذا المتغيرات بشكل يجعله يسهم بشكل مهم وإيجابي في كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تحقق معدلات أداء أعلى تسهم في التأثير الإيجابي على هذه المشروعات.

2. من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة تبين أن النموذج يفسر كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة، الأمر الذي يوضح أهمية تأثير المتغيرات في تفسير معدل كفاءة هذه المشروعات، وبالتالي البحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة هذه المصادر التمويلية بكفاءة أعلى.

3. مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اكتساب مكانة في السوق من خلال تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي، بما يتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدخول في السوق المالي. والاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة بالسوق المالي.

4. اتخاذ إجراءات من شأنها تسهيل العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبين المصارف فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لتمويل أنشطتها.

5. على المشرعين ومتخذي القرار العمل على نص قوانين تسمح باعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تشجيع أصحاب المشروعات وريادي قطاع الأعمال في النمو والتوسع.

6. ايجاد جهة محددة متخصصة تتولى مسؤولية وضع برنامج متكامل، لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة، وتوفر الآليات المناسبة لمساعدتها في الحصول على التمويل اللازم.

■ المراجع

● مراجع باللغة العربية:

● أولاً الكتب:

1. العامري، محمد علي أبراهيم. الادارة المالية المتقدمة. ط1(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)
2. جوده، محفوظ، التحليل الإحصائي، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008)
3. رضا شيتة، وليد سالم. مبادئ التمويل، ط2 (الدار العربية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 2018)
4. عنبة، هالة، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، (كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2008)

● ثانياً الدوريات:

1. العائب، ياسين، تحليل هيكل استدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 11، العدد 1، 2011
2. شلاش، سليمان؛ البقوم، علي، العوامل المحددة للهيكل التمويلي في شركات الأعمال، حالة تطبيقية في شركات المساهمة، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد الاول، 2008
3. عبدالخالق ياسين البدران، عادلة حاتم ناصح، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة، دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2004-2011، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، المجلد العاشر، تشرين الثاني 2014
4. عبدالله، عبدالقادر، الصديق، بابكر،» محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة في المملكة العربية السعودية» مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة. الرياض، المجلد 42، العدد الرابع،2002
5. غازي فلاح المومني، على محمود حسن، محددات اختيار الهيكل المالي لشركات الأعمال، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد2، عمان، 2011
6. محمد قلي، فيصل عياد، محند اكلي أوغليسي، محددات هيكل رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(عينة من القطاع الخاص-الجزائر)، مجلة الاقتصاد، العدد 12، المدرسة العليا للتجارة، 2012

- **ثالثاً الرسائل العلمية:**

1. القطامين، راتب محمد حمد، أثر تركيبة الهيكل للمالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي في القيمة السوقية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن 2007

2. عائشة قاضي، محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد أبوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2017

3. غربي، حمزة، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراة غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2014

4. قريشي يوسف، سياسات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2005

- **رابعاً المؤتمرات:**

1. بن ساسي الياس، قريشي يوسف، خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2006

2. قلي محمد؛ دورار إبراهيم، محددات الاستدانة وامثالية هيكل رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نموذج قياسي لمنهج الانحدار التدريجي (Stepwise)، الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عنابة، نوفمبر 2014

3. يوسف قريشي، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: الأداء المتميز لمنظمات الأعمال ،جامعة ورقلة، 2005

- **المراجع باللغة الانكليزية:**

- **BOOKS:**

1 .Brealy & Allen & Myers (2006) «principles of corporate financial»، McGraw-Hill-Irwin

2 .Brealy & Marcus & Myers (2007) «Fundamental of corporate Financial»، McGraw-Hill-Irwin.

3. Gupta & sharma & shashlik (2007)، "Financial Management" Mrs. Usha Rsj Kumer for Kalyani publisher. New Delhi.

- **PERIODICALS:**

1. Karadeniz E & Serkan Y . K & Omer I & Yildrum B. O (2011)، "Firm Size and Capital Structure Decisions: Evidence from Turkish Loading Coompanies" journal International journal and Financial Issues Vol 1 Issues: 1

2. Rajan & Zingales، What Do we know about Capital Structure? Some Evidence from international Data. The Journal of Finance، vol 50، No.5، 1995

أثر مباديء الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط

■ د. عادل محمد اللافي* ■ د. بشير علي البوسيفي** ■ د. عمران عطية البكوري***

■ **الملخص**

هدفت الدراسة إلى معرفة اثرمبادئ الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية والتعرف على آليات الحوكمة وخطوات تطبيقها قي المؤسسة الوطنية للنفط، وسعت الدراسة بشكل خاص إلى تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة وحجم وهيكلية مجلس الإدارة وازدواجية منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة وما يترتب عن ذلك من تحسين في مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثين بإعداد وتوزيع (40) قائمة استبيان على عينة من الموظفين وأعضاء مجالس الإدارة بغرض اختبار فرضيات الدراسة حيث تم استرجاع (30) قائمة استبيان وهوما يمثل نسبة (75 ٪) من عينة الدراسة. وقد تم استخدام نظام SPSS الإحصائي واعتماد أسلوب t-test لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

من خلال اختبار فرضيات البحث أظهرت النتائج أن عوامل حجم مجلس الإدارة وهيكلية أعضاء مجلس الإدارة وكذلك ازدواجية منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة جميعها لها أثر هام كمؤشر في تطوير وتحسين جودة التقارير المالية، وتوصي الدراسة بضرورة تدريب وتثقيف المسؤولين وأعضاء مجلس الإدارة لتبني وتطبيق آليات ومباديء الحوكمة وبيان أهميتها في الرفع من مستوى الأداء الوظيفي وتحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، التقارير المالية.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس
** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس
*** عضو هيئة التدريس بجامعة المرقب

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of principles of corporate governance in improving the quality of financial reports and to identify the mechanisms of governance and the steps for their application in the National Petroleum Corporation. In particular, the study sought to define the relationship between the mechanisms of governance, the size and structure of the Board of Directors and the duplication of the position of the CEO and the position of Chairman of the Board of Directors and the consequent improvement in the level of quality of accounting information. To achieve the study objectives and test hypotheses, a questionnaire was prepared and distributed to a sample taken from the study population that consists of employees and members of boards of directors. A random sample was selected and (40 questionnaires were distributed, and (30) questionnaires were received which represent (75 %) of the sample population. In order to analyze the data and draw conclusions the SPSS statistical system has been used and the adoption of t-test method was followed. By testing the research hypotheses, the results showed that factors such as the size of the board of directors and the structure of the members of the board of directors as well as the duplication of the position of the executive director and the position of the chairman of the board of directors all have a significant impact as an indicator in developing and improving the quality of financial reports. The study recommends the need to train and educate officials and members of the board of directors to adopt and implement governance mechanisms and principles and their importance in raising the level of job performance and improving the quality of the information included in the financial reports.

Key words: Corporate Governance, Financial Reports quality.

■ **مقدمة:**

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي آسيا ،وأمريكا اللاتينية، وروسيا ؛في عقد التسعينات من القرن العشرين ،وكذلك ماشهده اقتصاد العالم في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد حدثت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت

بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا، وكوريا ،واليابان عام .1977 وقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها؛ مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع اصحاب العلاقة في الشركة. . وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول، للنظم الاقتصادية الرأسمالية التي يُعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي .وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة ،فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ماشهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبرالحدود بشكل غير مسبوق ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ،وإلى وقوع كثيرمن الشركات في أزمات مالية. وعلى غرار فضيحة شركة إنرون الأمريكية التي نجمت عن تساهل المدققين الخارجيين مع مجلس الإدارة؛ وعدم دقة التقارير المالية الصادرة عن الشركة الأمرالذي أدى إلى انهيار شركة إنرون، وضعت الجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأمريكية قواعد سربان –أوكسلي عام 2002 لضبط عمل شركات المساهمة العامة.

■ **مشكلة الدراسة:**

تشيرالمعطيات والدراسات إلى أن انهيار كثير من المؤسسات الاقتصادية كان سببه مظاهر وآثار الفساد المالي وعدم وجود تقارير مالية ذات جودة عالية للمعلومات التي تحتويها، مما أدى إلى ضياع حقوق المستثمرين الحاليين وفقدان ثقة المستثمرين الجدد في هذه الشركات ،لذا كان الاهتمام بتطبيق مباديء حوكمة الشركات هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لمعالجة هذه السلبيات التي رافقت انهيار العديد من هذه المؤسسات الاقتصادية.

وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل توجد علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين جودة التقارير المالية ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

هل توجدعلاقة بين حجم مجلس الإدارة وتحسين جودة التقارير المالية ؟

هل توجد علاقة بين تركيبة وهيكلية مجلس الإدارة وتحسين جودة التقارير المالية ؟

- هل توجد علاقة بين ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وتحسين جودة التقارير المالية ؟

■ **أهدف البحث:**

1- تحديد مفهوم حوكمة الشركات، والمبادئ الصادرة عن المنظمات المهنية والرسمية لممارسة الحوكمة في الشركات المساهمة.

2- بيان العلاقة بين ممارسة آليات الحوكمة وتحسين جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط قي ليبيا.

3- بيان العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وتحسن جودة التقارير المالية.

4- بيان العلاقة بين هيكلية مجلس الإدارة وتحسن جودة التقارير المالية.

5- بيان العلاقة بين ازداوجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية.

■ **فرضيات البحث:**

● **الفرضية الرئيسية:**

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق متطلبات الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

● **الفرضية الفرعية الأولى:**

H01: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H02: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التركيبة الهيكلية لمجلس الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

H03: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ازدواجية المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ومستوى جودة التقارير المالية.

■ **أهمية البحث:**

يساهم هذا البحث في إثراء الأدب المحاسبي فيما يتعلق بآليات وأسس الحوكمة المطبقة في مؤسسة النفط الليبية وتبني سياسات وآليات الحوكمة في المؤسسة الوطنية للنفط لتطوير جودة التقارير المالية.

■ **منهجية الدراسة:**

ولتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استمارة استبيان توزع على عينة من مجتمع الدراسة والمتمثل في الموظفين بالمؤسسة الوطنية للنفط ضمن العينة المختارة في الدراسة وتحليل النتائج بالاعتماد على استخدام رزمة البرامج الإحصائية (SPSS).

أولا : الجانب النظري والدراسات السابقة:

1- **دراسة (Mansur &Tangl. 2018) بعنوان :**

The Effect of Corporate Governance on the Financial Performance of Listed Companies in Amman Stock Exchange (Jordan)

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة لدى سوق الأوراق المالية الأردني، وذلك من خلال دراسة أثر أبعاد الحوكمة في تحسين الأداء المالي، وقد اعتمد الباحثان أسلوب الدراسة المسحية للعديد من الدراسات السابقة التي أجريت في الأردن وفي الدول الأخرى.توصلت الدراسة إلى أن بعد الهيكلية

لمجلس الإدارة يعد من أهم الأبعاد تأثيرا في تسحين الأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة، ياتي بعد ذلك بعد الملكية المؤسسية في المرتبة الثانية من الأهمية في التأثير على مستوى التحسن في الأداء المالي، وفي المجمل فإن الأداء المالي للشركات المسجلة لدى بورصة عمان للأوراق المالية من مختلف القطاعات تشهد تطورا وتحسنا ملحوظا بعد تطبيق معايير حوكمة الشركات.

2- (دراسة متاني وآخرون، 2017) **بعنوان : أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة : المملكة الأردنية الهاشمية)**

سعت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية كدراسة حالة، وذلك من خلال دراسة مفهوم وأهمية حوكمة القطاع العام، وكذلك اهميتها ومبرراتها ومعايير تطبيقها، هذه المعايير التي وضعت من قبل منظمات دولية عالمية، وقد تم التركيز على المعايير التي تم وضعها من قبل البنك الدولي وهي ستة معايير تتمثل في : المشاركة والمساءلة والاستقرار والسياسة وغياب العنف وفاعلية الحوكمة وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، ومعرفة الأردن ضمن هذه المعايير، وذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل القياسي . وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان مستوى جودة التشريعات هي في مستوى متقدم لكن المشكلة تكمن في تطبيق هذه التشريعات.

3- دراسة (Sathyamoorthi. 2017) **بعنوان:**

The impact of corporate governance on financial performance : the case of listed companies in the consumer services sector in Botswana..

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة على الأداء المالي للشركات المساهمة في قطاع الخدمات المسجلة لدى السوق المالي في بوتسوانا خلال الفترة من 2012 إلى 2016، وقد تم الاعتماد على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة كمصدر للمعلومات لاغراض تحقيق أهدف الدراسة.

اعتمدت الدراسة العائد على الأصول كمتغير مستقل لقياس الربحية، بينما اعتبرت

عوامل حجم مجلس الإدارة والتنوع في الجنس المكون لأعضاء مجلس الإدارة ونسبة تمثيل الإدارة التنفيذية من أعضاء المجلس وغير أعضاء المجلس، وكذلك عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام كمتغيرات تابعة وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مهمة بين حجم كجاس الإدارة وعدد الأعضاء الذكور بالمجلس وبين حجم مجلس الإدارة وعدد المدراء التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة .

4- **دراسة (العزوي، 2015) بعنوان : حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية على شركات " المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية".**

هدفت الدراسة إلى بيان عمق فهم حوكمة المؤسسات وأثرها على المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية وبيان مدى تأثير حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج التالية:

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، إلا إنها نسبة مقبولة وجيدة على مستوى جميع المؤسسات.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين حجم المؤسسة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين تركز الملكية في المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية وبين الإفصاح في القوائم المالية.

5- دراسة (David, 2013)بعنوان :

Effects of corporate governance on financial performance of listed insurance firms in Kenya.

سعت الدراسة إلى التحقق من أثر سياسات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التامين المسجلة في السوق المالي في دولة كينيا، حيث ركزت بشكل أساسي على اختبار حجم مجلس الإدارة، وتركيبة المجلس، ومعدل دوران الإدارة التنفيذية والرافعة المالية وأثرها على الأداء المالي للشركات محل الدراسة المشار إليها أعلاه.

وقد تم قياس الأداء المالي من خلال استخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وشملت عينة الدراسة كل شركات التامين المسجلة في السوق المالي الكيني حتى نهاية ديسمبر 2012. لاغراض جمع البيانات اللازمة تم إعداد استمارة استبيان وزعت على موظفي الادارات العليا بالاضافة إلى القوائم المالية السنوية لشركات التامين خلال الفترة من 2007 إلى 2011.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة مهمة بين الأداء المالي وبين ممارسة شركات التأمين للحوكمة ،
- هناك علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة والاداء المالي
- هناك علاقة إيجابية بين تركيبة أعضاء مجلس الإدارة والاداء المالي
- هناك علاقة إيجابية بين الرافعة المالية والاداء المالي

6- **دراسة (أبو قاعود، 2010) بعنوان" أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الإدارة الحكومية : دراسة حالة وزارة الصناعة والتجارة في الأردن "** حيث سعت الدراسة إلى دراسة أثر أبعاد الحوكمة على الإصلاح المؤسسي في المؤسسات الحكومية، حيث تم تطبيق متغيرات الدراسة على وزارة الصناعة والتجارة الاردنية.

حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر لأبعاد الحوكمة على بعد الإصلاح المؤسسي، إلا إن الأبعاد تتفاوت في التأثير حيث وجد أن أبعاد الاستجابة والشفافية والمساءلة أكثرها تأثيرا .وأشارمحتوى الدراسة إلى أن الدراسات العربية والمحلية التي تناولت أبعاد الحاكمية والتي أجمعت على اعتماد أبعاد الحاكمية التالية كنماذج للدراسة وهي: الاستجابة والمشاركة والمساءلة والشفافية والمساواة وبناء التوافق والرؤية الإستراتيجية والكفاءة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها الأولى التي أجريت على المؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها وكذلك ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين آليات الحوكمة المطبقة وجودة التقارير المالية في حين تناولت الدراسات السابقة علاقة آليات الحوكمة بالاداء المالي والإداري ومستويات الفساد.

■ **الإطار الفكري لحوكمة الشركات**

إن الاهتمام الملحوظ بمصطلح الحوكمة يرجع إلى نهاية الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدامه بشكل واسع من قبل الخبراء، ولاسيما العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وبدا الاهتمام به يأخذ حيزا أكبر في أدبيات الاقتصاد إثر إفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى مثل انرون وورلدكوم وتعرض شركات أخرى لصعوبات دولية مثل سويس وفراس تليكوم.

تم تفعيل حوكمة الشركات لعدم الاكتفاء بالمعلومات المتوفرة عن المخاطرة من خلال المؤشرات المالية والسوقية وتحليلها بمفهومها الجزئي وبشكل مستقل . فلا بد من إعادة الثقة في المعلومات المتوفرة واختبارها بالمفهوم الشامل (خليل،002 3)، باعتبار أن هذه المعلومات التي توفرها المؤشرات المالية والسوقية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لتجاوز حجم المخاطر الأخرى مثل مخاطر الإفلاس التي طالت الكثير من الشركات من أجل الوصول إلى كفاءة أداء الشركات. لذلك فإن الدقة والموضوعية في المعلومات وفق المؤشرات المالية والسوقية بشكل جزئي وشامل والالتزام بالقوانين والتشريعات يكون لها أثر في تنشيط حركة الشركات وزيادة تداول أسعار أسهمها وتحسين مؤشر أسعارها . وبما يمكن الوصول إلى فرضية كفاءة الأسواق (اسماعيل،2010).

وعلى أساس أن التغيرات في مؤشرات أداء الشركات تساعد على تفسير التغيرات الحاصلة في أسعار الأسهم وبالتالي يكون له تأثير على مؤشر السوق، أولت الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية اهتمامها بموضوع حوكمة الشركات، لتكون مبادئها مانعة لحالة الإفلاس، ورفع سعر السهم لتحسين مؤشر السوق، أي بهدف الحفاظ على كفاءة الشركات وكفاءة السوق .ولعل أهم الأمثلة من الاحداث الاقتصادية التي ساعدت على تبلور الإطار الفكري للحوكمة، هي حادثة إفلاس شركة انرون للطاقة في الولايات المتحدة التي عملت على التلاعب والإخفاء في المؤشرات المالية من الموجودات وأرباحهاالإنتاجية المنخفضة، مما أدى إلى التضليل في مؤشراتها السوقية كالقيمة السوقية لأسهمها التي ارتفعت في سوق الأوراق المالية بسبب التضليل، وأثناء ذلك قام المديرون التنفيذيون ببيع

أسهمهم مستفيدين من المعلومات الداخلية لتحقيق أرباح شخصية (سليمان،2009)، انعكس ذلك في ارتفاع سعر السهم إلى (90) دولار وزيادة تداوله في عام 2000، باستخدامهم المعلومات المالية المضللة، وعدم إظهار حجم الديون الكبيرة الذي عمل على تآكل الأرباح، فاستخدمت الشركة مصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة(Purpose iesEntit aleciSp) للبقاء في سوق المال وتجنب المخاطر، وترتب على ذلك انخفاض قيمة الموجودات فجعل الشركة تتحمل التزامات أكبر بإصدار أسهم إضافية فانخفضت قيم أسهم الشركة إلى (33) دولار عام 2001 ،فأعلنت الشركة خسارة بلغت (600) مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى تدمير القيمة السوقية والتأثير على أسهم الأقلية في هذه الشركة، وفي نهاية السنة تقدمت بإجراءات الإفلاس (الدوغجي، 2009). وهذا ما أكده (جيم جاروكا) نائب الرئيس في المعهد الأمريكي للمحاسبين، بأن 15 ٪ من المؤشرات المالية كانت خاطئة وأثرت على مؤشراتها في السوق بسبب عدم التطبيق الدقيق للحوكمة وفي خضم تلك الأحداث عرفت بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة المخاطر المالية والسوقية الشمولية للشركة، كالاهمية النسبية للموجودات المتداولة وتوزيع الأرباح وفاعلية الموجودات في توليد الأرباح ومقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات ومدى استخدام الموجودات بطاقتها القصوى. والتأكيد على كفاية الضوابط والمبادئ الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وخطط للشركة.

وطالب خبراء إدارة الشركات الدوليون عند تعرض مؤشر أسعار أسهم الشركات للخطر نتيجة تعرضها للفشل، بضرورة تطبيق نظام الحوكمة بشكل صارم لكي يضمن الاستمرارية والأداء للشركات، لتنعكس على زيادة القيمة السوقية أوأسعارالأسهم والتداول في الأسواق الكفوءة وتتعافى من الأزمات، فارتبط التعريف السابق للحوكمة بمفهوم آخر يتناول القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أوالأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى (سامي، 2005)، التي تساعد أيضا على وجود سوق يتمتع بكفاءة عالية وذلك عن طريق المعايير والقوانين،

ومن هنا جاءت فرضية السوق الكفء لتعطي عمقا أكبر لمفهوم الحوكمة، وتعتمد تلك المعايير في تطبيق جانبها العملي على ركيزتين هما الشفافية والوضوح، أي الإفصاح والوضوح في إبراز الحقائق والمعلومات بحيادية وموضوعية أكبر عن الأداء المالي والسوقي للشركات كرأس المال والقيمة السوقية والموجودات والأرباح (المعهد العربي للتخطيط،2011)، فهاتان الركيزتان أحد أهم مبادئ الحوكمة، فمن خلالهما تعمل الحوكمة على مراقبة وضبط مؤشر أسعار السوق فتؤدي إلى تحقيق التوازن في أسعار الأسهم التي تسعى كفاءة الأسواق المالية الوصول إليه، حيث يتم تسعير الأسهم في السوق الكفء في ضوء المعلومات المتاحة، وعلى مدى توفر المعلومات الخاصة الداخلية لمجموع المستثمرين في توقيت واحد، (عبد الملك، 2008)، فأسعار الأسهم تستجيب لكل معلومات جديدة ترد إلى المتعاملين، بحيثتؤثر في تغيير نظرتهم تجاه الشركة المصدرة للسهم وتؤثر المعلومات على حركة الأسعار بطريقة مستقلة، حيث تتجه الأسعار انخفاضا أو ارتفاعا، وأن هذا التقلب يعود إلى المعلومات المتدفقة التي يحصل عليها المستثمرون من يوم لآخر، فيترتب عن تجميع وتحليل المعلومات للاستفادة منها في القرار الاستثماري في أسهم الشركة، مما ينعكس على مؤشر الأسعار(الزيدي،2011).

كما أن أثر معلومات مؤشرات الأداء على مؤشر الأسعار التي تحققه الشركات في السوق له دورين:-

- **الدور الإداري**: وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق قبل اتخاذ قرار البيع أو الشراء لدعم وترشيد ذلك القرار.
- **الدور التأثيري**: على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن بين العوائد والمخاطر، ويحفظ للسوق التوازن قدر الإمكان.

إن سعي الشركات لتبني مبادئ الحوكمة جاء ليحقق أهداف الحوكمة والمتمثلة في:

- إدارة المخاطر من خلال تقليل التعارض بين المساهمين وإدارة الشركة، ووجود عملية رسمية للحد من المخاطر في كل المستويات بالشركة للوصول إلى كفاءة الشركة.
- تدعيم استقرار أسواق المال للوصول إلى كفاءة السوق، من خلال آليات رقابية على

الإدارة، وعن طريق البنية الأساسية للسوق التي تعزز وصول المعلومات للمساهمين.

- التحديث المستمر لإدارة مخاطر الفشل أوالإفلاس بمفهومها الشامل لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية للشركات وبما يؤثر على المستوى الكلي للسوق.
- التخلص من المخاطرة بمفهومها الجزئي والشامل للمؤشرات، لتحقيق كفاءة أداء الشركات.

ولتحقيق تلك الأهداف يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات الضرورية والمتمثلة في:

- **متطلبات داخلية**: وتشمل القواعد والأسس المحددة لكيفية توزيع الحقوق والواجبات للمساهمين والإدارة داخل الشركة منذ بداية تأسيسها، والتي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل أوإزالة التعارض بين مصالح تلك الأطراف .
- **متطلبات خارجية**: وتتكون من القوانين والقواعد، كالقانون المنظم للسوق، وقانون منع الممارسات الاحتكارية، وقوانين إفلاس الشركات، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق رأس المال) التي تعطي المعلومات الصحيحة عن أسعار أسهم الشركات، وكذلك تشمل هذه المستلزمات في أحكام الرقابة على الشركات.(خليفة، 2005)

من خلال الإطار الفكري للحوكمة يتبين للباحثين أنها مجموعة من الآليات من الإجراءات القانونية والمؤسسية التي تسعى الشركات المدرجة في السوق إلى تطبيقها لتحقيق كفاءة الشركة ورفع دورها في السوق.

- **تعريف حوكمة الشركات وأهم الأطراف المعنية بالحوكمة**

تعريف حوكمة الشركات: حوكمة الشركات أو الإدارة الرشيدة (Corporate Governance) هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعنى بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها وهي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم مراقبة إدارة الشركة والرقابة عليها، كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (مركزابوظبي للحوكمة، **2013**) أن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضح أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء، أما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرفت الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله

إدارة الشركات والتحكم في أعمالها . ومن خلال مجموعة التعاريف التي تطرقنا لها انفا يمكن للباحثين تعريف للحوكمة على إنها مجموعة القواعد والأساليب والقوانين التي تمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات الرشيدة.

أهم الأطراف المعنية بالحوكمة

أولا- المساهمين Shareholders: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ثانيا – مجلس الإدارة Directors of Board: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين

ثالثا – الإدارة Management: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التى تنشرها للمساهمين.

رابعا – أصحاب المصالح Stockholders: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على الاستمرار.

- **أهمية الحوكمة**

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية وتأكيد نزاهة الإدارة

فيها وكذلك الوفاء بالالتزامات والتعهدات، ولضمان تحقيق الشركات أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة ما يتصل بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، وبما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف

وتكمن أهمية حوكمة الشركات في الآتي:

1- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أوباستمراره بل القضاء، عليه وعدم السماح بوجوده مرة أخرى.

2- ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدني عامل فيها.

3- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح.

4- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن واستخدام الإجراءات الوقائية التي تمنع حدوث هذه الأخطاء.

5- تحقيق الاستفادة القصوى الفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي وفي واقع الأمر فإن الحوكمة أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات، وبأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية المستثمرين والمقرضين وتحقيق نظام معلوماتي عادل وشفاف وتوفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات.

ثانيا : الجانب العملي:

مقدمة :يتناول هذا الفصل عرض وتحليل بيانات الدراسة، من وصف لخصائص عينة الدراسة، والإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، والتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والتابعة، واختبار الفرضيات ومناقشتها وربطها بمشكلة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين بالجهاز الإداري للمؤسسة الوطنية للنفط في المستويات الإدارية الوسطى والعليا وكذلك أعضاء مجالس الإدارة للمؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها وقد تم اختيار عينة عشوائية لعدد (40) شخص من الفئات المذكورة وتم توزيع استمارة استبيان على العينة المختارة. بلغ عدد الاستمارات المرجعة والقابلة للتحليل (30) استمارة استبيان وهى ما تمثل نسبة 75 ٪ من إجمالي العينة المستهدفة في الدراسة.

■ **وصف خصائص عينة الدراسة**

يتناول هذا الجزء من هذا الفصل وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من (المؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، والعمر، والخبرة). ولبيان وصف خصائص عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

● **أولاً: المؤهل العلمي**

الجدول (1) توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	5	٪ 17
	بكالوريوس	18	٪ 60
	ماجستير	7	٪ 23
	دكتوراه	0	0.0
	المجموع	30	٪ 100

يتضح من الجدول (5) بأن حملة شهادة البكالوريوس قد شكلوا غالبية العينة، وبنسبة (60 ٪)، وما نسبته (83 ٪) من حملة شهادة البكالوريوس والماجستير مما يطمئن الباحثين إلى أن من تم الاستعانة بهم لتعبئة الاستبانة لأغراض الدراسة يحملون مؤهلات علمية مناسبة.

● **ثانيا: الفئة العمرية**

الجدول (2) توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	3	٪ 10
	من 30 إلى أقل من 40سنة	10	٪ 33
	من40 إلى أقل من 50سنة	12	٪ 40
	50سنة فأكبر	5	٪ 16
	المجموع	30	100

يتضح من الجدول (2) أن الفئة العمرية (من40 إلى أقل من 50سنة) قد شكلت النسبة الكبرى، والتي بلغت (40 ٪) من حجم العينة وتشكل هذه الفئة غالبية العاملين وإذا ما تم الرجوع إلى الجدول (1) والذي يشير إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذه النسبة تطمئن الباحثين إلى توفر الخبرة فيما يتعلق بالأجابة أسئلة الاستبانة.

ثالثا: سنوات الخبرة

الجدول (3) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	4	٪ 13
	من5 إلى أقل من 10سنوات	6	٪ 20
	من10 إلى أقل من 20 سنة	13	٪ 43
	20 سنة فأكثر	7	٪ 24
	المجموع	30	100

يتضح من الجدول (3) فئة الخبرة (من10 إلى أقل من 20 سنة) قد شكلت النسبة الكبرى من العاملين المشاركين في العينة، والتي بلغت (43 ٪) وهي لا شك نسبة ممتازة يمكن الاعتماد عليها في فهم أسئلة الاستبيان.

تحليل بيانات الدراسة:

للتعرف على اتجاهات أفراد العينة حول عوامل حجم مجلس الإدارة وهيكلية المجلس وازدواجية الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي، تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، والأهمية النسبية، عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

أولاً: حجم مجلس الإدارة

1- عوامل تتعلق بحجم مجلس الإدارة وأثرها على جودة التقارير المالية.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات عوامل تتعلق بحجم مجلس الإدارة وأثرها على جودة التقارير المالية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	حجم مجلس الإدارة يؤثر في إعداد وجودة التقارير المالية	3.646	0.702	4	مرتفعة
2	تعقد اجتماعات دورية لأعضاء مجلس الإدارة لعرض التقارير واتخاذ القرارات	3.862	0.698	2	مرتفعة
3	يتولى مجلس الإدارة وضع الاستراتيجيات والسياسات بناء على التقارير المالية	3.765	0.851	3	مرتفعة
4	هنالك لقاءات وتبادل للاراء بين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين من غير الاجتماعات الرسمية لاستعراض التقارير المالية	3.354	0.945	5	مرتفعة
5	مجلس الإدارة فعال في مراقبة عمل الإدارة التنفيذية من خلال التقارير المالية	3.907	0.942	1	مرتفعة
المقياس العام		3.625	0.485		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول (4) أن مستوى المقياس العام لفقرات (**عوامل تتعلق بحجم مجلس الإدارة وأثرها على جودة التقارير المالي**) مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.625) وبانحراف معياري (0.485).وقد جاءت الفقرة « مجلس الإدارة فعال في مراقبة عمل الإدارة التنفيذية من خلال التقارير المالية « بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.907) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة « هنالك لقاءات وتبادل للاراء بين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين من غير الاجتماعات الرسمية لاستعراض التقارير المالية» بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.354) وبأهمية نسبية مرتفعة.

أن إرتفاع مستوى الوسط الحسابي لجميع الفقرات في الجدول يعني أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة وانها تمثل عوامل مؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة.

- **ثانياً: تركيبة وهيكلية مجلس الإدارة**

1- عوامل تتعلق بهيكلية مجلس الإدارة

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات عوامل تتعلق بهيكلية مجلس الادارة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على جودة التقارير المالية الصادرة	3.952	0.842	2	مرتفعة
2	تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على طريقة إعداد التقارير المالية	3.982	0.820	1	مرتفعة
3	سيطرة شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص على مقاليد الأمور في المجلس تؤثر على التقارير المالية	3.563	0.741	5	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
4	عدد أعضاء مجلس الادار غير التنفيذيين يؤثر على جودة التقارير المالية	3.521	0.962	6	مرتفعة
5	تركيبة أعضاء مجلس الإدارة المتكونة من المهارات والخبرات والقدرات الجيدة يمكن ان تؤدي إلى تحقيق تحسن كبير في جودة التقارير	3.654	0.920	4	مرتفعة
6	المدير التنفيذي من الخارج يمتلك معرفة وتفوق ولذلك فهو اقرب لتطوير وتحسين جودة التقارير المالية	3.943	0.942	3	مرتفعة
المقياس العام		3.825	0.641		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول (5) أن مستوى المقياس العام لفقرات (**عوامل تتعلق بهيكلية مجلس الإدارة**) مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.825) وبانحراف معياري (0.641)، وقد جاءت الفقرة « تركيبة مجلس الإدارة تؤثر على طريقة إعداد التقارير المالية» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.982) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة « عدد أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين يؤثر على جودة التقارير المالية « بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.521) وبأهمية نسبية مرتفعة. إن ارتفاع مستوى الوسط الحسابي لجميع الفقرات في الجدول وبشكل متقارب إلى حد كبير يعني أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة وأنها تمثل عوامل مهمة في تحسين جودة التقارير المالية التي تقوم المؤسسة باعداها.

● **ثالثا : ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة**

1- عوامل متعلقة ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات عوامل متعلقة ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	الشروط الخاصة بمنصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يجب أن تكون محددة بشكل واضح وأن لا ترسخ لنفس الشخص.	3.972	0.823	1	مرتفعة
2	معدل دوران المدير التنفيذي يجب ان يكون بشكل ثابت	3.576	0.995	6	مرتفعة
3	يقوم مجلس الإدارة بإختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية	3.768	0.868	1	مرتفعة
4	يوجد توزيع غيرعادل في المسؤوليات والإختصصات في إدارة المؤسسة	3.943	0.873	2	مرتفعة
5	ضعف أساس الرقابة من قبل مجلس الإدارة قي حالة كون المدير التنفيذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة أيضا	3.720	0.863	5	مرتفعة
6	رئيس مجلس الإدارة يعمل مديراً تنفيذياً لها	3.886	0.894	4	مرتفعة
المقياس العام		3.798	0.658		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول (6) أن مستوى المقياس العام لفقرات (**عوامل متعلقة ازدواجية الجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة**) مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.798) وبانحراف معياري (0.658). وقد جاءت الفقرة « الشروط الخاصة بمنصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يجب أن تكون محددة بشكل واضح وأن لا ترسخ لنفس الشخص » بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.972) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة « معدل دوران المدير التنفيذي يجب أن يكون بشكل ثابت» بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.576) وبأهمية نسبية مرتفعة. إن ارتفاع مستوى المتوسط الحسابي لجميع الفقرات في الجدول وبشكل متقارب إلى حد كبير يعني أهميتها النسبية بالنسبة لعينة الدراسة وانها تمثل عوامل مهمة في تحسين جودة التقارير المالية.

رابعا: أثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

1- عوامل متعلقة بأثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات عوامل متعلقة بأثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تطبيقرالحوكمة يوفر معلومات مالية ذات فعالية.عالية قادرة علىتحقيق أهداف الشركة والمستثمر	3.584	0.926	5	مرتفعة
2	تطبيق الحوكمة يساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تقوم المؤسسة بالإفصاح عنها.	3.845	0.986	3	مرتفعة
3	نظام المعلومات المحاسبية المطبق يساهم في توفير معلومات مالية ومحاسبية تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة	3.652	0.825	4	مرتفعة
4	نظام الرقابة الداخلية مطبق بصورة تمكن من توفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات	3.985	0.845	1	مرتفعة

5	نظام المعلومات المحاسبية المطبق يوفر معلومات تخفض من حالة عدم التأكد .	3.552	0.799	6	مرتفعة
6	يعمل نظام المعلومات المحاسبية على توفير الثقة في المعلومات المستخرجة بما يضمن عدم التحيز والصدق والقابلية للتحقق من المعلومة	3.925	0.821	2	مرتفعة
	المقياس العام	3.659	0.682		**مرتفعة**

نلاحظ من الجدول (7) أن مستوى المقياس العام لفقرات (عوامل متعلقة بأ**ثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية**) مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.659) وبانحراف معياري (0.682). وقد جاءت الفقرة «نظام الرقابة الداخلية مطبق بصورة تمكن من توفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات « بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.985) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة» نظام المعلومات المحاسبية المطبق يوفر معلومات تخفض من حالة عدم التأكد» بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.522) وبأهمية نسبية مرتفعة ما يشير إلى أن هناك أثر للحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية ويمكن القول بشكل عام تعليقاً على نتائج هذا الجدول أن ارتفاع مستوى الوسط الحسابي لمعظم الفقرات يعني أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة وأنها تمثل عوامل توضح أثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية يمكن الاعتماد عليها في تحديد هذا الأثر.

- **اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي**

لاختبار مدى ملائمة بيانات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي تم اختبار الخطية، والارتباط الخطي المتعدد، والإرتباط الذاتي.

- **اختبار الارتباط الخطي المتعدد:Multicollinearity Tests**

وقد تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، وتبين الجدوال التالية مصفوفات الارتباط لمتغيرات الدراسة المستقلة حسب فرضيات الدراسة.

- **اختبار الارتباط الخطي المتعدد لمتغيرات الفرضية الرئيسية**

الجدول (8)مصفوفة الارتباط Correlations Matrix

الرقم	المتغير	الضغوط	الفرص	المبررات
1	حجم المجلس	1		
2	هيكلية المجلس	0.641**	1	
3	الازدواجية	0.651**	0.741**	1

(**) ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$)

يبيّن الجدول (8) أن قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة لم تتجاوز (0.741) ،وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث يعتبر الارتباط الذي يصل إلى أعلى من (0.80) مؤشراً لوجود هذه المشكلة، لذا نقول إن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, 2004, 359).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم احتساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF), وكانت النتائج كما يلي:

جدول (9)نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
حجم المجلس	2,452
هيكلية المجلس	1,520
الازدواجية	2,235

يبين الجدول (9) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1وأقل من

العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

- **اختبار فرضيات الدراسة**

في هذا الجزء من الدراسة تم اختبار الفرضيات، حيث خضعت الفرضية الرئيسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد(Multiple linear Regression)في حين تم اخضاع الفرضيات الفرعية منها إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple linear Regression) وذلك تحديد أثر المتغيرات المستقلة (حجم المجلس، هيكلية وتركيب المجلس، الازدواجية) على المتغير التابع والمتمثل في (جودة المعلومات المحاسبية)، وذلك من خلال الحصول على قيمة (f) المعنوية (Sig)، حيث تمثلت قاعدة القرار بما يلي:

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05).

- **الفرضية الرئيسة H0 : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية.**

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (10) *نتائج اختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t
مستوى جودة التقارير المالية	0.487	0.235	18.254	0.000	الحجم	0.215	0.090	2.447	0.018
					الهيكلية	0.075	0.082	0.985	0.325
					الازدواجية	0.191	0.085	2.301	0.032

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول(10) أن معامل الارتباط (R = 0.487)يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع (مستوى جودة التقارير المالية) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (18.254)،

وبمستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.235) وهي تشير إلى أن (23.5 ٪) من التباين في (مستوى جودة التقارير المالية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (حجم مجلس الادارة) قد بلغت (0.215) وأن قيمة t عنده هي (2.447)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.018)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أماقيمة B عند بعد (هيكلية المجلس) قد بلغت (0.082) وأن قيمة t عنده هي (0.985)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.325)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وقد بلغت قيمة Bعند بعد (الازدواجية) (0.191) وقيمة t عنده هي (2.301)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.032)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وتبعاً لقاعدة القرار: ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الرئيسة الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

" توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية. « ولاختبار الفرضيات الثلاث المتفرعة من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

H01-1: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

جدول (11) *نتائج اختبار العلاقة بين حجم مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
مستوى جودة التقارير المالية	0.342	0.121	25.332	0.000	حجم مجلس الادارة	0.324	0.081	4.851	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (11) أن قيمة (R= 0.342)،وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد المتغيرين المستقل والتابع. ويتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.121)، وهذا يعني أن بعد (حجم مجلس الإدارة) قد فسّر ما مقداره (12.1 ٪) من التباين في (مستوى جودة التقارير المالية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (25.332) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.324) وأن قيمة (t= 4.851) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وتبعاً لقاعدة القرار: ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)،فإننا نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية "

HO_1-2: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لتركيبة وهيكلية مجلس الإدارة على

مستوى جودة التقارير المالية

جدول (12) *نتائج اختبار علاقة ذات دلالة احصائية لتركيبة وهيكلية مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
مستوى جودة التقارير المالية	0.415	0.185	39.124	0.000	التركيبة الهيكلية لمجلس الادارة	0.325	0.061	6.225	0.000

*** يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج الجدول (12) أن قيمة (R = 0.415)،وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد المتغيرين المستقل والتابع. ويتبين أن قيمة معامل التحديد (R^2= 0.185)، وهذا يعني أن بعد (التركيبة الهيكلية لمجلس الادارة) قد فسّر ما مقداره (18.5 ٪) من التباين في (مستوى جودة التقارير المالية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (39.124) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.325) وأن قيمة (t= 6.225) عند مستوى ثقة(Sig = 0.000) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وتبعاً لقاعدة القرار: نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الفرعيةالثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية لتركيبة وهيكلية مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية"

$3\text{-}HO_1$: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس

مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

جدول (13)*نتائج اختبار علاقة ذات دلالة احصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery		تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
مستوى جودة التقارير المالية	0.421	0.195	38.124	0.000	ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة	0.338	0.084	6.354	0.000

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (13) أن قيمة ($R = 0.421$)،وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد المتغيرين المستقل والتابع. ويتبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.195$)، وهذا يعني أن بعد (ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة) قد فسّر ما مقداره (19.5 ٪) من التباين في (مستوى جودة التقارير المالية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (38.124) عند مستوى ثقة($Sig = 0.000$) وهذا يؤكد دلالة الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 0.338$) وأن قيمة ($t = 6.354$) عند مستوى ثقة($Sig = 0.000$) وهذه تؤكد دلالة المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وتبعاً لقاعدة القرار: ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

" توجد علاقة ذات دلالة احصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية "

■ **النتائج والتوصيات:**

من خلال الدراسة النظرية والعملية التى بنيت عليها الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق متطلبات الحوكمة ومستوى جودة التقارير المالية في المؤسسة الوطنية للنفط.

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية وهذا يؤكد أن دور ومهام هذا المجلس في المؤسسة الوطنية للنفط فعال من حيث وضع الاستراتيجيات والخطط ومراقبة الإدارة لتحسين جودة التقارير.

3- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لتركيبة وهيكلية مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية حيث إن الحوكمة تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في المؤسسة واضحة بما يؤدي إلى تحسين التقارير الناتجة من النظام المحاسبي.

4- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على مستوى جودة التقارير المالية

التوصيات:

1 - مراعاة آليات الحوكمة وتطبيقها في المؤسسات لما لها من أثر إيجابي على جودة المعلومات والتقارير المالية.

2 - تشجيع إدارة المؤسسة الوطنية للنفط على التنوع في هيكلية مجلس الإدارة وان يضم المجلس أعضاء من المساهمين ومن غير المساهمين ومن الجنسين الرجال والنساء لزيادة جودة التقارير المالية المنشورة.

3 - التعريف بالحوكمة وأهميتها وآلياتها من خلال إقامة الندوات وورش العمل داخل المؤسسة والشركات التابعة لها وذلك بهدف نشر الوعي الثقافي بين المسؤولين.

■ **المراجع:**

أولا : المراجع باللغة العربية

1- (متاني وآخرون، 2017) : أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (دراسة حالة): المملكة الاردنية الهاشمية / جامعة عجلون الوطنية – مجلة الدراسات العليا – العدد الثامن –ديسمبر 2017.

2- (العبيني وعبدالرحمن، 2015) : دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي (دراسة ميدانية) / مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد 44 -2015.

3- (البصام وعبد ،2014) : دور الحوكمة في تحقيق التنمية –دراسة تحليلية للتجربة الماليزية / مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة تكريت – المجلد 10 / العدد 31-2014.

4- (علي ولبزة، 2016) : أساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي وحوكمة الشركات مع الاشارة إلى تجربة شركة آن سي أ – روبية – الجزائر / جامعة الوادي.

5- (زكار وليد ،2016) : دور مباديء حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي – دراسة حالة / مؤسسة المطاحن الكبرى بجنوب- بسكرة – رسالة ماجستير / جامعة محمد خيضر –الجزائر.

6- الزيدي ،زهير حامد (2011) كفاءة أسواق الأوراق المالية العربية الواقع والطموح، مجلة ديالي العدد السابع والخمسون.

7- سليمان، محمد مصطفى (2009) دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري، الطبعة الثانية، الدار الجامعية.

8- الدوغجي، علي حسين (2009) حوكمت الشركات وأهميتها في تفعيل ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد السابع.

9- عبدالمالك، احمد فرج (2008) دور حوكمت الشركات في تحديد السعر العادل في سوق الأوراق المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية.

10- سامي، مجدب محمود (2005) دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة الإسكندرية.

11- خليفة، محمد ناجي حسن (2005) الإشراف والحوكمة في البنوك، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق في إطار حوكمة الشركات، مصر.

12- مركز ابوظبي للحوكمة (غرفة ابوظبي) اساسيات الحوكمة (مصطلحات ومفاهيم) سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابوظبي للحوكمة، 30 / 07 / 2013.

● **ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية:**

1- Mansur &Tangl, 2018) - Financial performance of listed companies in Amman Stoke Exchange, Jordan)) – Journal of Advanced Management Science, Vol 6, No 2, June 2018.

2- (Wanyama&Olweny, 2013) - Effects of corporate governance on financial performance of listed insurance firms in Kenya. Journal of public policy & Administration Research, Vol .3 No. 4, 2013.

3- (Sathyamoorthi, Baliyan, Dzimiri& Wally, 2017)- The impact of corporate governance on financial performance: the case of listed companies in the consumer services sector in Botswana.Advances in Social Sciences Research Journal, Vol.4, Issue 22 Nov, 2017.

معوقات تنفيذ ميزانية التنمية في ليبيا

■ طارق مامي * ■ عبدالسلام البلعزي**

■ **ملخص**

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على معوقات تفعيل دور ميزانية التنمية في ليبيا، ومن خلال إجراء كل من الدراسة النظرية والميدانية وإعداد استبيان وزع على عينة الدراسة المتمثلة في موظفي إدارة الميزانية بوزارة التخطيط ومدراء التخطيط بالوزارات والقطاعات الممولة من الدولة، حيث وزعت (52) استمارة استبيان استرجعت منها (38) استمارة استبيان. وتم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لإجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.(SPSS)

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن (83 ٪) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على قلة الماليين والفنيين المتخصصين في إعداد تقارير المتابعة بشكل دقيق ومحدد محاسبياً. حيث إن التقيد من قبل القطاعات ضعيف في إرسال تقارير المتابعة في تواريخها المحددة ويوجد بها نقص وشح في المعلومات بحيث لا يتم تعبئة كافة الخانات. ويؤكد (77 ٪) من أفراد عينة الدراسة أن تقارير المتابعة لا تعطي قدرا كافا من المعلومات.

ABSTRACT

The research mainly aims to highlights the problems of the development budget in Libya. Through both theoretical and field study by preparation of a questionnaire distributed to a sample study of (i) employment in the budgeting in ministry of planning (ii) director of planning in sectors and ministries. Were distributed (52) questionnaire and collective about (38) questionnaire. The data was analyzed using descriptive and analytical statistical methods.

The most important findings of the studying that (83 %) of the research sample affirm there are a few of accounting and financial and special engineering. Also confirms (77 %) of the study sample that the follow up reports don't provide accurate and precise time.

Key words: Budget, development plan, Public expenditure, ministry of planning, Capital expenditures.

*محاضر بكلية الخليج، مسقط، سلطنة عمان، وأستاذ مشارك بكلية الاقتصاد جامعة الزاوية، ليبيا
** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا

■ **مقدمة**

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، من المعلوم أنه ليس هناك دولة تمتلك القدرة للحصول على موارد غير محدودة بصرف النظر عن مدى ثرائها. لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة ترتكز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة. وبمعنى آخر الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع باستخدام موارد محدودة. كما تمثل عملية إعداد الموازنة الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط في الواقع الفعلي. ولهذا فإن هذه العملية تمثل عنصرا مهما في عملية التخطيط التنموي. واستمرارا للتنمية الاقتصادية ذاتها. هذا بالإضافة إلى أنها عنصر أساسي في نظام الإدارة المالية الذي يتميز بخصائص مهمة في نطاق الأداء المحاسبي والرقابة المالية.

كما أن إعداد الموازنة يؤثر في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات لأنه يتولى عملية تخطيطها وتوزيعها. لذلك أصبح إعداد الموازنة وإقرارها يحظى بهذا الاهتمام الكبير(**المهايني، 2000**).

الموازنة العامة للدولة أداة رئيسيه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشكل الموازنة وإعدادها رافدا أساسيا في إغناء السياسة والجهد التنموي وتلمس الاحتياجات وأولويات التنمية، وتحاول الموازنة العامة أن تعطي فكرة موسعة عن جميع الإيرادات والنفقات الحكومية، وتعتبر هذه الورقة استكمالا للجزء الأول بعنوان معوقات تنفيذ ميزانية التنمية "الجزء الأول (**مامي، عامر**، 2015).

■ **مشكلة الدراسة**

تمول الموازنة التنموية الحكومية عن طريق الاعتمادات المرصودة لها وفق قانون الميزانية للدولة، لغرض تحقيق الأنشطة والبرامج المسؤولة عن تنفيذها، ولذلك فإن قياس النتيجة في نهاية السنة ليس لغرض تحديد مقدار الربح أو الخسارة، وإنما لإعداد الموازنة في

السنة التالية أو السنوات اللاحقة على حسب الخطة التنموية سنوية أو ثلاثية أو غيرها، وبالإضافة لتحديد ومتابعة تنفيذ المشروعات التنموية ونسبة الانجاز المالي والفني وفق تقارير متابعة (مالية وفنية) معدة لهذا الغرض. هذا وما قد يتبعه من تعديلات على قيمة التعاقد على المشروعات نظرا لمتطلبات استكمال المشروعات التنموية ذات الطبيعة الفنية الخاصة، الأمر الذي قد يحتاج الى إجراءات مالية وقانونية معقدة وموافقات من جهات الاختصاص بعد عدة مشاورات واجتماعات مع الشركات المنفذة، وذلك على حسب النسب المتاحة في المناقلة بين المشروعات بقانون التخطيط الليبي ولائحته التنفيذية.

وبذلك يتم تحديد مخصصات الميزانية للقطاعات والجهات الممولة من الدولة، بالاعتماد على تقارير متابعة للمشروعات وفق عدة متغيرات ومعادلات لإمكانية الوصول إلى الاعتمادات التي يتم رصدها بالميزانية في السنة أو السنوات التالية، ويمكن طرح المشكلة في هذا السؤال: ماهي معوقات تنفيذ ميزانية التنمية في ليبيا؟ ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي معوقات إعداد تقارير المتابعة بدقة وموثوقية باعتبارها أساسا لإعداد الموازنات وتحديد المبالغ المصروفة على المشروعات التنموية.
- ما هي المشاكل التي تعيق عملية تبويب وعرض وتنفيذ تقارير المتابعة وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة التنموية في ليبيا؟

■ أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي تناولت البحث في معوقات ميزانية التنمية في ليبيا، وبالتالي يمكن أن تساهم إيجاباً لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي نأمل أن تساهم في الحد من المعوقات في تنفيذ ميزانية التنمية.

1. معرفة أسباب تأخر تقارير المتابعة المالية والفنية والحساب الختامي وفق قواعد المالية العامة.
2. تحديد أسباب تأخر إعداد الموازنة التنموية بشكل دقيق ومحدد.
3. معرفة العوامل والأسس العلمية المستخدمة في إعداد الموازنة العامة للتنمية ومدى تنفيذها وفق الخطة الاستراتيجية للدولة.

4. قد يستفيد من نتائج البحث أصحاب القرار المعنيين بإصدار التشريعات المتعلقة باللوائح المالية.

■ **أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تقييم ميزانية التنمية ومدى تنفيذها، أو التعرف على معوقات تنفيذ ميزانية التنمية ثم تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يرجى أن تساهم في تنفيذها، ومن هذه الأهداف ما يلي:

1. التعرف على معوقات إعداد تقارير المتابعة وتحديد نسبة المبالغ المصروفة على المشروعات التنموية.
2. التعرف على أسباب التأخر في إعداد تقارير المتابعة المالية والفنية والحساب الختامي لميزانية التنمية.
3. التعرف على مدى دقة وموثوقية تقارير المتابعة ومدى تبويبها وفق القواعد المحاسبية لإعداد الميزانية.

■ **فرضيات الدراسة:**

يمكن وضع الفرضيات التالية التي يمكن قياسها وفق الآتي:

- **الفرضية الأولى:** لا يتم إعداد تقارير المتابعة بدقة وموثوقية في تحديد المبالغ المصروفة على المشروعات التنموية من الناحية المالية والفنية والقانونية.
- **الفرضية الثانية:** لا يتم تبويب وعرض وتنفيذ تقارير المتابعة والحساب الختامي وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة التنموية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين عن التخطيط بوزارات الحكومة الليبية. حيث سعت الدراسة لأخذ وجهة نظر مدراء التخطيط بالوزارات الحكومية وموظفي إدارة الميزانية بوزارة التخطيط في المشاكل والصعوبات التي تحول دون تنفيذ ميزانية التنمية.

وتتكون عينة الدراسة من عدد (52) موظفا وزعت عليهم الاستبانات، وكان إجمالي الردود

المتحصل عليها من المستجوبين (38) استبانة صالحة للتحليل، حيث كانت مقسمة كالآتي:

1. موظفي إدارة الميزانية بوزارة التخطيط، حيث بلغ عدد المستجوبين (24) موظفا وزعت عليهم استمارات الاستبانة، وكان المسترجع منها (13) استمارة صالحة للتحليل.
2. مدراء التخطيط بالوزارات المختلفة بالحكومة: حيت بلغ عدد المستجوبين (28) موظفا وزعت عليهم استمارات الاستبانة، وكان المسترجع منها (25) استمارة صالحة للتحليل.

■ الدراسات السابقة

دراسة (الشاهين، 1417هـ) بعنوان: إدارة الموازنة الاتحادية للإمارات العربية المتحدة (الواقع والطموح).

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الموازنة العامة الاتحادية، وكفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الذي يتولى إعدادها وتنفيذها ورقابتها، وأيضا التعرف على أهم مشكلات الموازنة العامة للاتحاد، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن مشكلات الموازنة الاتحادية تكمن في (تقدير النفقات العامة) و(تحديد الإيرادات الاتحادية).

- **دراسة (يونس، 1998م)** بعنوان: معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي " دراسة مقارنة "

هدفت الدراسة إلى استعراض أهم جوانب مشكلة عجز الموازنة العامة، بالتركيز على أهم أبعادها وطرق علاجها كما ترسمها المدارس الفكرية المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن منظور الاقتصاد الإسلامي لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة هو منظور شامل بالمعنى العلمي، ذو أسبقية مستندة إلى حقائق وتجارب تاريخية. وقد توصلت أيضا إلى أن معاناة الدول النامية ازدادت سوءا مع الظروف التي عاشتها تلك الدول ومع غياب المنهجية العلمية التي تناسب حال تلك الدول، وكذلك توصلت إلى أن صندوق النقد الدولي اقترح لمشكلة العجز في الموازنة العامة من منظور جديد يشمل معايير جيدة للتعامل مع المشكلة، ومؤشرات تتناسب مع ظروف الدول النامية وميزاتها النسبية، وأظهرت الدراسة

أن جميع السياسات التي طبقتها الدول على اختلاف توجهاتها (برامج صندوق النقد الدولي، برامج الإصلاح التنموي، برامج الإصلاح الذاتي) قد ساعدت في تحجيم مشكلة العجز في الموازنة العامة، إلا إنها أفرزت أيضا مجموعة من الآثار الجانبية السلبية.

- **دراسة (علي، 1993م)** بعنوان: تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة وموازنة الأداء بالتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة أساليب إدارة الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار موازنة الرقابة، وتقديم إطار عام لهذه الأساليب في إطار موازنة الأداء، ومن أهم نتائج الدراسة أن موازنة الرقابة المطبقة حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة لا تساهم في التعرف على الكفاءة الاقتصادية لاستخدام المال العام.

دراسة (اللوزي والقطامين، 1996م) حول الموازنة العامة في الأردن (من سنة 1979- 1989م).

هدفت الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على موضوعين مهمين مرتبطين بإعداد الموازنة العامة في الأردن وهما:

1- تحليل الإيرادات والنفقات العامة للدولة وإلقاء الضوء على مقدار التغير في النفقات الرأسمالية وتطور الإيرادات المحلية والنفقات المتكررة للدولة، بالإضافة إلى تحليل نسبة الإيرادات الخارجية إلى النفقات الرأسمالية.

2- محاولة التأكد من وجود أو عدم وجود فروق ذات أهمية إحصائية بين الموازنتين التقديرية بشقيها، الواردات والنفقات والتي تقوم الحكومة الأردنية بإعدادها وتنفيذها عبر الخط الزمني المستخدم في البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أن الموازنة التقديرية تتطابق إلى حد معقول مع الموازنة الفعلية بشقيها : الإيرادات والنفقات. بالرغم من التقلبات والتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بها المنطقة بشكل عام.

2. أن الإيرادات المحلية قد زادت بمعدل 20 ٪ سنويا والى أن الإيرادات الخارجية قد زادت بسنية 2،4 ٪ خلال سنوات الدراسة، ويعزى السبب في ذلك إلى سياسة التصحيح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة خلال سنوات الدراسة.

3. أن الإيرادات المحلية لا تغطي تمويل النفقات المتكررة ويعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر صرف الدينار بالرغم من السياسة المالية التي تنتهجها الدولة لتحسين حجم الإيرادات المحلية لزيادة الاعتماد على التمويل المحلي للنفقات المتكررة.

● **دراسة (مامي وعامر، 2015م) معوقات تنفيذ ميزانية التنمية في ليبيا «الجزء الأول».**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تحديد أوجه الصرف ومدى صحة تبويبها، والتعرف على الخطوات الإجرائية في المنشور المعد لإعداد الميزانية وعلى الأهداف والسياسات وفق دراسات واستراتيجيات وطنية تعمل لتقديم أولويات الاستثمار العام فيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان (83 ٪) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون ضرورة إعادة تبويب ميزانية التنمية لتقديم إفصاح يوضح المخصصات المفوض بها على القطاعات والوزارات والأجهزة التنفيذية. ويؤكد (76 ٪) من أفراد عينة الدراسة إن الدليل الإرشادي المعد من قبل وزارة التخطيط يساعد في عملية مراجعة وتقييم المشروعات في حال تطبيقه.

● **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها يمكن أن تساهم في تحديد معوقات تنفيذ ميزانية التنمية وإعطاء توضيح في إعداد وعرض تقارير المتابعة وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة التنموية في ليبيا.

■ الإطار النظري

مفهوم التنمية: عملية إجراء تغييرات بنيوية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن التنمية لم تعد مجرد الانتقال من نمط إنتاجي أدنى إلى نمط

إنتاجي أرقى. بل يمكن أن نصل إلى أن التنمية في جوهرها عبارة عن عملية تحرر ونهضة حضارية شاملة تقتضي الانعتاق من شبكة علاقات السيطرة والتبعية التي تربط البلدان المصنعة بالبلدان النامية والعمل على إقامة بنيان اجتماعي سياسي اقتصادي متطور والدخول في علاقات مناسبة للتعاون الدولي وتعبئة وتوظيف كافة الطاقات الذاتية من الموارد الطبيعية والبشرية لتأمين مستقبل أفضل يسمح باللحاق بركب التقدم (طنيب وآخرون، 1993).

وتهدف التنمية إلى زيادة الدخل القومي من خلال تطوير الطاقات الإنتاجية للمجتمع، ورفع مستوى المعيشة، وضمان عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتنمية الكوادر البشرية من خلال التعليم والتدريب والعناية الصحية، وتعديل الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية وذلك بعد إفساح المجال للصناعة بحيث تلعب دورا قياديا بالقطاعات الأخرى (بدران، 1989).

- **معوقات التنمية**: من معوقات التنمية عدم الاستقرار السياسي، وتخلف البنية الأساسية للمجتمع، وعدم كفاية الادخار مما يؤدي إلى ضآلة رأس المال المستثمر وحتى إن وجد يتم توجيهه إلى استثمار غير منتج (في مشروعات الكسب السريع خصوصاً المضاربة في الأراضي والمباني والعقارات بدلاً من التوسع الإنتاجي).
- **مفهوم الموازنة العامة**: الموازنة العامة للدولة عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية، أما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية عينها وهي تحدد عادة بسنة من الزمن (شكري، 1990).

وتعرف الموازنة العامة بأنها: خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالبا سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية.

كما أن الموازنة بوصفها برنامجاً سنوياً حكومياً تعبر عن توجهات السلطة العامة

للسنة المقبلة وتترجم بصورة رقمية جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتمل إدخالها. فإذا تضمنت الموازنة مثلا زيادة في الاعتمادات المخصصة للتربية الوطنية فإنها تكون قد استهدفت توسيع التعليم الرسمي وتحسينه وإذا خفضت دولة كبرى اعتمادها العسكري تكون قد قدرت بأن هناك تحسنا سيطر على وضعها الأمني الخارجي (المعارك وشفيق، 2003).

ومهما كانت التباينات أو الاختلافات في التفاصيل أو في التراكيب اللغوية بين هذه التعريفات وربما غيرها مما يقدمه آخرون، فإنه يمكننا إذا أمعنا النظر فيها أن نعثر على قاسم ومحور رئيسي مشترك بينها، لا يمكن لأي منها إهماله أو التنكر له، ويتمثل ذلك في أن الموازنة العامة دائما تبرز بشكل عام كتعبير عن خطة عمل مستقبلية، ولهذا دلالاته الأساسية والهامة التي تجعل من مدونة الموازنة العامة وثيقة هامة تستقطب اهتمام وفضول معظم المواطنين أو المهتمين بحياة الدولة والمجتمع المعني.

●أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة

تطورت أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة تبعا للأحوال الاقتصادية وفيما يلي نبذة مختصرة لأساليب إعداد الموازنات (المعارك وشفيق، 2003):

1. الأسلوب التقليدي (موازنة البنود): لقد بدأ تطبيق موازنة البنود في عام 1921 بالولايات المتحدة الأمريكية، لتكون موازنة تنفيذية شاملة على أساس يساعد التمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية، حيث تم تصنيف النفقات تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها، وتم تقسيمها إلى فئات رئيسية تسمى أبواب وتم تقسيم هذه الأبواب إلى بنود فرعية. وقد اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي على النفقات أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها والتي تم الإنفاق من أجلها. حيث إن التبويب على أساس نوع المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها.
2. أسلوب موازنة الأداء: تعرف بأنها ذلك التصنيف في الموازنة الذي ينقل التركيز من وسائل القيام بالعمل إلى العمل المنجز نفسه. إذ إن الموازنة تعتمد لتحقيق أهداف معينة وليس لمجرد شراء سلع وخدمات. ومن ثم فهذه الموازنة تلقي الضوء على العمل

الذي تم أو الخدمة التي أنجزت للتأكد من أن النتائج التي تحققت توازي ما كان مخططا لها، وتعتبر موازنة الأداء محصلة للمحاولات الأولى لإصلاح نظام موازنة البنود بهدف التركيز على قياس الكفاءة الإدارية وتقليل النفقات عند إنجاز المشاريع.

3. أسلوب موازنة البرامج والأداء(موازنة التخطيط والبرمجة): ظهر هذا الأسلوب نتيجة الحاجة إلى ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة. فهذه الموازنة تهدف إلى الربط بين الاعتمادات وبين تحقيق الأهداف المخططة وهي تعتبر وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق أهداف معينة، وهكذا تعطى لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة (تخطيط، تنفيذ، رقابة). هذه الموازنة بدأ تطبيقها في أجهزة الحكومة الفيدرالية الأمريكية عام 1955 مما أدى إلى ظهورها وانتشارها وجذب اهتمام الكثير من الدول وكذلك اهتمام هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت كتيبا بعنوان موازنة البرامج سنة 1965.

4. أسلوب الموازنة الصفرية: عرفت هذه الموازنة على أنها عملية تخطيط تتطلب من كل مدير أن يبرر جميع محتويات موازنته بالتفصيل مبتدأ من نقطة الصفر(بحيث تفترض عدم وجود أية نفقات في بداية السنة المالية). بمعنى أنها تتطلب أن تقوم كل جهة بمراجعة وتقييم برامجها ومشاريعها الحالية والجديدة بطريقة منتظمة وعلى أساس التكلفة والعائد والفعالية.

5. أسلوب الموازنة التعاقدية: هي محاولة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة. بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع عام وخاص) بغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك البرامج المشاريع بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها.

والجدول التالي يوضح التطور لإعداد الموازنة العامة:

جدول رقم (1) مراحل تطور إعداد الموازنة العامة

المرحلة	مرحلة الرقابة	مرحلة البرامج والأداء	مرحلة التخطيط	استغلال الموارد المتاحة
دور الدولة	يقتصر على الخدمات السيادية والاجتماعية	تنمية الإدارة في التنظيمات الحكومية	تنمية شاملة وربط السياسة المالية والاقتصادية الحكومية بخطة اقتصادية محددة	تحقيق التكامل بين التخطيط والبرمجة والموازنة
الوحدة المحاسبية	الاعتماد	برنامج متكامل لكل الأنشطة والبرامج	الأهداف الاستراتيجية للخطط	البدائل المنافسة على الموارد الاقتصادية
مسمى الموازنة	موازنة البنود وموازنة الرقابة	موازنة البرامج والأداء	موازنة التخطيط القومي والبرمجة	الموازنة الصفرية والموازنة التعاقدية
هدف الموازنة	تحقيق الرقابة المالية والتشريعية للتأكد من تحصيل الإيرادات وفقا للقانون	توفير معلومات تساعد الإدارة على استغلال موارد بكفاءة وفعالية	أداة للتخطيط القومي الشامل وتوفير المعلومات اللازمة	توضيح وبيان جميع النشاطات ومدى جدواها
أسس التبويب	الأساس الإداري والأساس النوعي	التبويب الاقتصادي	التبويب حسب البرامج والأنشطة	التبويب الإداري والاقتصادي والوظيفي
القواعد العامة لإعداد الموازنة	الوضوح والعمومية والشمولية والوحدة والدقة والتوازن	المرونة والعمومية والشمولية والوحدة	المشاريع تتطلب عددا متصلا ومتتاليا من السنوات، وهناك خروج عن قاعدة التوازن	قاعدة الوحدة قاعدة السنوية

● المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإطار النظري

■ الإطار العملي

تهتم الدراسة بمعوقات تنفيذ ميزانية التنمية حيث اعتمدت على مجموعة من العوامل (المتغيرات)، وقد اعتمد البحث على قائمة الاستبيان المعدة على أساس معوقات تنفيذ ميزانية التنمية، وبالتالي فقد تم ترميز الفقرات الواردة بقوائم الاستبيان، وربطها

بفرضيات البحث ذات الصلة، هذا وقد تم مراجعة ضبط الترميز، والتأكد من صحتها قبل عملية إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بغرض التحليل، معتمدا في ذلك على تحديد مدى للمتوسط الحسابي في إجابات عينة البحث على الاستبيان، وذلك باعتماد درجة تأثير (3.4) وبنسبة (68 ٪) من حيث قبول أو رفض الفرضية، كما تم وضع خمسة مستويات للإجابة موزعة على فقرات الاستبيان ويمثل كل مستوى وزنا معينا للإجابة تتدرج من(1-5) وذلك لغرض التحليل الإحصائي كما موضح أدناه:

جدول رقم (2) مستوى الأوزان للإجابات

نوع الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق نسبيا	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

وقد تم اعتماد مقياس لكريت (Likert) الخماسي الأبعاد بدرجات (غير موافق بشدة، غير موافق، موافق نسبيا، موافق، موافق بشدة). لتحديد درجة ملائمة الفقرات الواردة بنموذج الاستبيان من خلال متوسط إجابات الفقرات ونسب الاستخدام وهي كالآتي:

جدول رقم (3)

درجة ملائمة الفقرات

المقياس	القيمة الترتيبية	الدرجة المعيارية	النسبة	التقييم
لكريت الخماسي	1	من 1 إلى أقل من 1.80	٪ 20 - ٪ 36	ضعيف جدا
	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	٪ 36 - ٪ 52	ضعيف
	3	من 2.60 إلى أقل من 3.4	٪ 52 - ٪ 68	مقبول
	4	من 3.4 إلى أقل من 4.20	٪ 68 - ٪ 84	جيد
	5	4.20 فأكثر	٪ 84 فأكثر	مرتفع

وقد تم اعتبار كافة الإجابات التي تقع بين الفئات الثلاثة الأولى على إنها مؤشرات على وجود ضعف يتراوح بين ضعيف جدا وضعيف في تحديد النقاط للاختبارات في معوقات تنفيذ ميزانية التنمية. وتم تنفيذ عمليات التحليل الإحصائي من خلال حزمة الأساليب الإحصائية SPSS الملائمة لتحليل البيانات.

■ ثبات أداة الدراسة

لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي:

جدول رقم (4) نتائج الثبات (اختبار كرونباخ ألفا)

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ الفا
تصنيف وتبويب تقارير المتابعة لتحديد المصروفات	10	0.633
تصنيف وتبويب التقارير حسب القواعد المحاسبية	4	0.613
المتوسط الإحصائي للمتغيرات مجتمعة		0.677

باستعراض قيم كرونباخ ألفا نجد أنها تجاوزت (60 ٪)، وبذلك فهي تشير إلى قيم ثبات واتساق داخلي بدرجة عالية بين أفراد عينة الدراسة فيما بينها، وهو ما يدل على أن العينة المختارة هي من المجتمع المراد قياسه، وبالتالي الاستنتاج بأنها مناسبة لتحقيق أغراض الدراسة.

اختبار الفرضيات وعرض النتائج

تمت إجراءات التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج وفحص فرضيات الدراسة على مرحلتين: الأولى تناولت الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من حيث استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، أما المرحلة الثانية فتناولت اختبار فرضيات الدراسة عن طريق استخدام اختبار T-testالمزدوج.

أولا: عرض نتائج الإحصاء الوصفي

1 .توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للمتغيرات الديموغرافية

جدول رقم (5)توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (المؤهل العلمي)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ماجستير	6	٪ 16
	بكالوريوس	27	٪ 71
	دبلوم عالي	4	٪ 11
	دبلوم متوسط	1	٪ 1

تشير قيم التكرارات والنسب المئوية بالنسبة للمؤهل العلمي أن 16 ٪ من أفراد عينة الدراسة هم من حملة الماجستير . أما حملة البكالوريوس فقد كانت نسبتهم 71 ٪ بعدد 27 من أفراد العينة البالغ 38 فردا. أما المتحصلون على دبلوم عال ومتوسط فهي نسبة بسيطة حيث تمثل نسبة 12 ٪ من أفراد العينة. وهذا التنوع في الشهادات يفيد الدراسة من حيث تعدد الآراء والأفكار والمدارك والخبرات لاشتمال أفراد العينة على كل الدرجات العلمية.

جدول رقم (6)توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (التخصص)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
التخصص	مالية وإدارية	31	٪ 82
	فنية وهندسية	7	٪ 17

تشير قيم التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لمتغير التخصص أن 82 ٪ من أفراد عينة

الدراسة هم من التخصصات المالية والإدارية . أما التخصصات الفنية والهندسية تمثل 17 ٪ من أفراد عينة الدراسة وهذا التنوع يدعم هدف الدراسة ويقوي نتائجها .

جدول رقم (7)توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (المستوى الوظيفي)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المستوى الوظيفي	رئيس قسم	10	٪ 26
	رئيس وحدة	6	٪ 16
	مدير إدارة	20	٪ 53
	موظف	2	٪ 5

تشير قيم التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لمتغير المستوى الوظيفي أن 53 ٪ من أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الإدارات العليا . ويأتي في المرتبة الثانية رؤساء الأقسام بنسبة 26 ٪ أما المرتبة الثالثة وهي رؤساء الوحدات بنسبة 16 ٪ ونسبة 2 ٪ من الموظفين وهذا يفيد الدراسة من حيث رأي جميع المستويات الوظيفية.

جدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (سنوات الخبرة)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	٪ 8
	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	12	٪ 32
	من 10 سنوات فأكثر	18	٪ 47

تشير قيم التكرارات والنسب المئوية بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة أن الفئة التي خبرتها من

10 سنوات فأكثر هي الفئة الأكبر بنسبة 47 ٪ من أفراد عينة الدراسة وفي المرتبة الثانية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 32 ٪ والفئة التي اقل من 5 سنوات هي الاقل بنسبة 8 ٪ . وهذا يفيد الدراسة من حيث الحصول على رأي جميع الخبرات في مجال التخطيط.

2.التحليل الوصفي لكل متغير من متغيرات الدراسة:

استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل متغير من متغيرات الدراسة، والجداول التالية توضح النتائج كالآتي:

1.معوقات إعداد تقارير المتابعة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1-10) من الاستبيان والجدول رقم (9) يوضح المتوسط الحسابي ونسبة المئوية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

جدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الاستبيان

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	تأخر الحساب الختامي ناتج من التأخر في تقارير المتابعة الواردة من القطاعات.	4.58	%91.58	0.976	21.32
2	يتم إعداد تقارير المتابعة من القطاعات في المواعيد المحددة.	1.89	%37.89	1.060	55.95
3	تقرير المتابعة يعتبر مرآة لما تم تنفيذه من الخطة خلال السنة.	4.32	%86.32	1.118	25.89
4	من معوقات إعداد تقارير المتابعة قلة الماليين والفنيين المتخصصين.	4.16	%83.16	1.197	28.80
5	من معوقات إعداد تقارير المتابعة عدم إعداد لجنة في وقتها المحدد.	3.71	%74.21	1.374	37.02
6	من معوقات إعداد تقارير المتابعة عدم الالتزام بالوقت المحدد.	3.74	%74.74	1.349	36.11

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
7	من معوقات إعداد تقارير المتابعة قلة المختصين في المراجعة الداخلية بالقطاعات.	4.13	%82.63	1.234	29.87
8	من معوقات إعداد تقارير المتابعة نتيجة إهمال من المراقب المالي	4.21	%84.21	1.069	25.40
9	اعتماد تقارير المتابعة من إدارة المراجعة الداخلية بالقطاعات احد أسباب التأخير.	3.03	%60.53	1.365	45.12
10	يتم اعتماد معايير ضبط الرقابة الداخلية عند إعداد تقارير المتابعة.	2.47	%49.47	1.202	48.60
	المتوسط الإجمالي للفقرات	3.54	%70.70	0.522	14.77

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (9) أن نسبة المتوسط الحسابي للمجموعة ككل والتي تتعلق بتقارير المتابعة المطبقة حاليا لتحديد المصروفات على المشروعات بلغت (3.54) وبنسبة (70 ٪) وأن متوسط نتيجة الإجابات لكل فقرة متقاربة فيما عدا الفقرات رقم (10.2) والتي سببت انخفاض المتوسط العام لهذه المجموعة وذلك لعدم إعداد تقارير المتابعة من القطاعات في المواعيد المحددة، ولا توجد معايير في ضبط الرقابة الداخلية عند إعداد تقارير المتابعة من القطاعات.

تبين قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مجال تقارير المتابعة أن الفقرة الأولى والتي تنص على تأخر الحساب الختامي ناتج من تأخر تقارير المتابعة الواردة من القطاعات» قد احتلت الترتيب الأول بوسط حسابي بلغ (4.58) وانحراف معياري قدره (0.976) وهذا الوسط يمثل نسبة مئوية قدرها (91 ٪).

2. تبويب وعرض التقارير حسب القواعد العامة لإعداد الموازنة

تم اختبار هذه المجموعة من خلال الفقرات (11-15) من الاستبيان والجدول رقم (10) يوضح المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.

جدول رقم (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الاستبيان

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
11	يتم إصدار التقارير المالية والحساب الختامي بشفافية تامة.	3.32	٪ 66.32	1.165	35.13
12	عرض تقارير المتابعة وتبويبها وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة.	2.74	٪ 54.74	0.950	34.70
13	لا تعطي تقارير المتابعة والحساب الختامي قدر كافٍ من المعلومات.	3.87	٪ 77.37	1.298	33.55
14	السجلات المحاسبية وتقارير المتابعة المالية والفنية غير موثوق فيها ولا يمكن الاعتماد عليها.	4.16	٪ 83.16	0.823	19.79
15	الوضوح والدقة في إعداد الموازنة والحساب الختامي	3.66	٪ 74.23	1.234	28.50
	المتوسط الإجمالي للفقرات	3.31	٪ 66.14	0.861	26.03

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (10) أن نسبة المتوسط الحسابي للمجموعة ككل والتي تتعلق بعرض تقارير المتابعة بلغت (3.31) وبنسبة (66 ٪) وأن متوسط نتيجة الإجابات لكل فقرة متقاربة فيما عدا الفقرة رقم (12) والتي سببت انخفاض المتوسط العام لهذه المجموعة وذلك لعدم إعدادها وتبويبها وفق القواعد المحاسبية.

جدول رقم (11) ملخص لقياس معوقات تنفيذ ميزانية التنمية

المتغيرات	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
لا تفي تقارير المتابعة بوضعها الحالي في تحديد المبالغ المصروفة على المشروعات من الناحية المالية والفنية والقانونية.	3.54	%70.70	0.522	14.77
لا يتم إعداد وعرض تقارير المتابعة والحساب الختامي لتصنيف المصروفات حسب القواعد العامة لإعداد الموازنة.	3.31	%66.14	0.861	26.03
مجموع مقاييس معوقات تنفيذ ميزانية التنمية	3.42	% 68.22	0.733	7.33

من خلال تتبع النتائج نلاحظ أن المتغير المتعلق بأن تقارير المتابعة لا تفي في تحديد المصروفات يحتل المرتبة الأولى بنسبة (70 ٪) وانها لا تنفذ حسب القواعد المحاسبية والثانية بنسبة (66 ٪) وهي نسبة ضعيفة. وإجمالا تشير النسبة المئوية لعينة الدراسة (68 ٪) على وجود معوقات في متابعة تنفيذ ميزانية التنمية بوسط حسابي (3.42).

وبما أن منهجية الدراسة قد حددت وسط حسابي افتراضي قدره (3.40) وبما نسبته (68 ٪) للدرجة التي يقبل بها الباحثون كون الإجراء مقبول من عدمه، لذا فإن نتيجة هذا التحليل تشير إلى أن متغير الدراسة الأول المتمثل في تصنيف و تبويب تقارير المتابعة لتحديد المصروفات على المشروعات بلغت (3.54) وبنسبة (70 ٪). وكذلك أن التقارير لا تعد وفق القواعد العامة لإعداد الموازنة يعتبر ضعيفا حيث كانت بنسبة (66 ٪).

ثانيا نتائج الإحصاء التحليلي (الاستدلالي)

تم استخدام اختبار (T-test) المزدوج لمقارنة المتوسطات الحسابية الفعلية لكل متغير من المتغيرات المستقلة، والمتمثلة في تقارير المتابعة المطبقة حاليا في تحديد المصروفات على المشروعات، وبأن تقارير المتابعة والحساب الختامي مبوبة وفق القواعد المحاسبية

وبشفافية تامة وتعطي قدرا كافيا من المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، مع الوسط الحسابي للمتغير التابع المتمثل في معوقات متابعة وتنفيذ ميزانية التنمية وذلك لتحديد ما إذا كان الفرق بين الوسط الحسابي لكل متغير وبين متغير تنفيذ ميزانية التنمية ذا دلالة إحصائية وذلك عند مستوى ثقة إحصائية ($0.05 \geq$)، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار (T-test) المزدوج للمتوسطات الحسابية للعوامل المستقلة.

جدول رقم (12) اختبار T المزدوج لقياس معوقات تنفيذ ميزانية التنمية

المتغيرات	الوسط الحسابي	قيمة T	مستوى المعنوية	القرار
لا تفي تقارير المتابعة بوضعها الحالي من تحديد المبالغ المصروفة على المشروعات من الناحية المالية والفنية والقانونية.	**3.54**	6.316	0.000	قبول
لا يتم إعداد وعرض تقارير المتابعة والحساب الختامي لتصنيف المصروفات حسب القواعد المحاسبية.	**3.31**	2.199	0.034	قبول

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

1. فيما يتعلق تقارير المتابعة المطبقة حاليا في تحديد المصروفات على المشروعات، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير (متابعة ميزانية التنمية) و تنفيذ ميزانية التنمية حيث كانت قيمة t تساوي (6.316)، ومستوى معنوية لهذه القيمة يبلغ (Sig =0.000)، مما يدل على أن الفرق بين متوسط موافاة تقارير المتابعة المطبقة حاليا في تحديد المصروفات على المشروعات وبين معوقات تنفيذ ميزانية التنمية ذو دلالة إحصائية قوية لأن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة وهو ($\alpha = 0.05$). وعليه يتم قبول الفرض الذي ينص على أن التقارير الحالية لا تفي في تحديد المصروفات على المشروعات لعدة أسباب منها تأخر التقارير من القطاعات.

2. فيما يتعلق بأن تقارير المتابعة والحساب الختامي معدة و مبوبة وفق القواعد المحاسبية وبشفافية تامة وتعطي قدرا كافيا من المعلومات و يمكن الاعتماد عليها، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير (ومتابعة ميزانية التنمية) و تنفيذ ميزانية التنمية حيث كانت قيمة t تساوي (2.199)، ومستوى معنوية لهذه القيمة يبلغ (Sig =0.034)، مما يدل على أن الفرق بين متوسط تقارير المتابعة والحساب الختامي معدة ومبوبة وفق القواعد المحاسبية وبين تنفيذ ميزانية التنمية ذو دلالة إحصائية قوية لأن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة المعتمد بالدراسة وهو ($\alpha = 0.05$). وعليه يتم قبول الفرض الذي ينص على أن تقارير المتابعة والحساب الختامي لا يتم إعدادها وتبويبها وفق القواعد المحاسبية ولا تعطي قدرا كافيا من المعلومات ولا يمكن الاعتماد عليها وتنفيذها.

■ النتائج والتوصيات:

● أولاً: النتائج

من خلال الدراسة التحليلية التي تمت يمكن عرض النتائج التالية:

1. أظهرت نتائج الدراسة بأن (70 ٪) من أفراد عينة الدراسة أكدوا على وجود معوقات في تنفيذ ميزانية التنمية فيما يتعلق بتحديد المبالغ المصروفة على المشروعات وذلك من خلال الآتي:

أ. أكد(91 ٪) من أفراد عينة الدراسة بأن تأخر الحساب الختامي ناتج من التأخر في تقارير المتابعة الواردة من القطاعات.

ب. أكد (83 ٪) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية قلة الماليين والفنيين المتخصصين في إعداد تقارير المتابعة بشكل دقيق ومحدد محاسبيا، وأيضا ضعف التقيد من قبل القطاعات في إرسال تقارير المتابعة في تواريخها المحددة مع وجود نقص وشح في المعلومات بحيث لا يتم تعبئة كافة الخانات المحددة.

ج. أكد (84 ٪) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية وجود إهمال من المراقب المالي في الإسراع في اعتماد تقارير المتابعة الواردة من القطاعات.

د. أكد (74 ٪) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية عدم الالتزام بالوقت المحدد بالمناشير المعدة من وزارة التخطيط في إعداد التقارير التي تحدد نسبة المصروفات على المشروعات.

2. أظهرت نتائج الدراسة بأن (66 ٪) من أفراد عينة الدراسة أكدوا على وجود معوقات تنفيذ ميزانية التنمية فيما يتعلق بعرض وتبويب تقارير المتابعة وذلك من خلال الآتي:

أ. أكد(77 ٪) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية أن تقارير المتابعة لا تعطي قدرا كافيا من المعلومات.

ب. أكد (83 ٪) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية أن السجلات المحاسبية والتقارير المالية والفنية بشكلها الحالي غير موثوق فيها ولا يمكن الاعتماد عليها.

ج. أكد (74 ٪) من أفراد عينة الدراسة أن من معوقات تنفيذ ميزانية التنمية عدم الوضوح والدقة في إعداد الحساب الختامي.

- **ثانياً: التوصيات**

توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة الاهتمام بإلزام الوزارات والقطاعات الممولة من الدولة وحثهم على إرسال تقارير المتابعة وفق القانون الذي ينص على أن ترسل تقارير المتابعة ربع سنوية في المواعيد المحددة ووفق النماذج المرفقة وذلك من خلال تكثيف الدورات التدريبية لموظفي إدارات التخطيط بالقطاعات.

2. الحرص على إعداد تقارير المتابعة بشكل دقيق وتحديد نسبة المبالغ المصروفة على المشروعات وذلك من خلال اختيار المراقبين الماليين بوزارة المالية بمؤهلات متخصصة

في المالية والمحاسبة، وتأهيلهم بدورات مكثفة في المحاسبة والمالية العامة.

3. ضرورة العمل على اختيار موظفي إدارات التخطيط بالوزارات والقطاعات من المؤهلات العلمية وبمزيج من المؤهلات في المالية والفنية (محاسبة حكومية وهندسة مدنية ومعمارية) ليتسنى تحديد نسبة المنجز بالمشروعات (خاصة المشروعات المتخصصة التي يصعب فيها تحديد النسب) وفق الطرق العلمية المتعارف عليها.

4. ضرورة العمل على إعداد الميزانية التنموية وفق اختصاصات كل وظيفة وذلك تطبيقاً لمبادئ الحوكمة، والرقابة الداخلية.

قائمة المراجع

1. الشاهين، عبدالرحمن عبداللطيف، إدارة الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين الواقع والطموح، الإدارة العامة، العدد الثالث، 1417هـ.
2. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، الجنابي، طاهر موسى، إدارة الموازنات العامة، عمان، دار زهران للنشر، 1999م.
3. العربي، علي، عساف، عبدالمعطي، دورة الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، المنظمة العربية للعلوم الادارية 1986م.
4. اللوزي، سليمان أحمد، القطامين، أحمد عطا الله، دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن (من سنة 1979-1989م)، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، 1996م.
5. المعارك، محمد عبد العزيز، شفيق، علي، أصول وقواعد الموازنة العامة، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، 2003م
6. المهايني، محمد خالد، الموازنة العامة للدولة في سوريا الواقع والآفاق، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية، العدد الأول 2000.
7. شكري، فهمي، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990م
8. علي، محمد حسين، تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة وموازنة الأداء بالتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، كلية التجارة، 1993م.
9. مامي، طارق، عامر، شكري، معوقات تنفيذ ميزانية التنمية في ليبيا "الجزء الأول" مؤتمر المحاسبة والمراجعة، بجامعة كلوج نابوكا، للفترة 6-9 سبتمبر 2015، بمدينة كلوج نابوكا، رومانيا. (نشرت بمجلة Virgil Madgearu review of economic studies and research, vol.2, 2015, pp69-89)
10. يونس، أحمد، معالجة الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي لمعاصر والفكر الإسلامي" دراسة مقارنة"، الإدارة العامة، العدد الأول، 1998م.

واقع استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليته

دراسة حالة

■ د. مصطفى ساسي فتوحة* ■ د . عيسى عبدالله الغنودي**

■ المستخلص

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليته وذلك من خلال، التعرف على مدى ملائمة الأنظمة المحاسبية لإنتاج معلومات عن مساهمة شركة ايني غاز بمليته في حماية البيئة، والتعرف على مستوى وعي القائمين على إدارتها بأهمية المحاسبة البيئية، كذلك التعرف على الصعوبات التي تواجهها في تطبيق المحاسبة البيئية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبانة وتم توزيعها على المدراء العامين والمدراء الماليين والمحاسبين وأخصائي ومراقبي البيئة، حيث تم توزيع (60) استمارة استبانة بشكل عشوائي على أعداد مختارة من كل مجموعة من المجموعات المشار إليها أعلاه، وبعد المتابعة تم تجميع (38) استمارة بمعدل استجابة بلغ (63 ٪) . تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي وذلك بالاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS.10)، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها يوجد ضعف في استخدام المحاسبة البيئية في شركة إيني غاز بمليتة، كذلك النظام المحاسبي بالشركة يوفر معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة إلا إن هذا النظام يحتاج إلى تطوير العناصر البشرية والرفع من كفاءتها لتطبيقه بكفاءة ومهنية كما أن هناك ضعف في مستوى وعي القائمين على إدارة الشركة بأهمية المحاسبة البيئية، وأخيراً توجد هناك

* عضو هيئة التدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان جامعة صبراتة
** عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة – كلية الادارة والموارد البشرية – جامعة صبراتة

بعض الصعوبات التي تواجه الشركة في تطبيق المحاسبة البيئية ولعل من أبرزها نقص معرفة الإدارة بالمحاسبة البيئية،الظروف السياسية والاقتصادية السائدة بالمنطقة تشكل عائقاً أمام استخدام المحاسبة البيئية، نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق المحاسبة البيئية،عدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية

● **الكلمات الدالة:** المحاسبة البيئية – البيئة – الإفصاح البيئي

ABSTRACT

The study aimed to try to identify the reality of the use of environmental accounting in Eni Gas Company in its entirety, by identifying the appropriateness of accounting systems to produce information on Eni Gas Company›s contribution to its environmental protection, and identifying the level of awareness of those responsible for its management of the importance of environmental accounting, as well as identifying On the difficulties that it faces in applying environmental accounting, and to achieve the goals of the study, a questionnaire was designed and distributed to general managers, financial managers, accountants, environmental specialists and monitors, where (60) questionnaires were randomly distributed to selected numbers from each complex A group of the groups mentioned above, and after follow - up, (38) forms were collected with a response rate of (63 %). Statistical analysis methods were used by relying on the statistical software package (SPSS.10), and the study reached some results, the most important of which is a weakness in the use of environmental accounting in Eni Gas Company in Mellitah, as well as the company›s accounting system provides information about its contribution to environmental protection, but this system needs to develop human elements and raise its efficiency to apply it efficiently and professionally, and there is a weakness in the level of awareness of those in charge of the company›s management of the importance of environmental accounting, and finally there are some difficulties that the company faces in applying environmental accounting, perhaps the most prominent of which is the lack of management knowledge of accounting Environmental, political and economic conditions prevailing in the region constitute an impediment to the use of environmental accounting, lack of competencies and expertise capable of implementing environmental accounting, lack of detailed information necessary to implement environmental accounting

Keywords: Environmental Accounting - Environment - Environmental Disclosure

■ **المقدمة:**

تعد المحاسبة علما من العلوم الاجتماعية، وهي في الأساس وليدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتطورت بتطورها كما أنها تؤثر وتتأثر بالتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما شهدت نظرية المحاسبة تطوراً كبيراً بسبب التطور الهائل في الحياة الاقتصادية الذي صاحبه ظهور العديد من الأفكار المحاسبية باعتبار أن المحاسبة نظام يتفاعل مع بيئته الداخلية والخارجية وغير منفصل عنها ويتكيف معها باستمرار لمواجهة التغيرات التي تحدث بين الحين والآخر ومن بين هذة التطورات المحاسبة البيئة.

وتعتبر المحاسبة البيئية Accounting Envortment أحدث مراحل التطور المحاسبي، وتمثل خروجاً عن الأدوار التقليدية للمحاسبة والمتمثلة في بيان نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة الاقتصادية حيث ازداد الوعي لدى المجتمع وأصبح من غير المقبول اقتصار التركيز على الأهداف الاقتصادية للوحدات الاقتصادية دون الأهداف الاجتماعية، وقد أصبحت مبادرات المسؤولية البيئية للمنظمات ذات اهتمام عالمي، وأصبح هناك منظمات رائدة على مستوى العالم في مجال الاهتمام بالبيئة .حيث تعرف البيئة (وزي - 2019) على "أنها مجموعة من العوامل الكيميائية والفيزيائية والحيوية التي تحيط بالكائن الحي أو المجتمع البيئي، ففي النهاية تكون هي السبب في تحديد شكله وأساليب معيشته وبقائه، وتشمل المكونات الرئيسة للبيئة كلًا من الغلاف الجوي والمائي والمناخ وسطح الأرض والمحيطات"، كما يمكن تعريف البيئة أيضًا على أنها جميع أشكال القوى الطبيعية التي تحيط بالكائنات الحية وغير الحية، وعند الحديث عن تعريف البيئة يمكن القول بأنها تمثل النظام الذي يدعم جميع أشكال الحياة على سطح الأرض، فمن هنا يمكن استخلاص أهمية البيئة الطبيعية في دعم واستمرار الحياة البشرية وحياة الكائنات الحية الأخرى، لذلك يجب تقديم جميع سبل الحماية للبيئة والحفاظ عليها بصورتها الطبيعية، إذ إن الأنشطة البشرية المختلفة هي السبب الرئيسي في تدهور النظم البيئية ودمارها لما لها من أثر سلبي على جميع مكونات الأنظمة البيئية والطبيعة. وكل ذلك يحتاج إلى عمليات صرف (تكلفة) أموال طائلة حيث تحتاج إلى إجراءات يطلق عليها المحاسبة البيئة

■ **الدراسات السابقة**

1 - دراسة (ميرة – 2010) بعنوان: واقع القياس المحاسبي للأداء البيئي بشركة الزاوية لتكرير النفط» – دراسة حالة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القياس المحاسبي للأداء البيئي بشركة الزاوية لتكرير النفط بصفتها دراسة حالة، وتوصلت الدراسة إلى أن شركة الزاوية لتكرير النفط لا تقوم بالقياس المحاسبي للأداء البيئي عند إعدادها لقوائمها المالية.

2 - دراسة (حافظ، غافل 2016) بعنوان: تقييم واقع تطبيق المحاسبة البيئية في الوحدات الاقتصادية

هدفت الدراسة إلى بيان اراء العاملين في الوحدات الاقتصادية إلى تقييم واقع تطبيق المحاسبة البيئة في محافظة النجف بالعراق وبيان مدى تأثير القوانين والتشريعات البيئية على مستوى كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبة البيئية وتقييم دور الجهات الرقابية في تقليل أخطار التلوث البيئي بالنسبة للعاملين والمجتمع والبيئة وكذلك بيان مدى تأثير الإفصاح في فاعلية المعلومات المحاسبة البيئية، .وتوصلت الدراسة إلى تأثير العوامل أعلاه على تطبيق المحاسبة البيئية كان إيجابيا.

3 - دراسة (أشكال، امعرف 2016) بعنوان: محددات استخدام المحاسبة البيئية ودورها في إدارة خطر التلوث البيئي دراسة حالة على شركة راس لا نوف لتصنيع النفط والغاز

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة البيئية في شركة راس لانوف لتصنيع النفط والغاز وبيان دورها في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي بالنسبة للعاملين والمجتمع، وتم استخدام مدخل دراسة الحالة كطريقة للبحث وذلك لفهم الجوانب المختلفة للمشكلة قيد الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة تبذل جهودا في سبيل الحفاظ على البيئة وتحسينها سواء داخل الشركة أوخارجها، كما أن لديها وعي والتزام بضرورة حماية البيئة، وتعمل وفق سياسات وخطط وبرامج بيئية وتقوم بالصرف على تنفيذها إيماناً منها بمسؤوليتها تجاه بيئتها. وعلى الرغم من

توافر معلومات وتقارير عن الأداء البيئي للشركة وما تتكبده الشركة في سبيل ذلك،لا يتم الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل يسمح للمستخدمين تقييم أداء الشركة البيئي، ويرجح ذلك إلى نقص خبرات المحاسبين في هذا المجال والاعتقاد بعدم جدوى مثل هذه المعلومات وأثرها على قيمة الشركة.

4 - دراسة (الرفاعي، وآخرون2016) بعنوان: المحاسبة البيئية كمقرر دراسي بالجامعات الليبية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة (الأهمية، التحديات)

هدفت الدراسة إلى التعريف بأهمية تدريس المحاسبة البيئية كمقرر دراسي بالجامعات الليبية مساهمة منها في التنمية المستدامة من خلال توفير الكفاءات والخبرات اللازمة للقيام بأعمال المحاسبة البيئية، والتعرف على التحديات التي تعترض المحاسبة البيئية كمقرر دراسي بالجامعات، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: توجد أهمية كبيرة لتدريس المحاسبة البيئية كمقرر دراسي بالجامعات الليبية للمساهمة في التنمية المستدامة وتتمثل في نشر الوعي وزيادة الإدراك بالمخاطر البيئية، وتوفير الكفاءات والمهارات اللازمة للقيام بأعمال المحاسبة البيئية من قياس وإفصاح واجراءات المراجعة البيئية، ويواجه تدريس المحاسبة البيئية بالجامعات الليبية العديد من التحديات منها صعوبة إضافتها كمقرر دراسي مستقل ضمن مقررات اللائحة الدراسية الجامعية الحالية، وندرة المراجع المنهجية الخاصة بالمحاسبة البيئية باللغة العربية، وضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس بالمحاسبة البيئية عن طريق البحث العلمي.

5 - دراسة (الشهيبي، 2016) بعنوان : استخدام إدارة الجودة الشاملة في تطوير المحاسبة الإدارية البيئية في شركات صناعة الأسمنت في ليبيا.

تناولت الدراسة تطوير المحاسبة الإدارية البيئية عن طريق استخدام إدارة الجودة الشاملة بالتطبيق على صناعة الاسمنت في ليبيا، حيث هدفت الدراسة إلى التعريف بإدارة الجودة الشاملة واستخدامها في تطوير المحاسبة الإدارية البيئية، ويمثل مجتمع الدراسة شركات صناعة الاسمنت في ليبيا ولكن نظرا للظروف الأمنية والسياسية التي

تمر بها البلاد حاليا، فلقد تم اختيار الشركة الليبية للإسمنت كعينة حكمية للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة تستخدم أساليب محاسبية تقليدية ولا يوجد تطبيق فعلي للمحاسبة الإدارية البيئية، بالإضافة إلى عدم استخدام الشركة لأسلوب إدارة الجودة الشاملة، كما تبتين وجود علاقه إيجابية بين استخدام إدارة الجودة الشاملة وتطوير المحاسبة الإدارية البيئية.

6 - دراسة (عمارة، 2011) بعنوان: المحاسبة عن الأداء البيئي - الآفاق والمعوقات

تسعى العديد من الدول إلى تطوير إرشادات ومعايير محاسبية عن المعلومات البيئية للمؤسسات الصناعية وذلك بالتنسيق ما بين الأداء البيئي، وذلك من خلال تحديد مفهومها وطبيعتها وقياسها وطرق الإفصاح عنها، وكذا الآفاق والصعوبات التي تعترض تطبيقها. ولقد أوصت الدراسة بضرورة توعية إدارات المؤسسات بمفهوم المحاسبة البيئية، وإصدار التشريعات الضرورية اللازمة لتطبيقها وحث المؤسسات على إنشاء نظم محاسبية تأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية، وتعزيزها بالإطارات المؤهلة بموضوع المحاسبة البيئية وتدريب العاملين الحاليين على هذا النوع من المحاسبة، وتحديد المستويات الآمنة لضمان حماية مجالات البيئة المختلفة، ومراعاة الاعتبارات البيئية في مراحل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية ،واتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من الصعوبات المتوقعة للتلوث

7 - دراسة (أمل، 2014) بعنوان استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية دراسة تطبيقية على عدد من المنشآت الصناعية في العراق

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية في العراق وأيضا مدى اهتمام تلك المنشآت بإظهار معلومات المحاسبة البيئية، فضلا عن التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المنشآت الصناعية عند تطبيق المحاسبة البيئية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه لا يوجد تطبيق فعلي للمحاسبة البيئية وعلى الرغم من الواقع السلبي لتطبيق المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية في العراق إلا إن ذلك لم يمنع من وجود إدراك من قبل افراد عينة الدارسة لأهمية المحاسبة البيئية – ولو بنسبة ضئيلة - .وتبين أيضا، أن المنشآت الصناعية في

العراق تواجه صعوبات ومعوقات عند تطبيق المحاسبة البيئية، وذلك يعود لعدة أسباب يأتي في مقدمتها نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية وعدم سن القوانين والتشريعات التي تلزم المنشآت الصناعية بالقيام بإجراءات المحاسبة البيئية وعدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق أساليب المحاسبة البيئية.

8 - **دراسة (الزروق، 2018) بعنوان : أهمية الإفصاح عن التكاليف ودوره في ترشيد القرارات البيئية ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية والبيئية - دراسة ميدانية على شركات النفط الليبية**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الإفصاح ودوره في اتخاذ القرارات حيث توصلت إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وترشيد القرارات وتخفيض تكلفة المنتج، كذلك غياب القوانين والمعايير الملزمة للإفصاح عن الأداء البيئي.

■ **مشكلة الدراسة:**

يعتبر تلوث البيئة من أهم المشاكل التي تواجه العالم هذا اليوم نظراً لأثره الصحي على العاملين وأدائهم من ناحية وعلى المجتمع من ناحية ثانية والطبيعة من ناحية ثالثة حتى أولئك الذين يحددون أهداف الوحدة على تضخم الأرباح في الأمد القصير يدركون أن صورة الشركة لدى المجتمع لها تأثير على أرباحها وقدرتها على تحقيق الإيرادات، وتعد شركة ايني غاز بمليته إحدى الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، والتي يعتبر نشاطها من الأنشطة التي لها تأثير على البيئة، إلا إن الشركة لديها قصور في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بمدى مساهمتها في الحفاظ على البيئة، وذلك وفق ما أظهرته تقارير الهيئة العامة للبيئة في ليبيا، لذلك تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

- ما واقع استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز للنفط والغاز بمليته ؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الآتية:

- ما مدى ملائمة الأنظمة المحاسبية في شركة ايني غاز بمليته لإنتاج معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة؟
- ما مستوى وعي القائمين على إدارة شركة ايني غاز بمليته بأهمية المحاسبة البيئية؟
- ما الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليته ؟

■ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليته وذلك من خلال:

- التعرف على مدى ملائمة الانظمة المحاسبية في شركة ايني غاز بمليته لإنتاج معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة
- التعرف على مستوى وعي القائمين على إدارة شركة ايني غاز بمليته بأهمية المحاسبة البيئية.
- التعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة

■ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتم في الوقت الذي تزداد فيه المنافسة بين المؤسسات والشركات في البيئة المحلية، وكذلك التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال حماية البيئة ،والذي يفرض على البيئة المحلية ضرورة مواكبة هذا التطور، ويمكن النظر لأهمية الدراسة من الجوانب التالية:

- أهمية الدراسة للمعرفة: تمثل الدراسة إضافة متواضعة للمكتبات العربية حيث القلة في حدود علم الباحثان للكتابات المتخصصة التي تناولت الموضوع في مجال النفط.
- أهمية الدراسة للمجتمع: تهتم بدراسة واقع استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليته، وإمكانية الاعتماد عليه ومساهمته في تحسين الاهتمام بالبيئة في قطاع النفط عامة والشركة محل الدراسة على وجه الخصوص.

● **فرضيات الدراسة**

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وتم صياغتها على النحو التالي:

يوجد ضعف في استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليتة

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** النظام المحاسبي في شركة ايني غاز لا يوفر معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك ضعف في مستوى وعي القائمين على إدارة الشركة بأهمية المحاسبة البيئية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** هناك بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة.

■ **منهجية الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لإعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلتها وفرضياتها، كذلك في استقراء وجهات نظر عينة من المسؤولين بالشركة، بهدف الوصول إلى تعميمات مناسبة حول واقع تطبيق المحاسبة البيئية بالشركة محل الدراسة، كذلك التعرف على وجهة نظر عينة الدراسة حول المعوقات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية بالشركة محل الدراسة، وذلك بواسطة تصميم استبانة تم توزيعها على العينة المشار إليها وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

■ **مصادر الدراسة:**

تتمثل مصادر البحث في الآتي:

ا – مصادر البيانات الثانوية: وتتمثل في المراجع والدوريات والرسائل العلمية والتقارير والإنترنت.

ب – مصادر البيانات الأولية: وتتمثل في الاستبانة.

■ **حدود الدراسة:**

- **حدود زمانية:** تغطي الدراسة (2018 - 2019) وذلك لأخذ بيانات حديثة كما تمثل الفترة التي تم فيها إعداد الدراسة.
- **حدود مكانية:** شركة مليته للنفط والغاز.
- **أولا: - ماهية المحاسبة البيئية**

يعد مفهوم المحاسبة البيئية مفهوماً حديثاً نسبياً في الفكر المحاسبي، وقد أوضحت العديد من الدراسات تأثر مهنة المحاسبة بالتغيرات التي تواجه المشروع والمؤثرة فيه، كما لقيت المحاسبة البيئية اهتماما من العديد من المنظمات والهيئات الدولية باعتبارها مصدراً للمعلومات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. كما أصبح هناك وعي وقلق متزايدين حيال تأثير النشاط البشري البيئي وهذا القلق على الصعيد العالمي بشأن تأثير الأنشطة البشرية على البيئة والحاجة إلى التخفيف من هذه الآثار أدى بالتالي إلى سن قانون غير ملزم حول البيئة بدأ مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في (ستوكهولم) حول البيئة البشرية وإطلاق برنامج الأمم المتحدة البيئي في عام 1972 وبدأت مصطلحات مثل الملوث يتحمل التكلفة، المسؤولية المطلقة، المسؤولية التقصيرية، المبدأ التحوطي، المساواة بين الأجيال (حق الجيل الحالي في استخدام الموارد الطبيعية لاستخداماته القانونية ليس حقاً مطلقاً، الجيل الحالي وصي على الموارد الطبيعية وعليه تمرير الموارد الطبيعية إلى الجيل اللاحق أيضاً) وغيره الكثير من المصطلحات المتعلقة بالبيئة .(برنامج الأمم المتحدة للبيئة ar.wikipedia.org)

- **مفهوم المحاسبة البيئية:**

بدأ اهتمام المحاسبين منذ سنوات قليلة بالبيئة وبدر له الجوانب السلبية في استغلال البيئة والعمل على الإفصاح عن تلك الجوانب أو وصف آثارها نتيجة استغلال الإنسان للبيئة أو ممارسة نشاطاته من خلالها وقد ظهرت عدة مسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها:

- أ. المحاسبة الخضراء.
- ب. المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستديمة.
- ج. المحاسبة البيئية والاقتصادية.

وأياً كانت التسمية فإنها تعني شمول وتكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الوحدات الاقتصادية للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة في المجتمع، ويتوسع آخرون في تحديد مفهوم المحاسبة البيئية فيرون بأنها " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ (من يلوث يدفع) " (التكريتي وآخرون، 1999: 34).

- **ثانيا : - اهمية المحاسبة البيئية**

تزايدت في السنوات الأخيرة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى تلك المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للمنشآت، لمواجهة قصور المحاسبة التقليدية ويرجع ذلك إلى تعدد المستفيدين وتباين احتياجاتهم، وعلى ذلك يمكن القول: إن المعلومات المحاسبية بشكلها التقليدي(الخالية من معلومات عن الأداء البيئي) لا تفي باحتياجات المستخدمين فيما يتعلق بمدى اضطلاع المنشآت بمسؤولياتها تجاه حماية البيئة أثناء سعيها نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية، لذلك فإن تطبيق المحاسبة البيئية يساعد على الحصول على المنافع التالية (Menon, 2013):

- الإيفاء بالمتطلبات التنظيمية.
- تشغيل المصنع بطريقة لا ينجم عنها أضرار بيئية.
- الترويج لثقافة ومفهوم السلامة البيئية في العمل بين الموظفين.
- الإفصاح للمساهمين عن مقدار وطبيعة لتدابير الوقائية المتخذة من الشركة.
- ضمان عملية النقل والتخلص الآمن من النفايات.

● إمكانية تتبع وإدارة تدفق واستخدام المواد الأولية والطاقة بدقة أكثر.

كما تُعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أكثر لدول اهتماما بإخضاع الأداء البيئي للمنشأة للمحاسبة إذ اهتمت المنظمات المهنية لمتخصصة في البلدين ولجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (Security exchange committee) بضرورة الإفصاح عن التأثير البيئي من حيث التكلفة والعائد (الحيالي، 1998)

ثالثا : - عناصر المحاسبة البيئية

إن المحاسبة البيئية لابد أن تتناول وبشكل مفصل أنواع التلوث البيئي والمتمثلة في تلوث المياه وتلوث الهواء وتلوث الأرض وأن يتم تصنيف التكاليف البيئية إلى تكاليف بيئية رأسمالية وأخرى جارية، مع مراعاة بعض الاعتبارات الأخرى أهمها: وجود نظام محاسبي منفصل عن نظام المحاسبة المالية (نظام المحاسبة البيئية) لتوضيح الأنشطة ذات المضمون البيئي وقياس الأبعاد المختلفة للمساهمات البيئية الموجبة والسالبة والتقرير عن نتائج القياس في صورة ملائمة تفيد في تقييم الأداء البيئي (بدوي، 2012)

وبصفة عامة فإن تطبيق المحاسبة البيئية يتطلب توافر عدة عناصر أساسية أهمها:

1 - تحديد السياسات الهامة للمحاسبة البيئية ويتطلب ذلك تحديد أهداف أنشطة المحاسبة البيئية بشكل واضح وذلك الأمر ضروري لضمان توافق أهداف المحاسبة البيئية مع السياسات والأهداف العامة للشركة بقدر تعلق الأمر بارتباطها بالإدارة البيئية.

2 - تحديد الفترة والنطاق المستهدف للحسابات البيئية ويتطلب ذلك تحديد العناصر التالية بدقة والتي تتمثل في الفترة التي يغطيها التقرير البيئي للشركة ونطاق تجميع البيانات البيئية.

رابعا: اتجاهات الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئة:

تبين من خلال الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص ان هناك ثلاثة اتجاهات للإفصاح عن البيانات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة هي.

● **الاتجاه الأول:** الفصل بين التقارير المالية والتقارير البيئية «طريقة الفصل»:

يقوم هذا الاتجاه على أساس الفصل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية باعتبار

أن كلا منهما يحقق أهدافا مختلفة وبالتالي يجب الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية ويمكن تبويب الصور التي تمثل هذا الاتجاه في ثلاث مجموعات هي:

- **التقارير الوصفية:**

يعد هذا النوع من التقارير أبسطها وأسهلها إعدادا حيث يتضمن سرداً وصفياً للأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية يؤخذ على هذا النوع من التقارير ما يلي:

- إن هذا النوع من التقارير يكون محدود الفائدة.
- صعوبة تتبع الأداء الداخلي للوحدة.
- لا يمكن استخدامه لإجراء المقارنات بين الوحدات المختلفة.
- التقارير التي تفصح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع:

تقوم هذه المجموعة بالإفصاح عن الأنشطة ذات التأثير على المجتمع وهناك عدة نماذج مقترحة لهذا النوع من التقارير مثل نموذج (Estes) ويرى رواد هذا الاتجاه بضرورة إعداد مثل هذه التقارير بشكل دوري وبشكل ينسجم مع القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية مما يوفر معلومات متكاملة ولكافة الأطراف التي تحتاجها وبصورة توضح مدى تحمل الوحدة لمسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع.

تتميز هذه المجموعة من التقارير بالآتي:

- إمكانية تحديد إجمالي تكلفة الأثر البيئي.
- إمكانية إجراء مقارنات بين الوحدات التي تعمل بنفس النشاط الاقتصادي ولنفس الفترة.
- التقارير التي تفصح عن التكاليف البيئية فقط:

تعبر هذه المجموعة من التقارير الأكثر تحليلاً من سابقتها للأنشطة البيئية التي تتضمن التكاليف البيئية فقط وتتميز هذه المجموعة من التقارير بالآتي:

- توفر هذه المجموعة صورة كاملة عن الأنشطة البيئية.
- إمكانية تحديد صافي الفائض أو العجز البيئي نتيجة المقارنة بين مجموع التكاليف

التي تحملها المجتمع عن تلك الأنشطة والمنافع التي حققتها الوحدة للمجتمع نتيجة أنشطة الوحدة.

- **الاتجاه الثاني:** الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية في تقرير واحد «طريقة الدمج».

«يعتمد هذا الاتجاه بالإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية في تقرير واحد بحيث تصبح المعلومات ذات الأثر البيئي جزءاً من المعلومات المالية ويمثل النموذج الذي اقترحه د. محمد محمود عبد المجيد المسمى حساب الأرباح والخسائر المالي والاجتماعي وقائمة المركز المالي الاجتماعي أحد النماذج في هذا الاتجاه» (عبد المجيد، 1986: 97 - 98).

يتميز هذا النوع من التقارير بالآتي:

- إمكانية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والأنشطة البيئية في قائمة واحدة مما يوفر مجالاً أوسع للمقارنة بين هذه الأنشطة ومن ثم يقيم أداء الوحدة بشكل سليم.
- يساعد هذا الاتجاه في تحقيق التكامل بين المعلومات المالية والمعلومات البيئية دون الحاجة إلى إجراء تعديل جوهري في النظام المحاسبي التقليدي باعتبار أن الأنشطة البيئية للوحدة تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي يجب أن ينعكس ذلك على القوائم المالية.
- **الاتجاه الثالث:** الإفصاح عن المعلومات البيئية فقط: (بدوية،2000، ص150).

يرى رواد هذا الاتجاه بضرورة الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئة ضمن قوائم خاصة توجه بشكل أفضل إلى الجهات التي تطلبها فقط لأن الإفصاح من خلال القوائم المالية قد يولد ضغطاً كبيراً على الوحدة الاقتصادية مما قد يجعلها تهتم بهذه الجوانب على حساب الجوانب الاقتصادية الأخرى وهذا مما قد لا يساهم في تنمية موارد الوحدة الاقتصادية. من عيوب هذا الاتجاه أن فرص تعظيم الربح لم يعد الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الوحدة الاقتصادية على حساب مسؤولياتها تجاه المجتمع والأضرار التي تتركها على البيئة أو على العاملين أو على المجتمع بشكل عام.

ويمكن القول إن الإفصاح عن المعلومات البيئية المختلفة وبأي صورة كانت تفيد في الآتي:

- تحسين عمليات الإنتاج.
- التفاوض وحل النزاعات مع المؤسسات.
- التأثير على صانعي القرارات.
- إعادة تقيم استراتيجية المحاسبة وممارسات الإدارة.

ويؤيد الباحثان الاتجاه الذي ينادي بالإفصاح عن المعلومات البيئية فقط في الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئة، وذلك لسهولة التعرف على مدى مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة، من خلال التعرف على جحم الانفاق البيئي.

- **خامسا: مشاكل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالبيئة**

يصاحب عملية الإفصاح بعض المشاكل التي تؤثر بصورة أو أخرى على سلوك متخذي القرار ويمكن تقسيم تلك المشاكل إلى الآتي:

- المشاكل المتعلقة بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

تمثل التقارير والقوائم المالية الأداة الرئيسية لنقل وإبلاغ المستفيدين بالمعلومات التي توفرها المحاسبة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات والوقوف على قدرة الوحدة لتحقيق أهدافها وحتى يمكن تلبية احتياجات هذه الأطراف للمعلومات يتطلب الآتي:

- أن تكون تلك المعلومات ملائمة. . أن تكون مفهومة من قبل المستفيدين.

ونظراً للتباين في أهداف واحتياجات كل طرف من الأطراف فإنه من الطبيعي أن تختلف البيانات المطلوبة لكل منهم وقد قسم البعض هذه الأطراف إلى الآتي:

- **أطراف داخلية: وتتمثل هذه الأطراف في الآتي:**
- ا. الإدارة.
- ب. العاملون.
- **أطراف خارجية: وتتمثل في الآتي:**
- أ. حملة الأسهم.

- ب. العملاء.
- ج. المستثمرون.
- د. نقابات العمال
- هـ. جهات حكومية.
- و. المجتمع.

مما سبق تتضح حاجة جميع الأطراف إلى المعلومات ولكي تفي هذه المعلومات باحتياجات الجهات المختلفة يتطلب أن تكون هذه البيانات مفهومة ودقيقة وشاملة لأنشطة الوحدة ويرى البعض أن هذه البيانات يجب أن تغطي الأوجه الآتية: (N - A - A، 1974:40 - 41):

- الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية.
- الأنشطة الخاصة بالموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.
- الأنشطة الخاصة بالمنتج.
- الأنشطة الخاصة بالمجتمع.
- المشاكل المتعلقة بمعايير الإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئي

لا يوجد اتفاق بين الكتاب على المعايير المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها عند إجراء الإفصاح المحاسبي للتأثيرات المترتبة على الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية وأن معظم المحاولات جاءت بهدف تقديم أساس سليم لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية فترى جمعية المحاسبين الأمريكية أن هذه المعايير تتمثل في الآتي: (A - A - A، 1976:49)

- أ. معايير أساسية: وتتمثل في الآتي:
- الملائمة.
- البعد عن التحيز.
- القابلية للفهم.
- ب. معايير ثانوية: وتتمثل بالآتي:

- التوقيت السليم.
- القابلية للتحقق.
- الصرف المستقل.
- الكمال.
- القابلية المقارنة.
- الإيجاز.
- ج. الاعتبارات الإضافية: وتتمثل في الآتي:
- مغزى البيانات.
- المركزية.
- الحيطة والحذر.
- القبول.
- حق الاعتراض.
- الثبات.
- القياس الكمي.
- القياس النقدي.
- الفحص الدائم.
- القابلية للتقويم.

■ الدراسة التطبيقية واختبار فرضيات البحث

● مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في العاملين بمجمع مليتة للنفط والغاز، ولأغراض البحث فقد تضمنت عينة البحث المدراء العامين والمدراء الماليين والمحاسبين وأخصائي ومراقبي البيئة، حيث تم توزيع (60) استمارة استبيان بشكل عشوائي على أعداد مختارة من كل

مجموعة من المجموعات المشار إليها أعلاه، وبعد المتابعة تم تجميع (38) استمارة بمعدل استجابة بلغ (63 ٪) ويوضح الجدول رقم (1)، أن العينة المختارة تعتبر ممثلة للأطراف المعنية بتطبيق نظام المحاسبة البيئية..

جدول رقم (1) : العينة المختارة من المشاركين في البحث

فئة المشاركين في البحث	عدد المشاركين	النسبة المئوية للمشاركين
مدير عام	1	٪ 3
مدير الإدارة المالية	3	٪ 8
أخصائي بيئة	12	٪ 31
مراقب بيئة	6	٪ 16
محاسب	16	٪ 42
المجموع	38	٪ 100

- **أداة البحث:**

في ضوء أهداف وفرضيات البحث السابق الإشارة إليها، فقد تم تصميم استمارة استبانة، يتمثل هدفها الرئيسي في جمع البيانات ،من أفراد عينة البحث للتعرف على واقع استخدام المحاسبة البيئية بمجمع مليتة للنفط والغاز، وقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث السابقة والاستفادة منها، حيث تألفت استمارة الاستبانة من الأجزاء التالية:

1 **توصيف عينة البحث:**

يهتم الجزء الأول من قائمة الاستبانة بتوصيف العينة محل البحث، من خلال الحصول على بيانات شخصية خاصة بكل مشارك، حيث تمثلت المعلومات المطلوبة في الوظيفة التي يشغلها المشارك ،والمؤهل العلمي الحاصل عليه وعدد سنوات الخبرة في المهنة.

كما تم إضافة سؤال يتعلق بمدى اشتراك المشاركين في البحث في دورات تدريبية أو

المشاركات في مجال حماية البيئة أو المحاسبة البيئية، كذلك مدى إلمام ومعرفة المشاركين بالحسابات البيئية .

2 - **واقع استخدام المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة.**

يركز الفرض الأول للبحث (الجزء الثاني من قائمة الاستبانة)، على تحليل اتجاهات أفراد عينة البحث حول واقع استخدام المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة.

3 - **إدراك القائمين على الشركة بأهمية المحاسبة البيئية**

يتعلق الفرض الثاني (الجزء الثالث من قائمة الاستبانة)، بالتعرف على مستوى إدراك القائمين على الشركة محل الدراسة بأهمية المحاسبة البيئية.

4 - **الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة.**

يتعلق الفرض الثالث (الجزء الرابع من قائمة الاستبانة)، بوجهات نظر المشاركين حول الصعوبات والمعوقات التي تعترض استخدام المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة.

وقد تم تحديد أوزان فقرات الإستبانة على النحو التالي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

3 - 3 - 4 :صدق استمارة الاستبانة وثباتها

حيث تم إجراء ما يعرف بالاختبار الأولي (Pretesting)، لاستمارة الاستبانة، وذلك عن طريق مراجعتها وتحكيمها من قبل بعض الأساتذة المتخصصين، بهدف اختبار صلاحية استمارة الاستبانة، ومدى توفيرها للبيانات المطلوبة، ووضوح كافة أسئلتها، ومن واقع ملاحظات المقيمين، فقد تم تعديل وإعادة صياغة بعض الأسئلة، واستبعاد البعض الآخر، وكذلك فقد تم دمج بعض الأسئلة في عدد أقل توفيراً للوقت والجهد، إلى أن توافرت درجة معقولة، لإمكانية استخدام الاستبانة، في عملية جمع البيانات، على نحو يحقق الهدف العام من الدراسة التطبيقية، ومن ثم الهدف العام للبحث . أما فيما يتعلق بثبات استمارة الاستبانة، فقد تم احتساب الاتساق الداخلي لمتغيرات البحث بالكامل باستخدام

معادلة كرونباخ ألفا (0.78) وهي نسبة ثبات عالية في العرف الإحصائي.

3 - 4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الآتية وذلك بالاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS.10):

1 - اختبار مدى الاعتماد على البيانات (Reliability Analysis).

2 - مقياس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

3 - اختبار (T ONE SAMPLE Test) وذلك لاختبار معنوية الفروق بين متوسط أراء عينة البحث عن المجتمع المسحوبة منه، حيث يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لاختبار معنوية الفروق بين متوسط أراء عينة البحث عن المجتمع المسحوبة منه حيث تتبع بيانات البحث التوزيع الطبيعي.

3-5 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

3 - 5 - 1 خصائص عينة البحث

جدول (2) توزيع أفراد عينة البحث حسب الخصائص العامة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة	مدير عام	1	٪ 3
	مدير الإدارة المالية	3	٪ 8
	أخصائي بيئة	12	٪ 31
	مراقب بيئة	6	٪ 16
	محاسب	16	٪ 42
المجموع	.....	38	٪ 100

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	1	٪ 3
	ماجستير	9	٪ 24
	بكالوريوس	23	٪ 60
	دبلوم عالي	2	٪ 5
	دبلوم متوسط	3	٪ 8
المجموع	.....	38	٪ 100
سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	6	٪ 15
	أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	9	٪ 24
	من 10سنوات إلى أقل من15 سنة	6	٪ 16
	15 سنة فأكثر	17	٪ 45
المجموع	.....	38	٪ 100
المشاركة في الدورات والمؤتمرات وورش العمل المتعلقة بحماية البيئة والمحاسبة البيئية	عدم المشاركة في أي دورات أو مؤتمرات أو ورش	16	٪ 42
	المشاركة في المؤتمرات المتعلقة بالبيئة	10	٪ 26
	المشاركة بالحضور فقط في المؤتمرات المتعلقة بحماية البيئة	5	٪ 13
	المشاركة في الدورات المتعلقة بالمحاسبة البيئية	2	٪ 5
	المشاركة في ورش عمل خاصة بالمحاسبة البيئية	1	٪ 3
	المشاركة بالحضور فقط في ورش عمل خاصة بالمحاسبة البيئية	4	٪ 11
المجموع	.....	38	٪ 100

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
معرفة أفراد عينة البحث بالحسابات البيئية	لا توجد معرفة	16	٪ 42
	نعم بنسبة أقل من 25 ٪	8	٪ 21
	نعم بنسبة أكبر من 25 ٪	10	٪ 26
	نعم بنسبة أكبر من 50 ٪	4	٪ 11
المجموع	.....	38	٪ 100

- **الوظيفة** : يبين الجدول رقم (2) أن نسبة المحاسبين بلغت 42 ٪ من مجموع المبحوثين في حين بلغت نسبة المدراء العامين 3 ٪ من مجموع المبحوثين ونسبة أخصائي البيئة 31 ٪ ، وبلغت نسبة مراقبي البيئة 16 ٪ وهذا يعني أن أكثر المبحوثين هم من المحاسبين بالشركة، وأن عينات البحث غير متساوية، وهذا يتيح فرصة الحصول على إجابات تخدم أهداف البحث.
- **المؤهل العلمي** : يبين الجدول رقم (2) أن نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه 3 ٪ والماجستير 24 ٪ أما نسبة الحاصلين على البكالوريوس 60 ٪ أما الحاصلون على الدبلوم العالي 5 ٪ والدبلوم المتوسط 8 ٪ من أفراد عينة البحث، وهذا يعني أن أكثر المبحوثين هم من حملة المؤهلات الجامعية مما يعطي مؤشرا على توافر المؤهلات في عينة البحث.
- **سنوات الخبرة** : يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 45 ٪ من المبحوثين كانت خبرتهم العملية 15 سنة فأكثر في حين كانت نسبة المبحوثين الذين انحصرت سنوات خبرتهم بين 5 - 10 سنوات 24 ٪ أما نسبة المبحوثين الذين انحصرت سنوات خبرتهم بين 1 - 5 سنوات 15 ٪ ، أما نسبة المبحوثين الذين خبرتهم من 10سنوات إلى أقل من15 سنة 16 ٪ وهذا يعطي مؤشرا إيجابيا للباحثين في الحصول على إجابات دقيقة تخدم أهداف البحث .
- **المشاركة في الدورات التدريبية**: يبين الجدول رقم (2) أن ما نسبته 58 ٪ من عينة

البحث أجابوا بأنهم شاركوا في دورات تدريبية مؤتمرات وورش عمل في مجال حماية البيئة والمحاسبة البيئية، في حين بلغت نسبة 42 ٪ الذين لم يشاركوا في دورات تدريبية وورش عمل في مجال حماية البيئة والمحاسبة البيئية.

- **معرفة أفراد عينة البحث بالحسابات البيئية:** يبين الجدول رقم (2) أن ما نسبته 84 ٪ من عينة البحث أجابوا بأن لديهم معرفة بالحسابات البيئية وبنسب متفاوتة، في حين بلغت نسبة 16 ٪ من عينة البحث الذين أجابوا بعدم معرفتهم بالحسابات البيئية.

■ **اختبار الفرضيات:**

تم في هذا الجزء من البحث اختبار الفرضيات بحسب ترتيبها، حيث تم التحقق من أن متوسط العينة يساوي متوسط المجتمع الذي سحب منه أو أقل أو أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس (اعتمد الباحثان على استخدام الوسط الحسابي بمقياس (3) ويمثل نسبة 60 ٪ ، ولهذا الغرض سيتم استخدام الاختبار الإحصائي one sample T - test وستكون قاعدة القرار وفقاً لهذ الاختبار على النحو التالي:

- قبول الفرضية الموجبة إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أكبر وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (3) درجات.
- رفض الفرضية الموجبة إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (3) درجات.
- رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أكبر وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (3) درجات.
- قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (3) درجات.

ولتعميم نتائج إجابات أفراد العينة على مجتمع الدراسة تم إخضاعها لاختبار (One Sample T - test) وحساب مستوى الدلالة (T) ومقارنتها مع الدلالة الإحصائية

(0.05) المعتمدة في هذا البحث كما يلي:

- تعميم نتائج إجابات أفراد العينة على مجتمع البحث إذا كانت مستوى دلالة (T) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة، وذلك للفرضيات العدمية والموجبة.
- عدم تعميم نتائج إجابات أفراد العينة على مجتمع البحث إذا كان مستوى دلالة (T) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة، وذلك للفرضيات العدمية والموجبة.

■ **فرضيات الدراسة**

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية واحدة:

يوجد ضعف في استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليتة

ولاختيار الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** النظام المحاسبي في شركة ايني غاز لا يوفر معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة
- **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك ضعف في مستوى وعي القائمين على إدارة الشركة بأهمية المحاسبة البيئية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** هناك بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى:

- H0: لا يوفر النظام المحاسبي في شركة ايني غاز معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة.
- H1: يوفر النظام المحاسبي في شركة ايني غاز معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة.

والجدول رقم (3) يوضح المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الأولى:

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الفرعية الأولى

ت	المتـــغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم تسجيل وإثبات كافة النفقات المتعلقة بالمحافظة على البيئة	4.000	0.8054
2	يتم تحديد السياسات الهامة للمحاسبة البيئة في الشركة	3.710	0.8353
3	يوجد توافق بين أهدف المحاسبة البيئية والأهداف العامة للشركة	3.868	0.9056
4	تفصح المنظمة عن مجموعة الإجراءات والبرامج والسياسات التي تتبناها للحفاظ على البيئة.	3.710	0.9560
5	تفصح المنظمة عن التحسينات التي قامت بها للحفاظ على البيئة.	3.842	0.8229
6	تفصح المنظمة عن الإجراءات التي وضعتها للحد من آثار التلوث ومدى الالتزام بمعاييرحماية التلوث.	4.052	0.6954
7	يتم تتبع وإظهار الآثار المالية المترتبة على اجراءات	3.605	0.8865
8	حمايةالبيئة في الإنفاق الرأسمالي والأرباح للفترة الحالية.	3.657	1.0208
9	تفصح المنظمة عن الموجودات البيئية وما يرتبط بها من مطلوبات ومخصصات.	3.500	0.7260
10	تفصح المنظمة عن المطلوبات الطارئة من خلال ملاحظات مقترنة بالقوائم المالية	3.552	0.9211
	المتوسط الكلي للمتغير الأول	3.750	0.5520

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة بلغ (3.750) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) والانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة بلغ (0.5520) مما يدل على انسجام واضح واتفاق بين إجابات عينة الدراسة.

و بناء على النتائج السابقة تكون الفرضية مقبولة وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار One Sample T – test وكانت النتيجة كما هي في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولي

(T) المحسوبة	T الجدولية	SIG(T)	نتيجة الفرضية العدمية
3.852	1.697	صفر	رفض

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ،مما يدل على أن النظام المحاسبي في شركة ايني غاز يوفر معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني: أن النظام المحاسبي في شركة ايني غاز يوفر معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة، على الرغم من أن واقع الحال أن النظام المحاسبي في الشركة محل البحث لا يوفر معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة إلا إن إجابات عينة البحث مغايرة للواقع ومرد ذلك يرجع إلى ضعف فهم القائمين على إدارة الشركة للمحاسبة البيئية.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

H0: لا يوجد هناك ضعف في مستوى وعي القائمين على إدارة الشركة بأهمية المحاسبة البيئية.

H1: يوجد هناك ضعف في مستوى وعي القائمين على إدارة الشركة بأهمية المحاسبة البيئية. والجدول رقم (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الثانية.

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الفرعية الثانية

ت	المتـــغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يعد نظام المحاسبة البيئية أداة هامة لقياس ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التطور	4.078	0.8181
2	تستخدم المحاسبة البيئية لقيادة (توجيه) التكاليف البيئية	3.710	0.8671
3	تساعد المحاسبة البيئية على الوفر في التكاليف	3.789	0.874
4	تؤثر بيانات الأنشطة البيئية بشكل مباشر وغير مباشر على أصول وخصوم المنظمة والتكاليف التي تتحملها	3.631	0.851
5	تساعد المحاسبة البيئية على الترويج لثقافة ومفهوم السلامة البيئية في العمل بين الموظفين.	3.710	0.835
6	استخدام المحاسبة البيئية ضمان لعملية النقل والتخلص الآمن من النفايات الخطيرة	3.947	0.868
7	إمكانية تتبع وإدارة تدفق واستخدام المواد الأولية والطاقة بدقة أكثر.	3.815	0.833
8	توسيع نطاق عملية التقييم وتحليل الاستثمار لكي يشمل الآثار البيئية المحتملة .	3.789	0.741
9	المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للوحدة ككل.	4.026	0.788
10	المساهمة في تحسين جودة مؤشرات قياس الأداء البيئي.	4.026	0.788
	المتوسط الكلي للمتغير الثاني	3.852	0.548

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة بلغ (3.852) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) والانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة بلغ (0.548) وهذا يدل على انسجام واضح واتفاق بين إجابات عينة الدراسة.

وبناء على النتائج السابقة تكون الفرضية مقبولة وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار One Sample T - test وكانت النتيجة كما هي في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

(T) المحسوبة	T الجدولية	SIG (T)	نتيجة الفرضية العدمية
3.992	1.697	صفر	رفض

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل أن هناك ضعف في مستوى وعي القائمين على إدارة الشركة بأهمية المحاسبة البيئية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن: هناك ضعفا في مستوى وعي القائمين على إدارة الشركة بأهمية المحاسبة البيئية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: ليس هناك بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة.

H1 : هناك بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة.

والجدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الثالثة.

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الفرضية الفرعية الثالثة

ت	المتـــغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تشكل عائقاً أمام استخدام المحاسبة البيئية	3.947	0.985
2	نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية	4.078	0.784
3	ضعف الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالمحاسبة البيئية	3.763	0.913
4	عدم قناعة الإدارة بالمزايا والفوائد التي تتحقق للمنظمة بتطبيق المحاسبة البيئية	3.868	0.843
5	نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق أساليب المحاسبة البيئية	3.947	0.836
6	عدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق أساليب المحاسبة البيئية	3.947	0.898
7	عدم وضوح الإجراءات والخطوات والمعايير اللازمة لتطبيق المحاسبة البيئية	3.894	0.894
8	ارتفاع تكاليف تطبيق أساليب المحاسبة البيئية	3.342	0.966
	المتوسط الكلي للمتغير الثالث	3.789	0.411

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن الوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة بلغ (3.789) وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3) والانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة بلغ (0.411) / وهذا يدل على انسجام واضح واتفاق بين إجابات عينة الدراسة.

و بناء على النتائج السابقة تكون الفرضية مقبولة وللتأكد من هذه النتيجة تم استخدام اختبار One Sample T - test وكانت النتيجة كما هي في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

(T) المحسوبة	T الجدولية	SIG (T)	نتيجة الفرضية العدمية
4.163	1.697	صفر	رفض

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ،مما يدل على أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن:

هناك بعض الصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة البيئية في الشركة محل الدراسة

■ **اختبار الفرضية الرئيسية:**

بناء على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية فإنه يتم قبول الفرضية الرئيسية أي أنه:

يوجد ضعف في استخدام المحاسبة البيئية في شركة ايني غاز بمليتة

نتائج الدراسة والتوصيات:

أ – نتائج الدراسة:

بناء على تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1 - يوجد ضعف في استخدام المحاسبة البيئية في شركة إيني غاز بمليتة.

2 - أن النظام المحاسبي بالشركة يوفر معلومات عن مساهمتها في حماية البيئة إلا إن هذا النظام يحتاج إلى تطوير العناصر البشرية والرفع من كفاءتها لتطبيقه بكفاءة ومهنية.

3 - هناك ضعف في مستوى وعي القائمين على إدارة الشركة بأهمية المحاسبة البيئية.

4 - توجد هناك بعض الصعوبات التي تواجه الشركة في تطبيق المحاسبة البيئية ولعل من أبرزها ما يلي:

- نقص معرفة الإدارة بأساليب المحاسبة البيئية.
- الظروف السياسية والاقتصادية السائدة بالمنطقة تشكل عائقاً أمام استخدام البيئية.

- نقص الكفاءات والخبرات القادرة على تطبيق أساليب المحاسبة البيئية.
- عدم توافر المعلومات التفصيلية اللازمة لتطبيق أساليب المحاسبة البيئية.

ب – التوصيات:

1 - العمل على إجراء دورات تدريبية وورش عمل للتعريف بأهمية المحاسبة البيئية وإجراءاتها.

2 - نشر ثقافة الاهتمام بالبيئة وحمايتها بالشركة.

3 - يجب التركيز على برامج التنمية المستدامة والمحاسبة البيئية في المشاريع المستقبلية بقطاع النفط الليبي.

المصادر والمراجع.

1 – أشكال، غزالة أحمد . امعرف، سعاد عياش علي(2018). محددات استخدام المحاسبة البيئية ودورها في إدارة خطر التلوث البيئي دراسة حالة على شركة راس لا نوف لتصنيع النفط والغاز، المؤتمر العلمي الخامس للبيئة المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، جامعة اجدبيا، اجدابيا.

2 – الحسين، أمل عبد (2014)، واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية دراسة تطبيقية على عدد من المنشآت الصناعية في العراق الكلية التقنية الإدارية/كوفه مجلة الغري للعلوم الاقتصادي والإدارية السنة العاشرة المجلد الثامن العدد الحادي والثلاثون.

3 – الحيالي، وليد ناجي (1998)، إجراءات القياس المحاسبي لتلوث البيئة، مجلة التعاون الصناعي، العدد 71.

4 – الرفاعي، مفتاح عثمان. الدوفاني، صالح فتح الله . بن يونس، ناصر ميلاد(2018)، المحاسبة البيئية كمقرر دراسي بالجامعات الليبية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة (الأهمية، التحديات) المؤتمر العلمي الخامس للبيئة المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، جامعة اجدبيا، اجدابيا

5 – بدوي، محمد عباس، (2012)، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، ط2، الاسكندرية المكتب

6 – حافظ م. لآلئ محمد، م. حسين جميل غافل (2016) تقييم واقع تطبيق المحاسبة البيئية في الوحدات الاقتصادية.

7 – عمارة، نوال، (2011) المحاسبة عن الأداء البيئي – الآفاق والمعوقات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة –الجزائر.

8 – فارس، فضيل. ضويفي، حمزة. (2019)المحاسبة البيئية كآلية لدعم وتحسين الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي تيمسات، الجزائر.

9 – الشهيبي، عمر عبد العليم، (2018) أستخدام إدارة الجودة الشاملة في تطوير المحاسبة الإدارية البيئية في شركات صناعة الاسمنت في ليبيا – المؤتمر العلمي الخامس للبيئة المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، جامعة اجدبيا، اجدابيا.

10 – ميرة، عبدالحفيظ فرح، (2010) واقع القياس المحاسبي للأداء البيئي بشركة الزاوية لتكرير النفط» دراسة حالة»، مجلة جامعة الزاوية، الزاوية.

11 – وزي وزي. كوم (2019): https://weziwezi.com.

12 – التكريتي، إسماعيل يحيى، الراوي، ساطع محمد، الشعباني، صالح إبراهيم،(1998) معايير تحديد التكاليف البيئية بالتطبيق على الشركة العامة للاسمنت الشمالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، بغداد، المجلد 6، عدد خاص بمناسبة نهاية الألفية الثانية.

1 - Menon, morison, 2013, ›Concept of environmental accounting ‹, building better businesses –globally, www, siftmedi.co.uk./

2 - A.A.A., (1976), Report of the committee on Accounting for social Performance, the Accounting Review, supplement to Vol. XLXl.

3 - N.A.A., (1974), Report of the Committee on Accounting For Corporate Social Performance, Management Accounting, February.

التمويل بالمشاركة وأثرها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية

(دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للسنوات 2009 - 2018)

■ د. بشير خليفة الفزاني * ■ أ. سمير حسين موسي** ■ أ. شرف الدين خليل البي ***

■ **ملخص الدراسة**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التمويل بالمشاركة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية حيث طبقت هذه الدراسة على **بنك فيصل الإسلامي السوداني** خلال الفترة الزمنية الممتدة (2009 – 2018).

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة والتي مفادها (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل بالمشاركة على الأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي السوداني.

حيث توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسب السيولة، وكذلك لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني، باستثناء نصيب السهم العادي من الأرباح، التي أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على ربحية السهم العادية.

ومن خلال نتائج الدراسة توصي بالآتي:

* عضو هيئة التدريس – قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
** عضو هيئة التدريس – قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
*** عضو هيئة التدريس – قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة

- توصي المصرف بالتوسع في تفعيل صيغة التمويل بالمشاركة، لما لها من أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية بشكل عام.
- توصي المصرف بتطوير آليات التأمين والتعاون الإسلامي، للحد من مخاطر التمويل بالمشاركة.

الكلمات الدالة: المشاركة، الأداء المالي، بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ABSTRACT

The study aimed to show the effect of financing with participation on the financial performance of Islamic banks operating in the State of Sudan during the extended period (2009 - 2018). In order to achieve this, the study was conducted on the Sudanese Islamic Bank of Faisal.

The study relied on the descriptive approach and the analytical approach by conducting simple linear regression analysis to test the hypotheses and answer the study questions.

Among the most important findings of the study is that there is no statistically significant effect of co - financing on liquidity ratios and profitability ratios in Faisal Islamic Bank of Sudan, and this is not a good indicator of dependence on co - financing, which may contribute to increasing investments in the assets of Faisal Islamic Bank of Sudan.

As it showed that the participation financing is a statistically significant effect of the participation financing on the share of the ordinary share of the profits in Faisal Islamic Bank of Sudan, which returns in a positive way but without negligible effectiveness in the use of the participation financing, which contributes to the increase in the value of the share in the market.

This study concluded that there was no statistically significant effect of co - financing on financial performance in Faisal Islamic Bank of Sudan.

Key words: participation, financial performance, Faisal Islamic Bank of Sudan.

■ المقدمة

أصبحت مصادر التمويل من المواضيع الهامة التي تتصدر مكانا مهما في مختلف الدول العالم لذلك يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجهها المصارف سواء المصارف التقليدية أو المصارف الإسلامية، حيث تعتمد المصارف الإسلامية على العديد من صيغ التمويل الإسلامية، فهذه التمويلات الإسلامية تسهم في تزايد ونمو وتطور في أنشطة المصارف الإسلامية، وهذا يرجح أسبابه للأساليب التمويلية المعتمدة في المصارف الإسلامية،

باعتبارها تستخدم العديد من صيغ التمويل التي تتنوع بتنوع النشاط والعميل، فمنها ما هو قائم على المشاركة مثلاً (المضاربة، والمشاركة)، ومنها ما هو قائم على المديونية مثلاً (البيع الآجل، والاستصناع، والسَّلم، والإجارة)، ولكل صيغة من هذه الصيغ أسلوبا للتطبيق.

حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق أداء مالي متميز، وذلك من خلال تحقيق أرباح وعوائد مجزية، وكذلك المحافظة على قيمة الأموال المستثمرة من التآكل بسبب التضخم، والقيمة الزمنية للنقود، وهذا لا يتم إلا من خلال استغلال جميع فرص الاستثمار المتاحة بمصادر التمويل الإسلامي.

ومن هذه الصيغ التي يمكن للمصارف الإسلامية استثمار مصادر أموالها، صيغة التمويل بالمشاركة والتي تعتبر من أهم صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، مما استوجب الأمر الاهتمام بها واستخدامها وتفعيلها، نظراً لما تحققه هذه الصيغة من عوائد مرضية، حيث لا يوجد أدنى شك في أهمية التمويل بالمشاركة، والتي ستمكن المصارف من تحقيق أداء مالي جيد.

هذا وقد ظهرت فكرة الدراسة لإبراز تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وذلك من خلال الوصول لتحسين معدل أداء المالي.

■ **مشكلة الدراسة:**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، تم الإدراك أن هناك متغيرات عديدة لا تؤخذ في عين الاعتبار من قبل الباحثين ومسؤولي المصارف الإسلامية حول قياس أثر التمويل بالمشاركة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية (هذا حسب علم الباحثين)، لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو بيان أثر المشاركة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في دولة السودان خلال الفترة من 2009 إلى 2018، وبهذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق التساؤل الرئيس الآتي:

● **هل هناك أثر لصيغة التمويل بالمشاركة على الأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي السوداني؟**

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس يتطلب الأمر الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما أثر التمويل بالمشاركة على نسب السيولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني؟
- ما أثر التمويل بالمشاركة على نسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني؟

■ هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر التمويل بالمشاركة على الأداء المالي في بنك فيصل الإسلامي السوداني، باستخدام نسب السيولة ونسب الربحية، وكذلك محاولة معرفة إذا كان أداء المالي للبنك مقبولا أم لا؟ فيما يتعلق استخدام التمويل بالمشاركة، وبالتالي تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بصيغة التمويل بالمشاركة، بالشكل الذي يحقق أهداف البنك، وبناء عليه ستحاول الدراسة التوصل إلى ما يلي:

1 - معرفة أثر التمويل بالمشاركة على نسب السيولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

2 - معرفة أثر التمويل بالمشاركة على نسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

■ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة، باعتبار أن الأداء المالي المُرضي لبنك فيصل الإسلامي السوداني يُعد حافزاً يُمكن المصرف من استقطاب موارد مالية جديدة، وإعادة استثمارها وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي، مما يُسهم في تحقيق أداء مالي جيد، وهذا يُمكن البنك من تمويل عملياته الاستثمارية بالصيغ التمويل المتنوعة، ونظراً لعدم تغطية الدراسات السابقة (حسب علم الباحثين) موضوع هذه الدراسة، والتي غطت فترات قصيرة نسبياً، في تقييم صيغ التمويل الإسلامي دون التطرق لدراسة أثر التمويل بالمشاركة (بصيغة منفردة) على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مما يعطي لهذه الدراسة أهمية خاصة، متمثلة في تحليل وتقييم نسب السيولة ونسب الربحية لبنك فيصل الإسلامي السوداني، حيث إن أغلب الدراسات ركزت على نسب الربحية في تقييم الأداء المالي، أما هذه الدراسة ستركز على تقييم الأداء المالي وتقديم بعض التوصيات لمتخذي القرارات، وبيان أثر التمويل بالمشاركة على الأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي السوداني.

■**منهجية الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والدوريات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع الدراسة بهدف الاستفادة منها، وكذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس أثر تلك المتغيرات وتحقيق أهداف الدراسة ووصولاً لأفضل الأساليب لقياس أثر التمويل بالمشاركة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية للوصول إلى توصيف دقيق للمشكلة ونتائجها، حيث تم اتباع منهج دراسة الحالة باعتبار أن الدراسة مقتصرة على دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني.

■ **مجتمع وعينة الدراسة:**

- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة بدولة السودان خلال الفترة الممتدة 2009 - 2018.
- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة بنك فيصل الإسلامي السوداني.

■ **فرضيات الدراسة:**

استناداً على مشكلة وأهداف الدراسة صيغت الفرضية الرئيسة الآتية:

H_{O1} : **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية** $(\alpha \leq 0.05)$ **للتمويل بالمشاركة على الأداء المالي بنك فيصل الإسلامي السوداني.**

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

H_{O1-1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ لتمويل بالمشاركة على نسب السيولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ويتفرع عن الفرضية الفرعية الأولى الفرضيات الآتية:

H_{O1-11} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ لتمويل بالمشاركة على نسبة التداولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

H_{O1-12} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمشاركة على نسب السيولة السريعة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

H_{O1-13} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمشاركة على نسبة النقدية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

H_{O1-2} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمشاركة على نسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ويتفرع عن الفرضية الفرعية الثانية الفرضيات الآتية:

H_{O1-21} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمشاركة على معدل العائد على الأصول بنك فيصل الإسلامي السوداني.

H_{O1-22} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمشاركة على معدل العائد على حقوق الملكية بنك فيصل الإسلامي السوداني.

H_{O1-23} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمشاركة على نصيب السهم العادي من الأرباح بنك فيصل الإسلامي السوداني.

8. **النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة:**

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلات الآتية:

$$\mathbf{ROA} = \alpha + B_1 FM + \varepsilon$$
$$\mathbf{ROE} = \alpha + B_2 FM + \varepsilon$$
$$\mathbf{ESP} = \alpha + B_3 FM + \varepsilon$$
$$\mathbf{CR} = \alpha + B_4 FM + \varepsilon$$
$$\mathbf{QR} = \alpha + B_5 FM + \varepsilon$$
$$\mathbf{NWC} = \alpha + B_6 FM + \varepsilon$$

حيث: FM= **تمثل التمويل بالمشاركة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.**

α= المقطع الثابت للنموذج.

$\beta_6, \beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$ = حساسية عائد المتغيرات المستقلة إلى الأداء المالي بنك فيصل الإسلامي السوداني.

(CR) = **ويعبر عنه** بنسبة التداول ويشار إليه بعدد المرات.

(QR) = **ويعبر عنه** بنسبة السيولة السريعة ويشار إليه بعدد المرات.

(CH) = **ويعبر عنه بنسبة النقدية** ويشار إليه بعدد المرات.

(ROA) = **ويعبر عنه** بالعائد على الأصول.

(ROE) = **ويعبر عنه** بالعائد على حقوق الملكية.

(ESP) = **ويعبر عنه** بنصيب السهم العادي من الأرباح.

(ε) = **الخطأ العشوائي.**

9. **أنموذج الدراسة:** يمكن تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة على النحو التالي:

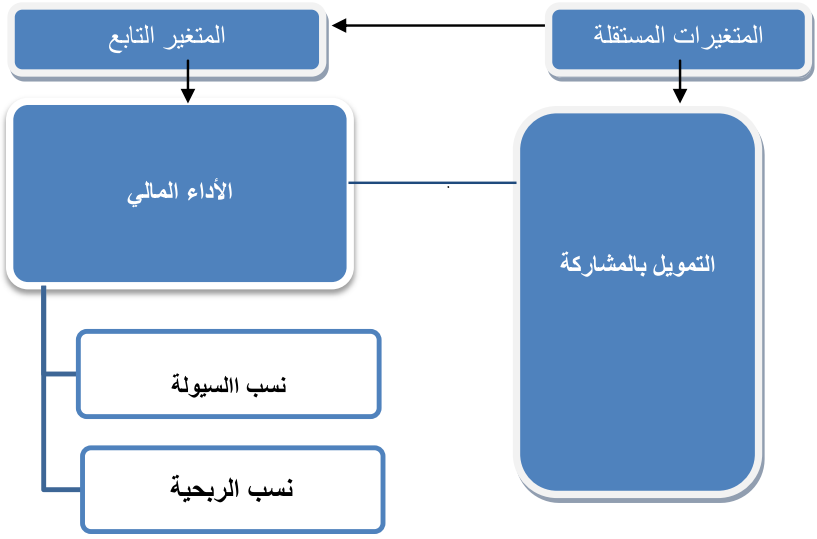

الشكل رقم (1) انموذج الدراسة

● المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الادب النظري والدراسات السابقة

10. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر التمويل بالمشاركة، كمتغير مستقل **على** الأداء المالي بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عنه بالأداء المالي سيتم قياس نسب السيولة بالأبعاد الآتية(نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة النقدية)، وكذلك نسب الربحية بالأبعاد الآتية(العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نصيب السهم العادي من الأرباح)، وذلك لقياس أثر التمويل المشاركة على الأداء المالي بنك فيصل الإسلامي السوداني، وهذا تطلب استخدام المقاييس الآتية:

- **المتغير التابع:** الأداء المالي ببنك فيصل الإسلامي السوداني سيتم قياسه بالنسب الآتية:

يعتمد مفهوم الأداء المالي للمصارف على استخدام نسب المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد المصرف بفرص الاستثمار،(سعيد، 2006)،(عباده،2008).

- **نسبة التداول:** ويرمز لها بالرمز (**CR**) **Current Ratio**

توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة التزامات المصرف قصيرة الأجل، لذلك فهي تبين هامش الآمان للمصرف من خلال قدرة الأصول المتداولة على تغطية الالتزامات المتداولة، ويعد ارتفاعها مؤشرا جيدا لسيولة المصرف (النعيمي، والتميمي،2008). وتحسب وفق المعادلة الآتية: **نسبة التداول (CR)** = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

- **نسبة السيولة السريعة :** ويرمز لها بالرمز(**QR**) **Quick Ratio**

توضح هذه النسبة قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المتداولة بالأصول المتداولة الأكثر سيولة، فهي تشير على قدرة الاستمرار، وفائدتها تكمن عندما يواجه المصرف مشاكل في عدم قدرته في تصريف السلع التي تمول بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى (النعيمي، والتميمي، 2008). وتحسب وفق المعادلة الآتية:

نسبة السيولة السريعة (QR) = (النقدية + الذمم المدينة + الاستثمارات قصيرة الأجل)/الالتزامات المتداولة.

- **نسبة النقدية:** ويرمز لها بالرمز (**Cash Ratio (CHR**

تستخدم نسبة النقدية مؤشراً لقياس مدى قدرة المصرف على المدى الذي يستطيع فيه دفع التزاماته المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديه، وهذا يعني أن نسبة النقدية تحسب وفقاً للمعادلة الآتية:

نسبة النقدية**(CH)** = النقدية وشبه النقدية / الخصوم المتداولة

- **معدل العائد على الأصول:** ويرمز له بالرمز(**Return on Assets (ROA**

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية و قدرة الإدارة على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (رقاقدة،2016). ويحسب وفق المعادلة الآتية: **العائد على الأصول (ROA) صافي الدخل / مجموع الأصول**

- **معدل العائد على حقوق الملكية: ويرمز له بالرمز(Return on Equity (ROE**

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في استخدام مصادر أمواله الداخلية في تحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية (عباده، 2008). وتحسب وفق المعادلة الآتية:

العائد على الحقوق الملكية (ROE) صافي الدخل / حقوق الملكية

- **نصيب السهم العادي من الأرباح: ويرمز له بالرمز(Earnings Per Share (EPS**

وتقيس هذه النسبة كمية الأرباح التي تخص كل سهم عادي في نهاية الفترة المالية، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح، وهذا من شأنه أن ترفع من قيمة السهم في سوق الأوراق المالية (الحنيطي، وملاحيم، 2016). وتحسب وفق المعادلة الآتية:

نصيب السهم العادي من الأرباح (EPS) صافي الدخل / عدد الأسهم العادية

■ **حدود الدراسة:**

تم دراسة أثر التمويل بالمشاركة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وقد شملت بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018، وهي فترة تفي بمتطلبات التحليل الإحصائي، فضلاً عن أنها كافية للحصول على نتائج تعكس إلى حد كبير الواقع الفعلي لموضوع الدراسة.

■ **مصادر جمع البيانات:**

تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من مصادر تقارير النشاط وقوائم الدخل والمركز المالي لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال فترة الدراسة، مع الاستعانة بما هو متوفر من كتب ومراجع ودوريات.

■ **الدراسات السابقة:**

● **دراسة :(الطالب،**2005) **بعنوان:** تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البنوك الإسلامية وطبيعتها من خلال تقييم الأداء المالي للبنك بالتعرف على أنشطته المالية المختلفة وتحليل المركز المالي وموازناته في سنوات مختلفة وتحديد أصوله وخصومه وفحص الأنشطة الاستثمارية وحجم المشروعات الممولة وحجم السيولة والتأكد من التزام البنك بالمعايير والمؤشرات المالية الدولية الخاصة بالموجودات والمطلوبات والتأكد من تطبيق معايير اتفاقية بازل 1 وبازل 2 وكذلك التزامه بتعليمات البنك المركزي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن معظم أنشطة توظيف أموال البنك خلال الفترة من 1998 – 2002 م تقوم على صيغة المرابحة للأمر بالشراء.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في خطط البنك الاستثمارية والموازنات المرتبطة بها.

● **دراسة:(عاصي،** 2010) **بعنوان:** تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من

خلال تحليل) الأصول والخصوم والموارد الذاتية والموارد الخارجية والاستثمارات والإيرادات والأرباح والقرض الحسن (للبنك محل الدراسة، للفترة مابين سن2003 – 2008 م.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : أن كل الموارد والاستخدامات والاستثمارات للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار تنمو بمعدلات تصاعدية خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أن البنك يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.

وأوصت الدراسة بضرورة السعي لابتكار أساليب تمويلية واستثمارية جديدة للعمل المصرفي الإسلامي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتلبي حاجات المتعاملين.

- **دراسة: (بشناق،**2011) بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، حيث أُجريت هذه الدراسة على البنوك الوطنية العاملة في فلسطين مثل البنك الإسلامي العربي في مقابل 4 بنوك تقليدية هي بنك فلسطين المحدود وبنك الاستثمار الفلسطيني والبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس وذلك للفترة ما بين (2006 – 2010) توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها، أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية مقارنة بالبنوك التقليدية، كما أظهرت جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها، ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على تخفيض السيولة النقدية لديها من خلال توجيهها نحو الاستثمارات، وأن تعمل على استحداث أساليب استثمارية جديدة لزيادة معدلات إيراداتها.

- **دراسة:(الأمين،** 2014) **بعنوان:** التحليل المالي ودوره في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية.

هدفت الدراسة لتوضيح طرق استخدام التحليل المالي في المساعدة على رفع كفاءة

الأداء لدى المصارف الإسلامية السودانية بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني، وذلك بالتركيز على أهمية المؤشرات المالية وبيان دورها، وكذلك التعرف على اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي، وكذلك تقويم مصرف أم درمان الوطني في مجال الربحية والسيولة باستخدام المؤشرات المالية و معرفة كفاءة الأداء المالي للمصرف.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: استخدام مؤشرات التحليل المالي يؤثر في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: الاهتمام بالتحليل المالي لما له من دور مهم في عملية إتخاذ القرارات السليمة، وكذلك ضرورة رفع كفاءة الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي في المنشآت المالية.

- **دراسة: (أبوعليقة، 2019) بعنوان:** أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة (2011 - 2017)، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد من خلال ثلاث نماذج (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية و ربحية السهم الواحد).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها في النموذج الأول: وجود أثر للإجارة المنتهية بالتمليك على العائد على الأصول ووجود تأثير سلبي ومعنوي للمرابحة في العائد على الأصول، وجود تأثير سلبي ومعنوي للمشاركة في العائد على الأصول، وعدم وجود تأثير معنوي للمضاربة على العائد على الأصول، اما فيما يخص النموذج الثاني فقد تبين وجود أثر للإجارة المنتهية بالتمليك على العائد على حقوق الملكية، وجود تأثير سلبي ومعنوي للمرابحة في العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود تأثير معنوي للمشاركة على العائد على حقوق الملكية، وكذلك عدم وجود تأثير معنوي للمضاربة على العائد على حقوق الملكية، أما فيما يخص النموذج الثالث فقد تبين وجود أثر للإجارة المنتهية بالتمليك على العائد على ربحية السهم الواحد، وجود تأثير سلبي ومعنوي للمرابحة في العائد على ربحية

السهم الواحد، وعدم وجود تأثير معنوي للمشاركة على العائد على ربحية السهم الواحد، وعدم وجود تأثير معنوي للمضاربة على العائد على ربحية السهم الواحد. وأوصت الدراسة جميع البنوك الإسلامية بتفعيل صيغ التمويل الإسلامي.

دراسة: (شيخ عبد الرزاق، ورابح جلال، 2019) بعنوان: صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي (2018 - 2011)

هدفت الدراسة إلى قياس مدى توليد صيغ التمويل الإسلامية للأرباح في بنك قطر الإسلامي، وذلك باستخدام المؤشرات المتعلقة بربحية وكفاءة الأداء المالي للبنك، وقد خلصت الدراسة لأهم النتائج، منها: أن جل أرباح بنك قطر الإسلامي تتولد من صيغ المرابحة والمساومات، وتشكل الأرباح المتولدة من الصيغتين ما يتجاوز نسبة 50 ٪ من إجمالي الأرباح، ومن خلال تحليل مؤشرات ونسب الربحية التي تم قياسها، وكذلك توصلت بأن نسبة هامش الربح الأعلى تأتي من الصيغ القائمة على الملكية من مشاركة ومضاربة، إلا إن البنك لم يل أهمية لهذه الصيغ مقارنة بصيغة المرابحة، والتي خصصت لها نصف إجمالي موجودات التمويل، ويرجع تركز عمليات التمويل في البنك ضمن صيغة المرابحة كونها صيغة أقل مخاطرة، وأسرع دورانا للسيولة، وأكثر ضمانا بالنسبة للعملاء، وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بتنويع الصيغ في إطار عمله مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة عن كل صيغة، المشاركة والمضاربة نظراً لتحقيقها أعلى هامش ربح.

■ الجانب النظري من الدراسة:

مفهوم المشاركة: تعتبر المشاركة بديلاً ناجحاً في الكثير من الأحيان لتمويل بالمرابحة المثيرة للجدل(الوادي، سمحان،2008).هذا وقد اتجهت معظم المصارف نحو التشريعات الإسلامية للبحث عن مصادر تمويل إسلامية لتوظيف أموالها، وكانت من بين هذه المصادر التمويلية التمويل بالمشاركة وهي إحدى الصيغ المناسبة في العمل المصرفي الإسلامي في تمويل الأنشطة الاقتصادية (قنطجي،2010)، كما وتعتبر المشاركة أحد مجالات الاستثمار الهامة في المصارف الإسلامية.

وكذلك يقصد بالمشاركة خلط مال البنك بمال الغير بطريقة لا تميزها عن بعضها البعض، وذلك بغرض استخدامه في إنشاء مشروع أو بشراء بضاعة وبيعها، على أن يقتسم الربح والخسارة بين الشركاء على أساس حصة كل منهم في رأس المال، وإذا تولى أحد الشركاء مسؤولية الإدارة حينئذ يخصص له نسبة أو حصة من صافي الربح قبل اقتسامه، وذلك حسبما ينص عليه عقد الشركة.

- **تعريف المشاركة لغة:** الاختلاط أي خلط الأموال ببعضها بحيث يصعب تمييز إحدها عن الأخرى، ويرتبط بلفظ الشَركة والشركة هي الاختلاط أو مخالطة الشريكين (الوادي، وسمحان، سبق ذكره).
- **تعريف المشاركة اصطلاحا:** أن يشترك اثنان أو أكثر بحصة معينة في رأس المال يتجران به كلاهما، والربح يوزع على حسب أموالهما أو على نسبة يتفق عليها عند العقد.

وقد قسم الفقه الإسلامي المعاملات المصرفية الشراكة إلى أربعة أنواع هي المفاوضة، والعنان، والأبدان، والوجوه.

- شركة المفاوضة يشترط أن يكون الشركاء بالغين لسن الرشد، ومتساويين في حصة المساهمة في رأس المال وفي الحقوق والواجبات، ومتساويين كذلك في نصيبهم في الربح والخسارة، وفي مسؤوليتهم عن أداء العمل فالكل شريك سلطة التصرف نيابة عن الشركاء الآخرين كما يبدو في تسميتها بشركة المفاوضة. وهو وكيل للشركة وكفيل في نفس الوقت للشركاء الآخرين.
- شركة العنان فلا يشترط فيها بلوغ كافة الشركاء لسن الرشد، كما لا يشترط تساوي حصصهم في رأس المال أو في المسؤولية عن الإدارة، وعلى الرغم من أن كل شريك يعد وكيلا عن الشركاء الآخرين، إلا إنه ليس كفيلا عنهم فالتزام كل منهم تجاه الغير هو التزام فردي وليس تضامنا، ومن هنا جاءت تسميتها بشركة العنان لأن كل شريك يأخذ بعنان صاحبه لا يطلقه يتصرف كما يشاء.
- شركة الأبدان لا يكون للشركة رأس مال فمساهمة الشركاء هي بمهاراتهم وجهدهم البدني والذهني، ومن هنا جاءت تسميتها بشركة الأبدان.

- شركة الوجوه شأنها شأن شركة الأبدان ليس لها رأس مال، فهي تقوم على وجاهة الشركاء بين الناس، وعلى سمعتهم الائتمانية، وصلاتهم التي تساعدهم في إنجاز أعمال الشركة(هندي، 2002).
- **أطراف المشاركة:** تضم عملية المشاركة طرفين أو شريكين وهما :(صوان، 2008)
- **الطرف الأول**: وهو المصرف الذي يشارك العميل في نشاطه الاقتصادي بتقديم التمويل اللازم الذي يطلبه العميل، كما أن المصرف يشارك أيضا في الناتج المحتمل من عملية المشاركة سواء كان ربحا أم خسارة، ويتم ذلك وفق أسس عادلة ونسب توزيعية يجري الاتفاق عليها بين الطرفين.
- **الطرف الثاني:** وهو العميل الذي يشارك بحصة معينة من التمويل الكلي لنشاط اقتصادي، كما أنه قد يتولى مسؤولية إدارة النشاط والإشراف على تنفيذه إذا ما توافرت لديه المهارات والخبرة العلمية الكافية لتحقيق النجاح.

أشكال التمويل بالمشاركة: تتعد أشكال وأنواع المشاركات وصيغها، الأكثر استخداما إلى نوعين من المشاركات:

1. **المشاركة الثابتة المستمرة (المشاركة الدائمة):** وهي التي يدخل البنك فيها كشريك مع المتعامل في رأس مال، ويقترحها هذا الأخير عليه، فيصبح الطرفان شريكين في ملكيتها وتسييرها والرقابة عليها والتحمل بالتزاماتها وخسائرها واقتسام أرباحها، وكل ذلك حسب الضوابط المتفق عليها، والمقصود بكونها ثابتة هو استمرارية وجود كل طرف فيها حتى نهايتها، أي أن كل طرف يحتفظ بحصته ثابتة في رأس مال المشروع حتى يتم إنجازه و تصفى الشركة (المالقي، 2000). وتأخذ المشاركة الثابتة شكلين، المشاركة في رؤوس أموال المشروعات:

- التمويل المباشر في المدى المتوسط والطويل مما يؤهل البنوك الإسلامية أن تقترب أكثر من بنوك الأعمال، ويتم تنفيذ هذا الشكل عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رأس مال مشروعات قائمة.

- المشاركة بحسب الصفقة الواحدة، وهي التي يمول فيها البنك عملية واحدة من عمليات المشروع تمويلاً كاملاً أو جزئياً، و حيث يتم احتساب الأرباح والخسائر، ونصيب كل طرف فيها طبقاً للمتفق عليه.

2. **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)**: تعتبر المشاركة المتناقصة أو ما يعرف بالمشاركة المنتهية بالتمليك من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية، وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد وهو الاستمرارية.

فالبنك الإسلامي في هذا الأسلوب يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي وعليه جميع التزاماته، غير أنه لا يقصد من التعاقد البقاء والاستمرارية في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة، بل إنه يعطي الحق للشريك ليحل محله في ملكية المشروع، ويوافق على التنازل عن حصته في المشاركة دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها.

وتوجد في الواقع العملي صور متعددة لتطبيق المشاركة المتناقصة وأكثرها انتشارا هي تلك التي يتم بموجبها اتفاق الطرفين على تنازل البنك عن حصته تدريجيا مقابل سداد الشريك ثمنها دوريا من العائد الذي يؤول إليه أو من أية موارد خارجية أخرى و ذلك خلال فترة مناسبة يتفقان عليها، وعند انتهاء العملية يستقل الشريك بملكية المشروع(الشبيلي، 2002).

وتسمى هذه المشاركة بالمتناقصة بالنسبة إلى من تكون حصته في تناقص مستمر إلى نهاية العقد، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص حقه في ملكية العين، كذلك تسمى بالمشاركة المنتهية بالتمليك بالنسبة إلى من تؤول ملكية العين إليه في النهاية.

- **شروط المشاركة:**

1. أن يكون رأس المال نقداً.
2. أن يكون رأس المال معلوماً وموجودا بالاتفاق.
3. أن يتم توزيع الأرباح بالنسب المتفق عليها.
4. توزيع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال.

5. أن يكون الربح موزعاً بين المتشاركين بحصة شائعة منه في الجملة لا مبلغاً مقطوعاً.
6. أن لا يضمن أحد من الشركاء مال الشركة أو حصة الشريك أو الشركاء الآخرين إلا في حالة التعدي أو التقصير.
7. ليس للشريك التبرع بمال الشركة أو الإقراض أو الهبة أو الإعارة.

■ **نبذة عن بنك فيصل الإسلامي السوداني:**

تأسست شركة بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة بالخرطوم وفقاً لقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني لسنة 1977م، وبموجب شهادة التسجيل الصادرة بالرقم 1408 بتاريخ 18 أغسطس 1977م. وقد بدأ نشاطه المصرفي في 15 مارس 1978م، وذلك حسب قانون الشركات لعام 1925م. برأس مال مصرح به 700,000,000 مليون جنيه سوداني، من أصل رأس مال مصرح به قدره 1000,000,000 مليون جنيه سوداني.

يمارس البنك جميع الأعمال والأنشطة المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في مركزه الرئيسي بعمارة الفيحاء شارع على عبداللطيف بالخرطوم.

كما يقدم البنك خدماته والمنتجات الإسلامية من خلال فروعه المنتشرة بالولايات، والتي يبلغ عددها في عام 2018م 41 فرعاً، وكذلك 41 مكتب صرف، وأيضاً 202 جهاز صراف آلي.

كما بلغ عدد العاملين بالبنك 1612 موظفاً في عام 2018م.

هذا ويملك البنك مجموعة من الشركات تصل نسبة ملكيتها ما بين 90 ٪ و99.98 ٪ .

أهداف البنك: يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية والمساهمة في المشروعات الاقتصادية بجميع أنواعها في السودان أو خارجها من خلال أعمال التمويل والاستثمار أو إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها على أساس أحكام الشريعة الإسلامية (http://www.fibsudan.com/page/4).

■ **نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:**

● **أولاً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

بالاعتماد على البيانات المالية السنوية لبنك فيصل الإسلامي السوداني، سيتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة(التمويل بالمشاركة، نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة النقدية، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب العادي السهم من الأرباح)، وذلك خلال الفترة الزمنية من(2009 – 2018).

جدول رقم (1) يبين الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة الممتدة ما بين (2009 - 2018)

العوائد السنوية بالنسبة المئوية	المقاييس			
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة
عائد التمويل بالمشاركة(*MF*)	468251162.9	225226720.1	6.48	1.32
نسبة التداول (*CR*)	2.2980	34985.	2.84	1.79
نسبة السيولة السريعة (*QR*)	3.0610	2.72577	9.38	1.00
نسبة النقدية ((*CHR*	3270.	23357.	59.	00.
العائد على الأصول(*ROA*)	2.6560	86607.	4.45	1.47
العائد على حقوق الملكية*ROE*))	36.8280	11.79027	55.00	55.00
نصيب السهم العادي من الأرباح (*EPS*)	5720.	37007.	1.44	14.

يعرض الجدول رقم (1) وصفاً لكلاً من (عائد التمويل بالمشاركة ويرمز له بالرمز(MF)، ونسبة التداول ويرمز لها بالرمز (CR)، ونسبة السيولة السريعة ويرمز لها بالرمز(QR)، ونسبة النقدية ويرمز لها بالرمز((CHR، والعائد على الأصول ويرمز له بالرمز (ROA)، والعائد على حقوق الملكية ويرمز له بالرمز (ROE)، ونصيب السهم العادي من الأرباح ويرمز له بالرمز (EPS)، خلال فترة الدراسة الممتدة عشر سنوات من

(2009 – 2018)، حيث بلغ الوسط الحسابي لعائد التمويل بالمشاركة (468251162.9) جنيه سوداني، أما نسب السيولة فكانت على التوالي(2.2980، 3.0610، 3270.)، وكانت نسب الربحية على التوالي(2.6560، 36.8280،5720.)، والانحراف المعياري لعائد التمويل بالمشاركة (225226720.1) جنيه سوداني، وبانحراف معياري لنسب السيولة على التوالي (.34985، 2.72577،23357.)، أما الانحراف المعياري فكان لنسب الربحية على التوالي(.86607، 11.79027،37007.)

■ **ثانياً: اختبار الفرضيات**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على الأداء المالي بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

● **الفرضية الفرعية الأولى:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسب السيولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ويتفرع عن الفرضية الفرعية الأولى الفرضيات الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسبة التداول.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار أثر التمويل بالمشاركة على نسبة التداول (C R)

المتغير التابع	Rمعامل الارتباط	معامل التحديد	Adiusted	Fالمحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطأ المعياري	Tالمحسوبة	T Sig مستوى الدلالة
C R	*114.*	*013.*	*110. -*	*106.*	*753.*	*M F*	*051.*	*156.*	*326.*	*753.*

من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن معامل الارتباط (.114 R=) وهذا يشير إلى وجود

علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت .013 = R^2 وهي تشير إلى أن (11 ٪) من التباين على نسبة التداول يمكن تفسيره من خلال التباين في التمويل بالمشاركة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

كما أن مستوى الدلالة كانت (Sig F = .753) وهي أكبر من 0.05 عليه تقبل الفرضية الفرعية العدمية الأولى وترفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسبة التداول في بنك فيصل الإسلامي السوداني).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسب السيولة السريعة.

جدول رقم (3) يبين نتائج اختبار أثر التمويل بالمشاركة نسب السيولة السريعة(QR)

المتغير التابع	Rمعامل الارتباط	معامل التحديد	Adiusted	Fالمحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطأ المعياري	Tالمحسوبة	Sig Tمستوى الدلالة
QR	*.314*	*.170*	*.067*	*1.643*	*.236*	*M F*	*1.426*	*1.113*	*1.282*	*.236*

من خلال الجدول رقم (3) يتضح لنا أن معامل الارتباط (.314 R=) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت .170 = R^2 وهي تشير إلى أن (6.7 ٪) من التباين على نسبة السيولة السريعة يمكن تفسيره من خلال التباين في التمويل بالمشاركة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

كما أن مستوى الدلالة كانت (Sig F = .236) وهي أكبر من 0.05 عليه تقبل الفرضية الفرعية العدمية الثانية وترفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسبة السيولة السريعة في بنك فيصل الإسلامي السوداني).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسبة النقدية.

جدول رقم (4)يبين نتائج اختبار أثر التمويل بالمشاركة على نسبة النقدية (C H R)

المتغير التابع	Rمعامل الارتباط	معامل التحديد	Adiusted	Fالمحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطأ المعياري	Tالمحسوبة	T Sig مستوى الدلالة
C H R	051.	003.	122. -	021.	889.	M F	015. -	105.	143. -	889.

من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا أن معامل الارتباط (R =.051) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $R^2 = 003.$ وهي تشير إلى أن (12.2 ٪) من التباين على نسبة النقدية يمكن تفسيره من خلال التباين في التمويل بالمشاركة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

كما أن مستوى الدلالة كانت (Sig F = .889) وهي أكبر من 0.05 عليه تقبل الفرضية الفرعية العدمية الثالثة وترفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسبة نسبة النقدية في بنك فيصل الإسلامي السوداني).

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ويتفرع عن الفرضية الفرعية الثانية الفرضيات الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على معدل العائد على الأصول.

جدول رقم (5) يبين نتائج اختبار أثر التمويل بالمشاركة على العائد على الأصول (ROA)

المتغير التابع	Rمعامل الارتباط	معامل التحديد	Adiusted	Fالمحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطاء المعياري	Tالمحسوبة	T Sig مستوى الدلالة
ROA	524.	275.	184.	3.029	120.	M F	575. -	331.	1.740 -	120.

من خلال الجدول رقم (5) يتضح لنا أن معامل الارتباط (.524 R=) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت .275 $R^2 =$ وهي تشير إلى أن (18.4 ٪) من التباين على العائد على حقوق الملكية يمكن تفسيره من خلال التباين في التمويل بالمشاركة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

كما أن مستوى الدلالة كانت (Sig F =.120) وهي أكبر من 0.05 عليه تقبل الفرضية الفرعية العدمية الأولى وترفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على العائد على الأصول في بنك فيصل الإسلامي السوداني).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على معدل العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم (6) يبين نتائج اختبار أثر التمويل بالمشاركة على العائد على حقوق الملكية (ROE)

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد	Adiusted	Fالمحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطأ المعياري	Tالمحسوبة	Tمستوى الدلالة Sig
ROE	126.	016.	107. -	129.	729.	MF	1.883 -	5.242	359. -	729.

من خلال الجدول رقم (6) يتضح لنا أن معامل الارتباط (.126 R=) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت .016 $R^2 =$ وهي تشير إلى أن (10.7 ٪) من التباين على العائد على حقوق الملكية يمكن تفسيره من خلال التباين في التمويل بالمشاركة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. كما أن مستوى الدلالة كانت (.729 = Sig F) وهي أكبر من 0.05 عليه تقبل الفرضية الفرعية

العدمية الثانية وترفض الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على العائد على حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي السوداني).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نصيب السهم العادي من الأرباح.

جدول رقم (7) يبين نتائج اختبار أثر التمويل بالمشاركة على نصيب السهم العادي من الأرباح (EPS)

المتغير التابع	Rمعامل الارتباط	معامل التحديد	Adiusted	Fالمحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	الخطأ المعياري Bالمحسوبة	Tالمحسوبة	Sig T مستوى الدلالة
EPS	634.	402.	327.	5.381	049.	M F	297.	128.	2.320	049.

من خلال الجدول رقم (7) يتضح لنا أن معامل الارتباط (.634 R=) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت .402 R^2 = وهي تشير إلى أن (32.7 ٪) من التباين على نصيب السهم العادي من الأرباح يمكن تفسيره من خلال التباين في التمويل بالمشاركة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

كما أن مستوى دلالة (Sig F = .049) هي أقل من 0.05عليه ترفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نصيب السهم العادي من الأرباح في بنك فيصل الإسلامي السوداني).

■ **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولي:**

جدول رقم (8) يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسبة التداول في بنك فيصل الإسلامي السوداني.	قبول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسب السيولة السريعة في بنك فيصل الإسلامي السوداني	قبول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسبة النقدية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.	قبول
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسب السيولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.	قبول

يبين لنا الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى قبول جميع الفرضيات المتفرعة منها وبالتالي قبول الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الأولى نتيجة لضعف قيمة التمويل بالمشاركة المخصص من قبل المصرف خلال فترة الدراسة.

■ **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

جدول رقم (9) يبين نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على معدل العائد على الأصول بنك فيصل الإسلامي السوداني.	**قبول**
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على معدل العائد على حقوق الملكية بنك فيصل الإسلامي السوداني.	**قبول**
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نصيب السهم العادي من الأرباح بنك فيصل الإسلامي السوداني.	**رفض**
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.	**قبول**

يبين لنا الجدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية قبول الفرضية الأولى والثانية ورفض الفرضية الثالثة من الفرضيات المتفرعة منها وبالتالي قبول الفرضية العدمية للفرضية الفرعية الثانية نتيجة لضعف قيمة التمويل بالمشاركة، مما أثر على العائد على كلٍ من الأصول وحقوق الملكية خلال فترة الدراسة بالرغم من وجود أثر للتمويل بالمشاركة على نصيب السهم العادي من الأرباح.

■ **نتائج اختبار الفرضية الرئيسة:**

جدول رقم (10) يبين نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

الفرضية	النتيجة
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسب السيولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.	**قبول**
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.	**قبول**
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على الأداء المالي بنك فيصل الإسلامي السوداني.	**قبول**

من خلال نتائج الدراسة تبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة ونسب الربحية باستثناء نصيب السهم العادي من الأرباح خلال فترة الدراسة.

ويرجع ذلك لانخفاض قيمة التمويل بالمشاركة مقارنة لإجمالي الاستثمارات، حيث بلغ متوسط قيمة المشاركات خلال فترة الدراسة مبلغ (468251162. 9) جنيه سوداني وهذا ما يمeل نسبة (3.5٪) من إجمالي استثمار المصرف محل الدراسة.

وهذا ما توصلت إليه سابقاً (دراسة أبوعقيلة 2019) والتي أكدت وجود أثر سلبي ومعنوي للتمويل بالمشاركة على كلٍّ من (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) وهذا ما يتوافق مع ما توصلت إليه هذه الدراسة.

أما فيا يتعلق بنصيب السهم العادي من الأرباح فقد أكدت الدراسة المذكورة أعلاه بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نصيب السهم العادي من الأرباح، وهذا ما لا يتوافق مع ما توصلت إليه هذه الدراسة وهو وجود أثر cو دلالة إحصائية للتمويل بالمشاركة على نصيب السهم العادي من الأرباح.

- **مناقشة اختبار الفرضيات:** من خلال اختبارات الفرضيات والنتائج تبين الآتي:
- الفرضية الفرعية الأولى: بناء على نتائج جدول رقم (8) تبين لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة

إحصائية بين التمويل بالمشاركة ونسب السيولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

- الفرضية الفرعية الثانية: بناء على نتائج جدول رقم (9) تبين لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين التمويل بالمشاركة ونسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.
- الفرضية الفرعية الثالثة: بناء على نتائج جدول رقم (10) تبين لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين التمويل بالمشاركة والأداء المالي في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ويرجح الباحثون أن أسباب هذه النتائج تعود إلى محدودية المصرف في استخدام التمويل بالمشاركة نتيجة لارتفاع درجة المخاطر فيها، ولوجود بعض المعوقات التي تحد من قدرة المصرف في توجيه التمويل بهذه الصيغة.

■ النتائج والتوصيات:

هذا وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات من أهمها:

● أولاً النتائج:

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. توصلت الدراسة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسب السيولة في بنك فيصل الإسلامي السوداني.
2. توصلت الدراسة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على نسب الربحية في بنك فيصل الإسلامي السوداني.
3. توصلت الدراسة بعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمشاركة على الآداء المالي في بنك فيصل الإسلامي السوداني.
4. أظهرت الدراسة محدودية استخدام المصرف لصيغة التمويل بالمشاركة وعدم التوسع في تطبيقها، حيث بلغت نسبتها (3.5 ٪) من إجمالي استثمارات بنك فيصل الإسلامي السوداني.

ثانياً التوصيات:

بناء على ما توصلت إليها الدراسة من نتائج فقد تم اقتراح بعض التوصيات الآتية:

1. نوصي المصرف بالتوسع في توجيه استثماراته في صيغة التمويل بالمشاركة، لأنها هي الأقرب للشريعة الإسلامية، وتساهم في الاستثمار ولا تجعل أحداً يتحصل على أموال إلا بوجود إضافة فعلية في التنمية الاقتصادية.
2. نوصي بتطوير آليات تأمين التعاون الإسلامي للتحوط من المخاطر التي تواجه المصرف في استخدام صيغة التمويل بالمشاركة.
3. نوصي بإجراء الدراسات المستقبلية للمقارنة بين صيغة التمويل بالمشاركة مع صيغ التمويل الإسلامية الأخرى ومدى أثرها على الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

■ **المراجع**

1. المالقي، عائشة الشرقاوي: البنوك الإسلامية – التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، (دار البيضاء المركز التقافي العربي،2000).
2. الهيتي، عبدالرزاق رحيم جدي:المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط الأولى (عمان: دار أسامة للنشر،1998)
3. الوادي، محمود حسين، سمحان، حسين : المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية) عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008)
4. صوان، محمود حسن : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي،) عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2008)
5. هندي، منير إبراهيم: إدارة الأسواق والمنشآت المالية (الإسكندرية:توزيع منشأة المعارف، 2002)
6. قنطجي، سامر مظهر: صناعة التمويل في المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، (د ط، شعاع لنشر والعلوم، حلب، سورية2010).
7. الحنيطي،هناء، وملاحيم،ساري: أثر سعر المرابحة على الأداء المالي للمصارف الإسلاميّة، (مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 4، عمان، الأردن2016).
8. الشبيلى، يوسف بن عبدالله: الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء أحكامها في الفقه الاسلامي، (رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 2002)
9. بشناق، زاهر صبحي: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وتقليده باستخدام المؤشرات

المالية،(رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية –غزة، 2011)

10. الأمين، هيثم على عبدالرحيم: التحليل المالي ودوره في تقييم كفاءة أداء المصارف السودانية، (رسالة ماجستير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية، 2014)

11. العاصي، أمارة محمد يحيى: تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية،(رسالة ماجستير منشورة، جامعة حلب، 2010)

12. دراسة أبوعليقة، محمود محمد: بعنوان أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي في المصارف الاسلامية الاردنية، (اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، 2019).

13. الطالب، غسان سالم: بعنوان تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، (المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2005)

14. النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، ارشد فؤاد: التحليل والتخطيط المالي، (دار النشر اليازوري، عمان، الأردن، 2008)

15. شيخ، رابح جلال عبد الرزاق: بعنوان: صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي (2011 - 2018)، (رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2019)

1. http://www.fibsudan.com/page/4.

معوقات تحول المصارف التجارية الليبية لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية

دراسة حالة مصرف الجمهورية

■ د. مصطفى ساسي افتوحة * ■ ا.عواطف عاشور الضاوي**

■ **ملخص الدراسة**

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات التحول لتطبيق مصرف الجمهورية لمنتجات صيغ تمويل مع الشريعة الإسلامية .حيث قام الباحثان بتوزيع صحيفة استبانة متضمنة مجموعة من البنود والتي تتمثل في المعلومات العامة ومعلومات تتعلق بمجموعة من بنود المشاكل والمعوقات الشرعية والقانونية والإدارية لتطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

ومن خلال التحليل لتلك البيانات المجمعة عن طريق الاستبانة والتي وزعت على موظفي المركز الرئيسي للمصرف وفروعه الواقعة غرب طرابلس وكذلك فرع غريان الرئيسي وخاصة موظفي إدارة الصيرفة الإسلامية و توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها :

وجود معوقات تحول دون تطبيق مصرف الجمهورية لمنتجات الصيرفة الإسلامية وتتمثل هذه المعوقات في تأهيل العناصر البشرية، ومعوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تمنع من تقديم وتطبيق المصرف لمنتجات الصيرفة الإسلامية. ومن أهم التوصيات الاهتمام بالعنصر البشري والامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والاهتمام بجميع النواحي القانونية والإدارية والقضائية ذات العلاقة.

* عضو هيئة التدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان جامعة صبراتة
* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية

Study summary:

The study aimed to know the obstacles to transformation of the application of the Bank of the Jamhoria for the products of financing formulas with Islamic law. The researchers distributed a questionnaire sheet containing a set of items which are general information and information related to human obstacles related to compliance with the provisions of Islamic Sharia and legal, administrative and judicial impediments prevent the transformation and provision of Libyan commercial banks to Islamic banking products

. through the analysis of these data collected through the questionnaire, which was distributed to the employees of the bank's main branch and its branches located to the west of Tripoli, as well as the main branch of Gharyan, especially employees of the Islamic Banking Department. The study concluded that the existence of obstacles that prevent Jamahiriya's application of Islamic banking products. These obstacles represent the qualification of human elements, obstacles to compliance with the provisions of Islamic Sharia, and legal, administrative, and judicial obstacles that prevent the bank's presentation and application of Islamic banking products. Among the most important recommendations are attention to the human element, compliance with the provisions of Islamic law, and attention to all relevant legal, administrative and judicial aspects.

■ مقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن الماضي انطلاقة مسيرة المصارف الإسلامية . وانتشارها في مختلف أرجاء العالم، وقد عملت هذه المصارف على بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها واستثماراتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وحققت نجاحاً ملموساً في مجال عملها، من خلال تقديم العمل المصرفي الإسلامي بصيغ بعيدة عن الفوائد والربا انطلاقا من قاعدة الغنم بالغرم _ أي لا تكون هناك أرباحاً بدون تحمل خسارة_ وكذلك مقولة إن الأموال لا تلد أموالاً وإنما تستثمر في صيغ متعددة مثل المشاركة والمرابحة... الخ. وتلبية لرغبة قطاع عريض من المستثمرين الذين كان لديهم حرج شديد في التعامل مع المصارف التقليدية، حيث يواجه العديد من أصحاب هذه الأموال في الدول التي لا توجد بها مؤسسات تتعامل بالطريقة الإسلامية صعوبة في إيداع واستثمار أموالهم، مما يضطر البعض إلى اكتناز هذه السيولة. وتصبح بذلك عديمة الفائدة لصاحبها ولا تعمل بأي شكل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية . إن للمصارف الإسلامية دورا مهما في تنمية اقتصاد الدول. من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1- دراسة (العقول، 2011) بعنوان المعوقات والتحديات التى تواجه المصارف الاسلامية، حيث نشأت المصارف الإسلامية في سبعينات القرن الماضي، وهي تواجه العديد من المشاكل والمعوقات.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة لمعالجتها. وبينت الدراسة أن أهم هذه المشكلات تقع في مجموعتين: أولهما داخلية وترتبط بالموراد البشرية، وثانيهما معوقات خارجية وترتبط بطبيعة العلاقة مع البنوك المركزية من جهة، والعولمة وتحدياتها في العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى.

2- دراسة الطويل وأبوالقاسم (2013)، بعنوان المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم 1 لسنة 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المتطلبات لتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، والتعرف على المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية واقتراح الحلول الممكنة، وتوصلت الدراسة إلى أن العاملين بالمصارف التجارية الليبية لديهم الرغبة التامة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، إلا إن هناك الكثير من المعوقات التي تواجههم، والتي من أهمها ضعف الخبرة والحاجة إلى الدورات والندوات والتعريف بماهية معايير المحاسبة الإسلامية .

3- دراسة (التواتي، 2012)، بعنوان أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية غير المرابحة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية الأخرى غير المرابحة، سواء المصارف التي لازالت تقليدية وفتحت نافذة للتمويل الإسلامي، أو الفروع الإسلامية القائمة فعلا. وقد افترضت الدراسة أن الأسباب ترجع

إلى أربعة عوامل أساسية وهي عامل القوانين والتشريعات، وعامل القدرة المالية للمصرف، وعامل توفر الخبرات والكفاءات، وعامل توجهات الإدارة المصرفية، وقد اعتمدت على استبانة لجمع البيانات، وقد اتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن عامل التشريعات والقوانين كان أكبر العوامل المؤثرة وفق إجابات عينة الدراسة، وجاء بعده عامل الكفاءات والخبرات، ثم عامل توجهات الإدارة المصرفية، في حين إن عامل القدرة المالية لم يكن مؤثرا في ذلك، حيث اتجهت إجابات العينة أن المصارف لها القدرة المالية على تقديم صيغ التمويل الإسلامية.

4- دراسة (المرطان، 2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي - النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية

تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة، نظرا لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة، تمثلت في نمو العمل المصرفي الإسلامى بمعدل سنوي يقدره الباحثون بـ 15 ٪ سنويا، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم، ومع التزايد المستمر أيضا في حجم الأموال التي تقوم بإدارتها.

وبرغم تعدد المداخل التي تبنتها المصارف التقليدية في ولوجها ميدان الصيرفة الإسلامية، فإن التجربة المميزة للبنك الأهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتطوير وتنمية العمل المصرفي الإسلامي فيه، تعتبر خير مثال على نجاح العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنك تقليدي، وهي تجربة تختلف في الواقع في كثير من جوانبها عن فلسفة عمل الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الأخرى. فهي استهدفت في المقام الأول خدمة قطاع الأفراد دون الاقتصار على قطاع الشركات الذى كان في الغالب محل اهتمام البنوك التقليدية الأخرى

5- دراسة (سليم، 2018)بعنوان متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أنه بصفة عامة لا تتوافر متطلبات التهيئة لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجامعات الليبية، حيث لا توجد في الجامعات الليبية خطط مرحلية وكاملة لإضافة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية من خلال المناهج الدراسية، وكذلك لا يوجد أعضاء هيئة تدريس متخصصون بمجال المالية والصيرفة الإسلامية، أما على مستوى متطلبات التطبيق لهذه المعايير في المصارف فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد في المصارف الليبية موظفون يتمتعون بالكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، إلا إنه يتوافر لدى المصارف الليبية مجموعة السجلات والدفاتر والمنظومات المصرفية الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.

6- دراسة (**الصنع، النائبة**، 2014)بعنوان معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف.

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف **مدى** وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما تهدف إلى التعرف على **مدى** وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات، واستخدم الباحثان الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة الممثلة في العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف التجارية الليبية، وقد ركز الباحثان على أربعة مصارف هي: مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف شمال أفريقيا وذلك بفروعها العاملة في مدينتي زليتن والخمس. وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها الآخر معوقات شرعية وتشريعية.

ولقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتحديد المعوقات الادارية والمالية والقانونية ومعوقات الادراك للأمور الشرعية وذلك على موظفي الفروع الرئيسية بالمنطقة الغربية لمصرف الجمهورية لما يتمتع به من كبر حجم رأس المال حيث يضم مصرف

الامة سابقا ومصرف الجمهورية الحالي وكذلك زيادة التعامل بصيغ الصيرفة الإسلامية وخاصة صيغة المرابحة.

■ **مشكلة الدراسة:**

كثرت في الآونة الأخيرة الأسئلة حول قدرة المصارف التقليدية الليبية على مواكبة العصر وتقديمها لصيغ تمويل إسلامية-غير المرابحة-، وهل تستطيع هذه المصارف أن تستقطب المدخرات الفائضة عن حاجة الأفراد في المجتمع ؟ وذلك لوجود بعض العوائق والمشاكل التي تواجه عملية التحول لغرض تطبيق صيغ الصيرفة الإسلامية.

ومن أمثلة هذه المعوقات: معوقات بشرية، ومعوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ومعوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، لذلك فالدراسة تحاول الإجابة على السؤال الآتي:

- ما هي معوقات تقديم أو تحول المصارف التجارية الليبية لتطبيق منتجات الصيرفة الإسلامية ؟

■ **أهمية الدراسة:**

لا شك في أهمية التحول من نظام مصرفي يعتمد على الإقراض إلى نظام مصرفي يعتمد على الملكية، خاصة في بلد مسلم- مثل ليبيا- حيث تجد شرائح عريضة من المجتمع حرجا في التعاطي مع نظام مصرفي مبني في الأساس على الفائدة أخذاً وعطاءً. إن دراسة المعوقات التي تواجه عملية تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى الصيرفة الإسلامية يعتقد في أهميته في بناء أفضل لنظام صيرفة إسلامية، وبداية قوية وناجحة لعملية التحوّل في ليبيا.

■ **أهداف الدراسة:**

من الأهمية السابقة يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

1- معرفة معوقات للتحول وتقديم المصارف التجارية الليبية لصيغ تمويل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

2- اقتراح حلول وتوصيات يُؤمل في مساهمتها في تذليل المعوقات التي تحول دون تحول تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية .

■ **فرضيات الدراسة:**

للمساعدة في الوصول إلى أهداف الدراسة صيغت فرضية الدراسة الرئيسة بالشكل الآتي:

توجد معوقات تحول دون التحول وتقديم المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

ولسهولة اختبار صحة هذه الفرضية صيغت الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

1- توجد معوقات بشرية تحول دون التحول لتقديم المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

2- توجد معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون التحول وتقديم المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

3- توجد معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون التحول وتقديم المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

■ **مجتمع الدراسة وعينته**

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، غير أن الدراسة ستقتصر فقط على دراسة حالة مصرف الجمهورية للأسباب الآتية:

1- مصرف الجمهورية هو أكبر مصرف تجاري في ليبيا.

2- مصرف الجمهورية هو أول مصرف في ليبيا فتح نوافذ للتحول لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

3- كل المصارف التجارية الليبية تقع تقريبا تحت الظروف نفسها، وبذلك يعتقد الباحثان أن مصرف الجمهورية يعد ممثلاً جيداً للمجتمع.

■ **منهجية الدارسة**

بعد استقراء الأدب فيما يتعلق معوقات **التحول** نحو الصيرفة الإسلامية؛ لبناء الأساس النظري للدراسة الذي يمد القارئ بالمعرفة اللازمة لفهم نتائج الدراسة وتفسيراتها فيما بعد، تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، واختبار فرضياتها، ومن ثم الإجابة على سؤالها. هذا المنهج يقوم على وصف وتحديد خصائص الظاهرة المدروسة، مع استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية بهدف تصنيف وتحليل وتفسير البيانات، ومن ثم استخلاص النتائج واقتراح التوصيات ذات العلاقة.

■ **تقسيمات الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى الإطار النظري للدراسة، للوقوف على طبيعة مفاهيم الصيرفة الإسلامية والمعوقات التي تقف حائلا عن تطبيقها في المصارف، والجانب العملي للدراسة والتي جُمعت فيه البيانات بواسطة صفحة الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة، وذلك بغية تحليلها وتفسير نتائج التحليل، ومن ثم استخلاص النتائج المستندة للتحليل، وتقديم بعض التوصيات بناء على النتائج المتحصل عليها.

■ **الإطار النظري للدراسة**

● تحديد مفهوم المصرفية الإسلامية واختلافها عن المصرفية التقليدية:

رغم أن المصارف الإسلامية تلعب دوراً مشابهاً إلى حد ما لدور المصارف التقليدية إلا أن هناك اختلافات أساسية بين النموذجين أهمها: مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية (الهيتي، 1998، ص50). ومن حيث المفهوم العام فإن : المصرف الإسلامي (احمد، 1989) هو مؤسسة مالية مصرفية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق توجيهات وتعليمات الشريعة الإسلامية ومقاصدها بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وعدالة التوزيع وهو بذلك يكون مؤسسة استثمارية ذات رسالة تنموية

وإنسانية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وفي المصارف الإسلامية تختفي طرق التمويل عن طريق القروض والسلف بفائدة، ليحل محل كل هذا عمليات التمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة، كما أن جزءا كبيرا من أموال المصرف الإسلامي أو الودائع الاستثمارية، يتم استثمارها في تأسيس مشروعات استثمارية تخدم عدة مجالات مختلفة.

- **أهمية المصارف الإسلامية:**

أوجدت المصارف الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسسا تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف المتعامل بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والتأجير والسلم)، إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة المصرفية(صوان، 2008).

- **خصائص المصارف الإسلامية:**

من أهم القواعد التي تسير عليها المصارف الإسلامية قاعدة رئيسية هى: أن (النقود رؤوس اموال يتجر بها لا فيها) ويترتب على ذلك تبني الصيرفة الإسلامية للقاعدة الانتاجية لا القاعدة الاقراضية وما تقوم عليه القاعدة الإنتاجية من مشاركة في الربح والخسارة.

وترتبط بالقاعدة السابقة قاعدة أخرى هى: (الغنم بالغرم)، وما يرتبط بها من أحكام تفصيلية أهمها:

ا- مبدأ الميسرة عند الإعسار.

ب- منع غرامة التأخير.

ج-الخسارة على قدر رأس المال.

د-اعتماد مؤشر الربح كبديل شرعي لمؤشر الفائدة الربوية.

وتتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بالعديد من الخصائص أهمها (الزحيلي، 2002):

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
- المشاركة في نتائج الاستثمار من ربح أو خسارة بين مقدم الأموال (المستثمر) من جهة ومستخدم الأموال والوسيط المالي (المصرف) من جهة أخرى، بطريقة تعتمد على عرض وطلب الأموال وفي حالة الخسارة يتحمل المستثمر جميع الخسارة المالية ويخسر مستخدم الأموال جهده.
- استبعاد التعامل بالفائدة، وموقف الإسلام هنا واضح وهو (إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء")، وهذه أهم خاصية تميز المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي، وبدونها يصبح هذا المصرف ربويا آخر، وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها حيث قال الله تعالى في سورة البقرة ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا* وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا * فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ * وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ * هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ الاية رقم (275).

- لذا فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، والتقيد بذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام، مما يترتب عليه ما يلي(الهيتي، 1998):

توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم ومتمثلة في الآتي:

- أن يقع منتج سلعة كانت أم خدمة في دائرة الحلال.
- أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور- نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال.
- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

■ **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.**

- دوافع التطبيق لصيغ الصيرفة الإسلامية:

تتجه العديد من المؤسسات المالية إلى تقديم منتجات مصرفية إسلامية بجانب المنتجات المصرفية التقليدية للعديد من الدوافع منها(الهيتي، عبد الرزاق رحيم،(1998):-

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في البعد عن الربا.
- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية الإسلامية.
- تنوع المنتجات التي تلبي رغبات العملاء.
- نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي بالمصارف الأخرى.
- انخفاض معدل المخاطرة وزيادة الربحية في صيغ التمويل.
- **مصادر التحـول لتطبيق الصيرفة الإسلامية:**

ويقصد بمصادر التحول :الجهات التي تسعى لتحويل المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الجهة قد تكون من داخل المصرف أو من خارجه، وقد تكون جهة عامة حكومية، وقد تكون جهة خاصة ويمكن تصنيفها كالتالي (مصطفى،2006)

1-جهات من داخل المصرف: حيث يتخذ قرار التحول من قبل الجمعية العمومية وصناع القرار داخل المصرف، وذلك إما رغبة منهم في البعد عن المعاملات الربوية، أو بسبب المحافظة على عملاء المصرف الذين يرغبون في تنويع استثماراتهم، أو بسبب المنافسة في جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام

الشريعة الإسلامية.

2-جهات خارجية (الجهات الرسمية المسؤولة ورغبة المجتمع للتحول)

أولا- اتخاذ قرار التحول من قبل القائمين على المصرف التقليدي وذلك إما بدافع التوبة إلى الله، والتخلص من الأعمال والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، ولاسيما الربا. والتحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية، وذلك لزيادة تنوع الاستثمار والدخول في مجالات التنمية بشكل عام.

ثانيا- أن يكون مصدر تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بتعليمات من المصرف المركزي.

ثالثا: أن يصدر قرار التحول من جهة عامة متمثلة في السلطة القانونية (الدولة)، حيث تتخذ قرار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها، وبالتالي التوقف عن التعامل بالربا وغيره، مما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية من خلال المصارف التقليدية، والعمل على تحويلها لتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (البعلي، ص19).

- **أشكال التحول لغرض التطبيق لصيغ الصيرفة الإسلامية**

ويقصد بأشكال أو بأسلوب التحول الطريقة التي يتبعها المصرف التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (الربيعة .1992)، وفيما يلي أهم أساليب التحول:

- **التحول الكلي:**

إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- **التحول الجزئي:**

ويعني قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق

أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكّون المصرف التقليدي نموذجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، ونضوج خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع المصرف وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصير المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.(الربيعة، مرجع سابق، ص542).

***متطلبات تحول المصارف التقليدية لتطبيق الصيرفة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.**

إن تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية يحتاج إلى بعض المتطلبات للموافقة على التحول، والتي من أهمها:

- **أولا: المتطلبات القانونية**

المتطلبات القانونية للتحول تعني مجموعة من الإجراءات يقوم بها المصرف لكي تتم عملية التحول، وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

1- صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي، والذي يصدر عن اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف التقليدي للعمل وفق لشروط أحكام الشريعة الإسلامية (الربيعة، المرجع السابق،، ص358-359)

2 - الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي.

3 - تهيئة العميل لعملية التحول من خلال حملة إعلامية تقوم على تعديل عقد التأسيس الذي يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد الأمور التي يجب أن تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشكيل هيئة رقابة شرعية تلتزم بقواعد المصرف المركزي.

4 - تكليف إدارة الشؤون القانونية في المصرف التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والآثار

القانونية المترتبة عليه.

- **ثانيا: المتطلبات الشرعية**

إنّ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يتطلب من المصرف التقليدي القيام بتعديل كافة أعماله وأنشطته للعمل وفق أحكام الشريعة، وهذا التعديل لا يمكن أن يتم بشكل كامل وسريع لأن أغلب أعمال المصرف التقليدي وأنشطته قائمة أساسا على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، كالتعامل بالربا وغيره، لاسيما وأن هناك العديد من الأحكام الشرعية المترتبة على تعديل أعمال وأنشطة المصرف لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلا وفق هذه المتطلبات ومنها: التوبة عن التعامل بالربا ورد الحقوق إلى أصحابها وتعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية وكذلك تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول واستبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية (الربيعة ،مرجع سابق،ص90):

- **ثالثا: المتطلبات الإدارية**

إنّ تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يحتاج إلى تنظيم إداري فاعل، وذلك لإنجاح عملية التحول، إضافة إلى تنظيم وتنسيق المهام، واستغلال الموارد أفضل استغلال، لذلك على المصرف القيام بالعديد من الإجراءات والمتطلبات عند اتخاذه لقرار التحول ما يلي: (الربيعة، المرجع السابق، ص387-397)

1. التهيئة المبدئية: وهي عبارة عن جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف القوة العاملة في المصرف.
2. تخطيط الموارد البشرية: أي الاهتمام بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع الملائم من الأفراد.
3. إعادة النظر في المعايير التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة وأداء الموظف.
4. التقصي المستمر والمتواصل للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين

- **رابعا / متطلبات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية.**

أي ابتكار أدوات مصرفية إسلامية تضاهي الأدوات التقليدية، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه مثل(مصطفى، مرجع سابق).:-

- ايجاد مراكز بحوث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها.
- عدم إقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة.
- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعياً بمستوى المصرفية الإسلامية.

■ متطلبات عامة

هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذه لعملية التحول، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1. القيام بحملات إعلامية تمهد للإعلان عن تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة.
2. تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وأشكال تعكس صورة العمل المصرفي بعد التحول، وتعبر عن تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
3. تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول، بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية.
4. إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرف بعد التحول،بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة، بما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين من معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات والمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

5. تصميم النماذج والعقود والدفاتر والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواءً باقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية، أو تعديل عقود المصرف نفسه لتكون محققة للغرض. (أبو غدة،2002).

● **عقبات عامة تواجه التحول:**

تواجه المصارف التقليدية عند تنفيذ التحول العديد من المشكلات والعقبات وفي أكثر من جانب، كالجانب التسويقي والإعلامي، والتي تعوق طريق تحولها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

■ **الدراسة الميدانية**

● **أولا - أداة جمع البيانات**

إن طبيعة موضوع الدراسة تستلزم نوعا محددا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهى الاستبانة، حيث إن دقة ومصداقية البيانات التي يتم جمعها يعتمد على حسن اختيار الباحثين للأداة التي تستخدم لذلك، مع الحرص على صياغة الأسئلة بهدف الحصول على بيانات تخدم أساسا دراسة الموضوع واختبار الفرضيات المعدة وبالتالي تحقق الأهداف وحل المشكلة.

1- **تصميم استمارة الاستبانة:**

تم تصميم استمارة الاستبانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وتسلسل الأفكار لسهولة الإجابة عليها.

2- **اختبارات الصدق**

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبانة قام الباحثان بالاختبارات الآتية:

1- **صدق المحتوى (أو صدق المضمون)** Content validity

لقد راعى الباحثان جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبانة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة ،كما تغطي

جميع جوانب وأبعاد الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية.

2- **الصدق الظاهري**: Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله، وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين، وبعد أن تم جمع أرآء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبانة تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق. بعد عملية التعديل قام الباحثان بتوزيع عدد 50 استمارة استبانة على المدرآء الذين تم اختيارهم من مصرف الجمهورية. وبعد فترة تم الحصول على عدد 38 استمارة استبانة صالحة للتحليل، والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة الاستمارات المسترجعة ٪
50	38	٪ 76

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة الاستمارات المسترجعة القابلة للتحليل ٪ 76.00 من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبة كبيرة تشجع على الاستمرار في التحليل.

3- **اختبار الثبات والصدق**: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات الاختبار « أداة الدراسة » قام الباحثان بحساب درجة الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach›s Alpha، وللتأكد من صدق الاستمارة قام الباحثان بإيجاد معامل الصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	المعوقات البشرية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.	10	0.811	0.901
2	معوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.	10	0.716	0.846
3	المعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	19	0.947	0.973
4	المعوقات التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	39	0.953	0.976

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن قيم معامل ألفا كرونباخ (a) (معامل الثبات) لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبانة جميع العبارات معا تتراوح بين (0. 716 إلى 0.953)، وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.846 إلى 0.976)، وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح، هذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ثانيا:- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما في الجدول التالي رقم (3):

جدول رقم(3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3) يكون متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن(3) فيدل على **ارتفاع درجة الموافقة**، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن(3) فيدل على **انخفاض درجة الموافقة**، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن **درجة الموافقة متوسطة**، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

أ- خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

العمر	العدد	النسبة ٪
مدير عام المصرف	5	13.2
مدير الإدارة المالية	13	34.2
مدير إدارة التمويل والاستثمار	11	28.9
مدير الفرع	8	21.1
مدير إدارة المراجعة الداخلية	1	2.6
المجموع	38	100.0

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي ممن وظيفتهم مدير الإدارة المالية ويمثلون نسبة (34.2 ٪) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، تم يليهم ممن وظيفتهم مدير إدارة التمويل والاستثمار، ويمثلون نسبة (28.9 ٪) من

جميع مفردات **عينة الدراسة**، ثم يليهم ممن وظيفتهم مدير الفرع، ويمثلون نسبة (21.1 ٪) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، ثم يليهم ممن وظيفتهم مدير عام المصرف ويمثلون نسبة (13.2 ٪) من جميع مفردات **عينة الدراسة**، والباقي ممن وظيفتهم مدير إدارة المراجعة الداخلية، ويمثلون نسبة (2.6 ٪) من جميع مفردات **عينة الدراسة**. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوع في المسميات الوظيفية لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها والتي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
دكتوراه	1	2.6
ماجستير	10	26.3
بكالوريوس	12	31.6
ليسانس	2	5.3
دبلوم عالي	9	23.7
دبلوم متوسط	2	5.3
أخرى	2	5.3
المجموع	38	100.0

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن **درجاتهم العلمية** بكالوريوس ويمثلون نسبة (31.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة ،ثم يليهم ممن **درجاتهم العلمية** ماجستير ويمثلون نسبة (26.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم دبلوم عالي ويمثلون نسبة (23.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن **درجاتهم العلمية** درجات علمية أخرى . وبصورة عامة نلاحظ أن هناك ارتفاعا في

مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها والتي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة ٪
أقل من خمس سنوات	2	5.3
من5 سنوات إلى أقل من10 سنوات	9	23.7
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	12	31.6
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	5	13.2
من 20 سنة فأكثر	10	26.3
المجموع	38	100.0

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، ويمثلون نسبة (31.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم تليهم ممن سنوات خبرتهم من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (26.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم ممن سنوات خبرتهم من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة ويمثلون نسبة (13.2 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من خمس سنوات ويمثلون نسبة (5.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ ارتفاع في سنوات الخبرة لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

ب- اختبار فرضيات الدراسة الفرعية

أولا: الفرضية الفرعية الأولى: المعوقات البشرية

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بوجود معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية تم

استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية الفرعية الأولى:**

«لا توجد معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية».

متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

- **الفرضية البديلة الفرعية الأولى:**

«توجد معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية».

متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3).

ومن خلال التحليل الاحصائي نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

وإن الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة " عدم اقتناع الإدارة العليا في المصارف التقليدية برسالة الصيرفة الإسلامية».

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود

معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

- **الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات البشرية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية منتجات الصيرفة الإسلامية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	3.5500	.66769	5.078	37	.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.078) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.55) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات بشرية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: الفرضية الفرعية الثانية: معوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بوجود معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج من التحليل الاحصائي، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية الفرعية الثانية:** "لا توجد معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية».

متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

- **الفرضية البديلة الفرعية الثانية:** "توجد معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية".

متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

ومن خلال التحليل الاحصائي نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات. ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

وإن الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية " عدم إلغاء كافة القوانين التي تعيق وتتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية».

من خلال التحليل الإحصائي نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة، ونقبل الفرضية البديلة لها، حيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على انخفاض درجة الموافقة على هذه العبارة

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمعوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (8) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
معوقات تتعلق بالامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.	3.4158	.56879	4.506	37	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (4.506) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، حيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.4158)، وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود **معوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية**

ثالثا: الفرضية الفرعية الثالثة: المعوقات القانونية والإدارية والقضائية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بوجود معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس(3)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي

- **الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة:** "لا توجد معوقات قانونية وإدارية وقضائية

تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية».

متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

- **الفرضية البديلة الفرعية الرابعة:** «توجد معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية»،

ومتوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

من خلال التحليل الإحصائي نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات. لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالمعوقات الخارجية المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلاميه تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
- **الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالمعوقات الخارجية المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية، التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (9) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
المعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	3.7022	.71354	6.067	37	.000

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (6.067) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7022) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات قانونية وإدارية وقضائية تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية

ج- اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسة المتعلقة بوجود معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث صيغت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

- **الفرضية الصفرية:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).
- **الفرضية البديلة:** المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بوجود معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (10) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بوجود معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
معوقات تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية	3.5897	.62365	5.829	37	.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.829) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5897)، وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات تحيل دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي: المعوقات البشرية، ومعوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية، والمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية.

ثالثا: النتائج والتوصيات:

1- النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها:-

1. أثبتت الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير مسمى الوظيفة عند (مدير الإدارة المالية) حيث شكل نسبة (34.2 ٪).
2. تؤكد الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير الدرجة العلمية عند (البكالوريوس)، ويمثلون نسبة (31.6 ٪)
3. أعلى نسبة لمتغير سنوات الخبرة عند الفئة (ونسبته (٪).
4. أعلى نسبة لمتغير عدد سنوات العمل عند الفئة (من10 سنوات إلى أقل من 15 سنة)، بنسبة (31.6 ٪).

5. وجود معوقات تحول دون تطبيق المصارف التجارية الليبية لمنتجات الصيرفة الإسلامية، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:- المعوقات البشرية، ومعوقات الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية،والمعوقات القانونية والإدارية والقضائية التي تحول دون تقديم المصارف التجارية الليبية منتجات الصيرفة الإسلامية. هذا يتفق مع معظم نتائج الدراسات السابقة وخاصة التي أشارت إلى مشاكل ومعوقات التحول لغرض تطبيق صيغ منتجات التمويل الإسلامي

- **التوصيات:**

في ضوء النتائج المتحصل عليها من تحليل البيانات المجمعة بواسطة استمارات الاستبانة يوصي الباحثان بما يلي:

- الاهتمام بالعنصر البشري من حيث:

1. الاهتمام بالأطر البشرية المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية.
2. الاهتمام بالخبرات المتخصصة في إدارة التمويل والاستثمار الإسلامي.
3. توفير العناصر البشرية المؤهلة والمتخصصة للعمل بالمصرف الإسلامي بشكل خاص.
4. وضع خطة تدريبية واضحة المعالم للعاملين بالمصرف التقليدي في مجال الصيرفة الإسلامية.
5. معرفة المنتجات الإسلامية بين موظفي المصرف ودرجة الاستفادة من هذه المنتجات.
6. اهتمام المؤسسات التعليمية بدعم السوق المصرفي الإسلامي بالأفراد المؤهلين لتشغيل وإدارة المصرف.
7. العمل على إيجاد ثقافة عامة بخصوص الصيرفة الإسلامية.

- الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية من حيث:

1. الاهتمام بالأدلة الشرعية والتنظيمية لعملية تطبيق الصيرفة الإسلامية
2. استبعاد التشريعات القانونية الموجودة التي تعيق تطبيق الصيرفة الإسلامية
3. العمل على إصدار أحكام شرعية بصورة جدية لتطبيق الصيرفة الإسلامية من الجهات المختصة
4. الاهتمام بتسوية العمليات السابقة نهائيا، والتي تمت بإجراءات الصيرفة التقليدية وتسوية حساباتها
5. العناية بنظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على المعاملات الإسلامية
6. التركيز على نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف، والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.
7. العمل على ايجاد هيئة رقابية مستقلة عن مجالس إدارات المصارف، مهمتها متابعة الضوابط الشرعية.
8. الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها حيث يعتبرها بعض الموظفين في المصارف شكلية.

- الاهتمام بجميع النواحي القانونية والإدارية والقضائية من حيث:

1. العمل على إيجاد خطة شاملة ومناسبة تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي.
2. الاهتمام بالمنظومة القانونية والقضائية، بدءاً من منظومة التشريعات الاقتصادية، والمنظومة الفنية والمالية والمحاسبية.
3. العمل على إيجاد التشريعات والقوانين الملائمة تطبيق الصيرفة الإسلامية في كافة الدول الإسلامية.
4. العمل على التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

5. ضرورة الاهتمام في تحقيق الأمن ألمعلوماتي للتغلب على عمليات الاحتيال المصرفي.

6. العمل على تخصيص الاهتمام بالقدر الكافي بالدراسة عن فرص الاستثمار وتقييمها من منظور إسلامي

7. تقوية الشبكة المصرفية (المنظومة) في متابعة سير توفير السيولة على مستوى المصرف الرئيسي وفروعه.

8. الاختيار الأفضل للمؤهل والخبرة في تحقيق الإدارة وتسيير عملها بالشكل الصحيح.

9. توفير معايير واضحة لتقييم الأدآء من منظور إسلامي يتم تطبيقها بكل دقة، مع الاستعانة بجهات تقوم بتطبيق معايير منسجمة للصيرفة الإسلامية.

■ **المراجع:**

1- القرآن الكريم.

2- أبو غدة، عبد الستار، «الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية»، بحث منشور في . حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، العدد الرابع، 2002.

3- أبو غدة، عبد الستار، «تحول البنك إلى مصرف إسلامي»، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 2002.

4- بشير .محمد بشير 2001 المصارف الإسلامية جامعة البتراء موقع الفاسي في الشبكة المعلوماتية.

5- البعلي، عبدالحميد، «نحو إلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي والقانوني»، اللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة . موقع اللجنة(بدون تاريخ).www.sharea.gov.kw، الإسلامية، الديوان الأميري، الكويت،

6- التواتي، أحمد (2012) أسباب عزوف المصارف التجارية الليبية عن تقديم صيغ التمويل الإسلامية غير المرابحة، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثالث، الأكاديمية الليبية، جنزور.

7- حربي محمود، سعيد جمعة (2010)، ادارة المصارف الإسلامية دار الأوائل، الأردن.

8- حسان، حسين حامد، "خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي- تجربة مصرف الشارقة الوطني- "، بحث مقدم لمؤتمر دور .158/ المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 2002 .

9- حمود، سامي، "تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية"، مطبعة الشرق، عمان، الطبعة الثانية، 1982.

10- الربيعة، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الاولى، 1992.

11- الزحيلي، وهبة(2002)، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق.

12- سراج وآخرون (1989)، النظام المصرفي الإسلامي .دار الثقافة القاهرة.

13- سليم، عصام محمد سليم، متطلبات التهيئة والتطبيق لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيئة المصارف الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، خريف 2017 – 2018.

14- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح – الاختبارات اللامعلمية – الطبعة الأولى- معهد الإحصاء - 1995 .

15- الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة . المكرمة، 2005.

16- الصنع، محمد سالم والنائبة، عادل عبد السلام، معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف، مجلة الجامعة الأسمرية العدد 28، زليتن 2014.

17- صوان، محمود2008، أساسيات العمل المصرفي دار الأوائل للنشر والتوزيع عمان.

18- الطويل، مختار الهادي وأبوالقاسم، عبدالفتاح على (2014). المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، العدد السادس.

19- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي– الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق – عمان - الطبعة الأولى1997.

20- عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل ،"إدارة العمليات المصرفية المحلية والخارجية"، دار وائل، الطبعة الأولى، 2006.

21- العطيات، يزن خلف سالم، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن . الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007 موقع الشبكة:WWW Cute PDF.com.

22- العقول، محمد علي، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول 5-6 شهر يونيو 2011، بعنوان :صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الاسلامي، منشورات جامعة آل البيت، 1432هـ-2011م.

23- كامل، صالح، "محاضرات في الاقتصاد الإسلامي والأسواق المالية"، منار للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2003 .

24- محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS – الطبعة الأولى – دار الحامد – عمان- (2005)

25- المرطان، سعيد بن سعد، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي :دراسة. النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، الرئيس التنفيذي – مصرف البحرين الشامل(بدون تاريخ).

26- المرطان، سعيد بن سعد، "الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية -تجربة البنك الأهلي التجاري-"، التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، تحرير عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، الطبعة الأولى، 2005.

27- المسفر، "ملامح شروط مصرف الكويت المركزي لتحول المصارف التقليدية إلى إسلامية"، مقال مجلة للمستثمرين، العدد رقم 21 الكويت

28- المسفر، طارق خالد، "ملامح شروط بنك الكويت المركزي لتحول البنوك التقليدية إلى إسلامية"، مقال منشور في مجلة .www.mosgcc.com : المستثمرون، العدد رقم 21، الموقع الإلكتروني للمجلة\

29- مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد . تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية- دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، سنة2006م.

30- مصطفى، إبراهيم محمد.2006، «تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية»، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، النشرة المصرفية العربية»، بيروت، الربع الأول، 2006 .

31- الهيتي، عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار اسامة للنشر2005.

32- يسرى، أحمد عبد الرحمن، «البنوك التقليدية والتحول إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية»، بحث مقدم لندوة البركة السادسة عشر للاقتصاد الإسلامي، 1999- 2000، بيروت،، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 229

33 - يسرى، أحمد عبد الرحمن، «قضايا إسلامية معاصرة في النقود والمصارف والتمويل»، 2001.

فجوة الاختلافات بين التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية والمتطلبات المهنية لسوق العمل

(دراسة حالة أعضاء هيأة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة بجامعة الزاوية)

■ د. علي محمد علي موسى*

■ **الملخص**

تناولت الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية وهو الفجوة أو الاختلاف ما بين ما تقدمه الجامعات الليبية من معلومات ويكتسبها الطالب من معارف في مجال العلوم المحاسبية والاقتصادية عموماً وما تحتاجه أسواق العمل من معلومات تكون لدى الخريج حتى يستطع النهوض بمهنة المحاسبة وتستطيع جهات العمل الحصول على معلومات تساعدها في اتخاذ القرارات .

وقد جاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على أسباب الفجوة واقتراح الحلول لها وقد قسمت إلى جانبين:أولهما نظري تناول كل ما يتعلق بالعملية التعليمية وجانب عملي من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تجميع المعلومات من خلال عملية المقابلة والمشاهدة والاستفسار بالإضافة إلى توزيع صحف الاستبيانات لتأكيد النتائج وقد تم اختيار أعضاء هيأة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة بجامعة الزاوية كحالة دراسية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب الفجوة ترجع إلى عدم مواكبة أعضاء هيأة التدريس للتطورات المعاصرة في استخدام الأساليب الحديثة في التدريس وقدم المناهج الدراسية ولعدم وجود تعاون بين الجامعات وسوق العمل وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة الربط ما بين ما تقدمه الجامعات من معرفة وما يريده سوق العمل من خلال السماح للطلبة بالتدريب العملي.

* عضو هيأة التدريس بجامعة الزاوية

Abstract

The study dealt with one of the very important topics, which is the gap or difference between what the Libyan universities provide information and the student acquires knowledge and what the labor markets need with the information that the graduate has so that the graduate can advance the profession of accounting and the work authorities can obtain information that helps them in taking decisions. The study applied the descriptive analytical approach that is based on collecting information through the process of interviewing, viewing, and inquiring. The two faculties of economics have been chosen. At Al-Zawia University as a case study.

The study found that the reasons for the gap are due to the weakness of the faculty members due to their failure to keep pace with contemporary developments in the use of modern methods in teaching and weakness of educational subjects and the lack of cooperation between universities and the labor market.

■ مقدمة

إن التعليم يمثل المدخل الأساسي لإعداد العنصر البشري، ويمكن تحديد مدى نجاح النظم التعليمية من خلال قدرتها على إعداد وتنمية الموارد البشرية، فالتعليم يجب أن يكون أكثر اهتماماً بإعداد المتعلم إعداداً يتسم بالشمول والتكامل المعرفي ليكون قادراً على توظيف المعرفة أي استخدام المعلومات النظرية التي درسها خلال قيامه بوظيفته والتعامل الذكي مع ظروف الحياة المحيطة في أي مكان يقيم فيه بما يتوافق مع متطلبات المعيشة ومواجهة المستقبل عن طريق إمداد المتعلم بالخبرات العلمية والمعيشية، حيث إن الإنسان الفاعل هو الإنسان متعدد المهارات (الدرويش، 2005).

وعلى النظم التعليمية تطوير برامجها بما يتماشى مع معطيات العصر لإحداث نقلة نوعية في خريجي الجامعات وتسليحهم بالمهارات والقدرات اللازمة للعمل.

وتأتي أهمية تطوير التعليم الجامعي على رأس أولويات التطوير المستهدف في المجتمعات، لما يحققه من أهداف أكاديمية أو بحثية أو خدمية للمجتمع، من خلال تطوير العنصر البشري، فالاهتمام بالثروة البشرية للأمم والاستثمار في الطاقات البشرية هو طوق النجاة في خضم الأمواج التكنولوجية والمعلوماتية المتلاحقة، وتبرز فئة الطلاب كأفراد لديهم استعدادات عالية وطاقات كامنة يجب استثمارها. ويؤكد العلماء على أن الإنسان بدون استثناء سوف يحقق مكاسب لا يمكن تصورها إذا ما تم تطوير الطاقات المبدعة التي يتحلى بها الطلاب.

إن دراسة الأداء الوظيفي للبرنامج التعليمي، وما يترتب عليه من آثار سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع يعد مطلباً ضرورياً ينبغي الالتفات إليه وتوجيه الدراسات التحليلية نحوه وذلك لدعم دوره الفعال في التنمية الاقتصادية للدولة وتطور ورقي المجتمع الإنساني، وتعود المطالبة الشديدة بضرورة إصلاح التعليم إلى ما توصلت إليه الكثير من الدراسات الميدانية في الدول المتقدمة، وكذلك الدول العربية، حيث بينت إحدى الدراسات في أمريكا أن « الفجوة بين المعارف التي تتضمنها المناهج التعليمية والمهارات والخبرات التي تتطلبها بيئة الأعمال تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، مما انعكس سلباً على نوعية الخريجين فأصبحوا غير قادرين على الاستجابة للوظائف التي يتولونها في سوق العمل بعد تخرجهم» (الروياتي، 2007، ص3). وفي هذا الصدد أكدت الدراسة على وجود تدني وهبوط تدريجي لمستوى التعليم في جميع دول العالم المتقدم منها والمتخلف، مما جعل عملية التقدم تتراجع، فهبوط المستوى التعليمي يشكل خطراً على منتجات الموارد البشرية وطاقاتها اللازمة لأداء الوظائف الحيوية للدولة. كما بينت دراسة (الروياتي، 2007) أن هناك قصوراً في إدراك الأفراد لأخلاقيات المهنة، ومن ثم عدم اتباعهم لقواعد السلوك المهني، وهذه النتائج تشير إلى ضعف المقدرة العلمية والمهنية للأفراد، ويرجع هذا الضعف إلى العديد من الأسباب أهمها: ضعف التحصيل العلمي أثناء فترة الدراسة الجامعية، نتيجة وجود فجوة بين الدراسة النظرية وتطبيقات الحياة العملية، فالبرنامج التعليمي الناجح ينبغي أن يواكب التطبيقات العملية عن طريق التدريبات والممارسات العملية للمناهج التعليمية، وفي هذا الصدد أكدت إحدى الدراسات الأكاديمية التي أجريت في البيئة المحلية (بلو، 1988، ص43) على « وجود اختلافات بين الواقع الأكاديمي والتطبيقي، ويعود ذلك إلى الثغرات التي يعاني منها التدريس الجامعي، والتي منها قلة فرص التدريب لكل من الطلبة وأعضاء هيأة التدريس للإطلاع على الجانب العملي، وعدم توفر حالات عملية محلية للمناقشة في القاعات الدراسية، وقلة المراجع الدراسية بالمكتبات، مما ينتج عنه عدم فعالية التعليم في الجامعات بما يكفي لتأهيل الطالب وإعداده الإعداد اللازم للقيام بالوظائف المختلفة بعد تخرجه».

وكما هو معروف فإن مهنة التعليم المحاسبي تقع على عاتق الجامعات فهي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تسهم بجهدها التعليمي في إعداد القوى البشرية اللازمة لخطط التنمية، حيث تعد من يلتحق بها للعمل في الميدان التجاري وهذا يؤدي إلى زيادة الضغط على الجامعات والمعاهد المتخصصة بشكل كبير لإيجاد خريجين متمكنين وأكفاء قادرين على الدخول لسوق العمل بكل جدارة.

ومواد قسم المحاسبة من المواد المهنية الهامة التي تدرس في كليات الاقتصاد في الجامعات والمعاهد الليبية وهي تسهم في تحقيق أهداف التعليم المحاسبي وتحقيق احتياجات سوق العمل، فمن خلالها يتم إعداد الطلاب وتعليمهم بالمهارات والأعمال المحاسبية اللازمة لخدمة سوق العمل.

■ مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية الدور الذي تقدمه المحاسبة للمجتمع وسوق العمل زاد الاهتمام بتطويرها بما يتماشى وتطورات العصر، حتى تعطينا خريجين متخصصين لديهم القدرة على التحليل والتفسير واتخاذ الأحكام الشخصية.

إلا إن الواقع الحالي لبرنامج التعليم المحاسبي يشير إلى وجود قصور وفجوة في مخرجات البرنامج التعليمي (درويش، 2005، ص508) . حيث أشارت الدراسة إلى أن» هذه المخرجات لم تكن على المستوى المطلوب من التأهيل والتكوين المعرفي والذي يخدم حركة التنمية، الأمر الذي يتطلب دراسة عناصر برنامج التعليم المحاسبي ومدى ملائمته لسوق العمل للوقوف على أوجه القصور فيه « .

وهذا ما أكدته دراسة (موسى، 2013، ص122) « بعدم توفر متطلبات الجودة بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية فهناك فجوة واضحة بين متطلبات سوق العمل ومهنة المحاسبة من جهة وبين مخرجات التعليم المحاسبي من جهة أخرى « ومع وجود عوامل أخرى مثل العولمة والتقدم التقني وزيادة التجارة الالكترونية فإن هذه الفجوة تزداد اتساعاً مما يتطلب الأمر تطوير مناهج التعليم المحاسبي المطبقة حالياً وزيادة في كفاءة أعضاء هيأة

التدريس بشكل يؤدي إلى إعداد خريجين مؤهلين لسوق العمل من خلال إجراء تعديلات على المناهج التعليمية وطرق التدريس المطبقة حالياً ورفع كفاءة أعضاء هيأة التدريس.

حيث يواجه التعليم المحاسبي صعوبات كبيرة نتيجة ظهور ثورة المعلومات والاتصالات و التكنولوجيا المتقدمة، حيث تكتسب مخرجات التعليم المحاسبي عادة جودتها من خلال التعليم والخبرة العملية التي تقدمها الجامعات والمعاهد المهنية والمجتمع معا .

وقد تعددت الدراسات المحلية مثل (المصلي، 2010، موسى، الماقوري، 2007) وغيرها والتي تناولت موضوع الفجوة وتطوير مهنة المحاسبة والتعليم ألمحاسبي والتي سعت بدورها إلى ملائمة خريجي أقسام المحاسبة مع متطلبات واحتياجات سوق العمل حيث أوضحت إحدى الدراسات المحلية (مامي و ميرة، 2013، ص 197) « إن المهارات والمعارف المدركة التي تزودها المناهج المحاسبية لخريجي أقسام المحاسبة غير كافية للتأهيل المحاسبي المهني المطلوب».

وأوضحت دراسة أخرى (سمهود، 2013، ص 254)» ان التعليم المحاسبي في ليبيا يعيد إنتاج ذات المؤهلات النمطية البعيدة عن حاجة السوق المحلية المتغيرة « .

وفي دراسة أخرى أوضحت بعض أوجه القصور في التعليم المحاسبي من خلال دراسة واقع التعليم المحاسبي في ليبيا لغرض تطويره وتوصلت إلى نتيجة مفادها « وجود علاقة بين المناهج التعليمية للتعليم المحاسبي وأعضاء هيأة التدريس والإدارات التعليمية للتعليم المحاسبي وبين كفاءة أداء الطلبة والخريجين « (الدالي، 2003، ص 18).

مما سبق يمكن القول بأن هناك اختلافاً بين التعليم المحاسبي والواقع ألمهني وأن برنامج التعليم المحاسبي لا يلبي احتياجات المهنة وأن هناك اختلافا بين ما يدرسه الطلاب في الجامعات وبين متطلبات المهنة مما خلق فجوة اختلافات بين برنامج التعليم المحاسبي ومتطلبات التأهيل المهني.

وبالتالي فإن الأمر يتطلب البحث في أسباب الفجوة من خلال دراسة برنامج التعليم المحاسبي والمشاكل التي تواجهه.

عليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في البحث عن أسباب الفجوة بين واقع التعليم المحاسبي ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل من خلال طرح السؤال التالي:

- **ما هي أسباب فجوة الاختلافات بين التعليم المحاسبي والمتطلبات المهنية ؟**

■ **أهداف الدراسة:**

عليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

1- دراسة أسباب فجوة الاختلافات بين التعليم والمحاسبي والمتطلبات المهنية.

2- دراسة لواقع التعليم المحاسبي بجامعة الزاوية كحالة دراسية.

3- اقتراح الطرق لتضييق فجوة الاختلاف بين واقع التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل الليبي.

■ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1- تأتي أهمية الدراسة من أهمية التعليم المحاسبي ومع تزايد أهمية الأعمال التجارية وبالتالي زيادة أهمية الدور الذي يقوم به خريج المحاسبة، عليه فإن هذه الدراسة سوف تسهم وتلقي الضوء على أحد المواضيع المهمة ألا وهو التعليم المحاسبي.

2- سوف تسهم هذه الدراسة في الإشارة إلى ضرورة تطوير وتحديث المناهج الدراسية التي تساعد على رفع مستوى خريجي أقسام المحاسبة .

3- سوف تسهم الدراسة في إعادة النظر في أساليب التدريس وتطويرها والدفع باستخدام الأساليب الحديثة في التدريس الجامعي مثل استخدام الكمبيوتر والسبورات الالكترونية وغيرها .

■ **فروض الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة واحدة وعدة فروض فرعية والفرضية الرئيسية كالآتي:

« توجد فجوة بين ما يقدمه أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة من معلومات

بجامعة الزاوية وما يحتاجه سوق العمل الليبي من مهارات »

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم صياغة مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كالأتي:

1 – « التأهيل العلمي والعملي لأعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة غير كاف »

2 – « لا تتوفر الوسائل التعليمية الحديثة مثل الكمبيوتر والسبورات الالكترونية بأقسام المحاسبة»

3– « لا يتوفر تدريب عملي للطلاب بأقسام المحاسبة »

4 – « لا يوجد استمرار لتحديث محتوى المناهج العلمية بأقسام المحاسبة حتى تواكب التطورات الاقتصادية المعاصرة »

■ تقسيمات الدراسة:

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة فإن هذه الدراسة سوف تتعرض إلى كل من:

- أهداف التعليم المحاسبي.
- عناصر التعليم المحاسبي.
- عوامل فجوة الاختلافات بين التعليم المحاسبي والتأهيل المهني.
- الدراسة الميدانية.
- النتائج والتوصيات.

■ الإطار النظري للدراسة:

● أهداف التعليم المحاسبي:

إن أهداف التعليم المحاسبي ينبغي أن تكون واضحة ومحددة بحيث يكون برنامج التعليم المحاسبي قادراً على تأهيل الطلاب وإمدادهم بأنواع المعرفة والمهارات المطلوبة وإكسابهم القدرة على التقييم واستخلاص المؤشرات وتوصيل المعلومات (بن غربية، 1990).

ومن هنا فإن أهداف التعليم المحاسبي تتمثل في (عبد المنعم و عبد المنعم، 1997):

1- إثراء وتطوير المعرفة المحاسبية وتنميتها لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات.

2- تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً عن طريق تقديم كوادر محاسبية مؤهلة قادرة على تقديم المعلومات الملائمة والتي تساعد في اتخاذ القرار الملائم.

3- إعداد الباحثين القادرين على مواجهة المشاكل العملية وطرحها وعلاجها من خلال إمداد الطلبة بالمعرفة اللازمة لتأهيلهم ليكونوا محاسبي المستقبل.

4- إعداد الكفاءات القادرة على التكيف مع الواقع العملي.

5- تنمية وتوعية الطلاب بواجباتهم ومسؤولياتهم كمواطنين.

- **عناصر التعليم المحاسبي وتشمل:**

إن تحقيق أهداف التعليم المحاسبي تتم من خلال تفاعل عناصره مع بعضها البعض والتي تتكون من:

- **أولا - المناهج التعليمية:**

أغلب الدراسات السابقة في ليبيا (موسى، 2013، مامي و ميرة، 2013) أشارت إلى أن المحاسبة في ليبيا تعاني من تدني المهارات المهنية وهذا يعود إلى القصور الكبير في مناهج التعليم المحاسبي فهي أغلبها قديمة ولا تواكب التطورات الهائلة في علم التكنولوجيا وهذا يؤدي إلى وجود واتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي حيث إن سوق العمل الليبي يفتقر إلى وجود محاسبين مؤهلين يلبون سوق العمل وهذا سببه تدني مستوى المناهج وتركيزها على الجانب النظري فقط وإهمال الجانب التطبيقي حيث يعتمد التعليم المحاسبي حالياً بصورة كبيرة على الكتاب المقرر وأسلوب المحاضرات وحل المسائل والتمارين.

وباستقراء واقع الكتب يلاحظ أنها لا تلائم المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فهي إما أنها منقولة عن كتب خارجية أو أنها قديمة تخلو من التطورات الحديثة التي طرأت على علم المحاسبة .

كذلك فإن معظم المناهج لا تحتوي على علوم أساسية لمزاولة المهنة، كاستخدام الحاسوب في التطبيقات المحاسبية والرياضيات وعلوم الإدارة الحديثة،والمحاسبة

الاجتماعية، والتجارة الالكترونية، والمحاسبة الإسلامية والبيئية بالإضافة إلى خلو هذه المناهج من الصبغة المهنية كالمعايير وآداب السلوك المهني.

فالمناهج يجب أن تتضمن المعارف والمهارات اللازمة لتكوين المحاسب الكفء، وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين (رمضان، 2006) العناصر الأساسية للتعليم في المعرفة والمهارات والقيمة المهنية.

فالمعرفة المحاسبية تتمثل في المفاهيم والتعميمات والحقائق والمبادئ التي يفترض أن يكتسبها المحاسب الجيد، أما المهارات فهي القدرة على استخدام أو تطبيق المعارف في المواقف العملية

أما القيمة المهنية فتتمثل في ترسيخ آداب وسلوك المهنة لدى الطالب والتي تدعم سلوكه كمحاسب في المستقبل.

إن تضمين المناهج هذه العناصر يساعد على تحقيق أهداف التعليم المحاسبي، وحتى يتم تطوير المناهج ينبغي **دراسة** احتياجات سوق العمل (**خريج يجيد استخدام الكمبيوتر ويتكلم ويكتب إحدى اللغات الحية مثلا**) لتحديد أهم المعارف والمهارات اللازمة للطالب.

- **ثانيا – طرق التدريس**

وهي تعني مجموعة الإجراءات التي يتبعها المحاضر لمساعدة الطلاب على تحقيق الأهداف التعليمية.

وهذه الإجراءات قد تكون مناقشات أو توجيه أسئلة أو إثارة مشكلة أو تهيئة موقف معين ومن طرق التدريس المحاضرات وطرح الأسئلة ودراسة الحالة والتمارين وغيرها.

كما تختلف أدوات العرض للمنهج والتي منها السبورة واستخدام الحاسوب والخرائط.

وحتى تكون طريقة التدريس فعالة يجب توافر عنصرين عند اختيار طريقة التدريس هما: الملائمة أي يجب اختيار الطريقة الأكثر ملائمة لتحقيق الأهداف طبقاً للإمكانيات المتاحة، فعلى سبيل المثال إذا كان الهدف تعليم الطلاب مهارات محاسبية يمكن استخدام الحاسوب كوسيلة لتطبيق هذه المهارات وتعليمهم استخدام الحاسوب في الحالات العملية للمحاسبة.

أما إذا كان الهدف تعليم الطلاب كيفية ترابط العمليات وتسلسلها يمكن استخدام الخرائط كوسيلة لتتبع العملية من إعداد القيد المحاسبي مثلاً إلى ترحيل القيد في دفتر الأستاذ العام إلى تسجيله في ميزان المراجعة إلى إعداد القوائم المالية، والعنصر الثاني هو التنوع وهو اختيار مجموعة من طرق التدريس ويمكن تحديد الطرق الأفضل والأكثر مناسبة للموضوع محل الدراسة.

إن اتباع طريقة الإلقاء والمحاضرات واستخدام الكتاب فقط دون التطرق إلى بعض التطبيقات العملية لا تفي باحتياجات المهنة، إذ إن الطلاب عادة ما يتعلمون المهارات من خلال التطبيقات العملية، حيث إن التطبيق العملي يتيح للطلاب فرصة ممارسة أنواع مختلفة من الأعمال التي تواجه المحاسب، مما يساعد على تكوين شخصية مهنية مستقلة للطالب.

● ثالثا - أعضاء هيأة التدريس:

يعتبر عضو هيأة التدريس العنصر الفعال في العملية التعليمية، إذ إن المحتوى العلمي الذي يملكه عضو هيأة التدريس، وكذلك المهارات والمعارف والخبرات تساعده على تشكيل برنامج تعليمي مناسب وملائم للطلاب.

« فوجود عضو هيأة تدريس يتمتع بالمعرفة والخبرة يعتبر جزءاً أساسياً في العملية التعليمية، حيث إن أعضاء هيأة التدريس يقومون بتصميم محتويات ومنهج المواد التي يقومون بتدريسها على أساس معلومات اكتسبوها من مصادر ثانوية عادة ما تكون الكتب والمبادئ والمعايير المتعارف عليها » (دهمش، 1993، ص20).

إن المعرفة المتكونة لدى عضو هيأة التدريس تؤثر بشكل مباشر على طريقة التدريس وعلى الطلاب، وهذه المعرفة نتاج الثقافة والبيئة التي درس بها عضو هيأة التدريس، فعضو هيأة التدريس الذي درس في بريطانيا يختلف في وضعه لمنهجه وتصوره وأسئلته عن الذي درس في أمريكا، ويتم التأثير في المنهج المحاسبي دون الالتفات لما يتماشى مع متطلبات البيئة والمناخ الاقتصادي الليبي.

وقد أكدت بعض الدراسات على أهمية تنمية هذه المعرفة وزيادة مهارات عضو هيأة

التدريس وذلك للوصول إلى تكوين مخرجات تعليمية أعلى جودة وكفاءة، وبينت أن تنمية عضو هيأة التدريس مهنياً تتضمن تحقيق ثلاثة أهداف هي (مدبولي، 2002):

1- إضافة معارف مهنية جديدة لأعضاء هيأة التدريس.

2- تنمية المهارات المهنية لديهم.

3- تنمية وتأكيد القيم المهنية الداعمة لسلوكهم.

وتتمثل التنمية المهنية لأعضاء هيأة التدريس في ثلاثة مكونات رئيسية هي:

1- التدريب المهني : أي العمل على إكساب المعلمين مجموعة من المهارات اللازمة لرفع كفاءاتهم.

2- التربية المهنية : أي العمل على تعديل أفكار أعضاء هيأة التدريس ومعتقداتهم بشأن عملهم وممارساتهم والتأكيد على القيم المهنية من خلال الدورات الطويلة والقراءات المختارة والملاحظة الذاتية.

3- المساندة المهنية : بمعنى توفير مناخ الاستقرار الوظيفي وتحسين ظروف العمل والحوافز.

- **رابعا - الطلاب:**

إن الهدف الأساسي للتعليم المحاسبي هو تعليم الطلبة لكي يصبحوا محاسبين مهنيين وإكسابهم مجموعة من المهارات المطلوبة للمحاسب المهني وتطوير مستوى المهارات والمعرفة والقيم الأخلاقية لديهم.

إن الطالب هو العنصر الأكثر أهمية في العملية التعليمية، إذ إنه يمثل حصيلة تفاعل البرنامج التعليمي ليعطي خريج اليوم ومحاسب الغد، وهو المطالب بتوفير مهارات جيدة ومع معارف تمكنه من الدخول في المهنة والعمل بالشكل الملائم فيها، ولكي يتم تبني طلاب على درجة من الكفاءة يجب تحفيزهم وزيادة رغبتهم للعمل في مهنة المحاسبة والمراجعة، وإتاحة فرص العمل أمامهم مع الأخذ بالاعتبار تحديد متطلبات التعليم والتأهيل الجامعي لهم حتى لا تكون المهنة فرصة يلتحق بها من لا يكون بالمستوى العلمي المطلوب.

كما يجب زيادة قدرة الطلاب على التحصيل الدراسي، وقد بينت إحدى الدراسات ثلاثة متغيرات ترتبط بالتحصيل الدراسي للطالب وهي (عبد الغني، 2004):

1- المدخل إلى المعرفة : أي كيفية الحصول على المعرفة، وإلى أي مدى توفر المؤسسة التعليمية الفرصة لطلابها لتعلم العلوم والمهارات المختلفة.

2- الضغط من أجل التحصيل : وهو خليط من الحوافز- متطلبات التخرج- صرامة البرنامج التعليمي- تقدير المؤسسة لإنجازات الطلاب.

3- ظروف التعلم المهنية : ومنها المرتبات، عبء العمل، وقت الإعداد والتحضير، والتي قد تدفع بهم للأمام أو تحد من جهودهم وهم يقومون بالعملية التعليمية.

وقد حدد مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) ثلاث طرق لتعليم طلبة المحاسبة وهي: التعليم بهدف إيصال المعرفة والمهارات والقدرات وتطويرها ثم الخبرة العملية وهي الأنشطة العملية ذات العلاقة بالمحاسبة وأخيرا التدريب وهو مكمل للطريقتين السابقتين وغالبا ما تكون عبارة عن ورش عمل ومحاكاة بيئية للعمل.

والتعليم المحاسبي كغيره من العلوم الأخرى حيث أوضحت إحدى الدراسات أنه يعاني من عدة مشاكل أهمها (النجارو الدعجة، 2000):

1 - تركز الدراسة المحاسبية على الإجراءات المحاسبية والجوانب الوصفية وليست التحليلية، حيث إن الدراسة المحاسبية التحليلية تعرّف الطالب بالعلاقات السببية للمفاهيم المحاسبية وتعمق القدرة لدى الطالب على التفكير المنطقي.

2 - لا تزال الأساليب المستخدمة في التدريس المحاسبي الجامعي تعتمد على النمط الكمي وليس النوعي، ولا يزال الربط العملي بين قاعة الدرس وورشة العمل محدوداً.

3- إن استخدام أساليب المعرفة الحديثة (كاستخدام الحاسبات الإلكترونية) والأساليب الإحصائية ووسائل الاتصال الحديثة، وعلم النفس والعلوم السلوكية والقانون مازالت محدودة .

4- إن مساهمة الهيئات المشرفة على تطوير مهنة المحاسبة محدودة، وما تقدمه للجهات المختصة بتطوير التعليم المحاسبي يقتصر على التوصيات.

5- لا تدرس مادة أخلاقيات المهنة ضمن مناهج الدراسة لطلبة المحاسبة بالرغم من أهمية هذه المادة، والتي تعتبر متطلبا تعليميا عاما يدرس ضمن برامج دراسية في المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، فالاهتمام به ينبغي أن يعنى بشكل أكبر، وقد ثبت أن العديد من الوحدات الاقتصادية في المنطقة العربية تم انهيارها بسبب أخلاقيات القائمين بالوظيفة المحاسبية داخل المشروع أو من مراجعي الحسابات خارج الوحدة (الحداد، 2010).

يمكن القول بأن الأمر يتطلب إعادة توجيه وتعديل التعليم المحاسبي بحيث يركز على عنصر الطلب في سوق العمل، أي أن حاجة سوق العمل ستحدد مواصفات الخريج ومعالم التعليم المحاسبي.

- **مفهوم فجوة الاختلاف:**

ان استخدام تعبير الفجوة يرجع إلى سبب اختلاف جودة الأداء المهني ومستواه عن المتوقع منه، ويرجع استخدام هذا المصطلح إلى وجود الفجوة في المراجعة، حيث عرفت « بأنها التباين بين واجبات المهني التي تحددها القوانين المختلفة للمنظمات المهنية، وتلك التي يتصورها مستخدمو القوائم المالية « (غالي، 2001، ص 708).

كما تعرف بأنها « اختلاف الأداء المهني للمراجعة من حيث الجودة ومعايير الأداء عن المتوقع منها أن تحققه « (العيسوي، 2005، ص 25).

ويمكن تعريفها بأنها : الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المراجعين وبين ما يستطيع المراجعين تحقيقه بشكل معقول (غالي، 1998، ص 708).

وعند دراستنا للاختلاف بين مخرجات التعليم المحاسبي والمتطلبات المهنية يمكننا تعريف فجوة الاختلافات بينهما على أنها :

التباين بين المعارف والمهارات لخريجي الجامعات المحاسبية وبين ما تتطلبه المهنة من الخريج من مهارات وقدرات وكفاءات.

أو هي التباين بين ما يتوقعه المجتمع ويحتاجه من خريج المحاسبة وبين ما يستطيع الخريج تحقيقه بشكل معقول.

وقد تعددت الدراسات المحلية والعالمية التي تناولت موضوع الفجوة وتطوير مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي، والتي سعت بدورها إلى ملائمة خريجي أقسام المحاسبة مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

● **أهمية الجودة في تضييق فجوة الاختلاف لبرنامج التعليم المحاسبي:**

لقد تزايد الاهتمام العالمي بجودة التعليم في النظم التعليمية بصفة عامه ومن العوامل التي ساعدت على الاهتمام بالجودة النقد المستمر من انخفاض مستويات الجودة في مخرجات التعليم ودخول ألفية جديدة ذات تحديات صعبة كالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات والتي تتطلب إعداد وتوفير الكوادر ذات المهارة والفعالية العالية.

ويعتبر مدخل الجودة من المداخل الحديثة والتي تهدف لتحقيق جودة مخرجات التعليم من خلال وضع معايير قياسية مناسبة تتوافق ومتطلبات السوق وبالتالي فهي مدخل لتضييق فجوة الاختلافات بين مخرجات التعليم ومتطلبات ممارسة المهنة.

انطلاقاً من ذلك كان على الجامعات إنشاء مراكز لإدارة الجودة الشاملة والتي تعنى بعلاج أوجه القصور التي ذكرت سابقاً وصولاً إلى صقل المخرجات التعليمية وتحقيق الأهداف التعليمية.

● **الجودة الشاملة**

حتى يمكن الحصول على جودة شاملة وعالية للخدمات التعليمية لابد من توفر مجموعة من المبادئ وأهمها هي (اسماعيل وآخرون، 2000):

1- **رضاء العميل:**

وهو أساس الجودة فالوصول إلى رضا طالب الخدمة يعني الوصول إلى جودة الخدمة ويتم ذلك من خلال التعرف على احتياجات العملاء من أجل تحديد مخرجات جيدة وبالتالي الاهتمام بتحديد شكل العمليات المطلوبة وطرق تنفيذها . فتحديد احتياجات المؤهلات العلمية والمهارات التي يطلبها سوق العمل من خريجي المحاسبة يمكن من تحديد

المخرجات التعليمية الواجب توفرها خلال برنامج التعليم المحاسبي ومن ثم تحديد أهداف وطريقة تنفيذ العملية التعليمية.

2- **التحسين المستمر والتقويم الذاتي للأداء:**

يجب على كل فرد من العاملين في الجامعة وخاصة أعضاء هيأة التدريس أن يكرس جهده نحو التقدم المستمر في الأداء على المستوى الشخصي والجماعي وبالتالي التحسين بشكل دائم . ويتطلب التحسين المستمر الاهتمام المتزايد بالتدريب والتنمية المهنية وإجراء الأبحاث وتوفير الاتصال الجيد.

3- **إنشاء آليات اتصال فعالة:**

لنشر ثقافة الجودة والتحسين المستمرين بين العاملين وذلك لرفع مستوى الوعي لدى الكادر الأكاديمي والوقوف على الجديد على ساحة الأبحاث العلمية وكذلك توفير الاتصال الجيد بين الأكاديميين والممارسين لمهنة المحاسبة.

4- **إنشاء مقاييس وأنظمة تغذية راجعة:**

تساعد على تحديد ما تم تحقيقه من الأهداف التعليمية ومدى تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في جوانب العملية التعليمية.

5- **توفير القيادة الفعالة:**

فنجاح إدارة الجودة الشاملة مسؤولية أفراد الإدارة العليا ولهذا فعلى مسؤولي التعليم تطوير الأساليب التي تعمل بمقتضاها الإدارة والاهتمام بالتحسين المستمر لجوانب العملية التعليمية.

■ **الدراسة الميدانية:**

● **مجتمع وعينة الدراسة**

توجد مجموعة من العوامل المحددة لفجوة الاختلافات سوف يتم دراسة مدى وجودها في جامعة الزاوية من خلال دراسة أقسام المحاسبة بكليتي اقتصاد الزاوية والعجيلات حيث يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس القارين بجامعة الزاوية المتخصصين في مجال المحاسبة كما هو موضح بالجدول رقم (1)

جدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة

الدرجة العلمية		كلية اقتصاد الزاوية	كلية اقتصاد العجيلات	المجموع
أستاذ		1	1	2
أستاذ مشارك		5	0	5
أستاذ مساعد		1	0	1
محاضر	دكتوراه	3	8	11
	ماجستير	6	1	7
محاضر مساعد		10	9	19
المجموع		26	19	45

و تعود أسباب الفجوة لشقين، فهي إما أن تعود لقصور تام أو جزئي في إعداد البرنامج التعليمي للمحاسبة، **أو أنها تعود لمشاكل عملية للمهنة ليست محور دراستنا حالياً**.

وقد حددت أغلب الدراسات العوامل المحددة لفجوة الاختلافات والمتعلقة ببرنامج التعليم المحاسبي في التالي:

1- التأهيل العلمي لعضو هيأة التدريس.

2- مدى توافر الوسائل التعليمية الحديثة في الجامعات.

3- مدى توافر تدريب عملي للطلاب على الجوانب التي يتم تدريسها في الواقع العملي.

4- مستوى التحديث المستمر لمحتوى المناهج العلمية التي تدرس للطلاب.

ومن خلال العوامل السابقة سوف يتم الاستفسار عنها من أعضاء هيأة التدريس المتخصصين في مجال المحاسبة التابعين لجامعة الزاوية، ولتحقيق أهداف الدراسة

تم اتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي الذي يصلح كدراسة حالة والذي يتيح فرصة التركيز على حالة واحدة قائمة بذاتها ورغم الانتقاد الموجه إليها بخصوص عدم إمكانية تعميم النتائج على حالات أخرى مشابهة لها إلا إنها من المناهج المعتمدة علميا لمثل هذه الدراسات (مقداد و الفراء، 2004، الرفاعي، 2007) وهذا الأسلوب يقوم على أساس تجميع كمية من الحقائق والمعلومات المهمة ذات العلاقة بالموضوع من خلال عملية المشاهدة وطرح الأسئلة الشفوية باتباع وسيلة المقابلة الشخصية بالإضافة إلى استخدام استمارة الاستبانة لتجميع وإخضاع المعلومات التي يتم الحصول عليها للتحليل الوصفي، ودراسة الحالة عادة لا تحتاج إلى فروض لإثبات النتائج لأن دراسة الحالة تتيح فرصة التركيز على حالة واحدة قائمة بذاتها (جون ويست، 1980).

جدول رقم (2) عدد الاستبيانات الموزعة و المستردة و المقبولة للتحليل

الكلية	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات المقبولة إلى الموزعة
كلية اقتصاد الزاوية	16	13	10	٪ 62.5
كلية اقتصاد العجيلات	15	12	10	٪ 67

وقد تم توزيع 16 صحيفة استبيان على أعضاء هيأة التدريس بكلية اقتصاد الزاوية وكان عدد الاستبيانات المستردة (13) استبانة، وتم استبعاد (3) استبيانات لعدم استكمال كافة الإجابات المطلوبة وخضعت (10) استبيانات للتحليل أي بنسبة (62.5 ٪) من الاستبيانات الموزعة وتم توزيع 15 صحيفة استبيان على أعضاء هيأة التدريس بكلية اقتصاد العجيلات وكان عدد الاستبيانات المستردة (12) استبيانة، وتم استبعاد (2) استبيانه لعدم استكمال كافة الإجابات المطلوبة وخضعت (10) استبانات للتحليل أي بنسبة (67 ٪) من عدد الاستبيانات الموزعة و الجدول رقم (2) يوضح ذلك.

● **أولا - التأهيل العلمي لعضو هيأة التدريس:**

يقصد بالتأهيل العلمي لعضو هيأة التدريس القدر من التعلم النظري الذي يحصل عليه عضو هيأة التدريس في مجال تخصصه والذي يجعله قادراً على القيام بعمله على أكمل وجه.

فعضو هيأة التدريس يمثل إحدى الدعامات الأساسية التي يعتمد عليها في العملية التعليمية، إذ أن أي قصور في إمكانياته وقدراته وأدائه يشكل خطراً ينعكس على المستوى العام للتعليم ويفقد الثقة به.

ومن هنا كان على الجامعات الأخذ بعين الاعتبار استقطاب أعضاء هيأة تدريس أكفاء متميزين وتعيينهم، كما تعمل على زيادة كفاءتهم وخبراتهم من خلال الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية لضمان الوصول إلى أعلى مستوى علمي والوقوف على الجديد من العلم.

جدول (3)وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية

الخاصية	الفئة	عدد التكرارات	النسبة
المؤهل	دكتوراه	12	٪ 60
	ماجستير	8	٪ 40
	المجموع	20	٪ 100
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	4	٪ 20
	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	12	٪ 60
	أكثر من 10 سنوات	4	٪ 20
	المجموع	20	٪ 100

ومن خلال الجدول رقم (3) يتبين لنا أن ما نسبته 60 ٪ من أعضاء هيأة التدريس

المشاركين في الدراسة يحملون درجة الدكتوراه وما نسبته 40 ٪ يحملون درجة الماجستير وما نسبته 20 ٪ خبرتهم أقل من خمس سنوات في حين إن 60 ٪ خبرتهم ما بين خمس وعشر سنوات وباقي النسبة وهي 20 ٪ فإن خبرتهم أكثر من عشر سنوات وبشكل عام فإن متوسط الخبرة بلغت 7.5 سنة وهي تعتبر قليلة إلى حد ما .

جول رقم (4)المتغيرات حول التأهيل العلمي لعضو هيأة التدريس

العملية	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الحصول على دورات تدريبية	4	20	16	80
المشاركة في مؤتمرات علمية	5	25	15	75
الحصول على شهادة تقدير	2	10	18	90
الحصول على دعم	0	0	20	100
تأليف كتب	2	10	18	90
كتابة مقالات	18	90	2	10

اما الجدول رقم (4) فيبين أن ما نسبته 80 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لم يتحصلوا على أي دورات تدريبية في مجال تخصصهم أو في أي مجال آخر مثل الكمبيوتر أو الإحصاء أو طرق التدريس مما يؤدي إلى تدني الكفاءة في مجال تخصصهم وأن ما نسبته 75 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لم يشاركوا في مؤتمرات وورش علمية وان 90 ٪ من المشاركين في الدراسة لم يتحصلوا على أي شهادة تقدير ولم يقوموا بتأليف أي كتاب وأن 100 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لم يتحصلوا علي أي دعم مادي أو معنوي.

ورغم أن الدورات التدريبية والمشاركة في المؤتمرات العلمية والحصول على شهائد التقدير أو تأليف الكتب أو الدعم المادي والنفسي لعضو هيأة التدريس يزيد من كفاءة وفعالية عمله حيث إن الثبات الوظيفي والاستقرار وتشجيع البحث العلمي يكرس الجهود العلمية لأعضاء هيأة التدريس للبحث عن المزيد وإثراء البحوث بما يساعد على حل المشاكل الموجودة في البيئة المحاسبية إلا إن هذا الأمر للأسف غير متوفر وبنسبة كبيرة جدا بأقسام المحاسبة بجامعة الزاوية والملاحظ من خلال المقابلة الشخصية أن أغلب أعضاء هيأة التدريس أصلهم موظفين وتم نقلهم للكليات للعمل كأعضاء هيأة تدريس ليس لديهم أي فكرة عن طرق التدريس أي لم يمروا بمرحلة معيد ثم عضو هيأة تدريس الأمر الذي يؤثر على جودة العملية التعليمية وهذا يسير في نفس اتجاه الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على « التأهيل العلمي والعملي لأعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة غير كاف « مما يعني قبول الفرضية.

- **ثانيا - مدى توافر الوسائل التعليمية الحديثة بالجامعات:**

إن اعتماد عضو هيأة التدريس على الطرق التقليدية في إلقاء المحاضرة واستخدام السبورة فقط يجعل قاعة الدرس في وضع يسود فيه الملل والكسل مما يجعل الطلاب أقل قدرة على استيعاب المعلومات، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى محاولة عرض المعلومات باستخدام طرق عرض جديدة بدل الوسائل التقليدية، كاستخدام عروض DATA SHOW لإلقاء المحاضرة والتي تثير انتباه الطلاب وتضفي نوعا من النشاط في حلقة الدرس.

إن تجاهل الجامعات الليبية لاستحداث الوسائل التعليمية الحديثة داخلها يجعل نسبة الاستفادة من حلقات الدرس ضئيلة إن لم تكن معدومة وبالتالي ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الوسائل الحديثة والتي تهدف إلى توصيل المنفعة العلمية للطلاب.

إن أسلوب التدريس الحالي في ظل الأعداد الكبيرة للطلاب، وتلقين المعلومات وكذلك في ظل عدم توفر وسائل التعليم الحديثة لكافة الطلاب مثل استخدام الحاسبات الآلية أو الحالات العملية التي تتطلب مناقشة، له دور كبير في التأثير على مستوى كفاءة الخريج وقدرته على مسايرة الأساليب الحديثة المطبقة في كثير من الشركات الكبيرة، وهذا بدوره يؤثر على كفاءة الأداء الوظيفي لهم.

جدول رقم (5)المتغيرات حول مدى توفر الوسائل التعليمية الحديثة

العملية	الإملاء		الشرح		الكمبيوتر		Data show		تحليل التمرينات	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
وسائل إعطاء المحاضرة	8	12	20	0	0	20	0	20	15	5
النسبة	40	60	100	0	0	100	0	100	75	25

ومن خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن 100 ٪ من المشاركين في الدراسة لا يستخدمون الوسائل الحديثة مثل الكمبيوتر و DATA SHOW في العملية التعليمية في حين إن الأغلبية بنسبة تزيد عن 60 ٪ يستخدمون الوسائل التقليدية وهي الإملاء والشرح وحلول بعض التمرينات.

جدول رقم (6) المتغيرات حول مدى توفر الوسائل التعليمية الحديثة

العملية	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
وجود حلقات نقاش والعمل في مجموعات	2	10	18	90
ربط المعلومات بالمعايير والقوانين	2	10	18	90
مشاركة الطلاب في العملية التعليمية	7	35	13	65

أما من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن 90 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لا يستخدمون حلقات النقاش أو العمل في مجموعات ولا يقومون بربط المواضيع بالمعايير والقوانين والتشريعات في حين ان 65 ٪ من المشاركين في الدراسة لا يشاركون الطلبة في العملية التعليمية . وهذا يسير في نفس الاتجاه التي تنص عليه الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه « لا تتوفر الوسائل التعليمية الحديثة مثل الكمبيوتر والسبورات الالكترونية بأقسام المحاسبة « وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية.

● ثالثا - مدى توافر التدريب العملي للطلاب على الجوانب التي يتم تدريسها في الواقع النظري

تحتاج الجوانب النظرية التي يدرسها الطالب إلى ضرورة تطبيقها في الواقع العملي . فالدراسة النظرية وحدها غير كافية لتخريج كفاءات تتعامل مع متغيرات الواقع العملي.

فالطالب الذي درس المفاهيم والمبادئ العلمية يحتاج لتطبيق عملي لهذه المفاهيم والمبادئ ليتم الربط بين ما درسه نظرياً وما يتم تطبيقه على أرض الواقع والذي يمكنه من تكوين خلفية وطريقة للتعامل مع المشاكل الحياتية وإيجاد حلول لها من خلال ما درسه في الجانب النظري.

وقد أشار أغلب الكتاب إلى ضرورة إتاحة فرصة التدريب العملي للطلاب على تطبيق الجوانب النظرية حتى يجمع الطالب بين الناحية العلمية والخبرة

جدول رقم (7) مدى توافر التدريب العملي للطلاب على الجوانب التي يتم تدريسها في الواقع النظري

العملية	نعم	لا		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أخذ الطلبة لبعض المصالح لربط النظري بالعملي	0	0	20	100
تكليف طلبة بزيارة مصالح حكومية أو شركات لإجراء بحث	0	0	20	100
تكليف طلبة بإعداد بحوث من خلال الواقع العملي	0	0	20	100

ومن خلال الجدول رقم (7) يلاحظ أنه وبنسبة 100 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة لا يقومون بأخذ الطلبة لبعض المصالح ولا يتم تكليف الطلبة بزيارة أي مصالح حكومية أو شركات ولا يتم تكليف الطلبة بإعداد بحوث من خلال الواقع العملي وفي ظل غياب التدريب العملي يصبح ما تعلمه الطالب من مفاهيم ومبادئ وأساليب تساعده على تجاوز امتحان المادة العلمية فقط، وتنطفئ هذه المعلومات بمرور

السنوات نتيجة النسيان أو نتيجة اختلاف تطبيقها في الواقع العملي وهذا يسير في نفس اتجاه الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادها أنه « لا يتوفر تدريب عملي للطلاب بأقسام المحاسبة وهذا يودي إلى قبول الفرضية».

رابعا - تحديث المناهج التعليمية التي تدرس للطلاب:

إن ارتباط مناهج التعليم المحاسبي بالبيئة المحيطة به وكذلك بثقافة المجتمع له أثر على تحقيق أهداف التعليم المحاسبي وتخريج الكوادر اللازمة للتعامل مع محيط العمل الخارجي ومواجهة التغيرات المستجدة.

إن تحديث المناهج العلمية بما يتماشى ومعطيات العصر يساعد على تحقيق أعلى كفاءة للخريجين، إذ إنهم وقفوا على آخر مستجدات العلم، وبالتالي يمكنهم الانخراط في بيئة العمل والدخول في مجالات المنافسة المختلفة ويبين الجدول رقم (8) مصادر إعطاء المحاضرات.

جدول رقم (8) مصادر إعطاء المحاضرات

العملية	كتب		مذكرات		الانترنت		دوريات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مصادر إعطاء المحاضرات	20	100	12	60	0	100	1	5

حيث أوضح 100 ٪ من أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة أن الكتب هي المصدر الأساسي و60 ٪ يعدون مذكرات إلى جانب الكتب وأن 100 ٪ لا يستخدمون الانترنت كمصدر للمحاضرات في حين إن 5 ٪ فقط يستخدمون الدوريات والمجلات العلمية كمصدر للمحاضرات ونلاحظ أن الوسائل الحديثة مثل الانترنت والدوريات

العلمية لا تستخدم بشكل جيد مما يؤدي لو استخدمت إلى تحديث المناهج العلمية.

والواقع الحالي للجامعات في الدول النامية وجامعة الزاوية كمثال يشير إلى البطء وعدم مسايرة التطورات الحديثة في مناهج أقسام المحاسبة كما هو موضح بالجدول رقم (9) حيث أوضح

جدول رقم (9) تحديث المناهج

العملية	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تغيير المراجع العلمية	10	50	10	50
زيارة مكتبات محليه أو خارجية وشراء كتب منها	6	30	14	70
الاشتراك في مجلات ودوريات علمية	4	20	16	80

50 ٪ من المشاركين لا يتم تغيير المراجع العلمية من وقت لآخر و70 ٪ لا يقومون بزيارات إلى المكتبات المحلية أو الخارجية و80 ٪ غير مشتركين في مجلات ودوريات علمية متخصصة من أجل شراء كتب أو الحصول على دوريات لتحديث المناهج العلمية.

وهذا يسير في نفس اتجاه الفرضية الفرعية الرابعة والتي مفادها أنه لا يوجد استمرار لتحديث محتوى المناهج العلمية بأقسام المحاسبة حتى تواكب التطورات الاقتصادية المعاصرة.

ويلاحظ أنه تم قبول جميع الفرضيات الفرعية مما ينتج عنه قبول الفرضية الأساسية والتي تفيد بوجود فجوة بين ما تقدمه أقسام المحاسبة من معلومات بجامعة الزاوية وما يحتاجه سوق العمل الليبي من مهارات

■ **نتائج وتوصيات الدراسة:**

● **أولا - نتائج الدراسة:**

مما سبق ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية يمكننا حصر العوامل المؤثرة على فجوة الاختلافات بشكل عام والتي تم التوصل إليها في التالي:

1- العديد من المقررات المحاسبية التي يدرسها الطالب تحتاج إلى تحديث وتطوير، بما يتمشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي والحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع.

2- اقتصار أغلب طرق التدريس على التلقين، حيث يتلقى الطالب المعلومات والحقائق عن طريق المحاضرات فقط.

3- عدم توفير تدريبات عملية للطلاب على تطبيق المفاهيم والمبادئ على أرض الواقع.

4- قلة الاهتمام بآداب وسلوك المهنة في برامج تدريس التعليم المحاسبي.

5- عدم استخدام التقنيات الحديثة كالحاسوب لمعالجة العمليات المحاسبية الليبي.

● **ثانيا – توصيات الدراسة:**

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- العمل على تأليف مقررات دراسية تتمشى مع التعليم المحاسبي تعمل على إكساب الطلاب مبادئ الممارسة الجيدة للمهارات اللازمة لتحقيق المستوى المتميز علمياً وأخلاقياً ومهنياً وتقنياً.

2- العمل على بناء شراكة قوية بين كل من أقسام المحاسبة بالجامعات ومكاتب المحاسبة والمراجعة لكي تستطيع مواكبة التطورات الاقتصادية والتقنية.

3- قيام أقسام المحاسبة بالاشتراك مع نقابة المحاسبين بتنظيم الندوات والمؤتمرات المهنية بصورة دورية منتظمة لعرض ودراسة التطورات المهنية ومشاكل الواقع العملي ومقترحات العلاج الملائمة.

4- تبني منظور إدارة الجودة الشاملة في الجامعات لتحسين برنامج التعليم المحاسبي.

5- قيام أقسام المحاسبة بتوفير كافة المقومات اللازمة للتدريب العملي المناسب لطلاب أقسام المحاسبة سواء فيما يتعلق بمعامل الحاسب الآلي أو معامل اللغات.

6- وضع نموذج لمعايير محلية للمواصفات المطلوبة في خريج المحاسبة، يتم من خلاله متابعة الأداء وتحديد أهداف التعليم وقياس جودة البرنامج التعليمي.

7- **التركيز** على تدريس العلوم الاقتصادية والإدارية والسلوكية والاجتماعية والحاسوب والإحصاء والقانون مما يساهم في الارتقاء بمهنة المحاسبة.

8- تشجيع ورعاية البحث العلمي في المجالات المختلفة لعلم المحاسبة.

9- ضرورة توفير جو من الاستقرار الوظيفي لأعضاء هيأة ألتدريس ومنح الإيفاد الداخلي والخارجي للدورات التدريبية التي تزيد من كفاءة عضو هيأة التدريس.

■ **قائمة الهوامش:**

1- أحمد شوقي رمضان (2006)، فجوة التوقعات في ألمراجعة أسبابها ومكوناتها والحلول المقترحة بالتطبيق على مهنة المراجعة في مصر، (رسالة ماجستير غير منشوره كلية ألتجارة جامعة ألإسكندرية).

2- أحمد حسين الرفاعي (2007)، مناهج البحث العلمي – تطبيقات إدارية واقتصادية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

3- إسماعيل إسماعيل وآخرون (2000)، التأهيل المهني ألمحاسبي الواقع والآفاق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني الثاني المحاسبة وتحديات المستقبل، (الأردن : الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، جمعية مدققي الحسابات القانونيين).

4- بشير محمد عاشور الدرويش (2005)، مدى مواكبة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات إعادة هيكلة ألاقتصاد، الخصخصة في الاقتصاد الليبي، مركز البحوث ألاقتصادية – بنغازي.

5- جورج دانيال غالي (1998)، تضييق فجوة التوقعات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، (القاهرة، جامعة عين شمس).

6- جورج دانيال غالي (2001)، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، (الإسكندرية: الدار الجامعية).

7- جون ويست (1980)، مناهج البحث التربوي، ترجمة : عبدالعزيز غانم الغانم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

8- دينا إبراهيم إبراهيم العيسوي (2005) فجوة التوقعات في المراجعة – دراسة نظرية وأدلة ميدانية من المحيط المهني في مصر، (رسالة ماجستير غير منشوره كلية التجارة، جامعة طنطا،).

9- ريهام السيد درويش (2005)، برنامج مقترح في الثقافة المحاسبية لطلاب مرحلة الثانوية ألعامة (رسالة ماجستير غير منشوره كلية التربية، جامعة قناة السويس،).

10- سالم محمد بن غربية (1990)، أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهنة والتعليم المحاسبي "، (مجلة البحوث الاقتصادية مركز بحوث العلوم ألاقتصادية المجلد الثاني العدد الثاني بنغازي: خريف).

11- سها النجار، انتصار الدعجة، (2000)، التدريب المؤسسي والمهني للتعليم المحاسبي خلال الدراسة وبعدها وأهميته "، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني المحاسبة وتحديات العصر، عمان - الأردن.

12- طارق المهدي مامي وعبدالحفيظ فرح ميرة (2013)، دور المناهج المحاسبية في تطوير ممارسة مهنة المحاسبة، دراسة تطبيقية بجامعة الزاوية، بحوث واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، طرابلس – ليبيا .

13-عبدالحكيم محمد مصلي (2010)، مدى مواكبة التعليم العالي في ليبيا للتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل، بحوث المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، مصراتة – ليبيا .

14-عبد الفتاح عبدالعظم بلو (1988)، تعليم وتدريب المحاسبين في الجماهيرية "،(رسالة ماجستير غير منشوره كلية الاقتصاد جامعة قاريونس).

15- علي مجمد موسى ونادية ميلاد الماقوري (2007)، واقع التعليم المحاسبي وأثره على التأهيل المهني لخريجي الجامعات، بحوث المؤتمر الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا، طرابلس – ليبيا .

16 - علي أحمد الحداد (2010)، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الطبعة الأولى، دار المطبوعات والنشر، طرابلس – ليبيا .

17 – فتحي رمضان موسى (2013)، مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية (دراسة حالة جامعة الزاوية) مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد زليتن – ليبيا .

18-محمد بكري عبد المنعم وأسامة محمد عبد المنعم (1997)، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتضييق الفجوة بين الواقع الأكاديمي والتطبيق العملي في التعليم التجاري بمصر، (المجلة العلمي للاقتصاد التجارة كلية والتجارة جامعة عين شمس العدد الثاني).

19-محمد عبد الخالق مدبولي (2002)، التنمية المهنية للمعلمين الاتجاهات ألمعاصرة المداخل والاستراتيجيات، دار الكتاب الجامعي، الامارات ألمتحدة.

20- محمد مطر (1997)، المحاسبة وتحديات القرن الحادي والعشرين (مجلة المحاسب القانوني العدد 101) .

21-محمد مقداد وماجد الفراء (2004)، مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية، الطبعة الأولى، دار المقداد للطباعة، غزة – فلسطين.

22-محمود محمد الدالي (2003)، دور التعليم المحاسبي في رفع وتطوير الكفاءة المهنية لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، (رسالة ماجستير غير منشوره أكاديمية الدراسات العليا والبحوث ألاقتصادية طرابلس).

23 - محمود صبحي جمعة (2018)، مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل، (رسالة ماجستير، جامعة السالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية)- غزة -فلسطين.

24-نعيم دهمش (1993)، وجهات نظر حول التعليم المحاسبي القدرات التي يجب توافرها للنجاح في مهنة المحاسبة، بحث مقدم للمؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثالث التحديات التي تواجه المحاسبين العرب (البحرين: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين).

محاسبة التكاليف وبيئة الأعمال الحديثة

■ د. غيث المبروك الطبال *

■ المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية محاسبة التكاليف بالوحدات الاقتصادية سواء في ظل بيئة الأعمال التقليدية أو بيئة الأعمال الحديثة، وبيان دور محاسب التكاليف في توفير البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة للقيام بوظائفها المختلفة، وبيان الأدوات الحديثة التي يستخدمها محاسب التكاليف سعيا منه لتطوير محاسبة التكاليف والسعي بها نحو مواكبة حركة التطور وما تميزت به بيئة الأعمال الحديثة من كثرة المتغيرات وسرعة التغيير وتشابك المجالات. وقد تبين من البحث أنه بإمكان محاسب التكاليف القيام بدوره في ظل بيئة الأعمال الحديثة، وذلك من خلال استخدام أدوات حديثة لمحاسبة التكاليف، الأمر الذي زاد من أهمية دور محاسب التكاليف في مساندة الإدارة للقيام بوظائفها في ظل بيئة متعددة المتغيرات ومتسارعة التغيير ومتشابكة المجالات.

Abstract

The study aims to show the importance of cost accounting in economic units, either under modern traditional work environment, and show the role of the cost accountant in providing the information and necessary data for administration to perform its different roles. The result shows that the cost accountant used modern tools in developing the cost accounting and follow the development trend, and what the modern work environment was distinguished for as for several variables, speed of change and tangle of sectors, . The result also, revealed that there is a clear possibility of costs accountant to perform his role under the environment modern accounting tools for cost accounting, hence the role of the cost accountant became more important in assisting the administration in fulfilling its duties within a multi-variants, quickly changeable and tangled environment.

*عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

■ **تمهيد:**

إن المتتبع لتطور المحاسبة يلحظ أنها تطورت بتطور الحضارة الإنسانية بصفة عامة، وبتطور المشاريع الاقتصادية بصفة خاصة، وهذا التطور كان مرتبطا بتطور الوظيفة الإعلامية للمحاسبة، «فالمحاسبة نشأت كوسيلة منظمة للحسابات تهدف إلى تذكير من يقوم باستخدامها بأحداث ومعاملات ماضية؛ حتى يتمكن من الاستمرار في التعرف على ما له وما عليه».(مرعي،1988،ص10)

وبتطور المشاريع الاقتصادية كان لزاما على المحاسبة أن تتقدم لتواكب هذا التطور، وحتى تفي باحتياجات مستخدميها من بيانات ومعلومات، «فمع انطلاق الثورة الصناعية اتسع نطاق المحاسبة من مجرد أداة تذكيرية؛ لتصبح- بالإضافة إلى ذلك - ذات أهداف تقريرية؛ ففي عام 1673 اقتضت مواثيق التجارة في فرنسا أن يقوم التاجر أو رجل الأعمال بإعداد ميزانية عمومية عند انتهاء كل سنتين على الأكثر، كما ظهرت الموازنة السنوية لحساب الأرباح والخسائر؛ دون انتظار حتى انتهاء المشروع، الأمر الذي كان سائدا قبل ذلك، وترتب على ذلك نشأت الفترة المحاسبية، واستخدام البيانات المحاسبية لإعداد معلومات تقريرية عن النشاط موضوع المحاسبة، والأصول والالتزامات؛ أضف إلى ذلك أن الثورة الصناعية وما ترتب عليها من تنوع أوجه الأنشطة الاقتصادية على مدار القرن الثامن عشر، قد أدت إلى اتساع نطاق الوظيفة التقريرية للمحاسبة لتشتمل على بيانات تكاليفية؛ كانت الأساس في نشأة محاسبة التكاليف".(مرعي، 1988،ص12)

وبتطور الحياة الاقتصادية زاد الاهتمام بمحاسبة التكاليف، وذلك لما توفره من بيانات ومعلومات يستند إليها في عملية التخطيط والرقابة، وتقييم الأداء واتخاذ القرارات. وتزداد أهمية ما تقدمه محاسبة التكاليف؛ في ظل ثورة المعلومات التي نشاهدها اليوم، والأوضاع الاقتصادية المعاصرة، في ظل بيئة أعمال ذات ديناميكية متعددة المتغيرات وسريعة التغيير ومتشابكة المجالات تتصف بالتنافس الحاد والمستمر بين الوحدات الاقتصادية، وزيادة درجة المخاطرة وارتفاع حالة عدم التأكد؛ الأمر الذي أصبحت معه

الإدارة في حاجة ملحة لزيادة المعلومات التي تساعدها في القيام بوظائفها المختلفة في ظل تلك الظروف والمتغيرات، حيث أصبحت المعلومات تمثل «العصب المحرك لكافة أنواع القرارات المتخذة في أية منظمة، وقد ساهم التطور الهائل في تكنولوجية الحاسوب في تطوير طرق توفير معلومات بمواصفات معينة"(العفاف، العتيبي، 2012، ص 19،20)

ويمثل ذلك بلا شك تحد لمحاسب التكاليف يستلزم منه ضرورة حصر احتياجات الإدارة من المعلومات الملائمة أولا بأول، والعمل على توفير تلك المعلومات بالسرعة والدقة والتكلفة الملائمة، وذلك من خلال تطوير أدوات وأساليب محاسبة التكاليف واستحداث أخرى جديدة تتماشى مع تلك الإبداعات التي تتميز بها بيئة الأعمال الحديثة.

ولا شك في أن لبيئة الأعمال تأثير على عمل الوحدة الاقتصادية بصفة عامة وعلى الإدارة وما تحتاجه من معلومات بصفة خاصة، وأن بيئة الأعمال التقليدية تختلف على بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي حاجة الإدارة إلى معلومات في بيئة الأعمال الحديثة تختلف عنها في بيئة الأعمال التقليدية.

لذلك فإن دور محاسبة التكاليف ومحاسب التكاليف يختلف في ظل بيئة الأعمال التقليدية عنه في ظل بيئة الأعمال الحديثة. وعلى ذلك فإن عملية دراسة دور محاسبة التكاليف وأدواتها المستخدمة بين بيئة الأعمال التقليدية وبيئة الأعمال الحديثة، والبحث في عملية تفعيله وتطويره يعد أمرا لازما. وعلى هذا الأساس، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد تمّ اختياره للدراسة والبحث.

■ **محاور البحث :-**

لاشك في أن بيئة الأعمال الحديثة تختلف عن بيئة الأعمال التقليدية، ففي حين إن بيئة الأعمال التقليدية تميزت بنوع من السكون والاستقرار فإن بيئة الأعمال الحديثة على النقيض من ذلك فقد تميزت بسرعة التغيير وكثرة المتغيرات وتشابك المجالات، الأمر الذي معه تزداد حاجة الإدارة إلى البيانات والمعلومات وخاصة المتعلقة باتخاذ القرارات، ولا شك في أن نظم محاسبة التكاليف تلعب دورا كبيرا في هذا المجال، وأن لبيئة الأعمال التأثير

الكبير على عمل محاسب التكاليف، وعلى ذلك فالمحاور الرئيسة للبحث تدور حول:

1 تعريف محاسبة التكاليف وبيان أهدفها ووظائفها الرئيسة.

2 دور محاسبة التكاليف في ظل بيئة الأعمال التقليدية.

3 دور محاسبة التكاليف في ظل بيئة الأعمال الحديثة.

■ أهمية البحث:-

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع؛ ألا وهو محاسبة التكاليف في ظل بيئتي الأعمال التقليدية والحديثة؛ حيث تمثل نظم محاسبة التكاليف محورا رئيسا في توفير البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بأوجه الإنفاق، والتي تستند إليها الإدارة في القيام بوظائفها المختلفة، وخاصة في عملية اتخاذ القرارات. ومما يزيد هذا البحث أهمية، زيادة الحاجة للبيانات والمعلومات المحاسبية بصفة عامة والبيانات والمعلومات ذات الطابع التكاليفي بصفة خاصة في ظل بيئة الأعمال الحديثة، نتيجة لما تميزت به هذه البيئة من كثرة المتغيرات وسرعة التغيير، الأمر الذي يزيد من أهمية دور محاسب التكاليف في توفير تلك البيانات والمعلومات.

ومن هذا المنطلق فإن هدف هذا البحث يتمثل في إلقاء الضوء على محاسبة التكاليف في ظل بيئتي الأعمال التقليدية والحديثة، والوقوف على الأدوات الحديثة والتي يمكن استخدامها من قبل محاسب التكاليف لتوفير حاجة الإدارة من البيانات والمعلومات اللازمة للقيام بوظائفها المختلفة وتحقيق أهدافها، في ظل بيئة أعمال ذات ديناميكية سريعة التغيير ومتشابكة المجالات تتصف بالتنافس الحاد والمستمر بين الوحدات الاقتصادية، وزيادة درجة المخاطرة وارتفاع حالة عدم التأكد.

■ منهج البحث:-

اعتمد الباحث في إجراء بحثه على الدراسة النظرية، وذلك بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث؛ من خلال ما كتب في الأدب المحاسبي وغيره بالكتب والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث في ضوء ما يحقق أهداف البحث.

■ **المقدمة:**

«يعيش عالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها وتقنيتها والبحث عن أفضل استخدام لها بأقل تكلفة لإنتاجها، وذلك لأن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليمة، ومن ثم تؤثر إيجابيا على موارد المجتمعات وثرواتها، وبالتبعية على رفاهية أفرادها. كما تؤدي إلى الكشف عن الإمكانات الحقيقية لتقدم المجتمعات ونموها. ويعتبر النظام المحاسبي في ظل الثورة التقنية التي نعيشها أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات السليمة والمفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر في رفاهية الأفراد والمجتمعات، كما يعتبر استخدام المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات ظاهرة عملية من ظواهر الحياة العصرية الحديثة». (حنان، كحيلة، 1997، ص 3)

«وتعرف المعلومات كمفهوم أكاديمي، عبارة عن الوثائق والأخبار التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة، وتشمل الحقائق والأفكار التي يتبادلها الناس في حياتهم العامة، ويكون ذلك التبادل عبر وسائل الاتصال المختلفة، وعبر مراكز ونظم المعلومات المختلفة». (القهيوي، 2013، ص78) وبذلك تعتبر العلاقة بين النظام المحاسبي كنظام للمعلومات ونوعية المعلومات المحاسبية علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية ووظائف الإدارة.

وقد أكدت دراسة

Costs Radu Cristion BUCŞĂ, 2008, Strategic Dimension of *Information in Management Accounting*. *(Cristion, 2008)*

على أن المعلومات التكاليفية تمثل محوراً استراتيجيًا للمحاسبة الإدارية، فمن خلال دراسة البعد الاستراتيجي لمعلومات التكاليف في المحاسبة الإدارية، بدراسة نظام التكاليف المعيارية، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام التكاليف المعيارية يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات وتحسين النشاط الاقتصادي للمنظمة، ويساعد على تطبيق مبدأ الإدارة بالأهداف؛ فضلا على أنه يقدم بيانات ومعلومات ذات أهمية كبيرة لاتخاذ القرارات. وبخاصة في الوقت الحاضر حيث إن بيئة الأعمال الحديثة تتميز بالتغير وعدم الاستقرار وتعقد عملياتها وشدة المنافسة فيها.

«وقد يبدو من الصعب تحديد حدود لمحاسبة التكاليف، فقد ذهب البعض إلى إن محاسبة التكاليف في مفهومها الواسع هي المحاسبة الإدارية، بالإضافة إلى جزء من المحاسبة المالية تمثل في تحديد تكلفة الإنتاج، وذلك كمطلب أساسي لإعداد التقرير».(الأخرس، وآخرون، 1991، ص 6)

وحتى تفي محاسبة التكاليف بالدور المنوط بها كان لزاما عليها أن تواكب حركة التطور في البيئة الاقتصادية وما صاحبها من متغيرات عدة، جعلت الإدارة وغيرها من أصحاب القرار في حاجة متزايدة للبيانات والمعلومات.

وقد تطورت محاسبة التكاليف لتواكب حركة التطور في البيئة الاقتصادية، وكان من أهم وأبرز ملامح تطورها استخدام أدوات ووسائل حديثة، فمحاسبة التكاليف تمثل أهم فرع من النظام المحاسبي الذي يختص بالكلفة، وبالتالي باتخاذ القرارات المتعلقة بها.

وقبل التطرق إلى دور محاسبة التكاليف بالوحدات الاقتصادية في ظل بيئتي الأعمال التقليدية والحديثة، نتطرق إلى تعريف محاسبة التكاليف، حيث تمثل محاسبة التكاليف أداة علمية، وذلك من خلال اعتبارها نظاما للمعلومات ينتج معلومات أساسية لازمة لمساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بوظائفها المختلفة، وفي هذا المجال تعريف محاسبة التكاليف وردت عدة تعاريف تبين مفهوم محاسبة التكاليف وأهدافها، ودون أن نخوض في تفصيل ذلك نختار أشمل تعريف لمحاسبة التكاليف من وجهة نظرنا والمتمثل في:

■ تعريف محاسبة التكاليف:

«هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والمفاهيم والطرق والأساليب والنظريات، التي تبحث في متابعة عناصر الإنفاق في أي مشروع، بغرض قياس تكلفة النشاط والرقابة عليها وترشيد قرارات الإدارة بشأنها، ويكون ذلك من خلال القيام بعمليات تسجيل وتبويب وتحليل وتفسير لمغزى الأحداث التكاليفية بالمشروع ككل، والمعبر عنها في صورة وحدات نقدية».(عمارة، وآخرون، 1992، ص 52) وهو ما يعني وبعبارة مختصرة أنها محاسبة التكاليف علم له موضوع محدد وأهداف ووظائف محددة.

نلاحظ من التعريف السابق أنه أبرز أن محاسبة التكاليف علم يعتمد على مبادئ ومفاهيم ونظريات، ومحور البحث فيها هو أوجه الإنفاق في أي مشروع، ووفقا لذلك حددت أهداف

محاسبة التكاليف والمشار إليها في التعريف السابق، والمتمثلة في قياس التكلفة والرقابة عليها وترشيد القرارات الإدارية بشأنها، ومما لاشك فيه أن محاسب التكاليف يجب أن يقوم بوظائف تمكنه من تحقيق هذه الأهداف، وقد أشار إليها أيضا قي هذا التعريف، والمتمثلة في القيام بعملية التسجيل والتبويب والتحليل والتفسير للأحداث ذات الطابع التكاليفي.

وعلى ذلك يتبين بأن هذا التعريف تضمن محور الدراسة والبحث لمحاسبة التكاليف، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والوظائف التي يقوم بها محاسب التكاليف لتحقيق هذه الأهداف.

غير أنه يؤخذ على هذا التعريف أنه لم يشر إلى أن محاسبة التكاليف نظام للمعلومات، وعلى ذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن محاسبة التكاليف نظام للمعلومات، حيث إنها تتولى جمع وتحليل وقياس وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها، وتلك الخصائص هي لنظام المعلومات كما وردت في تعريف نظم المعلومات لكل من «*Lauden and Lauden* على أنها عبارة عن مجموعة من المكونات أو العناصر المترابطة والمتفاعلة معا، والتي تتولى مهام جمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة في المنظمة « .(إدريس، 2005، ص 123)

وبعد التطرق إلى تعريف محاسبة التكاليف، يمكن التطرق إلى دور محاسبة التكاليف بالوحدات الاقتصادية في ظل بيئتي الأعمال التقليدية والحديثة.

- **أولا: دور محاسبة التكاليف بالوحدات الاقتصادية في ظل بيئة الأعمال التقليدية:**

تميزت بيئة الأعمال التقليدية بنوع من السكون والاستقرار، ولاشك في أن هذا السكون والاستقرار ووجود مظاهره في سلوك العملاء وتشكيلة المنتجات والمنافسة وفي الأسواق والتكنولوجية المتاحة، قد قلل كثيرا من درجة المخاطرة وتخفيض لحالة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات، «وتجدر الإشارة إلى أن سكون واستقرار البيئة يجعل من الممكن تصور أن المستقبل سيأتي على غرار الماضي، مما يساعد على عملية التنبؤ والتخطيط وما يتبع ذلك من رقابة وتقييم أداء. وترتب على ذلك الانخفاض النسبي في درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ الفرارات، وبالتالي كانت توجد حاجة أقل للمعلومات المحاسبية الجديدة والمتنوعة التي تساعد على اتخاذ القرارات».(حسين، 2003، ص11)

وعلى ذلك " وفي مثل هذه الظروف البيئة لم تكن مؤسسات الأعمال مجبرة على أن تمتلك الحافز القوي الذي يدفعها إلى تعظيم كفاءتها وتحسين أدائها الإداري أو تخفيض تكاليفها، ذلك لان أي زيادة في التكاليف كان من الممكن نقل عبئها إلى العملاء". (الجمال، شتيوي، 2010، ص8) الأمر الذي حدد دور محاسبة التكاليف في توفير ما يحتاجه المديرون من معلومات لاتخاذ القرارات في ظل هذه البيئة، وخاصة فيما يتعلق بالتكلفة وقرارات التسعير. فالتوجه الرئيس لمحاسبة التكاليف كان موجها نحو تحديد وقياس التكلفة، وبالتالي خدمة الإدارة بتوفير المعلومات المتعلقة بالتكلفة وبما يخدم الوظائف الرئيسية.

ففي وظيفة التخطيط يسهم محاسب التكاليف بما يوفره من بيانات ومعلومات تكاليفية لازمة لعملية التخطيط ورسم السياسات، وأن الأداة الرئيسية لمحاسبة التكاليف لمساعدة الإدارة في القيام بوظيفة التخطيط هي تقارير الأداء وقوائم التكاليف، سواء كانت التقديرية أو الفعلية. ويتعلق الدور المحاسبي في هذه المرحلة بتقديم البيانات الخاصة بالتكاليف المتعلقة بأوجه الأنشطة بالمشروع، وبما يساهم في إعداد المعايير، لذلك فإن محاسب التكاليف يسهم مع الإدارة في إعداد المعايير الكمية، ثم يقوم بتحويل هذه المعايير الكمية إلى معايير مالية، بما يسهم في إعداد الموازنات التخطيطية، والتي تعكس مختلف أوجه النشاط في المشروع خلال الفترة القادمة في صورة كمية ومالية. وبذلك تبرز المساهمة الجادة لمحاسبة التكاليف في التخطيط وإعداد خريطة توضيحيه مستقبلية للإدارة للسير على أثرها نحو تحقيق الأهداف.

وفي مجال الوظيفة الرقابية تبرز أهمية التنظيم المحاسبي للتكاليف في أنه يختص بتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في تنفيذ نشاط المشروع، وبمقتضى نظام محاسبة المسؤولية يتم ربط المعايير بأشخاص معينين، وعند التنفيذ يتم ربط الأداء الفعلي بنفس هؤلاء الأشخاص، ومن هنا يمكن تحديد مسؤولية الأشخاص وفقا للواجبات المطلوب منهم تنفيذها والسلطة الممنوحة لهم للقيام بهذه الواجبات وفقا لمفهوم محاسبة المسؤولية، والذي يسهل قياس وتقييم كفاءة الأداء الفعلي، والتي تعني أن التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف المشروع بأقل تكلفة وأحسن كفاءة إنتاجية وربحية ممكنة.

ونتيجة للمقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط قد تظهر بعض الانحرافات، وقد تكون هذه الانحرافات سالبة أو موجبة، ويبرز دور محاسب التكاليف هنا في تحديد وتحليل الانحرافات وفقا لأسس التحليل المختلفة من مسؤولية وسبب ومركز تكلفة وغيرها من أسس تحليل الانحرافات، ومن ثم إعداد وتقديم التقارير المناسبة للمستويات الإدارية المختلفة بشأنها، متضمنة معلومات وبيانات شاملة وملائمة عن الانحرافات وأسبابها وتحديد المسؤولية عن حدوثها ومراكز التكلفة التي حدث بها، لتسهيل مهمة المستويات الإدارية في اتخاذ القرارات السليمة.

فالقرار السليم يتطلب بيانات ومعلومات يستند إليها متخذ القرار، ولاشك في أن دور البيانات والمعلومات المحاسبية شأنها شأن أية معلومات أخرى يتمثل في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، ولأن هذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت وصفية أو شخصية. أضف إلى ذلك، تتصف البيانات والمعلومات المحاسبية بصفة عامة بخصائص معينة تجعل منها مفيدة ومهمة عند دراسة المشاكل ومعالجتها واتخاذ القرار حيالها.

أيضا يمكن الإشارة هنا إلى أن « صانع القرار يحتاج إلى أدوات تحليل ونماذج تستخدم المعلومات المتاحة لتبسيط المشكلة ولتحديد درجة ارتباط المتغيرات المؤثرة فيما بينها. أي إن القرارات الحديثة اليوم لا تعتمد على المعلومات فحسب بل على تقنية التحليل والنماذج والبحث عن الأمثلة في الحلول المقترحة". (ياسين، 2011، ص 16) وتلعب البيانات والمعلومات التي يقدمها محاسب التكاليف دورا كبيرا في ترشيد العديد من القرارات، وخاصة فيما يتعلق بتكلفة المنتجات وتسعيرها وإعداد الموازنات التخطيطية وغيرها. واستكمالا لما سبق يمكن التطرق إلى أهم الأدوات لمحاسبة التكاليف في تحقيق ذلك في ظل بيئة الأعمال التقليدية.

تجدر الإشارة في البداية إلى أننا لسنا في صدد سرد تاريخي لمحاسبة التكاليف، ولكن كمدخل لموضوع دراستنا كان لابد من التطرق إلى لمحة تاريخية تتضمن نشأه محاسبة التكاليف وتطورها.

فنتيجة لتطور المشاريع الصناعية انبثقت الحاجة إلى نظم معلومات محاسبية جديدة قادرة على توفير وتقديم البيانات والمعلومات الخاصة بتكلفة الوحدة، ومن ثم مواجهة الطلب المتزايد على البيانات والمعلومات المتعلقة بتكلفة الوحدة المنتجة،»وقد كان ذلك يتم غالبا من خلال إضافة حقول (خانات) تحليلية جديدة لنفس السجلات والدفاتر المستخدمة، لغرض تقديم بيانات تشمل الشقين المالي والتكاليفي بالمشروع نفسه». (عمارة، وآخرون، 1992، ص 36)

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن «ما قامت به عائلة (ميديسي) صاحبة المشروعات الصناعية لإنتاج غزل الصوف والمنسوجات القطنية، بمثابة اللبنة الأولى في هذا الصرح. حيث تبث تاريخيا قيامها عام 1431 بإمساك سجلات تحليلية منتظمة ساعدتها على تحديد تكلفة كل صنف من الأقمشة على حدة وكذلك الأرباح عن الاتجار فيه، ومن ناحية تقييميه يمكن اعتبار هذه المحاولة نقطة الانطلاق الأولى لنشوء محاسبة التكاليف وبناء أسسها وأركانها، أضف إلى ذلك ما قامت به عائلة (فرجر) في الربع الأخير من القرن السادس عشر، والتي كانت تمتلك مناجم الفضة والنحاس. فقد حاولت تطويع سجلاتها لتشتمل على البيانات التحليلية لتكاليف كل مرحلة من مراحل الإنتاج بدءا من عمليات الاستخراج وعمليات الصهر والنفقات العامة.. الخ».(عمارة، وآخرون، 1992، ص 36)

ثم بعد ذلك ظهرت المحاولات لتحديد نصيب الأوامر الإنتاجية من مختلف عناصر التكاليف وتحديد تكلفة كل أمر إنتاجي، وبالتالي تتبع الإنتاج في مختلف مراحله وتحديد تكلفة المخزون من الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل، «ثم ظهرت الكتابات الرائدة في مجال محاسبة التكاليف والتي أول ما طالبت به التمييز بين المحاسبة في المشروعات التجارية والمشروعات الصناعية «، (عمارة، وآخرون، 1992، ص 36) حتى يمكن تحديد تكلفة كل نشاط.

وعلى ذلك يمكن القول بأن محاسبة التكاليف اهتمت في البداية بتحديد وقياس التكلفة، سواء لترشيد بعض القرارات الإدارية بالخصوص أو لإعداد التقارير المالية، وذلك من خلال ما توفره من بيانات تتعلق بالمخزون بأصنافه المختلفة (الإنتاج التام،

الإنتاج تحت التشغيل، والمواد الخام)، بالإضافة إلى تكلفة المبيعات وما يتعلق بها.

وقد اجتهد المحاسبون في تخصيص وتحديد وقياس التكاليف على الوحدات المنتجة، فقد تم تبويب التكاليف وتصنيفها إلى مجموعات ذات سمات مشتركة وفقا للعديد من الأسس أهمها:

1 التبويب الطبيعي للتكاليف، أي تبويب التكاليف حسب العوامل التي تقع من أجلها التكلفة.

تكلفة المواد، تكلفة العمل، تكلفة الخدمات.

2 التبويب الوظيفي للتكاليف: أي تقسيم التكاليف حسب الوظائف.

تكاليف الإنتاج، تكاليف التسويق، تكاليف الإدارة والتمويل.

3 تبويب التكاليف حسب علاقتها بوحدة التكلفة. تكاليف مباشرة، تكاليف غير مباشرة.

4 تبويب التكاليف حسب علاقتها بالتقلبات في حجم النشاط. تكاليف متغيرة، تكاليف ثابتة.

5 تبويب التكاليف وفقا لاستغلال الطاقة. تكاليف مستغلة، تكاليف غير مستغلة.

6 تبويب التكاليف حسب خضوعها للرقابة.

تكاليف خاضعة للرقابة، تكاليف غير خاضعة للرقابة.

ولقد دار الجدل بين المحاسبين في أي من تلك التكاليف يعتبر تكاليف نشاطا وأيها يعتبر تكاليف فترة زمنية، وانبثق عن اجتهاداتهم أربع نظريات تجتهد كل منها في تخصيص التكاليف، وقياس تكلفة المنتج وتحديد تكاليف الفترة الزمنية وهذه النظريات هي:

1 نظرية التكاليف الإجمالية (الكلية).

2 نظرية التكاليف المباشرة.

3 نظرية التكاليف المتغيرة.

4 نظرية تكاليف الطاقة المستغلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اختلاف وجهات النظر بين النظريات الأربع في تحميل التكاليف يتمثل في تحديد أي من التكاليف التي تحمل على الإنتاج والمبيعات، وأيها يعتبر تكاليف فترة زمنية تحمل على دخل الفترة المحاسبية. ولا شك في أن الحاجة إلى البيانات والمعلومات تحتم تطبيق أي من النظريات السابقة، «فعلى سبيل المثال نجد أن طريقة التحميل الكلي للتكاليف ربما تكون مطلوبة لغرض إعداد التقرير المالية والضريبية، بينما نجد طريقة تحميل التكاليف المتغيرة تكون هي الأكثر ملاءمة لغرض الرقابة واتخاذ القرارات الداخلية". (تشارلزت، هورنجون، 1987، ص 20)

وبعد تحديد أي من الطرق لتحميل التكاليف على الوحدات المنتجة والمباعة، يحتاج المحاسب إلى نظام معين يستطيع من خلاله تجميع التكاليف، ومن ثم تحميلها على الوحدات المنتجة والمباعة، وقد استخدم محاسب التكاليف العديد من الأنظمة كان من أهمها:

1 نظام تكاليف أوامر الإنتاج: ويستخدم في الوحدات الاقتصادية التي تنتج حسب الطلب.

2 نظام تكاليف المراحل الإنتاجية: ويستخدم في الوحدات الاقتصادية التي تنتج منتجات نمطية، والمنتج بها يمر بعدة مراحل أو أقسام إنتاجية.

3 نظام عقود المقاولات: ويستخدم في شركات المقاولات والتي يتطلب إنجاز العقد فيها إلى أكثر من سنة مالية، فهي تمثل أوامر إنتاج طويلة الأمد.

وقد استخدم محاسب التكاليف هذه النظم لتخصيص التكاليف على الوحدات المنتجة والمباعة، وبما يقدم معلومات للإدارة تفيدها في ترشيد العديد من القرارات وخاصة فيما يتعلق بتسعير المنتجات. حيث تمثل مشكلة تخصيص التكاليف من المشاكل التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل المحاسبين وذلك نظرا لأهميتها، فهي تمثل مرشدا أساسيا لكثير من القرارات المهمة، وقد اجتهد المحاسبون في دراسة هذه القضية لمحاولة حلها وإيجاد أفضل تخصيص للتكاليف، ومن ثم تحديد تكلفة الوحدة المنتجة بأكبر قدر من العدالة، ولم تواجه المحاسبين مشكلة في تخصيص التكاليف المباشرة، ولكن كانت المشكلة في

تخصيص التكاليف غير المباشرة، وبخاصة في حالة تعدد المنتجات وتنوعها، وذلك لأن هذه التكاليف يستفيد منها أكثر من منتج، والسؤال الذي يطرح هنا هو:

- **ما نصيب كل منتج من هذه التكاليف غير المباشرة.؟**

وفي الإجابة على هذا السؤال اجتهد المحاسبون في إيجاد أفضل الطرق والسبل لتخصيص هذه التكاليف، فقد استخدم المحاسبون العديد من معدلات التحميل لتحميل التكاليف غير المباشرة على الوحدات المنتجة والمباعة، وفي هذا الصدد استخدم المحاسبون أسلوب التقدير للتكاليف غير المباشرة في حالة عدم التمكن من معرفة القيمة الفعلية للتكاليف غير المباشر حال تحميلها على الإنتاج والمبيعات، وبذلك استخدموا المعدلات التقديرية لتحميل التكاليف غير المباشرة. غير أن اختلاف معدلات التحميل قد أدى إلى اختلاف النتائج من استخدام معدل إلى آخر، وقد يستخدم معدل ليست له علاقة السببية مع المنتج، الأمر الذي يؤدى إلى القياس غير العادل لتكلفة الوحدة المنتجة والمباعة.

أضف إلى ذلك فإن التطورات المتلاحقة في ظل بيئة الأعمال الحديثة قد أدت إلى «تغيير نسبى ملحوظ في هيكل تكاليف الوحدات الاقتصادية خصوصا الصناعية التي تعتمد على الميكنة ونظم الإنتاج المرنة المتكاملة مع الحاسبات، وأصبحت معظم التكاليف الكلية تكاليف ثابتة. وبالتالي لم تعد تكلفة العمل المباشر ولا ساعات العمل المباشر لعمال الإنتاج تعتبر الأساس الملائم لإعداد معدلات التحميل قي بيئة التصنيع الحديثة».(عبد اللطيف، 2009، ص 300) وبصفة عامة فقد وجهت إلى نظم وطرق تخصيص التكاليف التقليدية العديد من الانتقادات يمكن إيجازها فيما يلي:

1 – «تؤدي طرق التخصيص التقليدية إلى عدم دقة بيانات التكلفة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة سببية بين تكلفة المنتج وما تستنفده من موارد، مما أدى إلى عدم فعالية الرقابة على التكاليف.

2 – عدم فاعلية تلك النظم في ملاحقة التطورات التكنولوجية الحالية لأنه قد تم تصميمها لتقييم المخزون السلعي بغرض إعداد القوائم المالية وللأغراض الضريبية، وبالتالي لا

توفر المعلومات الملائمة لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتحديد تكلفة المنتجات والخدمات.

3 - تزداد المشكلة وضوحا في حالة تعدد المنتجات والخدمات، فقد توصلت الدارسات في هذا الصدد إلى أنه بالنسبة للوحدات الصناعية والخدمية التي تقوم بإنتاج وبيع مزيج من المنتجات أو الخدمات تتسم بيانات التكلفة فيها بعدم الدقة وبالتالي قرارات التسعير غير صحيحة.

4 - إن استخدام معدلات تحميل التكاليف الإضافية على أساس معين واحد فقط مثل ساعات العمل المباشر المتخصصة يكون معناه افتراض وجود علاقة سببية بينهما، إلا إن هناك بعض عناصر التكاليف الإضافية ترتبط بمسببات أخرى « .(عبد اللطيف، 2009، ص301، 302)

5 - تغير علاقة بعض عناصر التكاليف بوحدة التكلفة في ظل بيئة الأعمال الحديثة مما يتطلب النظر في إعادة تبويبها.

ومما تقدم يتضح أن الوظيفة الأساسية لمحاسبة التكاليف هي تقديم البيانات والمعلومات لإدارة الوحدة الاقتصادية تتعلق بالتكلفة للقيام بوظائفها المختلفة، وبخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالتكلفة، ونظرا للتغير المستمر في بيئة الأعمال الحديثة والتي تشمل كلا من التكنولوجيا وسلوكيات المنافسين والعلاقات مع الموردين والمستهلكين. فمن الطبيعي أن تتغير احتياجات الإدارة من البيانات والمعلومات للاستجابة مع هذه المتغيرات المتسارعة، والتي أدت إلى تغيير كبير في هيكل التكلفة، وذلك يتطلب تطور وتغير خدمة محاسبة التكاليف لتتوافق وتتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة لإدارة المنظمة.

وعلى ذلك فإن محاسبة التكاليف وأدواتها وأساليبها التقليدية لا تتجاوب مع تلك التغيرات والإبداعات التي تتميز بها بيئة الأعمال الحديثة، ولا يمكنها مساندة الإدارة وبالتالي لا تحقق الأهداف التي أنشئت من اجلها، والمتمثلة في قياس التكلفة والرقابة عليها وترشيد القرارات الإدارية بخصوصها، فبالإضافة إلى الانتقادات الموجهة إلى نظم وطرق تخصيص التكاليف التقليدية وجهت العديد من الانتقادات لمحاسبة التكاليف بأساليبها وأدواتها التقليدية بصفة عامة نذكر منها:

1 يمثل الهدف الأساس لمحاسبة التكاليف بصورتها التقليدية في قياس التكلفة، وبالتالي ضعف الجانب الرقابي على التكاليف، وضعف تأثير المعلومات التي تقدمها على متخذ القرارات في ظل بيئة متعددة المتغيرات ومتسارعة التغيير.

2 «تعتبر المعلومات التي توفرها نظم محاسبة التكاليف التقليدية مضللة لعملية اتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بأسلوب تخصيص تكاليف الصنع الإضافية، وذلك في الوقت الذي زادت فيه نسبة هذه التكاليف إلى إجمالي التكاليف مقارنة بالتكاليف المباشرة.

3 نظم التكاليف التقليدية هي في الأصل لخدمة أهداف المحاسبة المالية ولا توفر المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات قصيرة الأجل غير الروتينية، مثل قرارات إلغاء أو إضافة قسم أو قرارات التسعير الخاصة والتي تتطلب بيانات عن التكاليف الإضافية وتكلفة الفرصة البديلة « .(الدرويش، 1999، ص 8)

4 «عدم فاعلية تلك النظم في ملاحقة التطورات التكنولوجية الحالية لأنه قد تم تصميمها لتقييم المخزون السلعي بغرض إعداد القوائم المالية وللأغراض الضريبية، وبالتالي لا توفر المعلومات الملائمة لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتحديد تكلفة المنتجات والخدمات».(عبد اللطيف، 2009، ص 301)

5 – تركيز محاسبة التكاليف على الأنشطة الداخلية وإهمال البيئة الخارجية التي تعمل بها المنظمة، وخاصة ذات التأثير المباشر على المنظمة.

6 إن الكتب المتداولة في مجملها تتضمن محاسبة التكاليف بأدواتها التقليدية.

- **ثانيا: دور محاسبة التكاليف بالوحدات الاقتصادية في ظل بيئة الأعمال الحديثة:**

لاجتياز أوجه القصور والانتقادات الموجهة لمحاسبة التكاليف، يجب على محاسبة التكاليف الاتجاه نحو التطوير والتحديث لأساليبها وأدواتها بما يضمن الوفاء بمتطلباتها، والمتمثلة في «توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، سواء كانت تلك المعلومات خارجية تتعلق بالعملاء والأسواق والمنافسين، أو داخلية تتعلق بالعمليات والتشغيل وبما يساعد

على توجيه الموارد نحو الاستخدام الأكثر كفاءة والرقابة عليها في ظل محدودية تلك الموارد، بداية من مرحلة تصميم المنتج حتى خدمات ما بعد بيعه وتسليمه للعميل، والقضاء على مواطن الإسراف والضياع وتحقيق مستوى جودة مرتفع في المنتجات».(إبراهيم، 2005، ص288) وذلك من خلال «استخدم معلوماتها بالارتباط مع المعلومات الأخرى المستمدة من البيئة المتغيرة المحيطة بالمنظمة لتصل إلى فهم أفضل للمنظمة والظروف البيئية المحيطة بها، ومن ثم تعمل على توفير المعلومات التي تتلاءم مع احتياجات الإدارة وتساندها لاتخاذ أفضل القرارات في ضوء متغيرات البيئة المحيطة».(كمال، 1996، ص 61)

ولتحقيق ذلك فقد استخدمت محاسبة التكاليف مجموعة من الأدوات الحديثة تتلاءم مع التقدم الذي تشهده بيئة الإعمال الحديثة وما تتميز به من إبداعات وتطورات، ومن أهم تلك الأدوات ما يلي:

- **أولا: نظام التكاليف المعيارية.**

"نشأت فكرة المعايرة مع نشأة الإدارة العلمية ومبادئ تايلور. وتقتضي عملية المعايرة وفقا لهذه المبادئ القيام بالبحوث والتجارب العلمية، بهدف تحديد المواصفات الفنية للسلعة وتحديد كمية المواد التي تستلزمها وزمن العمل الذي تحتاجه، من خلال دراسة الوقت والحركة أثناء تنفيذ العملية الإنتاجية. هذه المجموعة من المواصفات وعوامل الإنتاج وظروفه والكميات المحددة من المواد والعمل التي تستلزمها السلعة المعايرة هي ما تسمى المعايير" .(كحالة، حنان، 1988، ص 32)

وعلى ذلك "فالمعيار هو إرشاد أو نموذج يستخدم لقياس الأداء في أوجه عديدة للحياة بما في ذلك دنيا الأعمال، وتوضع المعايير لكل من تكاليف وجودة المدخلات المطلوبة لصنع السلع أو تقديم الخدمات، وتمثل معايير الكمية مقدار تكلفة العنصر مثل وقت العمل أو المواد الخام والتي يجب أن تستخدم لصنع وحدة المنتج أو تقديم الخدمة، وتشير معايير التكلفة إلى ما يجب أن تكون عليه تكلفة وقت العمل أو تكلفة المواد».(جاريسون، نورين، 2002، ص 511)

وعلى ذلك فإن التكاليف المعيارية تعرف بأنها تكاليف محددة بصورة مسبقة، تبين

ما يجب أن تكون عليه التكلفة أثناء سريانها. وبذلك فإن التكاليف المعيارية تمثل هدفا تكاليفيا يمكن اعتماده كأساس للمقارنة مع التكاليف الفعلية، وكأداة لتقييم عملية إنتاجية معينة أو مركز إنتاجي معين. فالتكاليف المعيارية توفر للإدارة إطارا يمكنها من تقييم الكفاية الإنتاجية وإعداد الموازنات التخطيطية على أسس علمية سليمة، وتوفر الأساس المنطقي للتسعير.

وقد أكدت دراسة Radu Cristion 2008 على أهمية نظام التكاليف المعيارية عند دراستها للبعد الاستراتيجي لمعلومات التكاليف في المحاسبة الإدارية، وذلك من خلال دراسة نظام التكاليف المعيارية،

وقد كان من نتائج الدراسة أن المعلومات التكاليفية تمثل محورا استراتيجيا للمحاسبة الإدارية، فتطبيق نظام التكاليف المعيارية يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات وتحسين النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، ويساعد على تطبيق مبدأ الإدارة بالأهداف، فضلا عن أنه يقدم بيانات ومعلومات ذات أهمية كبيرة لاتخاذ القرارات، حيث «يساعد نظام التكاليف المعيارية على اتخاذ العديد من القرارات، ففي ظل نظام التكاليف المعيارية القائم على التمييز بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة، تعد التكاليف المعيارية العامل الأساسي في تحديد الحد الأدنى للسعر الذي يمكن أن تقبله الإدارة، وتساعد في تحديد مستويات الإنتاج وأثر استغلال الطاقة الإنتاجية على التكاليف، كما تساعد في تحديد تشكيلة الإنتاج التي تحقق أكبر ربحية ممكنة وغيرها من القرارات المهمة». (كحالة،حنان، 1988،ص29، 30)

- **ثانيا: الإنتاج في الوقت المحدد.**

كانت الشركات في ظل بيئة الأعمال التقليدية تحتفظ بالمخزون لتأمين انسياب العمل وبخاصة الشركات الصناعية، حيث كانت تحتفظ بثلاثة أصناف من المخزون تتمثل في مخزون المواد الخام والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام. ولا شك في أن الاحتفاظ بهذه الأصناف من المخزون يكون مكلفا، «ويرى بعض المديرين أن الاحتفاظ بها يعكس عدم الكفاءة، لذلك يرى هؤلاء المديرون أنه بالتخطيط الجيد يمكن الوصول بهذا المخزون إلى

مستويات دنيا جدا أو حتى يمكن إلغاءه في بعض الحالات، ونتيجة لمحاولات تخفيض أو إلغاء المخزون (وبالتالي تخفيض التكاليف) دخل نظام المخزون في الوقت المحدد حيز التنفيذ". (جاريسون، نورين، 2002، ص 206)

ويقصد بالمخزون في الوقت المحدد «أن يتم ضبط توقيت استلام المواد على وقت ابتداء استخدامها في عملية الإنتاج، وأن يتم ضبط توقيت الانتهاء من الإنتاج على وقت تسليم أو شحن الإنتاج التام إلى العميل". (حسين، 2003، ص198، 199) ويرجع ظهور أسلوب التوقيت المنضبط «إلى الدكتور أوتو الياباني الجنسية الذي قام بتنفيذ الأسلوب في شركة تويوتا اليابانية خلال الفترة 1950 – 1960، وبناء على النتائج الإيجابية لتطبيقه في شركة تويوتا فقد انتقل الأسلوب إلى العديد من الشركات اليابانية الأخرى، وفى عام 1980 قام مصنع Kawasaki الياباني بفتح فرع له في مدينة Nebraska الأمريكية، وكان هذا أول تطبيق لأسلوب jntخارج اليابان.

ويعرف أسلوب التوقيت المنضبط على أنه مجموعة من الأساليب والأدوات التي تتضافر معا لتحقيق الأداء الفوري لعمليات الشراء والإنتاج، وذلك لتلبية احتياجات الطلب الخارجي بالجودة المناسبة، مع استبعاد كافة الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج من خلال التحسين المستمر للعمليات والمنتجات، وبشكل يمكن من تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية». (حماد، 2001، ص 19)

ويتطلب التطبيق الناجح لنظام التوقيت المنضبط أن تعتمد الشركة على عدد محدود من الموردين بحيث يكونوا على استعداد للتوريد المتكرر على فترات صغيرة وبكميات صغيرة، بالإضافة إلى تطبيق الشركة لبرنامج الجودة الشاملة على المواد الخام وعلى الأجزاء نصف المصنعة وبالتالي على الإنتاج التام، بمعنى الحصول على إنتاج بدون عيوب، بالإضافة إلى وجود نظام مرن للإنتاج وعمالة فنية ذات مهارة وعلى قدر عال من الكفاءة والتدريب والموهبة، تتفق مع بيئة التصنيع الحديثة بحيث لا يسمح بالتوقف أو حتى الانتظار، فيتصف نظام الإنتاج بالتوقيت المنضبط باتصال واستمرار عملية التصنيع من أولها إلى آخرها دون أي انقطاع أو توقف وذلك بهدف تطبيق نظام العملية المستمرة. (حسين، 2003، ص200، 201)

واستنادا إلى ما سبق يمكن تحديد المقومات الأساسية أو متطلبات التطبيق الناجح لنظام الإنتاج بالتوقيت المنضبط فيما يلي:

1 « تحقيق علاقة قوية ومتميزة مع الموردين.

2 – تنظيم وترتيب العمل في صورة أنشطة وخلايا تصنيع مرنة.

3 توفير عمالة فنية ذات كفاءة متميزة ومتعددة المهارات.

4 تحقيق الجودة الشاملة والتخلص من الإنتاج التالف والمعيب.

5 – تدنيه وقت التصنيع بتقليص وقت الأنشطة غير المنتجة.

وفي ظل الالتزام بفلسفة ومقومات ومتطلبات تطبيق الإنتاج في الوقت المنضبط أمكن الالتزام باعتبارات الجودة وتدنيه وقت إعداد وتجهيز الآلات، والتأكيد على التزام الموردين، وضبط إيقاع دورات العمليات الإنتاجية، وترتيب وجدولة العمليات الصناعية باستخدام مدخل السحب، كل ذلك ساعد الوحدات الاقتصادية على تخفيض جميع أنواع المخزون إن لم يكن التخلص منه تماما. وقد جنت معظم الوحدات الاقتصادية التي قامت بتطبيق هذا النظام ثمار تطبيقه ممثلة في زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة وتخفيض التكاليف، ومزيد من القدرة على المنافسة". (عبد اللطيف، 2009، ص 361، 362)

وقد أكدت دراسة Fullerton .*et* . *at* 2003 على وجود علاقة إيجابية بين تطبيق نظام المخزون في الوقت المحدد، وربحية الشركة، وبالتالي فإن تنافسية الشركة التي تطبق نظام المخزون في الوقت المحدد سوف تتحسن أفضل من الشركات التي لا تطبقه؛ بالإضافة إلى ذلك فإن معدل العائد على الاستثمار يزيد في الشركات التي تطبق نظام المخزون في الوقت المحدد عنه في الشركات التي لا تطبقه.

وقد خلصت دراسة Mia 2000 إلى أن ما تقدمه نظم المحاسبة الإدارية يعتبر ذا أهمية للشركات التي تطبق نظام المخزون في الوقت المحدد، وكذلك الشركات التي لا تطبق هذا النظام، غير أن تطبيق نظام المخزون في الوقت المحدد؛ مع ما تقدمه نظم المحاسبة الإدارية يؤدي إلى تحسين ربحية الشركات التي تطبق هذا النظام؛ الأمر الذي

يعزز مركزها التنافسي، وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق نظام المخزون في الوقت المحدد يحتاج إلى التوفيق بين الأنشطة المتعلقة بالعملية الإنتاجية والمتمثلة في العلاقة مع الموردين والإنتاج والعملاء.

● **ثالثا : نظام التكلفة على أساس النشاط :**ABC .

تمثل مشكلة تخصيص التكاليف من المشاكل التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل المحاسبين وذلك نظرا لأهميتها، فهي تمثل مرشدا أساسيا لكثير من القرارات المهمة، وقد اجتهد المحاسبون في دراسة هذه القضية لمحاولة حلها وإيجاد أفضل تخصيص للتكاليف، ومن ثم تحديد تكلفة الوحدة المنتجة بقدر أكبر من العدالة، ولم تواجه المحاسبين مشكلة في تخصيص التكاليف المباشرة، ولكن كانت المشكلة في تخصيص التكاليف غير المباشرة وبخاصة في حالة تعدد المنتجات وتنوعها، وذلك لأن هذه التكاليف يستفيد منها أكثر من منتج.

وقد اجتهد المحاسبون في إيجاد أفضل الطرق والسبل لتخصيص هذه التكاليف فقد استخدم المحاسبون العديد من معدلات التحميل لتخصيص التكاليف غير المباشرة على الوحدات المنتجة والمباعة، غير أن اختلاف معدلات التحميل قد أدى إلى اختلاف النتائج من استخدام معدل إلى آخر، وقد يستخدم معدل ليست له علاقة السببية مع المنتج، الأمر الذي يؤدى إلى القياس غير العادل لتكلفة الوحدة.

أضف إلى ذلك فإن التطورات المتلاحقة في ظل بيئة الأعمال الحديثة قد أدت إلى "تغيير نسبى ملحوظ في هيكل تكاليف الوحدات الاقتصادية، خصوصا الصناعية التي تعتمد على الميكنة ونظم الإنتاج المرنة المتكاملة مع الحاسبات، وأصبحت معظم التكاليف الكلية تكاليف ثابتة. وبالتالي لم تعد تكلفة العمل المباشر ولا ساعات العمل المباشر لعمال الإنتاج تعتبر الأساس الملائم لإعداد معدلات التحميل قي بيئة التصنيع الحديثة».(عبد اللطيف، 2009، ص 300)

وقد وجهت إلى نظم وطرق تخصيص التكاليف التقليدية العديد من الانتقادات ذكرناها فيما سبق، وباستمرار الدراسات والأبحاث في هذا المجال «يمكن القول إن مشكلة

تخصيص التكاليف قد وجدت طريقا للحل وبحيث نستطيع التوصل إلى رقم أكثر دقة لتكلفة المنتجات، وبالتالي تسعيرها مع نهاية القرن العشرين، من خلال استخدام وتطبيق نظام تخصيص التكاليف على أساس الأنشطة". (عبد اللطيف، 2009، ص 275) والذي يمثل تطورا في مجال تخصيص التكاليف "وطريقة جديدة لتوزيع التكاليف يمكن أن تتفادى عيوب المدخل التقليدي، وتساهم في توفير معلومات أكثر دقة عن علاقة السببية التي يمكن أن تكون مفتقدة في بعض الحالات في ظل المدخل التقليدي، بما يساهم في تحقيق رقابة أفضل على الأنشطة والطاقات المتاحة وكيفية استغلالها". (عبد اللطيف، 2009، ص 302)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بداية ظهور نظام التكاليف على أساس النشاط ABC "كانت في عقد الثمانينيات على يد بعض الأكاديميين من أمثال روبين كوبر، وروبرت كابلان حين أخذوا يثيرون عددا من علامات الاستفهام حول درجة كفاية وملائمة الممارسات العملية لنظم محاسبة التكاليف التقليدية. في هذا الوقت تمكن روبين كوبر من تطوير نظام جديد للتكاليف يقوم على فكرة تخصيص التكاليف الإضافية

على الأنشطة ثم على المنتجات أطلق عليه (Activity – Based Costing (ABC. ويقوم مفهوم نظام محاسبة التكاليف على أساس النشاط على فكرة أن المنتجات تحتاج إلى منظمات تقوم بأنشطة تتطلب تكلفة أو موارد، مما يعني ضرورة تصميم النظام بحيث يتم تخصيص أي تكاليف لا يمكن تخصيصها مباشرة للمنتج على الأنشطة المتسببة فيها، ومن ثم يسهل تخصيص تكاليف كل نشاط على المنتج أو المنتجات حسب درجة استفادتها المتوقعة من ذلك النشاط". (عطية، 2006، ص 70)

بمعنى أن الأنشطة هي التي تستهلك الموارد المتاحة، وبالتالي هي التي تسبب التكلفة، وأن المنتجات تحدث التكلفة من خلال الأنشطة التي تحتاجها في عملية إنتاجها. أي أنه يتم تخصيص التكاليف على الأنشطة أولا ثم يعاد تخصيص تكاليف الأنشطة على الوحدات المنتجة بحسب استفادتها من كل نشاط، «ونعني بكلمة تخصيص التكاليف أن يتم توزيعها على أسس معينة ملاءمة تعبر عن وحدة التكلفة، حيث ينبغي أن تكون هناك علاقة سببية ومفهومة بين التكاليف المراد توزيعها وبين وحدة التكلفة المستخدمة في

إجراء التوزيع" (عبد اللطيف، 2009، ص 198)

وبذلك يجتاز نظام تكاليف الأنشطة القصور في نظم التكاليف التقليدية، وخاصة فيما يتعلق بتخصيص التكاليف على الوحدات المنتجة، بالإضافة إلى تغيير طبيعة الكثير من عناصر التكاليف الصناعية التي تصنف وفقا للنظام التقليدي على أنها تكاليف غير مباشرة على المنتجات، بحيث يمكن اعتبارها الآن من ضمن التكاليف المباشرة وفقا لنظام تكاليف الأنشطة، فكل عنصر تكلفة وفقا لنظام الأنشطة سيرتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الذي يتسبب في وجود هذا العنصر، وبالتالي يمكن تتبع هذا العنصر من التكلفة إلى وحدة المنتج أو إلى أمر الإنتاج، أي يمكن اعتباره من التكاليف المباشرة.

«إذن يمكن أن يساهم تطبيق نظام تكاليف الأنشطة إلى حد كبير في تحقيق أهم عاملين يؤديان إلى زيادة الدقة في تحديد تكلفة المنتجات، وبالتالي زيادة درجة التحسن في قرارات التسعير، وهما: زيادة نسبة التكاليف المباشرة ضمن التكاليف الكلية للمنتج، وزيادة الدقة في اختيار الأساس الملائم لتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات". (حسين، 2003، ص65)ولتلك المساهمة «لقد لاقى نظام تكاليف الأنشطة تأييدا كبيرا من الأكاديميين والممارسين، كما أنه أحدث تطورا في طرق تخصيص التكاليف الإضافية، وتطورات في مجال تحديد مسببات التكلفة والأنشطة التي تقوم بها الإدارات المختلفة في المنشأة". (الجيلان، ميده، 2003، ص 332)

وقد أكدت دراسة Ratna. G. Sarkar & V. G. Narayanan 1999 على أن تطبيق نظام محاسبة تكاليف النشاط يحقق عدة مزايا، منها تخفيض التكاليف وبالتالي طرح المنتجات بأسعار تنافسية، وتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، بالإضافة إلى أنه كان له تأثير بصفة عامة على القرارات الإدارية.

وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن من أبرز نتائج تطبيق نظام تكاليف الأنشطة أنه لفت انتباه الإدارة إلى الاهتمام بالأنشطة بصفة عامة، الأمر الذي نتج عنه أسلوب الإدارة على أساس الأنشطة، Activity Based Management ABM.

"ويعرف أسلوب الإدارة على أساس الأنشطة بأنه، إدارة ورقابة أداء المنظمة وذلك من خلال استخدام فكرة معلومات الأنشطة في ممارسة وظائف التخطيط والموازنة والرقابة والتوجيه...الخ. ويساهم أسلوب الإدارة على أساس النشاط في التعاون بين كافة الأنشطة معا، وبالتالي يساعد المديرين في تكوين نظرة وظيفية شاملة للمنظمة". (حماد، 2001،ص 21)

ويرى الباحث أن نظام المحاسبة على أساس الأنشطة أوجد حلا لمشكلة تخصيص التكاليف، وبالتالي تحديد تكلفة الوحدة المنتجة بأكثر عدالة، الأمر الذي يساعد في ترشيد العديد من القرارات، أضف إلى ذلك أنه يلفت نظر الإدارة إلى الأنشطة التي تضيف قيمة والأخرى التي لا تضيف قيمة للمنتج، ومن أبرز نتائج تطبيق نظام المحاسبة على أساس الأنشطة وكما أشرنا سابقا أسلوب الإدارة على أساس الأنشطة، Activity Based Management ABM والذي يسهم في التحسين المستمر، وذلك من خلال الاهتمام بكافة الأنشطة وتنمية التعاون فيما بينها.

- **رابعا: الموازنة على أساس الأنشطة.**

لا شك في ان الموازنات التخطيطية تمثل الأداة الرئيسية لتخطيط عمليات المشروع بصفة عامة، والعمليات الجارية بصفة خاصة، والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا:

هل الموازنة التخطيطية بأسلوبها التقليدي تفي بمتطلباتها وتحقق أهدافها في ظل بيئة الأعمال الحديثة ؟ مما لاشك فيه أن الجواب على هذا التساؤل يكون بالنفي، ذلك لاختلاف البيئة وما تميزت به.

فبيئة الأعمال التقليدية اتصفت بنوع من السكون والاستقرار، بينما بيئة الأعمال الحديثة على النقيض من ذلك فتتميز بالحركة الشديدة وكثرة المتغيرات وتنوعها وتسارعها، وعلى ذلك كان لزاما إحداث تطورات في أسلوب إعداد الموازنات التخطيطية وتنفيذها والرقابة على التنفيذ، بما يضمن مواجهة التحديات المعاصرة في ظل بيئة الأعمال الحديثة، وبحيث تكون الموازنات قادرة على استيعاب التحديات ومواجهة المتغيرات المتعددة والمتنوعة والمتسارعة، والتي ميَزت بيئة الأعمال الحديثة، وبحيث تفي بمتطلبات الإدارة في التخطيط

والرقابة وتقييم الأداء. «وفي هذا الإطار يمكن القول ان التطورات السريعة والمتلاحقة الأخيرة التي لحقت ببيئة الأعمال قد أدت إلى تقادم العديد من الأدوات التقليدية التي تعتمد عليها الإدارة، وظهور العديد من الأدوات الحديثة". (حماد، 2001، ص 4)

ومن تلك الأدوات الموازنات التخطيطية، فقد وجهت إليها العديد من الانتقادات، لما تعانيه من قصور نتيجة المتغيرات المتعددة والمتنوعة والمتسارعة التي لحقت ببيئة الأعمال الحديثة، وبهذا الخصوص «يشير Derek Sandison *et al* إلى ضرورة الحاجة لتغيير أساليب الموازنة التقليدية، حيث إن المديرين والتنفيذيين بمعظم المنشآت قد أدركوا تلك المشكلات التي تنتج عن تطبيق الموازنة التقليدية، والتي تعاني من أوجه القصور التالية:

1 انعدام المعلومات التي توفرها الموازنة.

2 دورة الموازنة طويلة جدا.

3 تحتوي على تفصيلات كبيرة دون جدوى من ورائها.

4 تعوق الاتصال باستراتيجية المنشأة المستجيبة لمتطلبات العميل.

والجدير بالذكر أن الانتقادات الموجهة للأسلوب التقليدي في إعداد الموازنات، إنما تتمثل في منهجية هذا الأسلوب ذاته. حيث تستند أساسا في إعدادها على دراسة تاريخية للمصروف أو المحصل الفعلي على بنود الموازنة خلال فترة زمنية منقضية. وهو ما يترتب عليه الوصول إلى تقديرات غير دقيقة في أغلب الأمر". (القباني، 2010، ص 4)

«فالموازنة التقليدية لا تبرز الفاقد أو الضياع في الموارد، وتركز على العاملين بدلا من التركيز على العمل المطلوب إنجازه، وتركز على تكاليف الإدارات والأقسام بدلا من تكاليف العمليات ذاتها. أي إن الموازنة التقليدية لا تعالج بل تتعامل مع المشكلات القائمة، ويؤيد ذلك Essam Moustaafa حيث يذكر في هذا الإطار بأن الموازنات التقليدية تقيس وتتعامل مع الأثر وليس السبب، وتتجاهل في إعدادها الطاقات غير المستخدمة". (القباني، 2010، ص 42)

إضافة إلى ذلك يشير الباحث إلى أن متغيرات بيئة الأعمال الحديثة كان لها كبير

الأثر في قصور الموازنات التخطيطية التقليدية في تحقيق الهدف منها، فقد «شاهدت بيئة الأعمال الحديثة العديد من التغيرات، من أهمها: استخدام تكنولوجيا تصنيع متقدمة تعتمد على الحاسبات الآلية، ونظم تصنيع مرنة تساعد على الاستغلال الأفضل للطاقة الإنتاجية، وتكنولوجيا اتصالات حديثة التي تساعد على إتمام الصفقات دون تحمل تكاليف مرتفعة، بحيث يمكن الوصول إلى العملاء والموردين في أماكن وجودهم، أيضا الإنتاج الضخم والمنتجات المتنوعة والمعقدة التركيب، والمنافسة الشديدة في الأسواق المحلية والعالمية، والتي تشكل ضغطا متزايدا على الوحدات الاقتصادية لكي تتصارع من أجل البقاء والاستمرار والنمو" .(إبراهيم، 2005، ص 257)، الأمر الذي أصبحت معه عملية التنبؤ والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات أكثر صعوبة وأشد تعقيدا عنما كانت عليه في بيئة الأعمال التقليدية.

فالحركة والتغير السريع في بيئة الأعمال يجعل من الصعب التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وتوقع ما سيكون عليه وضع المنظمة في السوق، وبالتالي زيادة درجة المخاطرة وارتفاع حالة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات. الأمر الذي يولد الحاجة الشديدة والماسة إلى المعلومات الملائمة التي تساعد على تخفيف درجة المخاطرة وتقليل حالة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات. وعلى ذلك كان لزاما عند إعداد الموازنات التخطيطية في ظل بيئة الأعمال الحديثة مراعاة مؤثرات ومتغيرات هذه البيئة، والتي من أهمها:

1- قصر دورة حياة المنتج.

2 - زيادة ثقافة العملاء.

3 - انفتاح الأسواق وفقا لاتفاقية التجارة العالمية (الجات).

4- شدة المنافسة.

5 - تنوع المنتجات وكثرة البدائل من السلع.

واستنادا إلى ما تقدم نخلص إلى أن أوجه القصور والانتقادات الموجهة للموازنة التخطيطية بأسلوبها التقليدي، «كانت هي الداعي والباعث الرئيسي لتسخير وتطويع

أدوات المحاسبة الإدارية الاستراتيجية لبلورة أسلوب مستحدث في إعداد الموازنات، روعي فيه المنظوران الداخلي والخارجي للمنشأة، بحيث لا يقتصر فقط على عملية تخصيص الموارد على المستويات المختلفة، ولكن ليكون قادرا على استيعاب وتحقيق كل من رؤية وإستراتيجية وأهداف المنشأة. ويمكن أن تتوفر هذه المطالب في أسلوب الموازنة على أساس الأنشطة إذا ما توفرت مقومات نجاحه، والذي يمكن اعتباره بأنه منهج ذو ارتباط بالتراث الفكري لمنهج محاسبة تكاليف النشاط، ومنهج الإدارة على أساس الأنشطة" .(القباني، 2010، ص 48)

ولا شك في أن محاسب التكاليف نتيجة لتعامله المستمر مع الإدارات والأقسام بالمنظمة بصفة عامة، وبإدارة المنظمة بصفة خاصة، فإنه تكون له الخبرة والمعرفة بحاجة الإدارة من البيانات والمعلومات، والتي يمكن أن تنير الطريق لها وخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات، وقد زادت أهمية دور محاسب التكاليف في ظل بيئة الأعمال الحديثة.

ففي قرارات تخطيط الإنتاج وإعداد الموازنات التخطيطية للعمليات الجارية يلعب دورا كبيرا في ذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات والمتعلقة بذلك، وخاصة عند استخدام الأدوات الحديثة مثل محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، ونظام المخزون في الوقت المحدد، ونظم التصنيع المرنة وغيرها، وبما يحقق أهداف المنظمة في التخطيط والرقابة ومواجهة المنافسة الشديدة، والتي تميز الأسواق في ظل بيئة الأعمال الحديثة.

- **خامسا: الجودة الشاملة.**

تميزت بيئة الأعمال الحديثة بعدم الاستقرار والتغير، وذلك للمتغيرات السريعة التي تحدث فيها والتي من أبرزها شدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية، ومن أبرز العوامل التي تستند إليها الوحدات الاقتصادية الآن في دخول حلبة المنافسة هي الجودة، «حتى إن موضوع الجودة الآن لم يعد مثارا للنقاش والمفاضلة بين تكاليفه وبين المزايا التي يمكن الحصول عليها منه، وإنما أصبح موضوع الجودة الآن ضرورة حتمية يجب توفرها في أي شركة ترغب في البقاء والاستمرار في السوق. بمعنى أن الجودة الآن لم تعد ميزة تنافسية يمكن أن تستفيد منها شركة عن أخرى، وإنما أصبحت من الشروط والمتطلبات الأساسية

التي يجب توفرها حتى تستطيع الشركة أن تكون عضوا في السوق وتشارك في حلبة المنافسة". (حسين، 2003، ص 176)

وعلى ذلك فقد "أصبح الاهتمام بالجودة ظاهرة عالمية، وأصبحت المنظمات والحكومات في العالم توليها اهتماما خاصا، حيث أصبحت الجودة هي الوظيفة الأولى لأي منظمة، وفلسفة إدارية وأسلوب حياة لأي منظمة، لتمكنها من الحصول على ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة وسريعة التغيير». (الغالبي،2009،ص139)

ولقد ازداد الاهتمام بالجودة نتيجة لانفتاح الأسواق، وزيادة حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية، وزيادة ثقافة العميل، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الأمر الذي جعل من الجودة أحد أهم المقومات الأساسية لنجاح الوحدة الاقتصادية.

«ومما لاشك فيه أن الاهتمام المتزايد بالجودة يساعد على تحسين كفاءة استخدام الموارد، ومن ثم نشر الوعي بضرورة التحسين المستمر، ومحاولة تدنيه التكاليف والانحرافات في التكلفة، وتدنيه مسموحات وخسائر التشغيل كالفاقد والتالف". (عبد اللطيف، 2009، ص 429)

ونظرا للأهمية التي تتمتع بها الجودة في ظل بيئة الأعمال الحديثة، فقد «بدأت جهود ودراسات تحسين الجودة بالتركيز على تحسين جودة المنتجات والعمل على الحصول عليها سليمة من أول مرة بدون عيوب، وقد ركزت هذه الجهود على تحسين جودة المنتجات من بداية كونها فكرة في مرحلتي البحوث والتطوير ومرورا بعملية الإنتاج وحتى تصبح في يد العميل. وتبذل هذه الجهود بفلسفة يطلق عليها التحكم في الجودة الشاملة، Total Quality Control". (حسين، 2003، ص 176)

وقد تطور مفهوم الرقابة على الجودة عبر الزمن، «حيث كان مفهوم الجودة في بداية ظهوره يركز على تخفيض نسبة التالف بهدف تخفيض التكاليف، وكان يتم تحديد نسبة التالف بعد الانتهاء من عملية الإنتاج، ثم تطور هذا المفهوم فيما بعد لمحاولة اكتشاف

التالف بمجرد حدوثه، وكان هذا التطور بمثابة الميلاد الحقيقي لمفهوم الجودة، وطبق في الولايات المتحدة وكان السبب في تميز جودة منتجاتها في مرحلة السبعينات، ولقد ظلت الولايات المتحدة تحقق أعلى مستوى من الجودة، حتى فوجئت في بداية الثمانينات بغزو العديد من المنتجات اليابانية للعديد من الأسواق في العالم، وكان السبب وراء ذلك هو تفوق مستوى جودة المنتجات اليابانية نتيجة تطبيق مفهوم الرقابة الشاملة على الجودة.

ويقصد بالرقابة الشاملة للجودة التأكد من الالتزام بالمواصفات النموذجية للجودة في كافة مراحل العملية الإنتاجية، ابتداء من الحصول على المواد الخام ومرورا بمراحل الإنتاج حتى تسليم المنتجات للعملاء بالمواصفات النموذجية المطلوبة.

ولا شك أن تطور بيئة الأعمال المعاصرة والثورة الصناعية المعاصرة قد زادت من أهمية أسلوب الرقابة الشاملة للجودة، لدرجة أن جودة المنتج قد أصبحت من أهم المداخل الاستراتيجية للتفوق والاستمرار والنجاح في دنيا الأعمال، كما زاد من أهمية أسلوب الرقابة الشاملة على الجودة أنه يعتبر مقوما أساسيا لنجاح تطبيق أسلوب التوقيت المنضبط Just – In – Time والذي ينال اهتمام العديد من الباحثين والشركات الصناعية العالمية « .(حماد، 2001، ص 18،19)

«ونظرا للتحسينات المذهلة التي تحققت في جودة المنتجات، والمزايا والوفرات الكبيرة التي أمكن تحقيقها من هذه التحسينات، امتد تطبيق فلسفة الرقابة الشاملة على الجودة الآن ليشمل جميع المجالات والأنشطة في الشركات في الوقت الحاضر، وهو ما يطلق عليه الآن إدارة الجودة الشاملة Total Quality - Management ".(حسين، 2003، ص 176 ،177)

وتعرف إدارة الجودة الشاملة: «على أنها فلسفة إدارية وإطارا متكاملا يشمل مجموعة من الأفكار والأساليب المتكاملة التي تسهم في زيادة ودعم الأداء التنافسي وإستراتيجية المنظمة، وذلك من خلال التحسين المستمر في جودة أداء المجالات الوظيفية المختلفة بالمنظمة بما فيها الأنشطة الفنية والإدارية والمحاسبية.

ويتضح من هذا التعريف أن مفهوم إدارة الجودة ما هو إلا تعميم لخاصية الجودة

على كافة أنشطة العمل الفنية والإدارية... الخ بالمنظمة لضمان إنجاز كل نشاط بأعلى مستوى من الكفاءة والجودة، وبما يدعم توجهات وأهداف واستراتيجيات المنظمة في الأجل الطويل". (حماد، 2001، ص 20)

وقد أكدت دراسةChong and Rundus at 2004 على أهمية تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، وأوضحت الدراسة أن تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في ظل حدة المنافسة تحسن في الأداء التنظيمي للوحدة الاقتصادية بصفة عامة؛ حيث إن الوحدة الاقتصادية التي تواجه منافسة حادّة سوف تسعى إلى التركيز على الجودة كمدخل استراتيجي للمنافسة والاستمرار في سوق العمل، وذلك من خلال الوفاء بمتطلبات عملائها.

وفي تعليق لـ Eileen Z . 2004 على مقالة لـKaplan, R. S. 1983 بين أن كابلان قد أوضح في مقالته، إن الشركات الأمريكية في ذلك الوقت كانت ناجحة عندما تبنت أساليب إدارة يابانية الأساليب الحديثة، وإن نظم التصنيع التقليدية قليلة المرونة ومكلفة كثيرا من حيث إصلاح المشاكل المترتبة عنها أثناء التصنيع وبعده. وقد أشار كابلان إلى أن النظرة اليابانية تسعى إلى صفر عيوب الإنتاج بدون عيوب، أي تطبيق مفهوم الجودة الشاملة، وتخفيض المخزون في جميع صوره إلى درجة التخلص منه.. أي تطبيق نظام الإنتاج بدون مخزون، وعلى ذلك فقد دعا كابلان إلى ضرورة تبني الشركات الأمريكية للأساليب الحديثة في التصنيع، والتخلي على أسلوب التصنيع المستقر حتى تكون قادرة على التنافس مع نظرائها اليابانيين والأوروبيين الغربيين، وذلك بتبني مفاهيم التشغيل الجديدة مثل: الإنتاج في الوقت المحدد، والجودة الشاملة صفر مخزون وصفر عيوب، وقوة عاملة متعاونة، وأنظمة تصنيع مرنة وتصميم بمساعدة الحاسوب وتصنيع متكامل بالحاسوب.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الوحدات الاقتصادية تعمل الآن في ظل بيئة تتميز بالتغيرات السريعة والشديدة وعدم الاستقرار، سواء من حيث انفتاح الأسواق وتنوع المنتجات المعروضة فيها وشدة المنافسة بها، أو من حيث التطورات التكنولوجية في مجال

التصنيع ومجال المعلومات والاتصالات، أومن حيث زيادة ثقافة العملاء وتنوع رغباتهم واحتياجاتهم.

وعلى ذلك فإنه يجب على الوحدات الاقتصادية أن تتلاءم مع هذه البيئة حتى يمكنها العمل فيها وباستمرار بكفاءة وفعالية، وذلك بتبني الفلسفات الجديدة في الإدارة ونظم التصنيع نظام التكاليف على أساس الأنشطة ونظام الإنتاج في الوقت المحدد وإدارة الجودة الشاملة ونظم التصنيع المرنة ونظم التصنيع المتكامل بالحاسب الآلي، ولا شك في أن تطبيق تلك النظم سوف يؤدي إلى نجاح الوحدات الاقتصادية في العمل في ظل بيئة الأعمال الحديثة ذات التغيرات السريعة والشديدة، ويساعدها على تحقيق التفوق والاستمرار والنجاح، وعلى محاسبة التكاليف ومحاسب التكاليف خدمة الإدارة ودعم استراتيجيتها في ظل هذه المتغيرات، وبما يضمن لمحاسبة التكاليف تحقيق أهدافها باعتبارها نظاما للمعلومات، ومحاسب التكاليف باعتباره مزودا للإدارة بالمعلومات وسندا لها في رشد قراراتها، في ظل بيئة تميزت بالتغيير والتحديث والإبداع في مجالاتها المختلفة.

■ **الاستنتاجات:**

من خلال الدراسة يتضح أن لمحاسب التكاليف دورا كبيرا في توفير بيانات ومعلومات تستند إليها الإدارة، في التخطيط ورسم السياسات والرقابة وترشيد العديد من قراراته التشغيلية والاستراتيجية، وأن بيئة الأعمال الحديثة تختلف عن بيئة الأعمال التقليدية، ففي حين إن بيئة الأعمال التقليدية اتصفت بنوع من السكون والاستقرار، فإن بيئة الأعمال الحديثة على النقيض من ذلك اتصفت بالتغيير وتعدد المتغيرات وتسارعها، وعلى ذلك فإن طرق وأساليب محاسبة التكاليف بصورتها التقليدية غير ملاءمة للتغيرات المتعددة والمتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال الحديثة، الأمر الذي نشأت معه الحاجة إلى ضرورة تطوير الطرق والأساليب الحالية واستحداث أخرى جديدة تتلاءم مع بيئة الأعمال الحديثة، وما تميزت به من تغيرات متعددة ومتسارعة ومجالات متشابكة، وبما يؤدي إلى زيادة فعالية دور محاسب التكاليف في توفير المعلومات الملائمة للتخطيط والرقابة ورسم

السياسات واتخاذ القرارات، سواء كانت تلك المعلومات خارجية تتعلق بالعملاء والأسواق والمنافسين، أو داخلية تتعلق بالعمليات والتشغيل، وبما يساعد على توجيه الموارد نحو الاستخدام الأكثر كفاءة والرقابة عليها في ظل محدودية تلك الموارد، والقضاء على مواطن الإسراف والضياع وتحقيق مستوى جودة مرتفع، وعلى ذلك يمكن استخلاص النتائج التالية من الدراسة:

1 - تغير حاجة الإدارة من البيانات والمعلومات في ظل بيئة الأعمال الحديثة عنه في ظل بيئة الأعمال التقليدية، وبالتالي عدم ملاءمة أساليب وأدوات محاسبة التكاليف بصورتها التقليدية، لتوفير البيانات والمعلومات المتجددة للإدارة في ظل بيئة الأعمال الحديثة، نتيجة للتغيرات المتعددة والمتسارعة التي تميز بيئة الأعمال الحديثة.

2 - ضرورة تطوير محاسبة التكاليف، وذلك من خلال تطوير الطرق والأساليب الحالية واستحداث أخرى جديدة تتلاءم مع ما تميزت به بيئة الأعمال الحديثة من تغيرات متعددة ومتسارعة، وبما يؤدي إلى تعظيم دور محاسب التكاليف وزيادة فعاليته.

3 - الاهتمام بمحاسبة التكاليف أكاديميا، وذلك من خلال الاهتمام بالتأهيل الأكاديمي لمحاسب التكاليف، بما يضمن علمه بالأساليب والوسائل الحديثة لمحاسبة التكاليف وطرق تطبيقها.

4 - الاهتمام بتقنية المعلومات وتأهيل محاسب التكاليف، بما يضمن استخدام هذه التقنية في تطبيق الطرق والأساليب والوسائل الحديثة لمحاسبة التكاليف.

5 - الاهتمام بالكتابات في محاسبة التكاليف، وذلك من خلال إدراج الأدوات والوسائل المطورة والمستحدثة لمحاسبة التكاليف بالكتب والمراجع ذات العلاقة.

6 - تطوير المناهج المتعلقة بمحاسبة التكاليف، وخاصة فيما يتعلق بمرحلة الدراسة الجامعية، بحيث يتخرج الطالب ولديه معلومة عن بيئة الأعمال الحديثة وما

يميزها، والأدوات والوسائل المطورة والمستحدثة لمحاسبة التكاليف، والتي يمكن استخدامه بما يؤهله للعمل في ظل هذه البيئة.

■ المراجع

● أولا الكتب:

1 إدريس ثابت، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.

2 الأخرس عاطف وآخرون، محاسبة التكاليف الصناعية، عمان الأردن الدار الأهلية، 1991.

3 **الجمال رشيد. شتيوي أيمن. المحاسبة الإدارية المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث. 2010.**

4 الجيلان محمد، ميده إبراهيم، محاسبة التكاليف، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2003.

5 الخفاف مها، العتيبي غسان، نظم دعم القرار والنظم الذكية، دار الحامد، عمان الأردن، 2012.

6 الغالبي طاهر، إدريس وائل، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009.

7 القهيوي ليث وآخرون، جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة، دار الحامد، عمان الأردن، 2013.

8 تشارلزت، هورنجون، محاسبة التكاليف مدخل إداري، دار المريخ، الرياض المملك العربية السعودية، 1987.

9 جاريسون ري اتش، نورين اريك، المحاسبة الإدارية، ترجمة: محمد عصام الدين زايد، دار المريخ الرياض المملكة العربية السعودية، 2002.

10 حنان رضوان، كحيلة جبرائيل، المحاسبة الإدارية، مكتبة دار الثقافة، عمان الأردن، 1997.

11 كحالة جبرائيل، حنان رضوان، محاسبة التكاليف المعيارية، مكتبة دار الثقافة، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 1998.

12 عبد للطيف ناصر، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.

13 -عبد اللطيف ناصر، دراسة في المحاسبة الإدارية المتقدمة،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2009.

14 عمارة مجدي وآخرون، دراسات منهجية معاصرة في محاسبة التكاليف، جامعة الجبل الغربي ليبيا، 1992.

15 عطية أحمد، محاسبة تكاليف النشاط للاستخدامات الإدارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

16 على أحمد، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

17 لطفي أمين، إدارة الأعمال باستخدام معلومات المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

18 مرعي عبد الحي، في محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1993.

19 هيتجر ليستراى، ماتولتش سيرج، المحاسبة الإدارية، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ الرياض المملكة العربية السعودية، 1988.

20 ياسين سعد، نظم مساندة القرارات، دار المناهج، عمان الأردن، 2011.

● ثانيا: الدوريات والرسائل الجامعية.

1 إبراهيم سماسم، دراسة تحليلية لمدى استجابة طرق وأساليب المحاسبة الإدارية للتغيرات في بيئة التصنيع الحديثة وأثرها على تحسين الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2005.

2 الدرويش بشير،تطور أدوات المحاسبة الإدارية والواقع العملي للشركات الليبية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول للتطبيقات المحاسبية والإصلاح الإداري في ليبيا، المعهد الوطني للإدارة، طرابلس. 1999.

3 القباني سعيد، استخدام مدخل الموازنة على أساس الأنشطة كأداة للتخطيط الاستراتيجي والرقابة بالهيئات العامة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عين شمس، 2010 .

4 حماد محمد، نموذج مقترح لزيادة فعالية محاسبة التكاليف لمواكبة البيئة الصناعية المتقدمة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،2001.

5 كمال آمال، تطور المحاسبة الإدارية لخدمة القياس المتكامل للأداء في ظل متغيرات البيئة الصناعية الحديثة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة كلية التجارة، العدد الثاني، يوليو 1996.

● ثالثا : المراجع الأجنبية .

1 – Chong, V. K., and M. J. Rundus, (2004). (Total Quality Management, Market Competition and Organizational Performance), The British Accounting Review, VOI. 36, No. 2.

2 - Fullerton, R. R., and C.S. Mc waters., (2003). (An Examination of the Relationships between JIT and Financial Performance), Journal of operations Management, VOI. 21.

3 - Kaplan, R. S.(1983) . Measuring Manufacturing Performance : A new Challenge for Managerial Accounting Research .The Accounting Review (October) :686 – 705 (J S T O R Link) Summary by Eileen Z . Taylor PhD . Program in Accounting University of South Florida, Spning 2004 .

4 - Mia, L ., (2000) (Just – In – Time Manufacturing, Management Accounting Systems and Profitability), Accounting and Business Research.

5 - Radu Cristian BUCŞĂ, (2008), (Strategic Dimension of Costs Information in Management Accounting) Abstract of PhD THESIS.

6 - Ratna G .Sarkar & V .G .Narayanan, (1999), (The Impact of Activity Based Costing on Managerial Decisions at Insteel Industries – A Field Study) . Harvard Business School .

دور المراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي

■ د.منصور امحمد ميلود غنية*

■ **ملخص الدراسة:**

نظرا للتطور الكبير للأحداث الاقتصادية في العالم، وما صاحبه من تطور للأسواق المالية، وانفصال الملكية عن الإدارة، وكبر حجم الوحدات الاقتصادية، الذي أدى إلى أن تعتمد المراجعة الخارجية أسلوبا بالعينات في عملية المراجعة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية .. المراجعة الشاملة لجميع معاملات الوحدة الاقتصادية، من خلال الاعتماد على المراجع الداخلي، وبتطور العمل المالي أصبح من مهامه تطوير وسائل الحماية من خطر الإفلاس، بالتنبؤ بالفشل المالي في مراحله المبكرة، وبما أن المراجع الداخلي يقوم بعملية الإشراف على إجراءات التطبيق السليم للسياسات المالية للوحدة الاقتصادية، وأن ما يتمتع به من حقوق كالاطلاع على دفاتر وسجلات ومستندات المنشأة، ومحاضر جلسات مجلس الإدارة، وجرد ممتلكات المنشأة والتزاماتها، من أجل التأكد من دقة تمثيل البيانات المالية للواقع، وحق دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحضور أجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، كل ذلك يوفر المناخ المناسب ليمكنه من إجراء التحليل اللازم للتنبؤ بالفشل المالي في المراحل المبكرة، ليحول دون حدوت وصول المنشأة إلى الإفلاس، حماية لملاكها والمقرضين والمستثمرين، ومن خلال الدراسة وجدنا لدى المراجعين الداخليين المقدرة والرغبة في المساهمة بالتنبؤ بالفشل المالي دون تحمل المسؤولية، مع العلم عند اختيار العينة لقد تم استبعاد المراجعين دوي المؤهلات المتوسطة، والمؤهلات العلمية العالية غير تخصص المحاسبة كالإدارة والاقتصاد وغيره، وذلك لأنهم ليس لديهم الخلفية العلمية الكافية عن الفشل المالي، وبالتالي فإن إجاباتهم ستكون صفرية أو عشوائية، وفي كلتا الحالتين ستكون مضللة، لذلك تم تحديد المستوى العلمي دبلوم عالي فما فوق وأن يكون التخصص المحاسبة.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس

Summary:

This paper aimed to focus on role of the internal auditor to predict the financial failure. From this study we found that internal auditors have the ability and desire to predict financial failure to avoid responsibility, noting that during the sampling process, auditors with average qualifications and those with higher qualifications other than accounting, such as management and economics, have been excluded, as they have no enough scientific knowledge about the financial failure. Therefore, their answers would be devoid and random, and in both cases it would be misleading, therefore the qualification was set from postsecondary diplomas and higher and majoring in accounting.

■المقدمة

إن المراجع الداخلي يعتبر صمام الآمان لأي منشأة اقتصادية، لأنه موكل إليه جميع عمليات المراقبة على جميع الأصول، وحركة النقدية الداخلة والخارجة، وحركة المخزون وأذونات الصرف وفق السياسات الموضوعة مسبقا منظمة لعمل المنشأة، ولا تتم أي معاملة ألا بعد مراجعته لها، وإمضائه عليها بأنها سليمة، وغير مخالفة للسياسات العامة للمنشأة، قبل إمضاء المدير العام، ومن هنا لضمان عدم التأثير على استقلالية المراجع وضعت تبعيته إلى المدير العام مباشرة، وعدم وقوعه تحت الضغط لأي مستوى من المستويات الإدارية بالمنشأة الاقتصادية، وبما أن الهدف الرئيسي للمنشأة هو تحقيق الأرباح بأقل التكاليف وجودة عالية لكي تستمر في السوق، وتكون لها القدرة على المنافسة، وعدم الوقوع في الفشل المالي، لاتخاذ التدابير والمعالجات الأزمة لتفادي الوصول إلى مرحلة التصفية (جبل، 2004م)، الذي تقع فيه العديد من المنشآت في العالم سنويا، مؤثرا على الحركة الاقتصادية بالأسواق المالية، لذلك لماذا لا يكون من ضمن اهتمامات المراجع الداخلي مراقبة التنبؤ بالفشل المالي للمنشأة قبل وقوعها فيه، وذلك للعمل دون وقوع المنشآت الاقتصادية في الإفلاس والخروج من المنافسة، وهذا يؤثر سلبا على العديد من المستفيدين الداخليين في اتخاذ القرارات السليمة، والخارجيين من خلال فقدان أموالهم كالمقرضين والمستثمرين، وزاد الاهتمام بموضوع التنبؤ بالفشل المالي لحماية المنشآت في مراحل مبكرة بالولايات المتحدة منذ نهاية الثلاثينات، وعدم الاعتماد على التحليل المالي

كأداة وحيدة، وبدأت في نهاية الستينات في وضع نماذج خاصة لتنبؤ بالفشل المالي في مراحله المبكرة (الحيالي، 2004م)، وهي تتمثل في عملية الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها الوحدة الاقتصادية، والتي لابد من تداركها قبل فوات الأوان.

■ مشكلة الدراسة

نظرا لما تعانيه المنشآت المالية من عسر مالي في بعض الأحيان يؤدي إلى فشل مالي يصل إلى مرحلة الإفلاس، ويصعب علاجه إن لم يكتشف في المراحل المبكرة، ويعمل المحللون الماليون وبيوت الخبرة المالية، من خلال تحليل القوائم المالية على معرفة المركز المالي للوحدات الاقتصادية لحماية المقرضين والمستثمرين، والإدارة تعتمد على نظام الرقابة الداخلية، من خلال ما يقوم به المراجع الداخلي من مراجعة شاملة لكافة العمليات لضمان سلامة إعداد وتحليل القوائم المالية، إلا إنه من خلال ما يتمتع به المراجع الداخلي من حقوق كالاطلاع على المستندات والدفاتر والسجلات في أي وقت ومراقبته لإجراءات تنفيذ السياسات المالية، يجب أن يكون من مهامه التنبؤ بالفشل المالي، الأمر الذي يساهم في علاجه من خلال المساهمة فيوضع الحلول للحيلولة دون وقوعه، وانقاذ المنشآت من الإفلاس ولا يتأتى ذلك إلا بإلمام المراجع الداخلي بوسائل التنبؤ بالفشل المالي، مثل النماذج التي وضعها الباحثون بالولايات المتحدة وغيرها والتي تعتبر من أول الدول التي عملت على إيجاد وسائل لاكتشافه في مراحل مبكرة قبل الوقوع فيه، ومن تلك النماذج (التمان، 1968م)، و(ديكن، 1972م)، و(كيدا، 1981م) وآخرون غيرهم، وأعطت نماذجهم نتائج إيجابية قد تصل إلى 90 ٪، وبذلك فإن عمل المراجعين باستخدام هذه النماذج للتنبؤ بالفشل المالي في مراحل مبكرة فإنهم يقومون بدور أكبر من دورهم التقليدي، ويؤدي إلى حماية المنشآت من الإفلاس، وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في السؤال التالي:

● هل من الممكن أن يكون للمراجع الداخلي دور في التنبؤ بالفشل المالي. ؟

■ فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على الفرضية التالية : -

يوجد دور للمراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي، لحماية المنشأة من الوصول إلى مرحلة الإفلاس.

■ **أهداف الدراسة:**

في كثير من الأحيان قد تتعرض الوحدات الاقتصادية للفشل المالي، والذي في حالة عدم معالجته في المراحل المبكرة يؤدي إلى الإفلاس، لذلك يرى الباحث أن يكون من مهام المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي، وتهدف هذه الدراسة إلى : -

1 - التأكيد على ضرورة قيام المراجع الداخلي بالتنبؤ بالفشل المالي باعتباره من ضمن عمله الرقابي .

2 - التعريف بنماذج التنبؤ بالفشل المالي لأنها ماهي إلا نتيجة لدراسات سابقة كانت نتائجها إيجابية وصلت درجة الدقة أو الثقة بنتائجها إلى 90 ٪

3 - إن قيام المراجع الداخلي بالتنبؤ بالفشل المالي في مراحله المبكرة، يمكن من اتخاذ إجراءات سريعة تحول دون وصول المنشأة إلى الإفلاس، والتعديل في السياسات المالية للمنشأة لضمان عدم حصوله مستقبلا، في المدى البعيد .

■ **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي في المساعدة على اتخاذ قرارات التمويل السليمة بناء على تقدير المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل (الهباش، 2006م،61)، ويعتبر دا أهمية للإدارة المالية، وتفيد عملية التنبؤ بالفشل المالي في تقدير الاحتياجات المالية قصيرة وطويلة الأجل (النعمي،والخرشه،2007م، 111)، وذلك لتفادي مثل ما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يستوجب إيجاد وسيلة للإنذار المبكر، ولذلك نرى أن يكون للمراجع الداخلي دور في التنبؤ بالفشل المالي، وان يعد بخصوص ذلك تقارير دورية. وذلك لتحقيق الآتي: -

1 - تطوير نظام الرقابة الداخلية بحيث يكون من مهامه حماية المنشأة من خطر الإفلاس من خلال عمل المراجع الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي.

2 - إن العمل على التنبؤ بالفشل المالي من قبل المراجع الداخلي في مراحل مبكرة من شأنه أن يعمل على حماية المستفيدين الداخليين الملاك والخارجيين المقرضين من خلال اتخاذ القرارات التي تحول دون الوقوع في الإفلاس.

■ **منهجية الدراسة:**

في إعداد هذا البحث لقد تم الاعتماد على عدد من المناهج، متمثلة في المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع، والمنهج التحليلي بتحليل البيانات المجمعة بوسيلة جمع البيانات استمارة الاستبيان، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج .

■ **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في خمسة عشر مصنعا، (5) مصانع لصناعة الدقيق، و(5) مصانع لصناعة الأعلاف، و(5) مصانع لصناعة الآجر.

■ **عينة الدراسة:**

تتمثل عينة الدراسة في عدد من المراجعين الداخليين بالوحدات محل الدراسة، بشرط ألا يقل المؤهل العلمي للمراجع عن دبلوم معهد عالي تخصص المحاسبة، حيث تم توزيع (20) استبانة وتمت استعادة (15) استبانة أي بنسبة استرجاع 75 ٪.

■ **الدراسات السابقة**

- (دراسة التمان، 1968م)

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج يرتكز على النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات، ويقصد بالمنشآت المفلسة المنشآت التي أعلنت إفلاسها ووضعت تحت الحراسة القضائية، أو منحت حق إعادة التنظيم حيث ثم اختيار عينة من (23) منشأة صناعية أفلست خلال الفترة الممتدة من عام 1946م حتى عام 1965م و(23) منشأة صناعية غير مفلسة مماثلة للمنشآت الأولى من حيث الصناعة وحجم الموجودات، وكانت نتيجة هذه الدراسة تقديم النموذج حيث تجاوزت دقة نتائجه 90 ٪ .

- (دراسة صالح وأخرون، 2000م)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تعرض الشركات العراقية والاردنية كعينة البحث إلى الفشل المالي باستخدام نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي، وتوصلت الدراسة إلى تفاوت مؤشرات النجاح والفشل بالنسبة لشركات العينة بحيث رجحت العينة النجاح بالنسب لأغلب الشركات العراقية ورجحت كفة الفشل بالنسبة للشركات الاردنية، وكانت

نتيجة الدراسة سبب الفشل في الشركات الاردنية عدم العمل على التنبؤ بالفشل المالي في المراحل المبكرة.

- (دراسة الوتار،2008م)

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية دقة وجودة المعلومات المحاسبية وهي بعنوان دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، توصلت الدراسة إلى أهمية وجود معلومات محاسبية ملائمة لجميع القرارات ولاسيما في الأسواق المالية، ودقة نموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية، حيث أظهر الأنموذج إمكانية عالية في التنبؤ تصل إلى (94 ٪) وذلك من خلال استخدام أهم النسب المالية في تصنيف الشركات إلى ناجحة ومتعثرة.

■ الجانب النظري

- **المراجعة الداخلية :** (إدريس الشتيوي، ص54)

عرفت بأنها أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية، ووسيلة من وسائل تقييم إجراءات الرقابة الداخلية، ولذلك فالمراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية وليس العكس.

وعرفها إدريس الشتيوي : بأنها مجموعة من الإجراءات تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية المرسومة .

- **أهداف المراجعة الداخلية :** (جمعة، 2009م، ص22)

للمراجعة الداخلية مجموعة من الأهداف تعمل على تحقيقها والتي منها : -

1 - التأكد من سلامة السجلات والمستندات والبيانات المحاسبية . 2 - المحافظة على أصول المنشأة.

3 - اكتشاف الأخطاء والغش وضبط السياسات المحاسبية.

4 - تقييم وتحسين فعالية الرقابة.

5 - تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

6 – تقييم وتحسين فعالية عمليات التحكم المؤسسي.

7 – تقصي وتحديد أسباب المشكلات التي تحدث للمنشأة وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها واقتراح ما من شأنه معالجتها ولمنع حدوث مثل ذلك في المستقبل.

● **أهمية المراجعة الداخلية :** (المطارنة، 2006م، ص12)

تمثل المراجعة الداخلية في : –

1 – مراجعة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية.

2 – التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها وإجراءاتها الموضوعة .

3 – التحقق من مدى وجود الحماية الكافية للأصول من جميع أنواع الخسائر .

4 – التحقق من إمكانية الاعتماد والوثوق بالبيانات الإدارية التي تتولد داخل المنشأة.

5 – تقديم التوصيات المناسبة للإدارة لرفع من كفاءة الأداء المالي للمؤسسة وتطويرها .

● **المراجع الداخلي**: تعريفه وحقوقه وواجباته.

نتيجة لكبر المؤسسات وتعدد فروعها أدى إلى تحول المراجعة الخارجية من شاملة إلى أسلوب العينات الأمر الذي أدى إلى وجود المراجعة الداخلية بحيث تكون شاملة على جميع معاملات المؤسسة كأداة لنظام الرقابة الداخلية لخلو المعاملات من الأخطاء الحسابية والغش الأمر الذي يتطلب تعيين مراجعين داخليين يتميزون بصفات مهنية عالية .

وبذلك فان تعريف المراجع الداخلي (إدريس الشتيوي، 1991م، ص55)

فهو شخص يمارس مهمته على اعتبار أنه موظف من موظفي الشركة، ومسؤولية تنحصر في تقييم أساليب الرقابة الداخلية سواء كانت محاسبية أو إدارية، وذلك بهدف التأكد من فاعليتها.

ونحن نعرف المراجع الداخلي بأنه :هو موظف بالمنشأة يتحمل مسؤولية سلامة الإجراءات الروتينية من الأخطاء الحسابية والغش والتحيز لضمان تنفيذ السياسات المالية والإدارية للمؤسسة، ملتزما بالنزاهة والكفاءة والموضوعية والسرية لتحقيق أهداف المنشأة.

وقد حددت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية صفات التأهيل العلمي والعملي التي يجب أن يتصف بها المراجع الداخلي (عبدالله امين، 1998 م، ص 127).

1 - يجب أن يتصف بعدد من المهارات الفنية المناسبة والتي يتوفر فيها قدر مناسب من التعليم لممارسة هذه الوظيفة (على الأقل بكالوريوس محاسبة).

2 - يجب أن يتمتع المراجعون الداخليون بدورات تدريبية بشكل دوري لأداء الأعمال بكفاءة وفعالية.

3 - على المراجع الداخلي الالتزام بنصوص قواعد السلوك المهني .

4 - يجب أن يتصف المراجع الداخلي بالمهارة في فن التعامل والاتصال الفعال مع الآخرين.

- **حقوق المراجع الداخلي** (عبدالله، خالد، 2000م، ص 114)

ويمكن تلخيص حقوق المراجع الداخلي فيما يلي: -

1 - حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها وكذلك محاضر جلسات مجلس الإدارة.

2 - حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المراجع ضرورتها لمساعدته على القيام بعمله .

3 - تحديد وقت جرد ممتلكات المنشأة والتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها.

4 - حق دعوة الهيئة العامة للانعقاد وذلك في الحالات الضرورية القصوى .

5 - حق حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين .

واجبات المراجع الداخلي (جربوع، 2006م، ص13)

ويمكن تلخيص واجبات المراجع الداخلي فيما يلي:

1 - دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

2 - المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

3 - تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية .

4 - القيام بدراسات أو مهام محددة تطلبها الإدارة .

5 - القيام بأعباء المراجعة الشاملة لتلبية احتياجات الإدارة ويشتمل على مراجعة الالتزام المالي والكفاءة والفعالية في المشروع.

● الفشل المالي :تعريفه وأسبابه

● تعريف الفشل المالي:

لقد عرف العديد من العلماء الفشل المالي بأنه : -

1 - هو عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، ومن ثم فهي في طريقها إلى الإفلاس والتصفية . (عاشوروفراره، 2002م، ص5)

2 - هو عجز عوائد الشركات عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات . (جبل، 2004م، ص188)

3 - وهو يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للشركة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين أو الإفلاس، أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات الشركة قبل إصدار الحكم عليها . (عباس، 2010م، ص12)

4 - وهو عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة (الحبيطي، 2001م، ص12) ونحن نعرف التنبؤ بالفشل المالي:-

بأنه هو عدم القدرة على تغطية خدمة الدين، أي عدم القدرة على تغطية تكلفة الدين أو الاقتراض.

إن أي مؤسسة اقتصادية تكون قادرة على تغطية قسط السداد المستحق للقرض وتكون غير قادرة على تغطية فوائد الاقتراض الواجبة السداد مع كل قسط، فإن ذلك أكبر مؤشر أو دليل على أن هذه المؤسسة تسير إلى الفشل المالي أن لم تتدارك بإجراء الإصلاح لتخطي الوقوع في عدم القدرة على السداد مستقبلا ثم الإفلاس.

● **أسباب الفشل المالي:**

حينما يحدث الفشل المالي فلابد أن تكون هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى حدوثه، وتنقسم هذه الأسباب إلى داخلية وخارجية، وأن ما نسبته 75 ٪ أو اكثر يعود لأسباب داخلية وهي الأكثر أثرا.

أولا / الأسباب الداخلية .

من الأسباب الداخلية التي تؤدي إلى الفشل المالي : -

1 - ضعف الإدارة وعدم قدرتها على إدارة المؤسسة بكفاءة من خلال اتخاذ القرارات في الوقت المناسب والملائمة والممكنة التطبيق ووضع السياسات اللازمة والداعمة لتنفيذ القرارات .

2 - عدم كفاءة السياسات الإدارية من حيث الرقابة على المخزون وطرق تمويل رأس المال العامل والتوسع في الاقتراض بغض النظر عن تكلفة الاقتراض وعدم وضع سياسة واضحة لتحصيل الديون.

3 - عدم اتخاذ القرارات المناسبة في حالات حدوث الخسائر المتراكمة ويكون ذلك بعدم إجراء التغييرات اللازمة في سياسة المنشأة للحد من تلك الخسائر من سنة لأخرى الأمر الذي يوصل إلى مرحلة الفشل .

4 - التأخير في إقفال الحسابات الختامية، وعدم إقفالها في مواعيدها من شانه أن يعيق وصول المعلومات المنبثقة عن التقارير المالية الناتجة عن تحليل المحللين الماليين للقوائم المالية، وكلما كان إعدادها أكثر من مرة في السنة مثل، نصف سنوية أو ربع سنوية كان ذلك أكثر جودة ودقة في إنتاج المعلومات ومساعدة للإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

● **ثانيا / الأسباب الخارجية:**

وهي تلك الأحداث التي ليس للمؤسسة دور في حدوثها ومنها : -

1 - الظروف المحيطة بالمنشأة مثل دخول منافسين جدد للسوق غير متوقعين أوالتغير في أسعار المواد الخام وزيادة العرض أو قلة الطلب أو عرض منتجات بديلة ...**إلخ** .

2 - في حالات الاعتماد على التمويل الخارجي، قد يحدث تغيرا في أسعار تكاليف التمويل غير متوقعة أي عدم الحصول على قرض تمويل بأسعار مناسبة.

3 - التوقعات غير المطابقة للواقع في بعض الحالات الناتجة عن الخطأ الناتج عن أخطاء المحللين الماليين أو عدم تعبير القوائم المالية عن الواقع.

● **أدوات التنبؤ بالفشل المالي:**

إن عملية التحليل المالي للقوائم المالية هي من أهم الأدوات للتنبؤ بالفشل المالي والتي منها : -

1 - **التحليل المالي متمثل في:**

● تحليل الائتمان . ● تحليل تقييم الأداء . ● التحليل الرأسي

● التحليل الثابت ● التحليل الأفقي . ● التحليل المتحرك.

2 - **النسب المالية وهي متمثلة في:**

● نسب السيولة . ● نسب الربحية . ● نسب المديونية . ● نسب النشاط.

هذا واستخدم الباحثون في الولايات المتحدة من بداية الستينات النسب المالية في بناء النماذج للتنبؤ بالفشل المالي والتي تبت نجاحها بنسبة تصل إلى (90 ٪) ومن هذه النماذج على سبيل الذكر لا الحصر:

● دراسة التمان 1968 م . ● دراسة ديكن 1972م .

● دراسة ارجينتي 1979م . ● دراسة كيدا 1981م .

● دراسة شيرود 1987م . ● دراسة كامبل 1993م.

ونستعرض بالشرح بعضا من هذه النماذج : -

1 - **نموذج التمان1968م**(جبل، 2004 م، ص196)

لقد قام الباحث التمان بتصميم أو بناء هذا النموذج بالاعتماد على مجموعة من النسب والمتمثلة في:

1× = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول الملموسة

2× = الأرباح المحتجزة والاحتياطي / إجمالي الأصول الملموسة

3× = الأرباح قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول الملموسة

4× = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

5× = المبيعات / إجمالي الأصول الملموسة

$$Z = X1 + X2 + X3 + X4 + X5$$

إذا كانت النتيجة:

< Z 1.81	فانه وضع الشركة فاشلة
> Z2.99	فإن الشركة غير فاشلة في المدى القريب
1.81 > Z>2.99	فإن الشركة أداؤها متوسط ويصعب التنبؤ بفشلها

2 - نموذج شيرود 1967م (الحيالي، 2004 م ص255)

لقد قام الباحث بتصميم أو ببناء هذا النموذج لاستخدامه في البنوك لدراسة حالات الائتمان في تقييم المخاطر اثناء المفاضلة بين المؤسسات الاقتصادية المتقدمة بطلبات للحصول على قروض، فيستخدم هذا النموذج لمعرفة قدرتها على السداد واختيار أفضلها للموافقة على منحها القروض، ويستخدم أيضا للتأكد من مبدأ استمرارية المؤسسة وقدرتها على مزاولة نشاطها في المستقبل، ويمكن تمثيل هذا النموذج في مجموعة من النسب، حيث تمثل (×) النسب المالية التي يقوم عليها النموذج كالتالي : -

1× = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول

2× = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

3× = أجمالي حقوق المساهمة / إجمالي الأصول

4× = صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الأصول

5× = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات

6× = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول الثابتة

$$Z= 17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$$

إن أفضل النسب التي تختبر قدرة المؤسسة على السداد هي نسب السيولة ونسب الرفع المالي لأن الغرض الأساسي لهذا النموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$25 > Z$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$20 \geq Z \leq 25$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$5 \geq Z \leq 20$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 \geq Z \leq -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$-5 < Z$

■ الدراسة العملية

لقد تم إجراء الدراسة العملية على عدد من المنشآت الصناعية وهي مجموعة من المصانع العاملة في إنتاج الدقيق والبومشي والآجر وذلك لأنها متقاربة في حجم رأس المال وعدد العمالة وقربها من إقامه الباحث من حيث سهولة التواصل المباشر لتوزيع وتجميع الاستبانة والحصول على أية معلومات إضافية.

■ ترميز بيانات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمة تحمل الاختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي : (أؤيد بقوة–أؤيد–محايد–لا أؤيد–لا أؤيد بقوة)، وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي : أؤيد بقوة (5) خمس درجات، أؤيد (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، لا أؤيد (2) درجتان، لا أؤيد بقوة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن (1+2+3+4+5)/5= (3)، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

■ التحليل الإحصائي للبيانات الدراسة

جدول رقم (1) نتائج تحليل البيانات المجمعة بالاستبيان

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية – p value	الترتيب
			أؤيد بقوة	أؤيد	محايد	لا أؤيد	لا أؤيد بقوة					
1	هل تؤيد أن يكون المراجع الداخلي ذو مستوى تعليميا عاليا	ت	07	06	01	01	00	4.267	8840.	18.699	0.000	2
		٪	46.7	40.0	6.7	6.7	00.0					
2	هل تؤيد أن تعيين وتبعية المراجع الداخلي لمجلس الإدارة	ت	03	08	04	00	00	3.933	7040.	21.647	0.000	3
		٪	20.0	53.3	26.7	00.0	00.0					
3	هل أنت على إطلاع على معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية	ت	00	00	02	07	06	1.733	7040.	9.539	0.000	13
		٪	00.0	00.0	13.3	46.7	40.0					
4	هل تؤيد أن يتحمل المراجع الداخلي جزء من المسؤولية لإفلاس المنشأة بسبب السياسة المالية	ت	00	01	03	06	05	2.000	9260.	8.367	0.000	10
		٪	00.0	6.7	20.0	40.0	33.3					
5	هل من الأفضل تعيين وتبعية المراجع الداخلي للجمعية العمومية	ت	00	01	10	03	01	2.733	7040.	15.043	0.000	9
		٪	00.0	6.7	66.7	20.0	6.7					
6	هل لديك المعرفة والقدرة للتنبؤ بالفشل المالي	ت	02	07	03	03	00	3.533	9900.	13.817	0.000	5
		٪	13.3	46.7	20.0	20.0	00.0					
7	هل تؤيد أن يكون للمراجع الداخلي دور وضع السياسة العامة للمنشأة	ت	00	03	07	05	00	2.867	7430.	14.938	0.000	8
		٪	00.0	20.0	46.7	33.3	00.0					

8	هل تؤيد أن يكون من مهام المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي	ت	00	07	06	01	01	3.267	8840.	14.317	0.000	7
		٪	00.0	46.7	40.0	6.7	6.7					
9	هل تؤيد أن يتحصل المراجع الداخلي على دورات لرفع الكفاة بصورة دورية	ت	09	06	00	00	00	4.600	5070.	35.133	0.000	1
		٪	60.0	40.0	00.0	00.0	00.0					
10	هل أنت على علم بما نصت عليه المنظمات الدولية بخصوص صفات المراجع الداخلي	ت	00	00	02	10	03	1.933	5940.	12.614	0.000	11
		٪	00.0	00.0	13.3	66.7	20.0					
11	هل لديك معلومات عن التنبؤ بالفشل المالي	ت	01	08	04	02	00	3.533	8340.	16.412	0.000	4
		٪	6.7	53.3	26.7	13.3	00.0					
12	هل أنت على علم بنماذج التنبؤ بالفشل المالي	ت	00	00	01	09	05	1.733	5940.	11.309	0.000	12
		٪	00.0	00.0	6.7	60.0	33.3					
13	هل تلقيت دورات على التنبؤ بالفشل المالي	ت	00	00	00	05	10	1.333	4880.	10.583	0.000	14
		٪	00.0	00.0	00.0	33.3	66.7					
14	هل تؤيد أن يعد المراجع الداخلي تقارير دورية على فترات خلال السنة تتضمن الوضع المالي للمنشأة وأية ملاحظات تضمن الأداء المالي الجيد للمنشأة ويساهم في حمايتها من الإفلاس	ت	00	05	09	01	00	3.267	5940.	21.313	0.000	6
		٪	00.0	33.3	60.0	6.7	00.0					
الدرجة الكلية حول الفشل المالي								2.909	31760.	35.471	0.000	

الجدول رقم (1) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول أسئلة الاستبيان ومن الجدول يلاحظ أن عبارة (**هل تؤيد أن يتحصل المراجع الداخلي على دورات لرفع الكفاءة بصورة دورية**) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد بقوة) وتساوي (60.0 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.600)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.507).

وجاءت عبارة (**هل تؤيد أن يكون المراجع الداخلي ذا مستوى تعليمي عالي**) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد بقوة) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.267)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.884).

وأتت عبارة (**هل تؤيد ان تعيين وتبعية المراجع الداخلي لمجلس الإدارة**) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد) وتساوي (53.3 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.933)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.704).

وجاءت عبارة (**هل لديك معلومات عن التنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد) وتساوي (53.3 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.533)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.834).

وجاءت عبارة (**هل لديك المعرفة والقدرة للتنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.533)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.990).

وأتت عبارة (**هل تؤيد أن يعد المراجع الداخلي تقارير دورية على فترات خلال السنة تتضمن الوضع المالي للمنشأة وأية ملاحظات تضمن الأداء المالي الجيد للمنشأة ويساهم في حمايتها من الإفلاس**) في المرتبة السادسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (60.0 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.267)، وهو

أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.594).

وجاءت عبارة (**هل تؤيد أن يكون من مهام المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة السابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.267)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.884).

وأتت عبارة (**هل تؤيد أن يكون للمراجع الداخلي دور في وضع السياسة العامة للمنشأة**) في المرتبة الثامنة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.867)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.743).

وجاءت عبارة (**هل من الأفضل تعيين وتبعية المراجع الداخلي للجمعية العمومية**) في المرتبة التاسعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (66.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.733)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.704).

وجاءت عبارة (**هل تؤيد أن يتحمل المراجع الداخلي جزء من المسؤولية الإفلاس المنشأة بسبب السياسة المالية**) في المرتبة العاشرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لا أؤيد) وتساوي (40.0 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.000)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.926).

وأتت عبارة (**هل أنت على علم بما نصت عليه المنظمات الدولية بخصوص صفات المراجع الداخلي**) في المرتبة الحادية عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لاأؤيد) وتساوي (66.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.933)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.594).

وجاءت عبارة (**هل أنت على علم بنماذج التنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة الثانية عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لا أؤيد) وتساوي (60.0 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.733)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس

ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.594).

وجاءت عبارة (**هل أنت على إطلاع على معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية**) في المرتبة الثالثة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لا أؤيد) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.733)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.704).

وأتت عبارة (**هل تلقيت دورات على التنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة الرابعة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لا أؤيد بقوة) وتساوي (66.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.333)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.488).

■ اختبار فرضية الدراسة

H0 – لا يوجد دور للمراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي لحماية المنشأة من الوصول إلى مرحلة الإفلاس والفرضية البديلة لها والتي تنص على الاتي:

H1 – يوجد دور للمراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي لحماية المنشأة من الوصول إلى مرحلة الإفلاس .

أداة التحليل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	اختبار T
الناتج	4.6	0.317	0.08	0.000	- 1.645

من الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي (4.6) وهو اكبر من المتوسط الافتراضي (3)، وأن معامل الارتباط (0.08) موجب، وأن قيمة (T) إحصاء الاختبار (1.645 -) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على رفض الفرض الصفري H0، وقبول الفرض البديل H1، مما يدل على دور المراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي لحماية المنشأة من الوصول إلى مرحلة الإفلاس.

كما أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على دور المراجع الداخلي بالتنبؤ بالفشل المالي يساوي (2.909)، بانحراف معياري (0.3176)، وبما أن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الافتراضي (3)مما يعني بإمكان المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي.

وبالنظر لقيمة اختبار (t) المحسوبة لكل عبارات هذا المحور وكذلك الدرجة الكلية له نجدها أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.645 -)، كما أن مستوى المعنوية لهم أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

■ **النتائج والتوصيات**

● **أولا / النتائج:**

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة بالاستبيان نجد أن : -

1 - اختلاف قدرة المراجعين الداخليين في القيام بالمراجعة وذلك لاختلاف مؤهلاتهم التعليمية مما يؤثر على قدرتهم على استخدام النماذج للتنبؤ بالفشل المالي.

2 - التأكيد على ضرورة قيام المراجع الداخلي بالإجراءات والتحاليل اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي بصورة دورية باعتباره من ضمن عمله الرقابي.

3 - تعريف المراجعين الماليين بنماذج التنبؤ بالفشل المالي، وهي نتيجة دراسات سابقة كانت نتائجها إيجابية وصلت درجة الدقة أو الثقة إلى 90 ٪، من خلال إعطائهم دورات لرفع الكفاءة بصورة دورية.

4 - عند التنبؤ بالفشل المالي يجب على المراجع الداخلي إعداد تقرير تفصيلي متضمن الحلول مقترحات الحلول سواء من الجانب الإجرائي المستعجل أو التغيير في السياسات المالية للوحدة الاقتصادية مستقبلا.

● **ثانيا / التوصيات**

من خلال النتائج السابقة نصل الى التوصيات التالية : -

1 - أن لا يقل المؤهل العلمي للمراجع الداخلي عن بكالوريوس تخصص المحاسبة،

وذلك لكي تكون له القدرة على تحليل القوائم المالية لإنتاج المعلومات المالية دات الجودة والدقة والملائمة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.

2 - أن يكون من مهام المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي من ضمن واجباتهم وجزء من مسؤوليتهم، ومن عملهم الأساسي وذلك لمراجعتهم الشاملة لجميع العمليات المالية بالوحدة الاقتصادية

3 - أن يتمتع المراجعين الداخليين بدورات سنوية لرفع الكفاءة بصورة دورية ليس للتنبؤ بالفشل المالي فحسب بل لمواكبة كل ما يستجد في العلوم المالية.

4 - أن يفتح المجال للمراجعين الداخليين في المساهمة في وضع السياسات المالية للوحدة الاقتصادية وعدم الاكتفاء بالدور الرقابي فقط، لكي يساهم في ارتفاع هامش الآمان للحماية من خطر الإفلاس.

■ قائمة المراجع

● أولا/ الكتب

1 – السوافري، فتحي رزق ومحمد، أحمد عبدالله (2001م)، دراسات في المراجعة والرقابة الداخلية، الدار الجامعية الاسكندرية.

2 – اليأس، بن ساسي وقريشي، يوسف (2006م)، الإدارة المالية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان.

3 – النعيمي، عدنان تاية والخرشة، ياسين كاسب (2007م)، أساسيات في الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

4 – جبيل، علا، الدين (2004م)، تحليل القوائم المالية، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب.

5 – جمعة، احمد حلمي، 02006م)، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

6 – حيدر، عباس عبدالله (2015م)، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والإعلان.

7 – خالد عبدالله، (2000م) علم تدقيق الحسابات –الداخلية النظرية العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

● **ثانيا / الرسائل العلمية**

1 – الهباش، محمد يوسف (2006م)، استخدام المقاييس التدقيق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

2 – الوتار، سيف عبدالرزاق، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل كلية الاقتصاد، الموصل.

ثالثا/ المجلات العلمية والدوريات

1 - الحبيطي، قاسم حسن (2001م)، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف، مجلة الرافدين، المجلد 23، العدد 64، بغداد.

2 - الشريف، ريحان (2005م) التغير المالي، المراحل والأسباب ووالطرق وإجراءات المعالجة، جامعة عنابة، مجلة التواصل، العدد 15، الجزائر .

3 - العبادي، مصطفى راشد، (2009م)، تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة في ضوء التحديات الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الأول، العدد، عمان.

4 - جربوع، يوسف محمد (2207م)، مجالات مساهمة المراجع الداخلي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات، مجلة الجامعة الإسلامية، 16، 0794، غزة.

5 - عاشو، يوسف وفرارة، مجيد (2002م)، البنوك والأعمال، مجلة الجامعة الاسلامية، غزة .

6 - عباس، علي (2007م)، تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات، دراسة تحليلية على شركات التضامن الاردنية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، عمان.

- The journal welcomes the studies and scientific research in the fields of accounting, auditing and related sciences.
- All copyrights are reserved for accounting studies journal, provided that the editor is the legal representative.
- The copyright of the research transferred to the journal when the author is informed of Will be
- All opinions expressed in the journal accepted his research reflect the views of the authors, and do not necessarily reflect the views of the journal or the union.
- Studies and research may only be reprinted after obtaining written approval from the editor-in-chief of the journal.

Journal prices

1	Members of the LAAS	10 LYD
2	Universities staff members	10 LYD
3	Students	5LYD
4	Institutions and companies	15LYD
5	Out of Libya excluding postage fees	20 $

Journal Profile

Studies of Accounting Journal was established by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS) IN 2017. Studies of Accounting is semi-annual referred scientific journal that publishes research and studies related to The financial, accounting and auditing fields. Moreover, it publishes master's dissertations, PhD's theses, reports from conferences, seminars, and workshops from inside and outside Libya.

Journal Vision

Excellence, leadership and innovation in the dissemination of scientific research that meets the aspirations of the Libyan academics and professionals in the field of accounting and auditing

Journal Message

The journal seeks to become a scientific reference for researchers and the dissemination of research in the field of accounting and financial auditing and related sciences in accordance with the international standards of the profession and the scientific conditions for publication.

Journal Objectives

1. Dissemination of scientific research dealing with local, regional or international research problems related to accounting and auditing.
2. Upgrading the accounting and auditing professions in Libya through the dissemination of scientific research.
3. Provide the opportunity for researchers to publish their research and scientific studies, to expand the knowledge of researchers and decision makers and practitioners of the profession of accounting and auditing.
4. Encourage communication between academic researchers and practitioners of the profession of accounting and auditing on the emerging issues in these areas.
5. Encouraging researchers and graduate students to conduct more practical research in the fields of accounting, auditing and related sciences.
6. Keeping abreast of developments and scientific developments emanating from international organizations related to the profession of accounting and cooperation with them.

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS)

International Filing Number-:
ISSN: 5848 – 2616
Local Filing Number: (195/2017)

All rights reserved for Accounting studies Journal

Correspondence in the name of the Editorial

Address:
Libyan Accountants and Auditors.Syndicate
Alwady Street, behind Hayder Elsaty School.
Tel No:218215845357
Mobile No:218910198330
Fax No 218214441579:
magazine@luaa.ly www.luaa.ly

ISSUE 03
Spring 2019

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS)

■ **Chairman of Editorial Board**

- Salahuddin Bashir Al-Turki

■ **Director of Editorial Board**

- Dr. Mohieddin Omar Al-Najjar

■ **Members of Editorial Board**

- Dr. Mustafa Al-Bashir Mnea
- Dr. Abdel Moneim Hassan Ijbara
- Dr. Mohamed Aboulqasem Zakari

■ **Secretary of Editorial Board**

- Mr. Osama Salem Al-Rayani

■ **Advisory Board of Journal**

- Prof. Abdul Salam Ali Al-Arabi
- Prof. Edriss Abdul-Hamid Al-Sharif
- Prof. Abdul Fattah Omar Al-Madfaie
- Prof. Nasser Saleh Mohammed
- Prof. Bashir Ashour Darwish
- Prof. Nourudin Abdullah Hamouda
- Prof. Mohammed Abdullah Bait Al-Mal
- Prof. Mustafa Bakkar Mahmoud
- Dr. Jamaa Yousef Al Fakhri
- Dr. Meilad Rajab Ashmila
- Dr. Al-Hussein Ramadan Al-Siriti
- Dr. Shala Abulgacem Al-Abiyad
- Dr. Mahmoud Al-Zarouq Al-Shawsh
- Dr. Ibrahim Al-Mahdi Ahmed
- Dr. Yousef Mamdo Hamidi
- Mr Mohammed Bashir Al-Bargathi